



الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط



46

تقرير الدورة السادسة والأربعين

سبليت، كرواتيا، 6-10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

تقرير الدورة السادسة والأربعين

سبليت، كرواتيا، 6-10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التبويب المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة. 2024. تقرير الدورة السادسة والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط – سيليت، كرواتيا، 6-10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط رقم 46. روما. <https://doi.org/10.4060/cd0490ar>

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تركيبة المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

ISBN 978-92-5-139104-4
ISSN 2075-6097 [طباعة]

© منظمة الأغذية والزراعة، 2024



بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح وفقاً لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar>).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [الطبعة للغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنشوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (<http://www.fao.org/publications/ar>) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي النسخة النهائية للتقرير الذي اعتمدته الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 في دورتها السادسة والأربعين التي عُقدت في سبليت، كرواتيا.

ملخص

عُقدت الدورة السادسة والأربعون للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)، والدورة الثالثة عشرة للجنة الإدارة والمالية في سبليت، كرواتيا، في الفترة من 6 إلى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وحضرها مندوبون من 20 طرفًا متعاقدًا، وثلاثة أطراف متعاونة غير متعاقدة. وحضر الاجتماع أيضًا ممثلون عن 13 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، وشعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، وأمانة الهيئة، إضافة إلى خبراء مدعوين. وخلال الدورة، استعرض التقدم المحرز في الأنشطة المتعلقة بمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والامتثال، وأنشطة استراتيجية أخرى. وفي ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك والامتثال في منطقة اختصاص الهيئة، اعتمدت 24 توصية بشأن ما يلي: (1) إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في خليج ليون؛ (2) تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في مضيق صقلية وفي البحر الأيوني وفي بحر المشرق وكذلك لأسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران؛ (3) إدارة الأنقليس الأوروبي والمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط؛ (4) وضع خطة إقليمية لإدارة طاقة الصيد؛ (5) خطط دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية القضائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي؛ (6) وضع خطة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط ومصيد سمك الترس في البحر الأسود؛ (7) تمديد تدابير وخطط إدارة مصايد أسماك الترس وكلب البحر ذي الشوكة والإسبرط وبرنامج البحث بشأن حلزون الرابا في البحر الأسود؛ (8) تمديد نظام الصيد ووضع حدود للمصيد في عام 2024 لأرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة وكذلك تطبيق جهد الصيد بالنسبة للأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي؛ (9) الحد من استيلاء الدلافين القارورية الأنف على مصيد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة من معدات الصيد في جنوب بحر الألبوران؛ (10) مشاهدة السفن ووضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها ضلعت في صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (11) توضيح تطبيق توصيات الامتثال ووضع قائمة جرد في ما يتصل بالامتثال وطاقة الصيد لدعم عمل لجنة الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة 10 قرارات تتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تتناول ما يلي: (1) منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في المياه العميقة وتدابير الإدارة المكانية في منطقة تلال كابليز المرجانية؛ (2) التخفيف من آثار مصايد الأسماك على صون سمك الحفش؛ (3) خطة عمل إقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر والتخفيف من حدتها؛ (4) خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية؛ (5) استخدام المواد البلاستيكية والإدارة المثلى للنفايات والصمود في وجه تغير المناخ في تربية الأحياء المائية؛ (6) تقييد استخدام الشباك العائمة وحظرها في البحر الأبيض المتوسط. وأخيرًا، اعتمدت الهيئة برنامج عملها لفترة ما بين الدورات المقبلة، وأقرت ميزانيتها المستقلة لعام 2024 التي تبلغ 2 462 221 دولارًا أمريكيًا، وميزانيتها المستقلة لعامي 2025 و2026 التي تبلغ في كلا العامين 2 462 221 دولارًا أمريكيًا. ومددت الهيئة أيضًا ولاية مكتبها الحالي لمدة سنتين إضافيتين وأقرت المكتبين الجديدين للجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

جدول المحتويات

1	افتتاح الدورة وترتيباتها
1	التقدم المحرز في مسائل التعاون
1	تقرير عن أنشطة ما بين الدورات للفترة 2022-2023
2	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
2	المشورة بشأن إدارة مصايد الأسماك وضونها
4	إدارة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط: المسائل الإقليمية
8	إدارة مصايد الأسماك في البحر الأسود
9	المسائل المتصلة بتقديم المشورة بشأن مصايد الأسماك
10	المشورة بشأن تربية الأحياء المائية
12	المشورة بشأن مسائل الامتثال
14	المسائل المنبثقة عن لجنة الامتثال
14	عملية التحديد والتوضيح
14	قائمة سفن الصيد غير المشروع دون إبلاغ ودون تنظيم
15	نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة
15	مجموعة قرارات الهيئة
15	برنامج العمل للفترة 2023-2025
15	اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود (مصايد الأسماك)
23	اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود (تربية الأحياء المائية)
25	لجنة الامتثال
27	الاجتماعات
31	الدورة الثالثة عشرة للجنة الإدارة والمالية
31	تقرير مقدم من الأمانة عن المسائل الإدارية والمالية
32	ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واشتراكات الأطراف المتعاقدة للفترة 2024-2026
	انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإقرار الأعضاء في مكتب لجنة الامتثال ومكتب
33	اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك
33	موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والأربعين
33	اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

- 1- جدول الأعمال 37
- 2- قائمة المشاركين 38
- 3- قائمة الوثائق 45
- 4- التوصية GFCM/46/2023/1 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية 7) لحماية تجمعات التسرّة والموائل الحساسة في أعماق البحار، الملّغية للتوصية GFCM/44/2021/5 48
- 5- التوصية GFCM/46/2023/2 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16) 55
- 6- التوصية GFCM/46/2023/3 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في البحر الأيوني (المناطق الجغرافية الفرعية من 19 إلى 21) 58
- 7- التوصية GFCM/46/2023/4 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في بحر المشرق (المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27) 61
- 8- التوصية GFCM/46/2023/5 بشأن تمديد نظام الصيد الانتقالي ووضع حدود لمصيد أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/44/2021/20 64
- 9- التوصية GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ نظام جهد الصيد للأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/43/2019/5 67
- 10- التوصية GFCM/46/2023/7 بشأن تمديد الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدّلة للتوصية GFCM/41/2017/4 70
- 11- التوصية GFCM/46/2023/8 بشأن تمديد تدابير إدارة مصايد الأسماك المستدامة لكلب البحر ذي الشوكة في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) المعدّلة للتوصية GFCM/44/2021/10 72
- 12- التوصية GFCM/46/2023/9 بشأن تمديد برنامج البحث الإقليمي لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدّلة للتوصيتين GFCM/45/2022/10 و GFCM/42/2028/9 75
- 13- التوصية GFCM/46/2023/10 بشأن توسيع نطاق تدابير الإدارة من أجل الاستغلال المستدام لسمك الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدّلة للتوصية GFCM/44/2021/9 77
- 14- التوصية GFCM/46/2023/11 بشأن التخفيف من استيلاء الدلافين القارورية الأنف على المصيد من معدات الصيد في مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في جنوب بحر الألبوران (المنطقة الجغرافية الفرعية 3) 79
- 15- التوصية GFCM/46/2023/12 بشأن وضع خطة إقليمية لإدارة جهد الصيد 82
- 16- التوصية GFCM/46/2023/13 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/2 و GFCM/43/2019/4 86

17-	التوصية GFCM/46/2023/14 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لسمك اللبوكة الشائع في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيات GFCM/30/2006/2 و GFCM/43/2019/1،	88
18-	التوصية GFCM/46/2023/15 بشأن تنقيح الحجم المرجعي الأدنى لصون أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)، المعدلة للتوصية GFCM/45/2022/3	104
19-	التوصية GFCM/46/2023/16 بشأن خطة طويلة الأجل لإدارة الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيتين GFCM/45/2022/1 و GFCM/42/2018/1	107
20-	التوصية GFCM/46/2023/17 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة في مصايد سمك اللبوكة الشائع خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأبيض المتوسط	116
21-	التوصية GFCM/46/2023/18 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18)	130
22-	التوصية GFCM/46/2023/19 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط....	144
23-	التوصية GFCM/46/2023/20 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)	151
24-	التوصية GFCM/46/2023/21 بشأن مشاهدة السفن، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/21	156
25-	التوصية GFCM/46/2023/22 بشأن وضع جدول زمني للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمعالجة مسائل الامتثال والإجراءات ذات الصلة، الملغية للقرارين GFCM/44/2021/13 و GFCM/43/2019/5	159
26-	التوصية GFCM/46/2023/23 التي توضح تطبيق توصيات الامتثال وتضع قائمة للجرد في ما يتصل بالامتثال وطاقات الصيد لدعم عمل لجنة الامتثال	169
27-	التوصية GFCM/46/2023/24 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها ضلعت في صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/19	172
28-	القرار GFCM/46/2023/1 بشأن إطلاق مشاريع تجريبية لتنقيح منطقة مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة	173
29-	القرار GFCM/46/2023/2 بشأن خارطة طريق لتنفيذ منطقة مصايد أسماك مقيدة في منطقة تلال كابليرز المرجانية في بحر الألبوران من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة، المعدل للقرار GFCM/45/2022/4	176
30-	القرار GFCM/46/2023/3 بشأن توسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار مصايد الأسماك على صون سمك الحفش في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدل للقرار GFCM/44/2021/5	180
31-	القرار GFCM/46/2023/4 بشأن خطة عمل إقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والتخفيف من حدتها	182
32-	القرار GFCM/46/2023/5 بشأن خارطة طريق لزيادة خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الصيد في البحر الأبيض المتوسط	194
33-	القرار GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ برامج الرصد البيئي لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود	200

34-	القرار GFCM/46/2023/7 بشأن خفض انبعاثات الكربون والإنتاج المستدام للأعلاف في تربية الأحياء المائية	202
35-	القرار GFCM/46/2023/8 بشأن الحد من استخدام المواد البلاستيكية والإدارة المثلى للنفايات في تربية الأحياء المائية	204
36-	القرار GFCM/46/2023/9 بشأن تربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	206
37-	القرار GFCM/46/2023/10 بشأن تقييد استخدام الشباك العائمة وحظرها في البحر الأبيض المتوسط	208
38-	مذكرات مفاهيمية لبرامج البحث	211
39-	اختصاصات أنشطة مختارة وخرائط طريقها	244
40-	جدول تقديم المساعدة التقنية في الفترة 2023-2024 بشأن الأولويات الوطنية التي حددتها لجنة الامتثال	261
41-	اللائحة المالية المعدلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	263
42-	الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط للفترة 2024-2026	268
43-	الاشتراكات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2024	
	(استنادًا إلى متوسطات الفترة 2019-2021)	271

افتتاح الدورة وترتيباتها

1- عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) دورتها السادسة والأربعين في سبليت، كرواتيا، في الفترة من 6 إلى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وترأس الدورة السيد Roland Kristo، رئيس الهيئة، وحضرها مندوبون من 20 طرفًا متعاقدًا، وثلاثة أطراف متعاونة غير متعاقدة، وممثلين عن 12 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، وأمانة الهيئة. واطلعت الهيئة على بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويرد جدول الأعمال المعتمد وقائمة المشاركين وقائمة الوثائق في المرفقات من 1 إلى 3.

التقدم المحرز في مسائل التعاون

2- أشادت الهيئة بتعزيز آليات التعاون في ما بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وعلى وجه الخصوص، الدور المحوري المتزايد للتنمية المتكاملة للقدرات على مستوى الهيئة من أجل إسداء المشورة العلمية وصنع القرار بمزيد من الفاعلية، فضلاً عن تحديد أولويات العمل على نحو أفضل. وشددت الهيئة أيضاً على ضرورة القيام، في سياق الاتفاقات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام وإطار كومننغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بإجراء حوار مع المنظمات ذات الصلة (شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي)، وتعزيز التبادلات من خلال المحافل المناسبة التابعة للهيئة، مثل المنتدى المعني بعلوم مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (المنتدى المعني بعلوم مصايد الأسماك). وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الشريكة، مثل اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر في المواضيع الشاملة.

تقرير عن أنشطة ما بين الدورات للفترة 2022-2023

3- أشادت الهيئة بحجم العمل الذي أُنجز خلال فترة ما بين الدورات للعامين 2022 و 2023 في إطار الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للهيئة، ألا وهي اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، ولجنة الامتثال، ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، على الرغم من التحديات المستمرة.

4- وأقرت الهيئة بأن نوعية المشورة العلمية، ولا سيما المشورة العلمية المتعلقة بالأرصدة الرئيسية والأنواع التي تتناولها برامج البحث، آخذة في التحسن، وشددت على أهمية النهج الشامل الذي يجري استخدامه، والذي يتضمن أيضاً اعتبارات اجتماعية واقتصادية، حيثما أمكن. وأتاح أيضاً النمو السريع لمشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأبيض المتوسط (MedSea4Fish) إلى برنامج متكامل، إلى جانب مشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأسود (BlackSea4Fish)، تحسين القدرة على تنفيذ الأنشطة الميدانية في مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك المسوح في

البحر، والأنواع المعرضة للخطر، والأنواع غير المتوطنة، وخفض انبعاثات الكربون، ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق، من بين مواضيع أخرى. وفي ما يتعلق بتربية الأحياء المائية، أثنت الهيئة على اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية لدخولها مرحلة ديناميكية جديدة من عملها، حيث تُسهّل الإجراءات الملموسة المتخذة تطبيق الممارسات الجيدة في التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المنطقة. وسلّط الضوء أيضًا على جهود لجنة الامتثال، ولا سيما في ما يتعلق بتجريب خطط التفتيش وتبادل المعلومات من خلال بوابة الرصد والمراقبة والإشراف الجديدة. وأخيرًا، جرى التشديد على المطبوعات الصادرة عن الهيئة ومبادرات الاتصال التي اتخذتها، والتي ازدادت أهمية خلال فترة ما بين الدورات، بوصفها موارد رئيسية للإدارات والعلماء وصيادي الأسماك والمنتجين في مجال تربية الأحياء المائية على حد سواء.

5- وبينما أقرت الهيئة بالتقدم الكبير الذي تحقق وما بُذل من جهود لتنفيذ عدد كبير من الأنشطة والاجتماعات، فقد حثت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك على مواصلة معالجة الأرصد المستغلة بإفراط وتعزيز تبادل المعلومات والتوعية، بما في ذلك مع أصحاب المصلحة. وأشارت أيضًا إلى الحاجة الملحة لمواصلة تعزيز لجنة الامتثال من أجل بناء ثقافة للامتثال، والتأكد من أن حقوق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة يقابلها احترام تام للالتزامات القائمة.

إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

المشورة بشأن إدارة مصايد الأسماك وصونها

البيانات

6- أقرت الهيئة بأهمية توافر مجموعة دنيا من البيانات الوطنية من موانئ الإنزال الرئيسية (أي عدد السفن وعمليات الإنزال). ونظرًا إلى أن هذه التوصيات لم تُطلب بموجب أي توصية قائمة، فقد كُلفت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك باقتراح عناصر من أجل إمكانية إدراج هذا الشرط في التوصية ذات الصلة بشأن تقديم البيانات (التوصية GFCM/41/2017/6 بشأن تقديم بيانات عن أنشطة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة).

حالة الأرصد

7- أقرت الهيئة بالزيادة المستمرة في عدد الأرصد التي جرى تقييمها وفي النسبة المئوية للأرصد المستغلة على نحو مستدام، مشيرة إلى أن حالة بعض الأنواع الرئيسية المشمولة بخطة للإدارة (مثل الموارد القاعية في البحر الأدرياتيكي) قد شهدت تحسنًا كبيرًا. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لاحظت الهيئة أنه بالنسبة لبعض مصايد الأسماك الرئيسية والأنواع ذات الأولوية، لا تزال التغطية منخفضة (على سبيل المثال في شرق البحر الأبيض المتوسط) وعدد الأرصد خارج الحدود البيولوجية الآمنة، حيث لا يزال الوضع الإقليمي بعيدًا عن تحقيق أهداف الاستدامة التي حددتها توصيات كثيرة واستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (استراتيجية الهيئة لعام 2030). وفي ضوء ذلك، شددت الهيئة على الحاجة إلى إحراز تقدم في تقديم المشورة الكمية بشأن الأنواع ذات الأولوية، ولا سيما بالنسبة للأرصد المشمولة بخطة لإدارة، والعمل على تقديم مشورة أكثر قوة من جميع أقسام الأسطول، بما في ذلك تقدير النقاط المرجعية للكتلة الأحيائية لجميع الأنواع التي تُطبق عليها نظم الحماية. وشددت الهيئة على الحاجة إلى تقديم مشورة أوضح بشأن حالة الأرصد، مما يفضي إلى بلورة فهم أفضل للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الغلة المستدامة

القصوى. وجرى التشديد على الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ تدابير الإدارة الفعالة لعدد أكبر من مصايد الأسماك والأنواع، وكذلك على ضرورة تقييم فعالية الأحكام الواردة في خطط الإدارة في ضوء المعلومات المقدمة.

الإدارة المكانية: المسائل الإقليمية

8- أكدت الهيئة ضرورة إتاحة بيانات المسح في البحر من منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها لإجراء مزيد من التحليل من أجل كفالة حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ورسم خرائط الموائل الأساسية للأسماك ذات الأولوية. واقترحت أيضًا تحديد اختصاصات الدراسات التجريبية على المستوى الإقليمي الفرعي من أجل تحديد حدود النظم الإيكولوجية البحرية الهشة المعروفة، استنادًا إلى الخبرة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الهيئة إلى التداخل المحتمل بين النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ومصايد روبيان المياه العميقة الأحمر (*Aristaeomorpha foliacea*، و *Aristeus antennatus*) على وجه الخصوص، وأكدت الهيئة من جديد ضرورة التحقق من وجود مناطق تداخل محتملة، بإشراك صيادي الأسماك عند الاقتضاء، وشددت على ضرورة تطبيق بروتوكولات مصادفة النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

9- وفي سياق المناقشات المستأنفة بشأن تحديد تدابير الصون الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط، أحاطت الهيئة علمًا بالردود الأولية على الأسئلة الإجرائية التي طرحتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، وأشارت إلى ضرورة مواصلة العمل مع المنظمات ذات الصلة (مثل اتفاقية التنوع البيولوجي) والشركاء (مثل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) على أساس تقني من أجل استكشاف الشكوك المتبقية، واقترحت أن يتم ذلك خلال المنتدى المعني بعلوم مصايد الأسماك لعام 2024. وسجري بعد ذلك عرض نتائج هذه المناقشات على المحفل ذات الصلة التابعة للهيئة (مثل مجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والموائل الأساسية للأسماك، واللجان الإقليمية الفرعية، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك) بهدف تقديم مجموعة شاملة من الآراء في الدورة السنوية السابعة والأربعين.

10- وبعد أن أشارت الهيئة إلى أن طبقة الأعماق التي يتراوح عمقها بين 800 و1 000 متر يُحتمل أن تستضيف نُظمًا إيكولوجية بحرية هشة مع دعم أنشطة صيد محدودة نسبيًا من بعض السفن التي تستهدف أرصدة محددة (أي روبيان المياه العميقة الأحمر)، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، القرار GFCM/46/2023/1 بشأن إطلاق مشاريع تجريبية لتفقيح منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة، على النحو الوارد في المرفق 28. وفي هذا السياق، وافقت الهيئة على المضي قدمًا في تنفيذ أربع دراسات تجريبية إقليمية فرعية، واحدة لكل منطقة إقليمية فرعية، من أجل تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التمدد المحتمل لحدود الحظر الحالي المفروض على الصيد بشباك الجر القاعية في الأعماق التي تتراوح بين 1 000 متر و800 متر، بما في ذلك على المستوى الإقليمي الفرعي، مع مراعاة الاختلافات في امتداد الرف القاري بين المناطق.

11- وشددت الهيئة على أهمية إدراج مناطق مصايد الأسماك المقيّدة في خطط الإدارة، مما يسمح بتنفيذها بالاقتران مع تدابير أخرى في مواجهة الظروف المناخية المتغيرة والسياقات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة. ولبلورة فهم أفضل لفعالية مناطق مصايد الأسماك المقيّدة، اتفقت الهيئة على الحاجة إلى تقييم تأثيراتها غير المباشرة على الأرصدة/التجمعات من حيث إزاحة جهد الصيد، وكذلك آثارها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، أكدت الهيئة من جديد ضرورة تنفيذ خطط

رصد علمية موحدة لمناطق مصايد الأسماك المقيّدة التي تحمي الموائل الأساسية للأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وطلبت من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أن تعمل على وضع خارطة طريق واضحة الأولويات للإجراءات التي ستُنَفَّذ في المستقبل.

إدارة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط: المسائل الإقليمية

الحجم المرجعي الإقليمي الأدنى للصون

12- لاحظت الهيئة الأهمية الاستراتيجية لحماية صغار الأنواع ذات الأولوية من أجل تحسين حالة الأرصاد السمكية، وأقرت خارطة الطريق التي سيجري الاسترشاد بها في مواصلة العمل نحو تحديد الحجم المرجعي الأدنى للصون (المرفق 39/ألف)، ولا سيما بالنسبة لسمك النازلي الأوروبي (*Merluccius merluccius*) على المستوى الإقليمي، وتعزيز أنشطة التوعية الموجهة إلى صيادي الأسماك.

الأنقليس الأوروبي

13- إقرارًا باستمرار الحالة الحرجة للأنقليس الأوروبي (*Anguilla anguilla*) وبالاخفاض الشديد في مستويات تجديد أرصادته في كامل نطاق التوزيع، ومع مراعاة الشواغل القائمة بشأن مصايد الأنقليس الزجاجي أيضًا، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/16 بشأن خطة طويلة الأجل لإدارة الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيتين GFCM/45/2022/1 و GFCM/42/2018/1، على النحو الوارد في المرفق 19، استنادًا إلى مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي. وينص هذا القرار على الإبقاء على التدابير الحالية المعمول بها لمدة عام آخر ويضع تدابير انتقالية إضافية لمصايد الأنقليس الزجاجي، مع استكمال الدراسة الاجتماعية والاقتصادية والمضي قدمًا في تقييم تدابير الإدارة البديلة على أساس النماذج (خارطة الطريق الواردة في المرفق 39/باء) من أجل تنفيذ التدابير الطويلة الأجل في عام 2025.

المرجان الأحمر

14- أشارت اللجنة إلى أهمية المرجان الأحمر (*Corallium rubrum*) في النظام الإيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط، ولاحظت حالة استغلاله المفرط في بعض المناطق، وشددت على ضرورة تعزيز تدابير الإدارة في عام 2024. وبناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/13 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/2 و GFCM/43/2019/4، على النحو الوارد في المرفق 16. وتنص هذه التوصية على تمديد العمل بتدابير الإدارة الانتقالية الحالية وكذلك استمرار برنامج البحث حتى مايو/أيار 2024. وبناءً على نتائج برنامج البحث، سيكون بوسع الهيئة، في دورتها السابعة والأربعين، اعتماد تدابير إدارة معززة، بما في ذلك حدود محصول الصيد وجهد الصيد، الواجبة التطبيق اعتبارًا من عام 2025، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحالة تجمعات المرجان الأحمر لدى كل طرف متعاقد وفي كل طرف متعاون غير متعاقد.

سمك اللببوك الشائع

15- لاحظت الهيئة أن سمك اللببوك الشائع (*Coryphaena hippurus*) في غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط يُستغل بصورة مستدامة على أساس احترازي. وسعيًا إلى الحفاظ على هذه الحالة المواتية، وبناءً على مقترح مشترك مقدم من الاتحاد الأوروبي وتونس، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/14 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لسمك اللببوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيات GFCM/30/2006/2، GFCM/43/2019/1، GFCM/44/2021/11، على النحو الوارد في المرفق 17. وينص هذا القرار على وضع خطة إدارة متعددة السنوات تُنفذ على مرحلتين، مع مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تشمل فرض حدود على كمية المصيد، وتحديد الحجم المرجعي الأدنى للصون بما قدره 35 سنتيمترًا من الطول الكلي، ونظام لترخيص الصيد، وحد أقصى لقدرات أدوات تجميع الأسماك، والرصد العلمي (تمديد برنامج البحث حتى مايو/أيار 2024)، بهدف تحديد أنسب التدابير الطويلة الأجل للتنفيذ اعتبارًا من عام 2027 من خلال إجراء تقييم لاستراتيجية الإدارة. وينبغي للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تنظر في مباشرة صيد سمك اللببوك الشائع فعليًا أن تُقدم خطة تطوير إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك للنظر فيها.

إدارة مصايد الأسماك في غرب البحر الأبيض المتوسط

16- أقرت الهيئة بأن حالة أسماك الشبوط المرقط (*Pagellus bogaraveo*) في مضيق جبل طارق قد ازدادت تدهورًا، ولكفالة إسداء مشورة شاملة في المستقبل، وافقت الهيئة على ضرورة إدراج جميع مصادر نفوق الأسماك الناجم عن الصيد في تقييمات الأرصدة السمكية. ولتعزيز التدابير المتوخاة في إطار خطة الإدارة الحالية، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، التوصية GFCM/46/2023/15 بشأن تنقيح الحجم المرجعي الأدنى لصون أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)، المعدلة للتوصية GFCM/45/2022/3، على النحو الوارد في المرفق 18. وتنص التوصية على أن يكون الحد المرجعي الأدنى للصون 30 سنتيمترًا من الطول الكلي، مع إمكانية زيادته إلى 33 سنتيمترًا في عام 2024.

17- وعلى الرغم من بوادر التحسن، افترضت الهيئة، على أساس احترازي، أن حالة بعض الأرصدة القاعية وأرصدة الأسماك البحرية الصغيرة في غرب البحر الأبيض المتوسط لا تزال سيئة. ووافقت الهيئة على مواصلة العمل من أجل تحديد تدابير إدارة أرصدة الأسماك القاعية - بما في ذلك تدابير الإغلاق المكاني وتدابير الانتقائية، مع مراعاة التدابير التي اتخذتها بالفعل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية، وكذلك تقييم تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ستُبدل جهود لتعزيز الرصد والمراقبة. واتفقت الهيئة أيضًا على ضرورة مراقبة أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة ودينامياتها في بحر الألبوران عن كثب، وطلبت من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أن تُعزز المشورة بشأن التدابير المطلوبة لتحقيق الاستدامة لهذه الأرصدة.

18- وتُسلم الهيئة بأن منطقة تلال كابليز المرجانية تتميز بثرائها الكبير بمرجانيات المياه العميقة وغيرها من الأنواع الدالة على وجود نُظم إيكولوجية بحرية هشة وتستضيف موائل أساسية لأسماك الشبوط المرقط، فاعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، القرار GFCM/46/2023/2 بشأن خارطة طريق لتنفيذ منطقة مصايد أسماك مقيّدة في منطقة تلال كابليز المرجانية في بحر الألبوران من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة، المعدل للقرار GFCM/45/2022/4، على النحو الوارد في المرفق 29. ويدعو هذا القرار إلى فرض حظر مؤقت على استخدام الجرافات وشباك الجر المقطورة في

منطقة أساسية محددة، في الوقت الذي يستمر فيه العمل في سبيل تعيين الحدود الدقيقة للمنطقة وكذلك تدابير الإدارة والمراقبة المحتملة بناءً على نتائج حملة علمية سيجري تنظيمها قبل مايو/أيار 2024 وتستعرضها مجموعة خبراء مخصصة مكلفة بإعداد تقرير يتضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لتدابير الحماية والإدارة والمراقبة في المنطقة المحددة.

19- وبعد أن أشارت الهيئة إلى أن منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في خليج ليون قد أنشئت في عام 2009 لحماية الموائل الأساسية لأسماك الأنواع القاعية المهمة وأن القيود المفروضة على الجهود المبذولة فيها قد تعززت في عام 2021، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، التوصية GFCM/46/2023/1 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية 7) لحماية تجمعات التسرّة والموائل الحساسة في أعماق البحار، الملغية للتوصية GFCM/44/2021/5، على النحو الوارد في المرفق 4. وتكفل هذه التوصية استمرار حماية منطقة مصايد الأسماك المقيّدة، ومواءمتها مع المعايير الدنيا التي حددتها التوصية GFCM/45/2022/11 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمناطق مصايد الأسماك المقيّدة في منطقة اختصاص الهيئة.

إدارة مصايد الأسماك في وسط البحر الأبيض المتوسط

20- على الرغم من أن أرصدة سمك النازلي الأوروبي وروبيان المياه العميقة الأحمر (*Parapenaeus longirostris*) في مضيق صقلية لا تزال خارج الحد البيولوجي الأدنى للسلامة، سلّطت الهيئة الضوء على ما تحقق من تحسن تدريجي في حالة هذه الأرصدة بفضل خطة الإدارة القائمة. وشددت الهيئة على ضرورة مواصلة تنفيذ جميع التدابير والأحكام الواردة في خطة الإدارة ورصد حالة الأرصدة عن كثب. ووافقت الهيئة كذلك على تقييم إمكانية إدراج الكركند النرويجي (*Nephrops norvegicus*)، والبوري الأحمر (*Mullus barbatus*) وسمك السلطان سليمان الصخري (*Mullus surmuletus*) في منظومة الجهد الحالية لمصايد الأسماك القاعية وكذلك إمكانية وضع معاملات تحويلية، على النحو المبين في خطة العمل.

إدارة مصايد الأسماك في شرق ووسط البحر الأبيض المتوسط

21- أشادت الهيئة بما بُذل من جهود إضافية لزيادة تغطية تقييم الأرصدة لنوعين رئيسيين من روبيان المياه العميقة الأحمر، ولا سيما في بحر المشرق، مشيرة مع ذلك إلى أن الأرصدة التي جرى تقييمها في مضيق صقلية والبحر الأيوني وبحر المشرق لا تزال مستغلة بإفراط و/أو في حالة استغلال مفرط. وحثت الهيئة على بذل مزيد من الجهود لتعزيز جمع البيانات وتقييم هذه الأرصدة، وشجعت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك على التفكير في إمكانية مواءمة عمليات الإغلاق الزمني. واستجابة للطلبات الواردة في التوصيات القائمة، وبناءً على المقترحات المقدمة من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة ثلاث توصيات تُحدد طول القشرة لهذه الأنواع بما لا يزيد كحد أقصى عن 25 ملمترًا على النحو التالي: (1) التوصية GFCM/46/2023/2 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)؛ (2) التوصية GFCM/46/2023/3 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في البحر الأيوني (المناطق الجغرافية الفرعية من 19 إلى 21)؛ (3) التوصية GFCM/46/2023/4 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في بحر المشرق (المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27)، على النحو الوارد في المرفقات 5 و6 و7، على التوالي.

إدارة مصايد الأسماك في شرق البحر الأبيض المتوسط

22- بالنظر إلى أن الأعمال الإضافية المهمة التي أُجريت خلال فترة ما بين الدورات كشفت عن أن أرصدة السردين المبروم (*Sardinella aurita*) تخرج عن الحد البيولوجي الأدنى للسلامة، وافقت الهيئة على تنفيذ خارطة الطريق التي أقرتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك من أجل زيادة تحسين مدخلات البيانات، ووضع الصيغة النهائية للتقييم المعياري المرجعي واستكشاف آراء أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، طلبت الهيئة إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك تقديم المشورة بشأن تدابير الإدارة الملموسة، بما في ذلك بشأن المواسم المغلقة والحد المرجعي الأدنى للصون.

23- وفي ضوء أهمية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في شرق البحر الأبيض المتوسط، وافقت الهيئة على تنفيذ نهج ذي شقين لإدارة مصايد الأسماك في شرق البحر الأبيض المتوسط من أجل تحسين إدماج المعلومات المتعلقة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في شرق البحر الأبيض المتوسط في التقييمات الجارية وإشراك أصحاب المصلحة في نهج تشاركي قائم على النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك.

إدارة مصايد الأسماك في البحر الأدرياتيكي

24- إدراكًا للتدهور التدريجي في حالة أرصدة سمك السردين (*Sardina pilchardus*) وسمك الأنشوفة (*Engraulis encrasicolus*) في البحر الأدرياتيكي، والتحديات التي يواجهها وضع معيار مرجعي للسردين، وافقت الهيئة على تنفيذ خارطة طريق لوضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي وإجراء تقييم كمي لاستراتيجية الإدارة (المرفق 39/جيم) فضلاً عن إجراء تحليل مفصل من أجل إعداد جدول تخصيص عادل ومنصف. ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/5 بشأن تمديد نظام الصيد الانتقالي ووضع حدود لمصيد أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/44/2021/20، على النحو الوارد في المرفق 8. وتهدف هذه التوصية إلى إجراء تخفيض إضافي في حدود كميات المصيد بنسبة 5 في المائة للأنشوفة و9 في المائة للسردين، فضلاً عن تطبيق حد مرجعي أدنى للصون (9) ستيمرتات للطول الكلي للأنشوفة و11 ستيمرتراً للطول الكلي للسردين).

25- وأثنت الهيئة على التحسينات التي شهدتها حالة الأرصدة القاعية في البحر الأدرياتيكي، وسلطت الضوء باعتبارها من الإنجازات الناجحة لخطة الإدارة السارية، ووافقت على ضرورة مواصلة تخفيض جهد الصيد إلى أن تتحقق الاستدامة. وبناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة بالتالي التوصية GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ نظام جهد الصيد للأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/43/2019/5، على النحو الوارد في المرفق 9. وأشارت الهيئة أيضاً إلى الحاجة إلى إجراء بعض المناقشات حول إعادة تقييم آلية تخصيص جهد الصيد الواردة في خطة الإدارة وحول عوامل التحويل المحتملة لنقل جهد الصيد بين أجزاء الأسطول التي جرى استقصاؤها، في حين يلزم بذل مزيد من الجهود في عام 2024 لتقييم آثار استخدام خيوط الصيد الطويلة القاعية التي تستهدف أسماك النازلي الأوروبي البياضة، ورصد الأثر غير المباشر لمنطقة حظر الصيد "ألف" في منطقة مصايد الأسماك المقيدة في منخفض جابوكا/بومو.

إدارة مصايد الأسماك في البحر الأسود

26- نظرًا لعدم عقد اجتماع لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود خلال فترة ما بين الدورات، استعرضت الهيئة الأعمال التقنية الموسعة التي جرى الاضطلاع بها في البحر الأسود، وأشادت بمشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأسود (BlackSea4Fish) وأيدت النتائج التي توصلت إليها المجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقييم الأرصاد في البحر الأسود. ومن أجل تحسين استدامة الأرصاد ذات الأولوية، وافقت الهيئة على ضرورة مواصلة تعزيز جمع البيانات وتحسين نوعيتها من خلال اجتماعات إعداد البيانات، وتوحيد الاستقصاءات الصوتية الهيدرولوجية، ومواصلة الاستقصاءات الموحدة الحالية (على سبيل المثال، حلزون الرابا *Rapana venosa*) وتحسين المعلومات المتعلقة بالعمر. وبالمثل، أكدت الهيئة أهمية تعزيز القدرات في مجال تقييم الأرصاد عن طريق التدريب الكافي والتحليلات الموحدة. وشددت أيضًا على الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية للتقييمات المعيارية المرجعية لأنشوفة البحر الأسود (*Engraulis encrasicolus ponticus*)، والإسبرط الأوروبي

(*Sprattus sprattus*)، ومواصلة العمل من أجل تقدير صيد سمك الترس (*Scophthalmus maximus*) وكنب البحر ذي الشوكة (*Squalus acanthias*) غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولا سيما من خلال وضع منهجية، ومواصلة العمل على التخفيف من آثار مصايد الأسماك على سمك الحفش (*Acipenseridae*) في البحر الأسود. وأخيرًا، أكدت الهيئة ضرورة تنظيم اجتماع لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود خلال فترة ما بين الدورات القادمة.

27- وبالنظر إلى إرجاء عقد اجتماع مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، وافقت الهيئة على ترحيل جميع القرارات السارية في البحر الأسود. ولذلك اعتمدت خمسة قرارات بناءً على المقترحات المقدمة من الاتحاد الأوروبي: (1) التوصية GFCM/46/2023/7 بشأن تمديد الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)؛ المعدلة للتوصية GFCM/41/2017/4؛ (2) التوصية GFCM/46/2023/8 بشأن تمديد تدابير إدارة مصايد الأسماك المستدامة لكلب البحر ذي الشوكة في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/10؛ (3) التوصية GFCM/46/2023/9 بشأن تمديد برنامج البحث الإقليمي لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/10 و GFCM/42/2028/9؛ (4) التوصية GFCM/46/2023/10 بشأن توسيع نطاق تدابير الإدارة من أجل الاستغلال المستدام لسمك الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/9؛ (5) القرار GFCM/46/2023/3 بشأن توسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار مصايد الأسماك على صون سمك الحفش في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدل للقرار GFCM/44/2021/5، على النحو الوارد في المرفقات 10 و 11 و 12 و 13 و 30، على التوالي. وأيدت الهيئة أيضًا مقترح ترحيل الحصة غير المستخدمة من سمك الترس في الاتحاد الأوروبي من عام 2023 إلى عام 2024.

المسائل المتصلة بتقديم المشورة بشأن مصايد الأسماك

28- تماشياً مع القرار GFCM/45/2022/2 بشأن برنامج بحثي عن قناديل البحر في غرب البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية 1 إلى 3)، وبالنظر إلى الآثار الضارة لتكاثر قناديل البحر على مصايد الأسماك وعلى السياحة، أقرت الهيئة مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن قناديل البحر في غرب البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)، على النحو الوارد في المرفق 38/باء، وشجعت على تنفيذه على مراحل خلال ما لا يقل عن صيفين، على أن يبدأ التنفيذ بإجراء دراسة للوثائق.

29- وأشارت الهيئة إلى ضرورة رصد مصايد الأسماك الترفيهية على نحو أفضل من أجل تيسير إدارتها، على النحو المطلوب في التوصية GFCM/45/2022/12 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصية GFCM/43/2019/4، أقرت الهيئة مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (المرفق 38/ألف). وأشارت إلى الاهتمام الذي أعربت عنه بلغاريا (الاتحاد الأوروبي) وكرواتيا (الاتحاد الأوروبي) وقبرص (الاتحاد الأوروبي) ومصر واليونان (الاتحاد الأوروبي) ولبنان والجبل الأسود والمغرب وفلسطين (الاتحاد الأوروبي) وسوريا وتركيا وأوكرانيا في المشاركة. ويمكن للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الأخرى أن تنضم إليها في مرحلة لاحقة.

30- وبالنظر إلى الحاجة إلى تحسين المعرفة بشأن المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر (أي السلاحف البحرية والتدنيات البحرية والطيور البحرية وأسماك القرش والراي) واستيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد، انطلاقاً من مشروع معالجة المصيد العرضي في البحر الأبيض المتوسط ومشروع معالجة الاستيلاء على المصيد من معدات الصيد، وبناءً على مقترح مقدم من المغرب، اعتمدت الهيئة القرار GFCM/46/2023/4 بشأن خطة عمل إقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والتخفيف من حدتها، على النحو الوارد في المرفق 31. ويهدف هذا القرار إلى وضع نُظم رصد ملائمة واختبار تدابير التخفيف من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر وأنشطة استيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد. وسلطت الهيئة الضوء على ضرورة البحث عن مانحين إضافيين لدعم الأهداف الطموحة التي حددها خطة العمل الإقليمية المذكورة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من المغرب، التوصية GFCM/46/2023/11 بشأن التخفيف من استيلاء الدلافين القارورية الأنف على المصيد من معدات الصيد في مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في جنوب بحر الألبوران (المنطقة الجغرافية الفرعية 3)، على النحو الوارد في المرفق 14.

31- وأقرت الهيئة، مراعاة منها للحاجة إلى خفض انبعاثات الكربون في مواجهة تغير المناخ، بأهمية دعم خفض انبعاثات الكربون في صناعة صيد الأسماك. وبناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة القرار GFCM/46/2023/5 بشأن خارطة طريق لزيادة خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الصيد في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في المرفق 32. ويضع هذا القرار خارطة طريق لتنفيذ إجراءات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تتناول خفض الانبعاثات الناتجة عن أنشطة الصيد المختلفة، وتحديث معدات الصيد، وتحسين طرق الحد من استهلاك السفن للوقود ومن الآثار التي يتعرض لها قاع البحر. وأشارت الهيئة إلى أهمية التفاعل مع المانحين المحتملين والمبادرات القائمة بشأن هذه المسألة.

32- وشددت الهيئة على الأهمية الحاسمة لإدارة طاقة الصيد على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي، وكذلك على مستوى مصائد الأسماك الرئيسية، من أجل تحقيق أهداف الاستدامة التي تحددها خطط الإدارة. واستنادًا إلى التوصية GFCM/34/2010/2 بشأن إدارة طاقة الصيد، واستنادًا إلى مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/12 بشأن وضع خطة إقليمية لإدارة طاقة الصيد، على النحو الوارد في المرفق 15. وتنص هذه التوصية على وضع خطة إقليمية لطاقة الصيد بالنسبة لسفن الصيد التي يزيد طولها الكلي عن 15 مترًا، بهدف ترشيد إدارة طاقة الصيد الكلية في منطقة اختصاص الهيئة.

المشورة بشأن تربية الأحياء المائية

الحكومة الكنفوة لدعم الاستثمار المسؤول

33- وافقت الهيئة، إدراكًا منها لضرورة تعزيز جاذبية قطاع تربية الأحياء المائية للاستثمارات المحتملة التي تعطي الأولوية للاستدامة وتعزيزها بفعالية، على مواصلة النهوض بوضع المبادئ وخطوط توجيهية للاستثمار المسؤول في تربية الأحياء المائية. وبالمثل، وبالنظر إلى أن الفهم الجيد لمفهوم الاستثمار المسؤول أمر أساسي، شددت الهيئة على أهمية تعزيز جاذبية قطاع تربية الأحياء المائية من خلال أنشطة محددة لبناء القدرات، بما في ذلك دعم الاستزراع على النطاق الصغير.

الممارسات التي تدعم استدامة قطاع تربية الأحياء المائية

34- أشارت الهيئة إلى أهمية المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية في إطار التخطيط المكاني البحري وبرامج الرصد البيئي من أجل التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية وتكاملها، وفقًا للقرار GFCM/36/2012/1 بشأن الخطوط التوجيهية للمناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية، واعتمدت، بناءً على مقترح مقدم من مصر، القرار GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ برامج الرصد البيئي لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، على النحو الوارد في المرفق 33. ويهدف هذا القرار إلى وضع خطوط توجيهية شاملة إقليمية لتنفيذ برامج الرصد البيئي، وتوفير إطار لرصد البارامترات البيئية الرئيسية وسلامة الأنواع المستزرعة ورعايتها، وتشجيع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على تعزيز وتحسين بناء القدرات وتبادل المعرفة. وشددت الهيئة أيضًا على ضرورة مواصلة النهوض بالتخطيط المكاني في المياه البحرية والداخلية.

35- وبالنظر إلى الحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع تربية الأحياء المائية، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من تونس، القرار GFCM/46/2023/7 بشأن خفض انبعاثات الكربون والإنتاج المستدام للأعلاف في تربية الأحياء المائية، على النحو الوارد في المرفق 34. ويهدف هذا القرار إلى تعزيز خفض انبعاثات الكربون وتحقيق الإنتاج المستدام للأعلاف في تربية الأحياء المائية من خلال تشجيع استخدام الطاقة المتجددة ومكونات الأعلاف السمكية المستدامة والمنخفضة الكربون، وتعزيز تعويض الكربون وعزله في تربية الأحياء المائية.

36- ونظرًا للآثار البيئية الكبيرة للنفايات البلاستيكية على الحياة البحرية والنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من تونس، القرار GFCM/46/2023/8 بشأن الحد من استخدام المواد البلاستيكية والإدارة المثلى للنفايات في تربية الأحياء المائية، على النحو الوارد في المرفق 35. وينص هذا القرار على تنفيذ تدابير من أجل الحد من استخدام المواد البلاستيكية في مزارع تربية الأحياء المائية، بما في ذلك عن طريق التقليل إلى أدنى حد من استخدام

المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام، واستكشاف مواد بديلة وحلول مبتكرة، وتعزيز الإدارة الفعالة للنفايات، وزيادة الوعي والقدرات في هذا القطاع.

37- وفي ضوء الحاجة الملحة لمعالجة التحديات التي يفرضها تغيّر المناخ وآثاره المحتملة على تربية الأحياء المائية، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من تونس، القرار GFCM/46/2023/9 بشأن تربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، على النحو الوارد في المرفق 36. ويُشجع هذا القرار الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على تعزيز ودعم وضع خطط إقليمية للتكيف مع المناخ في مجال تربية الأحياء المائية تشمل المعارف والتكنولوجيات المتاحة وتعالج المخاطر ذات الصلة، مع تقييم نطاق وفعالية هذه الخطط وتنقيحها وفقًا لما تقتضيه الظروف المتطورة.

38- وشددت الهيئة على ضرورة زيادة تحسين البصمة البيئية للقطاع، ووافقت على مواصلة تعزيز تربية الأحياء المائية الاستصلاحية، ونظم الاستزراع الصديقة للبيئة وتنويع الأنواع المستزرعة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن الأمراض الحيوانية تُشكل أحد التهديدات الرئيسية لإنتاج تربية الأحياء المائية ونموها، شددت الهيئة على أهمية التحرك قدمًا نحو وضع تدابير مناسبة للأمن البيولوجي والمكافحة والمراقبة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

تصور تربية الأحياء المائية

39- شددت الهيئة، إدراكًا منها لأهمية تحسين التصورات السائدة عن قطاع تربية الأحياء المائية ومنتجاته، على ضرورة التواصل مع الأجيال الشابة من خلال البرامج التعليمية في المدارس. ودعت الهيئة أيضًا إلى تحقيق مزيد من التقدم في توفير مقومات التمكين للنساء والشباب في مجال تربية الأحياء المائية، وفقًا للقرار GFCM/45/2022/1 بشأن تمكين المرأة في قطاع تربية الأحياء المائية، مع التركيز بصفة خاصة على الاستزراع على النطاق الصغير، وتوفير رؤى بشأن سلسلة القيمة، ودعم منظمات مزارعي تربية الأحياء المائية والتسويق الفعال للمنتجات في سبيل تحقيق قطاع موجه نحو السوق.

التكنولوجيا ونظم المعلومات

40- بالنظر إلى التوصية GFCM/41/2017/1 بشأن الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية والتي تُلغى التوصية GFCM/35/2011/6، أشارت الهيئة إلى أهمية مواصلة تحديث نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، وتفعيل ميزات تبادل المعارف، وإقامة علاقات تآزرية مع المنصات القائمة، وتقييم مستوى سرية بيانات نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط من أجل تحسين توافر المعلومات.

41- وأشارت الهيئة إلى الدور الحاسم الذي تقوم به مراكز التجارب الإيضاحية في تقاسم المعرفة وتعزيز التعاون التقني وزيادة قدرات أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي الفرعي، واتفقت على أهمية تركيز الجهود على جوانب مثل الإنتاج المبتكر لتربية الأحياء المائية، وبيانات السوق، وتربية الأحياء المائية على النطاق الصغير، والأمن البيولوجي.

المشورة بشأن مسائل الامتثال

خطط التفتيش المشتركة

42- أقرت الهيئة بنتائج خطط التفتيش المشتركة الدولية التجريبية الطوعية التي أُجريت وفقًا للقرار GFCM/44/2021/4 بشأن مشروع تجريبي لعمليات المراقبة والتفتيش المتعلقة بمصايد سمك اللبوك الشائع، والتوصية GFCM/44/2021/20 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك لأغراض الاستغلال المستدام لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18)، والتوصية GFCM/43/2019/5 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك القاعية المستدامة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18)، وأعربت عن امتنانها للوكالة الأوروبية لمراقبة الصيد على جهودها لنشر هذه الخطط وتنسيقها بالتعاون الوثيق مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية ومع أمانة الهيئة. وبناءً على هذه النتائج، اعتمدت الهيئة، وفقًا لمقترحات مقدمة من الاتحاد الأوروبي، التوصية GFCM/46/2023/17 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة في مصايد سمك اللبوك الشائع خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأبيض المتوسط، والتوصية GFCM/46/2023/18 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18)، على النحو الوارد في المرفقين 20 و 21 على التوالي. وتهدف هاتان التوصيتان، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن عمليات التفتيش، وتعزيز التعاون بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وتعزيز أفضل الممارسات، وبالتالي تحويل المشاريع التجريبية الجارية إلى مشاريع دائمة، مع الاعتماد على الدور المركزي لدول العلم.

خطط توثيق المصيد

43- أشارت الهيئة إلى التوصية GFCM/45/2022/2 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصية GFCM/43/2019/4، التي تنص على أن تعتمد الهيئة في دورتها السادسة والأربعين خطة دائمة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر، وكذلك إلى التوصية GFCM/44/2021/17 بشأن مخطط شهادة صيد أسماك في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، التي تنص أيضًا على اعتماد خطة دائمة لتوثيق المصيد من أسماك الترس. وبناءً على الأحكام المنصوص عليها في هاتين التوصيتين، وتعزيزًا للعمل الذي أُنجِز من أجل الصون على أساس قواعد التجارة الشفافة، تابعت الهيئة، بناءً على مقترحات مقدمة من الاتحاد الأوروبي، هذه الخطط الدائمة من خلال التوصية GFCM/46/2023/19 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، والتوصية GFCM/46/2023/20 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد أسماك في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، على النحو الوارد في المرفقين 22 و 23 على التوالي. وتستحدث هاتان التوصيتان شهادات المصيد بأرقام تعريف فريدة لجميع عمليات الإنزال والواردات والصادرات وإعادة التصدير، على أن تتحقق منها السلطات الوطنية المختصة وتصادق عليها.

إجراءات المشاهدة

44- أشارت الهيئة إلى أنها قامت، اعتبارًا من عام 2021، بتكثيف جهود الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال إنشاء آلية فعالة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ولسفنها من أجل الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمشاهدة السفن. وفي ضوء الحاجة إلى تبسيط إجراءات المشاهدة، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم

من الاتحاد الأوروبي، التوصية GFCM/46/2023/21 بشأن مشاهدة السفن، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/21، على النحو الوارد في المرفق 24. وتُقدم هذه التوصية تقارير أشمل عن المشاهدات، وتُمكن السلطات الوطنية المختصة من إرسال معلومات شاملة عن مشاهدات السفن إلى أمانة الهيئة من خلال نموذج منسق. ومن المتوقع أن تدعم أمانة الهيئة تنفيذ هذه التوصية بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

مسائل الامتثال والإجراءات المناسبة المقابلة

45- أقرت الهيئة بالتقرير التقني الذي أعدته أمانة الهيئة بشأن أفضل الممارسات لردع عدم الامتثال، وأشارت إلى أنها أصبحت حاليًا واحدة من المنظمات الإقليمية القليلة لإدارة مصايد الأسماك التي لا تزال تفتقر إلى تدابير ردع مناسبة. وأشارت أيضًا إلى التبادل المتعمّق للآراء بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة خلال الدورة السادسة عشرة للجنة الامتثال (اليونان، مايو/أيار 2023) وفي سياق اجتماع رؤساء الوفود خلال الدورة السادسة والأربعين. وأتاحت هذه المناقشات للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إيجاد أرضية مشتركة بشأن كيفية معالجة عدم الامتثال، وذلك بفضل الحلول التوفيقية التي جرى التوصل إليها بروح من التوافق في الآراء من جانب وفود، مثل وفد مصر، الذي أعرب في البداية عن قلقه بشأن اعتماد مثل هذه التدابير كوسيلة لتحسين الامتثال، ودعا بدلًا من ذلك إلى زيادة الاعتماد على تقديم المساعدة التقنية للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

46- وفي ضوء ما سبق، وبناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/22 بشأن وضع جدول زمني للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمعالجة مسائل الامتثال والإجراءات ذات الصلة، الملغية للقرارين GFCM/44/2021/13 و GFCM/43/2019/5، على النحو الوارد في المرفق 25. وتنص هذه التوصية على اتخاذ إجراءات مناسبة لمنع مسائل عدم الامتثال التي تنتظر الهيئة، من خلال لجنة الامتثال، في اتخاذها على أساس تدريجي وشفاف لمعالجة مسائل عدم الامتثال في ما يتعلق بتنفيذ تدابير الإدارة المعمول بها. وطلبت الهيئة من لجنة الامتثال أن تساعد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الانتهاء من وضع قائمة بالإجراءات المناسبة لردع عدم الامتثال في الفئتين باء وجيم، بناءً على هذه التوصية وبما يتسق مع أفضل الممارسات المعمول بها في المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك، بحلول عام 2026 على أقصى تقدير.

الامتثال وجرد القدرات دعمًا لعمل لجنة الامتثال

47- أشارت الهيئة إلى الحاجة إلى تعزيز المحتوى التحليلي في جداول وتقارير الامتثال الحالية التي تعدها أمانة الهيئة لتقييم مستوى امتثال الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، ولا سيما في ما يتعلق بالأحكام الرئيسية الواردة في خطط الإدارة. ومن هذا المنطلق، وبناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/46/2023/23 التي توضح تطبيق توصيات الامتثال وتضع قائمة للجرد في ما يتصل بالامتثال وطاقة الصيد لدعم عمل لجنة الامتثال، على النحو الوارد في المرفق 26. وتُعزز هذه التوصية جهود الرصد المستمر للامتثال من خلال تقديم جداول ونماذج إضافية للبيانات المتعلقة بالامتثال لكل طرف متعاقد ولكل طرف متعاون غير متعاقد وتُعزز الإجراءات التي تحكم تحليل معلومات الامتثال على مستوى لجنة الامتثال، بما في ذلك بدعم من مكتب لجنة الامتثال.

48- شددت الهيئة على الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة الشباك العائمة غير القانونية، بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وأشارت إلى المشورة التي صاغتها لجنة الامتثال بشأن الحاجة إلى صياغة تعريف واضح لهذه الشباك العائمة. وبناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة القرار GFCM/46/2023/10 بشأن تقييد استخدام الشباك العائمة وحظرها في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في المرفق 37. ويدعم هذا القرار الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في فهم كيفية تحديد الخصائص التقنية لمصايد الأسماك التي تستخدم الشباك العائمة وذلك من خلال جهد مشترك بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولا سيما في ما يتعلق بكيفية تحديد الخصائص التقنية لمصايد الأسماك التي تستخدم الشباك العائمة من أجل تقييم آثارها ومواءمة الإدارة وضمان عدم استخدام الشباك العائمة غير القانونية.

المسائل المنبثقة عن لجنة الامتثال

عملية التحديد والتوضيح

49- أيدت الهيئة، بناءً على المشورة المقدمة من لجنة الامتثال، إدراج الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في مختلف فئات الامتثال وهنأت ألبانيا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والمغرب وتركيا، على تحقيق الامتثال الكامل، وأعربت عن أملها في أن تنضم إليها قريباً بلدان أخرى من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في فئة الامتثال 1.

50- وبالنظر إلى أن عدداً من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لا يزال مندرجاً ضمن فئة الامتثال 2، وافقت الهيئة على مواصلة تقديم المساعدة التقنية في مجالات محددة. واتفقت أيضاً على ضرورة تطبيق معايير مرجعية لتبسيط أولويات تقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وترتيب أولويات تقديم هذه المساعدة، وكلفت لجنة الامتثال بأن تقترح في دورتها المقبلة منهجية للقيام بذلك. وفي غضون ذلك، وتبعاً لتوافر الأموال، قُدمت إرشادات بشأن تقديم المساعدة التقنية خلال الفترة ما بين الدورتين 2023-2024، استناداً إلى جدول الامتثال الذي يبين بالتفصيل أولويات المساعدة التقنية التي حددتها لجنة الامتثال لكل بلد على حدة (المرفق 40).

قائمة سفن الصيد غير المشروع دون إبلاغ ودون تنظيم

51- وفقاً للتوصية 44/2021/19 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها قامت بأنشطة صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الملغية للتوصية GFCM/33/2009/8، وضعت قائمة جديدة بالسفن التي يفترض أنها زاولت أنشطة صيد غير مشروع دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة (قائمة الهيئة لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم)، بناءً على التعليقات الواردة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وبالاتناد إلى قائمة تبادلية للمعلومات الواردة في قوائم سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي أتاحت لأمانة الهيئة عن طريق المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. واعتمدت الهيئة قائمة الهيئة لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأوعزت إلى أمانة الهيئة بنشرها على موقعها الشبكي ومشاركتها مع المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك.

52- وبالإشارة إلى الحاجة إلى زيادة تحسين تصنيف أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتبسيط العملية المؤدية إلى وضع قائمة للهيئة لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، اعتمدت الهيئة، بناءً على مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي، التوصية GFCM/46/2023/24 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها ضلعت في صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/19، على النحو الوارد في المرفق 27.

نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة

53- أقرت الهيئة بالتقرير التقني الذي أعدته أمانة الهيئة بشأن نتائج نظام الهيئة التجريبي لرصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة، والذي جُمعت في سياق معلومات عن الحالة الراهنة لنظم رصد السفن لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى جانب نتائج التجارب الطوعية التي أُجريت مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وتحليل دور أمانات المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك التي تدير نظمًا إقليمية لرصد السفن. وتناول التقرير أيضًا الجوانب الإدارية والمالية المتعلقة بإمكانية إنشاء نظام إقليمي لرصد السفن يكون تابعًا للهيئة. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تبادل البيانات في إطار الخطط الدولية المشتركة لتفتيش السفن التي يزيد طولها الكلي عن 15 مترًا العاملة في أعالي البحار.

54- وستستمر جهود بناء القدرات في مجال نظم رصد السفن، بما في ذلك من خلال المشاريع التجريبية الطوعية مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، والتي تشمل نظم التسجيل والإبلاغ الإلكتروني وأجهزة استشعار المعدات.

مجموعة قرارات الهيئة

55- أقرت الهيئة بمجموعة قراراتها المحدثة التي تشمل القرارات التي اعتمدتها في دورتها الخامسة والأربعين (ألبانيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2021) ووافقت على حذف القرارات الملغاة من مجموعة القرارات. وأقرت الهيئة أيضًا النسخ التي صدرت باللغات الثلاث التي أعدتها الهيئة (الإنكليزية والفرنسية والعربية).

برنامج العمل للفترة 2023-2025

اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود (مصايد الأسماك)

المسائل الإقليمية

مسائل البيانات

- ضمان تنفيذ موجز المخرجات المبسطة للجودة وإنشاء آليات لضمان جودة البيانات على المستوى الوطني.
- ضمان إجراء تحليل متعمق لبيانات طاقة الصيد عند تقديمها من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بصورة منتظمة.
- اقتراح عناصر بهدف إمكانية إدراج مجموعة دنيا من البيانات الوطنية المستمدة من موانئ الإنزال الرئيسية (أي البيانات المتعلقة بأعداد السفن وعمليات الإنزال) في التوصية GFCM/41/2017/6.

تقييم الأرصدة وتعزيز المشورة

- تجميع المعلومات ذات الصلة بالأنواع ذات الأولوية من أجل زيادة تغطية تقييمات الأرصدة لهذه الأنواع وزيادة عدد الأرصدة التي تتوافر بشأنها مشورة كمية.
- إجراء تقييمات لجميع الأنواع المشمولة بخطط الإدارة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الكركند النرويجي في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 وكذلك الكركند النرويجي في المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16 وسمك السلطان سليمان الصخري في المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16.
- وضع الصيغة النهائية للتقييم المعياري المرجعي لسمك السردين في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18، وسمك البوري الأحمر في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18، وسمك السردين المبروم في المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27 (لبنان) وتنظيم جلسات لإعداد البيانات ذات الصلة وكذلك جلسات المعايير المرجعية المتعلقة بأسمك الشبوط المرقط في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 1 و3، وسمك البوري الأحمر في المنطقة الجغرافية الفرعية 16 وسمك النازلي الأوروبي في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18 قبل موعد انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك؛ وكذلك سمك اللبوكة الشائع قبل موعد انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.
- تنفيذ خرائط الطريق الخاصة بتقييم أسمك الشبوط المرقط في مضيق جبل طارق، وسمك البوري الأحمر وسمك السلطان سليمان الصخري والكركند النرويجي في مضيق صقلية؛ وسمك البوري الأحمر في البحر الأدرياتيكي؛ وسمك السردين المبروم في شرق البحر الأبيض المتوسط وسمك الأنشوفة في البحر الأسود.
- الشروع في التفكير في نوعية بيانات مدخلات تقييم الأرصدة المقدمة من خلال الإطار المرجعي لجمع البيانات: وضع أداة موحدة للإبلاغ ومواءمة هيكل طلبات تقديم البيانات المتعلقة بتقييم الأرصدة مع نماذج التقييم المعاصرة.
- تقدير النقاط المرجعية للكتلة الأحيائية لجميع الأنواع التي تُطبق عليها نُظم الضمانات في القرارات القائمة.
- إجراء تحليل كمي ونوعي للأحكام الواردة في خطط الإدارة، كل على حدة، مقابل المعلومات المرسلة لتقييم فعالية خطط الإدارة.

الأحجام المرجعية الدنيا للصون

- تنفيذ خارطة الطريق لإنشاء نظام لتحديد الأحجام المرجعية الدنيا للصون في جميع الأقاليم الفرعية وللأنواع ذات الصلة والأنواع ذات الأولوية في إطار خطط الإدارة، وسمك النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وسمك السردين المبروم في شرق البحر الأبيض المتوسط.
- تعزيز الوعي بين صيادي الأسماك بشأن حماية صغار الأسماك وضرورة وجود نظام لتحديد الأحجام المرجعية الدنيا للصون.

الإدارة المكانية

- تنظيم مجموعات من الخبراء بحسب الإقليم الفرعي بهدف تحديد الاختصاصات ووضع منهجيات واضحة لإجراء الدراسات التجريبية من أجل تحديد حدائق الخيزران المرجاني (*Isidella elongata*) في مناطق الصون ذات الأولوية.
- تخطيط مشاريع تجريبية وتنفيذها في جميع الأقاليم الفرعية في البحر الأبيض المتوسط لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة لتوسيع نطاق حظر الصيد بشباك الجر من 1 000 متر إلى 800 متر.
- تقييم التأثيرات غير المباشرة لمناطق مصايد الأسماك المقيدة من حيث انتقال جهد الصيد إلى المناطق المتاخمة والأثر المحتمل على الأرصادة/التجمعات والمناطق التي لم يمارس فيها الصيد من قبل، وكذلك على الاقتصاد الاجتماعي للقطاع.
- مواصلة العمل على تحديد المناطق التي لا يمكن أن تتداخل فيها مناطق صيد روبيان المياه العميقة الأحمر مع النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

الرصد العلمي لأنشطة الصيد

- مواصلة دعم الأنشطة الإقليمية الرئيسية
 - إجراء مسح علمية في البحر، ومسوح اجتماعية واقتصادية وأنشطة رصد للمصيد المرتجع بهدف تحقيق أفضل تغطية ممكنة وباستخدام منهجية منسقة.
 - مواصلة العمل على وضع تدابير للرصد والاختبار من أجل الحد من التفاعلات (أي الاستيلاء على المصيد من معدات الصيد والمصيد العرضي) بين الأنواع المعرضة للخطر ومصايد الأسماك، بما في ذلك الممارسات الجيدة لزيادة معدلات بقاء صفيحات الحياشيم البحرية على قيد الحياة بعد إطلاقه من معدات الصيد، والعمل على تحديد نسبة مئوية قصوى لوزن المصيد العرضي الإجمالي.
 - تجميع البيانات والمعلومات المتاحة التي تُجمع وفقًا للإطار المرجعي لجمع البيانات وتقييمها وتقديرها، وكذلك أي مصدر للمعلومات الإضافية عن السلاحف البحرية وصفيحات الحياشيم البحرية والطيور البحرية والحيتانيات، وفقًا للتوصيات ذات الصلة.
 - اختبار فعالية الأجهزة الانتقائية والتدابير التخفيفية في مناطق البؤر الساخنة المحددة لتحسين انتقائية معدات الصيد في الحد من المصيد المرتجع.
 - مواصلة اختبار تجارب الترميز الشريطي الوصفي للحمض النووي في العينات البيئية أثناء تنفيذ أنشطة الرصد المختلفة (على سبيل المثال، المسوح العلمية في البحر).
 - توسيع نطاق المشروع التجريبي للهيئة بشأن الحطام البحري ليشمل المناطق الأخرى ذات الصلة.

- خطة العمل الإقليمية بشأن الأنواع المعرضة للخطر
 - تنفيذ الإجراءات المتصلة بالإدارة والرصد وتنمية القدرات على النحو المقترح في خطة العمل القصيرة الأجل.
- الانتقائية والتخفيف من الأثر
 - تنفيذ مشروع تجريبي (مشاريع تجريبية) بشأن انتقاء المعدات لتقييم الآثار البيولوجية الناجمة عن تدابير الانتقائية التقنية على الأرصد السمكية وإمكانية استعادة الأرصد، مع مراعاة خصائص مصايد الأسماك في مختلف الأقاليم الفرعية/البلدان، وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى مصايد الأسماك القاعية في بحر الألبوران.
 - مواصلة تنفيذ الدراسة التجريبية لانتقائية مصايد الأسماك التي تستخدم شبك الجر القاعية، واختبار مختلف تدابير الانتقائية، مع التركيز على التخفيف من الآثار الضارة للصيد بشباك الجر على صغار الأسماك في مصايد أسماك روبيان المياه العميقة الأحمر وسمك النازلي الأوروبي في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16).
- خفض انبعاثات الكربون
 - تقصي استراتيجيات خفض انبعاثات الكربون من صناعة صيد الأسماك، بما في ذلك التنسيق مع المتخصصين المعنيين في المنظمات الأخرى وفي سياق جلسة تُعقد أثناء انعقاد المنتدى المعني بعلوم مصايد الأسماك في عام 2024.
 - الشروع في إجراء تجارب لاختبار معدات جديدة و/أو تعديل المعدات الحالية من أجل الحد من استهلاك الوقود والتقليل من الآثار على قاع البحر.
- مواصلة العمل من أجل تقديم المشورة التقنية بشأن آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وإجراءات التخفيف المحتملة، وإدماجها في الأعمال المنجزة بشأن الأنواع غير المتوطنة ومواءمتها مع تلك الأعمال، باستخدام المنتدى المعني بعلوم مصايد الأسماك لإنشاء شبكة من الخبراء وإعداد اختصاصات مجموعة خبراء معنية بتغير المناخ.

الأنقليس الأوروبي

- تنفيذ خارطة الطريق نحو إثراء الخطة المستقبلية للهيئة بشأن الإدارة الطويلة الأجل للأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.
- تجريب عملية لتقديم البيانات المنقحة في إطار المهمة 6-7 من الإطار المرجعي لجمع البيانات التي تشمل جداول تقديم البيانات سواءً لهيكل البيانات القديمة أو الجديدة.
- التفكير في أنسب السبل لإشراك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الجديدة المهمة بالمشاركة في أنشطة الهيئة المتصلة بالأنقليس.

المرجان الأحمر

- الانتهاء من برنامج البحث بحلول مايو/أيار 2024.
- إجراء تقييم لتدابير الإدارة البديلة.

سمك اللبوكة الشائع

- وضع الصيغة النهائية لبرنامج البحث بحلول مايو/أيار 2024.
- إعادة تقييم عتبة التسامح المشار إليها بالنسبة لمصيد الأفراد في إطار الحجم المرجعي الأدنى للصون، وهو 35 من حيث الطول الكلي.
- إجراء تقييم معياري مرجعي لسمك اللبوكة الشائع قبل موعد انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

السلطعون الأزرق

- مواصلة تنفيذ برنامج البحث.
- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، بما في ذلك الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة

النطاق

- تعزيز الرصد العلمي لأنشطة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا سيما من خلال ضمان تجميع المعلومات ذات الصلة بتقييم الأنواع ذات الأولوية في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بحسب الإقليم الفرعي، وكذلك من خلال تنفيذ المرحلة الثانية من المسوح الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك على طول سلسلة القيمة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق.
- تنفيذ الأنشطة المقررة في إطار برنامج منتهى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، مع إيلاء عناية خاصة للأولويات التي سلّطت عليها الأضواء في خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا سيما مراعاة المنظور الجنساني، والعمليات التشاركية، والأنواع المعرضة للخطر، وإشراك الشباب.
- إجراء تقييم كامل يتناول تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتنقيح إطار رصد خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في ضوء التقدم المحرز والأولويات والتحديات الناشئة.

مصايد الأسماك الترفيهية

- تنفيذ برنامج البحث بشأن مصايد الأسماك الترفيهية.
- الانتهاء من الدراسات التجريبية الجارية لجمع البيانات.
- تعزيز شبكة رابطات مصايد الأسماك الترفيهية التابعة لمجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية ومجموعات أصحاب المصلحة الأخرى بهدف تيسير مشاركتها في عمل المجموعة ودعم المبادرات المتجهة من القاعدة إلى القمة.

- نشر نتائج استبيان تقييم المعلومات واللوائح القائمة المتعلقة بمصايد الأسماك الترفيهية بهدف دعم المناقشات الدائرة حول تقييم تدابير الإدارة المحتملة على المستوى الإقليمي الفرعي.

التقدير العلمي/التحديد الكمي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

- تنقيح منهجية التقدير العلمي/التحديد الكمي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأبيض المتوسط، بالتنسيق مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ولجنة الامتثال.

المسائل الإقليمية الفرعية

غرب البحر الأبيض المتوسط

- مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة
 - تنفيذ خارطة الطريق من أجل تقييم وتعزيز إدارة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في المناطق الجغرافية الفرعية 1 و 3 و 4.
- تلال كابليز المرجانية
 - إجراء تحليل علمي واجتماعي واقتصادي لأنشطة الصيد في تلال كابليز المرجانية في بحر الألبوران من أجل تحديد المنطقة التي ستخضع لتدابير الحماية والإدارة والمراقبة وتحديد التدابير اللازمة للحد من مصايد الأسماك داخل المنطقة العازلة، مع إشراك أصحاب المصلحة.
 - تنفيذ بروتوكول متابعة علمي للمنطقة الأساسية بالاستناد إلى خطة الرصد العلمي الموحدة التي اقترحتها الهيئة حديثاً للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة - مناطق مصايد الأسماك المقيّدة في عام 2024 وإجراء مسح لتحديد منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في ربيع عام 2024.
 - استناداً إلى الاختصاصات المحددة وفقاً للقرار GFCM/46/2023/2، تنظيم مجموعة خبراء مكرسة لمهمة إعداد تقرير يتضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لتدابير الحماية والإدارة والمراقبة استناداً إلى نتائج الحملة العلمية المذكورة أعلاه.

- برنامج بحث بشأن قناديل البحر في بحر الألبوران
 - تنفيذ برنامج البحث في الأجل المتوسط إلى الطويل (بحيث يغطي ما لا يقل عن صيفين).

وسط البحر الأبيض المتوسط

- مصايد الأسماك القاعية
 - تعزيز جمع البيانات عن المصيد بواسطة معدات أخرى غير شبك الجر القاعية لصيد سمك النازلي الأوروبي.
 - مواصلة جهود إجراء مسح لقاع البحر في الجزء الجنوبي من وسط البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية 12 و 13 و 14 و 15 و 1-21 و 2-21 و 3-21) في المستقبل، وتقديم النتائج أثناء اجتماع اللجنة

الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى بالبحر الأبيض المتوسط في عام 2024 من أجل تأكيد استمرار وجود مناطق التفريخ المحددة في جنوب مضيق صقلية.

- مواصلة تقييم تدابير الإدارة القائمة والإضافية، بما في ذلك من خلال الشروع في أعمال تقييم استراتيجية الإدارة.
- تقييم إمكانية إدماج الكركند النرويحي والبوري الأحمر وسمك السلطان سليمان الصخري في نظام إدارة جهد الصيد في مصايد الأسماك القاعية في مضيق صقلية.
- تقييم إمكانية إنشاء معاملات تحويل.

وسط شرق البحر الأبيض المتوسط

- مصايد روبيان المياه العميقة الأحمر
 - إجراء تقييم سنوي لحالة أرصدة روبيان المياه العميقة الأحمر من أجل تقديم المشورة الكمية والشروع في أعمال تقييم استراتيجية الإدارة.
 - الانتهاء من وضع خطة العمل لتحديد مناطق الصيد باستخدام جميع البيانات المتاحة وإجراء تحليل للتداخل مع توزيع النوعين.
 - تنفيذ خارطة الطريق لتوجيه الأعمال المطلوبة لتحليل التداخل بين النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ومناطق صيد روبيان المياه العميقة الأحمر .
 - إجراء تحليل اجتماعي واقتصادي لأسطول سفن صيد روبيان المياه العميقة الأحمر .
 - إعادة تقييم عتبة التسامح المشار إليها في ما يتعلق بمصيد الأفراد الذي يقل عن الحد المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر، وهو 25 ملليمتر من حيث طول القشرة.

شرق البحر الأبيض المتوسط

- النازلي الأوروبي
 - تعزيز جمع البيانات.
 - إجراء أعمال إضافية لتقصي نُضج النازلي الأحمر، ولا سيما أثناء فترة التسرئة.
 - البدء في تقييم حالة أرصدة النازلي الأوروبي في شرق البحر الأبيض المتوسط، بما يشمل دائماً جميع البيانات المتاحة عن مصايد الأسماك.
 - تحليل البيانات التي تُجمع أثناء المسوح العلمية في البحر لتحديد مناطق التفريخ.
- الأنواع غير المتوطنة
 - إجراء دراسة تجريبية.
 - تفعيل مرصد الأنواع غير المتوطنة في تركيا.

- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق
 - إجراء استعراض للممارسات الجيدة القائمة في تطبيق نُهج إدارة شاملة وتشاركية في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (أي نُهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، والإدارة المشتركة، وما إلى ذلك) بما يغطي منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، من أجل تحديد مجموعة مختارة من مصايد الأسماك التي تقع في الإقليم الفرعي ويمكن أن تكون مرشحة لدراسات تجريبية مخصصة لنهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، وتعميمها في نهاية المطاف في جميع أنحاء الإقليم.

البحر الأدرياتيكي

- مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة
 - إجراء عملية مراقبة جودة جميع البيانات، ولا سيما البيانات المتعلقة بالمسوح الصوتية.
 - تنفيذ خارطة الطريق لوضع الصيغة النهائية للتقييم المعياري المرجعي للسردين وأداء التقييم الكمي لاستراتيجية الإدارة.
 - إجراء تحليل للمعلومات المتاحة عن عمليات الإغلاق المكاني والزمني.
 - إجراء تحليل للمعلومات المطلوبة لدعم وضع جدول تخصيصات، بما في ذلك إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة.
- مصايد الأسماك القاعية
 - تقدير النقطة المرجعية الحدية للكتلة الأحيائية B_{lim} والنقطة المرجعية للاحتباس للكتلة الأحيائية B_{pa} ، حيثما أمكن، وإجراء تنبؤات قصيرة الأجل لجميع الأرصد القاعية المقدرة في البحر الأدرياتيكي.
 - تقييم أثر مصايد خيوط الصيد الطويلة على حالة أرصد سمك النازلي الأوروبي، بما في ذلك بدعم من تحليل يشمل معدل النفوق الجزئي للأسماك بحسب أسطول الصيد في سياق مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصد الأسماك القاعية.
 - مناقشة عملية إعادة تقييم منهجية تخصيص أيام الصيد وكذلك وضع آلية للتعويض.
 - العمل من أجل إجراء تحليلات لدعم تحديد عوامل تحويل جهد الصيد بين أجزاء الأسطول.
 - الانتهاء من إجراء تحليل علمي يشمل منخفض جابوكا/بومو لتقييم التأثيرات غير المباشرة التي تمتد إلى المنطقتين بآء وجيم.

- مواصلة تنفيذ المشروع التجريبي المتعلق بالخيزران المرجاني.

البحر الأسود

- مواصلة تنفيذ برامج البحث بشأن سمك كلب البحر ذي الشوكة وحلزون الرابا، والمشروع التجريبي المتعلق بأسماك وتدابير التخفيف من الصيد العرضي للحيتانيات (CetaByM).
- إجراء تحليل لسلسلة قيمة مصايد حلزون الرابا.

- توسيع استبيانات المعرفة البيئية المحلية الجارية لتشمل قطاع الصيد بشباك الجر.
- إجراء مسح اجتماعي واقتصادي لأسطول الصيد بشباك الجر القاعية في المياه التركية من البحر الأسود.
- إجراء عملية تجريبية لجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية ووضع خارطة طريق في جورجيا.
- تنفيذ دراسة تتناول انتقائية شباك الجر القاعية تليها تجارب للحد من الصيد العرضي في المياه التركية.
- تحسين تقدير المصيد العرضي للأنواع ذات الأولوية في البحر الأسود.
- توسيع نطاق حلقات العمل الخاصة بالقراءة العمرية لتشمل جميع الأنواع ذات الأولوية وإنشاء نظام مركزي لمحفوظات الحصيات الأذنية داخل المختبر الذي أنشأته الهيئة حديثاً للقراءات العمرية في البحر الأسود.
- الشروع في إجراء مسح ميدانية لتحسين فهم هيكل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأسود.
- العمل على توحيد المسوح الصوتية المائية.
- وضع الصيغة النهائية للتقييمات المعيارية المرجعية لأنشوفة البحر الأسود وسمك الإسبرط الأوروبي في المنطقة الجغرافية الفرعية 29.

اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود (تربية الأحياء المائية)

الحكومة الكفؤة لدعم الاستثمار المسؤول

- إجراء دراسات تجريبية لتبسيط عمليات الترخيص والتأجير في مجال تربية الأحياء المائية، ومساعدة البلدان في وضع أطر قانونية وإدارية تمكينية مستندة إلى مبادئ الاستثمار المسؤول في تربية الأحياء المائية.
- إعداد مجموعة أدوات للمنظمات الإنمائية الوطنية والدولية والمؤسسات المالية المعنية لتحسين تصميم وتوفير حلول التمويل المختلط الموجه لتربية الأحياء المائية.
- البدء في تطوير وتوفير أدوات تقنية تركز على صغار المستثمرين من أجل تحسين وصولهم إلى الخدمات المالية.
- إثراء قاعدة بيانات مسرد الهيئة من خلال إدماج معلومات عن الاستثمار المسؤول وبرامج الرصد البيئي والأطر القانونية لرابطات المستثمرين.
- تعزيز استدامة تربية الأحياء المائية على النطاق الصغير في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال مسابقة للمنتجين، بالتعاون مع منظمة "زراعة جديدة، جيل جديد" غير الحكومية.

الممارسات التي تدعم استدامة قطاع تربية الأحياء المائية

- مواصلة دعم تنفيذ المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية ضمن أطر التخطيط المكاني، في كل من المناطق البحرية والداخلية، بما في ذلك تعزيز القدرات من خلال التدريب المخصص ووضع دليل لاستخدام نظام المعلومات الجغرافية.

- وضع إطار لتحديد المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية في المياه الداخلية أو مناطق إدارة تربية الأحياء المائية في الأنهار والبحيرات الساحلية والبحيرات الداخلية، بما في ذلك خارطة طريق لتحسين جمع البيانات والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، ووضع منهجيات محددة.
- دعم تنفيذ برامج الرصد البيئي لقطاع تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- تحديث المسح الذي تُجره الهيئة بشأن رابطات مستزاعي تربية الأحياء المائية.
- صياغة خطوط توجيهية إقليمية منسقة للوقاية من الأمراض الحيوانية المائية ومكافحتها ومراقبتها بهدف تلبية الاحتياجات وسد الثغرات في مجال مكافحة الأمراض المائية ومراقبتها.
- إنشاء قاعدة بيانات للأمراض الرئيسية المؤثرة على قطاع تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وإنشاء منصة تكون بمثابة نظام للإنذار المبكر بالأمراض.
- دعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تنوع الأنواع المستزعة، ولا سيما الأنواع ذات المستوى الغذائي المنخفض، مع التركيز على تربية الأحياء المائية الاستصلاحية من خلال الابتكار والبحث، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة والتعاون مع المنتجين، بما في ذلك من خلال مواصلة أنشطة مركز تربية الأحياء المائية الاستصلاحية في البحر الأبيض المتوسط.
- تعزيز خفض انبعاثات الكربون والإنتاج المستدام للأعلاف في تربية الأحياء المائية.
- تشجيع الحد من استخدام المواد البلاستيكية وتحقيق الإدارة المثلى للنفايات في عمليات تربية الأحياء المائية داخل الإقليم.
- دعم وضع خطة إقليمية للتكيف مع تغير المناخ في قطاع تربية الأحياء المائية في الإقليم بما يشمل إدماج المعارف والتكنولوجيات المتاحة ومعالجة المخاطر ذات الصلة.

تصور تربية الأحياء المائية والقبول الاجتماعي

- وضع برامج وأنشطة تنفيذية بشأن تربية الأحياء المائية في المدارس بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، ورابطات المستزعين، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين.
- مواصلة تنفيذ برامج بناء القدرات بشأن أفضل الممارسات في مجال تربية الأحياء المائية على النطاق الصغير، وبناء قدرات النساء والشباب (بما في ذلك تمكين المرأة)، من خلال العمل مع المنتجين ومنظماتهم.
- مواصلة العمل في دعم قطاع تربية الأحياء المائية المستجيب للمستهلكين، بما في ذلك من خلال بناء القدرات في مجال تخطيط الأعمال والتسويق.
- تعزيز تبادل المعرفة بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشأن السياسات ذات الصلة التي تُعزز منظمات المنتجين، وإصدار شهادات الاعتماد، والمساواة بين الجنسين، والشمول، في قطاع تربية الأحياء المائية.
- إجراء دراسات تجريبية حول مجموعة مختارة من سلاسل قيمة تربية الأحياء المائية في الإقليم ووضع استراتيجيات داعمة لتعزيز أدائها وقدرتها على الصمود.

- مواصلة تطوير نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إمكانية تلقي البيانات الاقتصادية بالعملة المحلية لتحويلها لاحقاً على أساس أسعار الصرف الرسمية التي يعلنها صندوق النقد الدولي، وإدراج حقل جديد يُشير إلى سرية السجلات.
- دعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة عن طريق تزويدها بأدوات ومنهجيات جديدة لجمع البيانات وتحليلها على مستوى المنتجين.
- المضي قدماً نحو التكنولوجيا التطبيقية والذكاء الاصطناعي في عمليات إنتاج تربية الأحياء المائية من خلال أنشطة بناء القدرات وتبادل المعرفة، مع مراعاة النتائج التي تحقّقها المشاريع التجريبية التي تضطلع بها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في مجال الرصد البيئي.
- مواصلة تنظيم دورات تدريبية محددة من خلال مراكز الإيضاح العلمي الخاصة بتربية الأحياء المائية ودعم تطوير مركز إيضاح علمي خاص بتربية الأحياء المائية في بلغاريا.
- تطوير وتنفيذ مشروع للمساعدة التقنية بشأن التقنيات المبتكرة في مجال تربية الأحياء المائية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك نقل المعرفة وتبادلها.

لجنة الامتثال

- مواصلة عملية التحديد والتوضيح بهدف تحديد حالات عدم الامتثال بالاستناد إلى التوصيات ذات الصلة والعمل، تحقيقاً لهذه الغاية، من أجل اعتماد جداول الامتثال التي تُقدم أيضاً معلومات عن امتثال الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة للتدابير الرئيسية في خطط الإدارة السارية التي وضعتها الهيئة.
- دعم القرارات التي ستتخذها الهيئة في دورتها السابعة والأربعين بشأن إرسال رسائل إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (رسائل تحديد حالات عدم الامتثال، ورسائل الإعراب عن القلق، ورسائل التشجيع) في ضوء إدراجها في الفئات ذات الصلة التي وضعتها الهيئة بشأن الامتثال.
- دعم تنظيم حفل لتوزيع الجوائز أثناء الدورة السابعة والأربعين للهيئة للاعتراف بجهود الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي بلغت فئة الامتثال 1.
- تطبيق مؤشرات جودة البيانات على المنصة الإلكترونية للإطار المرجعي لجمع البيانات إلى أقصى حد ممكن وتقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشأن جمع البيانات وتقديمها.
- استعراض طلبات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة للحصول على مساعدة تقنية ووضع معايير مرجعية لتقديم المساعدة التقنية الفعالة للهيئة من أجل تحديد أولويات تقديم هذه المساعدة وتبسيطها وقياسها بهدف معالجة أهداف الامتثال المحددة على المستوى القطري، وتمكين الهيئة من الاتفاق على هذه المنهجية في عام 2024.
- الانتهاء من إصلاح اللجنة، وفقاً للتوصيات الصادرة عن استعراض الأداة وبناءً على القرارات الجديدة المعتمدة في الدورة السادسة والأربعين للهيئة، بهدف تعزيز ثقافة الامتثال.

- معالجة مسألة إدارة طاقة الصيد، بما في ذلك عن طريق تبسيط المعلومات المتاحة في إطار خطط الإدارة المعمول بها.
- تيسير الإبلاغ عن المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المطلوبة في إطار التوصية GFCM/45/2022/14 بشأن تنظيم عمليات النقل من سفينة إلى أخرى في منطقة اختصاص الهيئة.
- تطبيق مناطق مصايد الأسماك المقيّدة بالاستناد إلى النموذج المعتمد للإبلاغ عن المعلومات.
- توحيد التقرير المتعلق بتنفيذ القرار GFCM/44/2021/10 بشأن أداء دولة العلم، استنادًا إلى المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.
- تحديث قائمة الهيئة لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومواصلة التنسيق مع أمانات المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك بشأن تبسيط قوائم سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- العمل في إطار من التنسيق الوثيق مع اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك لمعالجة عواقب المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر، وكذلك، في ما يتعلق تحديدًا بالسلاحف البحرية، مضافة الجهود مع اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي قدر المستطاع.
- معالجة مسألة الشباك العائمة غير القانونية وأثرها السلبي على الحيتانيات في البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وكذلك بحسب الاقتضاء، مع الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، وربما مع المنظمات المعنية الأخرى.
- مواصلة المشاريع التجريبية الطوعية الجارية مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في ضوء القرار الذي ستتخذه الهيئة في عام 2024، بناءً على مشورة مجموعة العمل المقبلة المعنية بنظام مراقبة السفن ونظم المراقبة ذات الصلة، والدورة السابعة عشرة للجنة الامتثال، وتيسير تبادل بيانات نظام رصد السفن بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة في خطط التفتيش المشتركة كخطوة أولى.
- مواصلة العمل في مجال المراقبة والرصد والإشراف بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة انطلاقًا من الاستخدام الإلزامي لنظام رصد السفن.
- التنسيق مع مكتب منظمة الأغذية والزراعة في أوكرانيا من أجل تقديم الدعم إلى أوكرانيا بشأن تدابير المراقبة والإشراف لرصد سفن الصيد.
- تيسير نشر خطط التفتيش المشتركة في منطقة اختصاص الهيئة، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة المفتشين الوطنيين في هذه الخطط لكي يتسنى لهم تلقي تدريب من الخبراء.
- حذف القرارات الملغاة من مجموعة قرارات الهيئة ودعم توحيد مستودع إقليمي للتشريعات الوطنية.
- مواكبة التطورات المتعلقة بتدابير مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على المستويين العالمي والإقليمي.

الاجتماعات

اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك/مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود	التاريخ	طريقة عقد الاجتماع ومكانه
جلسة تقييم معياري مرجعي لسمك السردين في البحر الأدرياتيكي	27 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2023	حضور - أنكونا، إيطاليا
الاجتماع المشترك لمجموعة العمل المعنية بتحليل بيانات رصد مصايد الأسماك ومجموعة العمل المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة والموائل الأساسية للأسماك بشأن بيانات المسح في البحر للأنواع القاعية	4-6 ديسمبر/كانون الأول 2023	مختلط - المقر الرئيسي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، روما، إيطاليا
مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع القاعية	11-16 ديسمبر/كانون الأول 2023	مختلط - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع البحرية السطحية الصغيرة	11-16 ديسمبر/كانون الأول 2023	مختلط - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
جلسة تقييم معياري مرجعي لسمك البوري الأحمر في المنطقة الجغرافية الفرعية 16 والمنطقتين الجغريتين الفرعيتين 17 و18	12-16 فبراير/شباط 2024	حضور - روما، إيطاليا
جلسة تقييم معياري مرجعي لسمك النازلي الأوروبي في المنطقتين الجغريتين الفرعيتين 17 و18	11-15 مارس/آذار 2024	حضور - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق	20-21 مارس/آذار 2024	عبر الإنترنت
مجموعة العمل المعنية بالمرجان الأحمر	4-5 أبريل/نيسان 2024	عبر الإنترنت
اللجنة الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى بالبحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك جلسة حول تكنولوجيا الصيد وجلسة حول الأنواع المعرضة للخطر	15-19 أبريل/نيسان 2024	مختلط - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
اللجنة الإقليمية الفرعية لشرق البحر الأبيض المتوسط	22-25 أبريل/نيسان 2024	مختلط - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
اجتماع بشأن إعداد البيانات وجلسة تقييم معياري مرجعي لسمك الشبوط المرقط في مضيق جبل طارق	22-25 أبريل/نيسان 2024	حضور - مالقة، إسبانيا

اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك/مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود	التاريخ	طريقة عقد الاجتماع ومكانه
جلسة لمجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع البحرية السطحية الصغيرة حول الأنواع السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي	6-8 مايو/أيار 2024	مختلط - يُحدد المكان لاحقاً
مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة حول الأنواع السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، بما في ذلك مشاورات مع أصحاب المصلحة	20-22 مايو/أيار 2024	عبر الإنترنت
اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك جلسة حول تلال كابليرز	20-24 مايو/أيار 2024	مختلط - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
اللجنة الإقليمية الفرعية للبحر الأدرياتيكي، بما في ذلك النتائج النهائية لمجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة، حول الأنواع البحرية السطحية الصغيرة	27-31 مايو/أيار 2024	مختلط - بودغورييتشا، الجبل الأسود
اجتماع خبراء بشأن خطط رصد مناطق مصايد الأسماك المقيدة	يونيو/حزيران، يُحدد الموعد لاحقاً	عبر الإنترنت
مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة بشأن حلزون الرابا في البحر الأسود وسمك كلب البحر ذي الشوكة والإسبرط الأوروبي	يُحدد لاحقاً قبل اجتماع مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود	مختلط - يُحدد المكان لاحقاً
مجموعة الخبراء المعنية بالأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط	4-5 يونيو/حزيران 2024	مختلط - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
جلسة تقييم معياري مرجعي للمجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقييم الأرصدة في البحر الأسود لسمك الإسبرط الأوروبي وأنشوفة البحر الأسود	1-5 يوليو/تموز 2024	حضور - باتومي، جورجيا
الدورة الخامسة والعشرون للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك	25-28 يونيو/حزيران 2024	حضور - يُحدد لاحقاً، فرنسا
المجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقييم الأرصدة في البحر الأسود	8-13 يوليو/تموز 2024	مختلط - إسطنبول، تركيا
اجتماع منتصف المدة حول خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق (بالتزامن مع مؤتمر القمة العالمي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق)	6-7 يوليو/تموز 2024	حضور - روما، إيطاليا
مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود	22-25 يوليو/تموز 2024	مختلط - بورغاس، بلغاريا

اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك/مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود	التاريخ	طريقة عقد الاجتماع ومكانه
اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية	التاريخ	طريقة عقد الاجتماع ومكانه
حلقة عمل حول تربية الأحياء المائية الاستصلاحية في البحر الأبيض المتوسط: الطحالب الكبيرة كفرصة لتنويع تربية الأحياء المائية	22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023	حضور - لا رابيتا، إسبانيا
اجتماع حول تعزيز خدمات النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية	25-26 مارس/آذار 2024	يُحدد لاحقًا - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
حلقة عمل حول خفض انبعاثات الكربون والحد من استخدام المواد البلاستيكية في قطاع تربية الأحياء المائية	يُحدد لاحقًا	يُحدد لاحقًا - الجزائر
حلقة عمل حول الاستثمار المسؤول في تربية الأحياء المائية	7-10 مايو/أيار 2024	يُحدد لاحقًا - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
الدورة الثالثة عشرة للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، بما في ذلك جلسة حول نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية التقنية	4-6 يونيو/حزيران 2024	حضور - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
حلقة عمل حول استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع تربية الأحياء المائية	18-19 سبتمبر/أيلول 2024 يؤكد لاحقًا	يؤكد لاحقًا - تركيا
حلقة عمل حول تربية الأحياء المائية الاستصلاحية	يُحدد لاحقًا/أكتوبر/تشرين الأول	حضور - موندلبييه، فرنسا

طريقة عقد الاجتماع ومكانه	التاريخ	اجتماعات لجنة الامتثال
عبر الإنترنت	18-19 مارس/آذار 2024	حلقة عمل بشأن جمع البيانات وتقديمها وإدارة المعلومات ذات الصلة بالامتثال، مع التركيز على أفضل الممارسات للرصد والمراقبة والإشراف في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا سيما أدوات الإعلان عن المصيد
حضورى - الغردقة، مصر	14-16 مايو/أيار 2024	مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك جلسة بشأن عملية التوضيح
		مجموعة العمل بشأن نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة
	17 مايو/أيار 2024	الدورة السابعة عشرة للجنة الامتثال

طريقة عقد الاجتماع ومكانه	التاريخ	الاجتماعات المشتركة بين اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ولجنة الامتثال
حضورى - يُحدد لاحقاً	29-30 أبريل/نيسان 2024 يؤكد لاحقاً	مجموعة العمل المشتركة بين لجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك بشأن إدارة طاقة الصيد
عبر الإنترنت، يؤكد لاحقاً	يؤكد لاحقاً	حلقة عمل مشتركة بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي حول المسائل المشتركة، بما في ذلك الصيد العرضي للسلاحف البحرية والشباك العائمة

طريقة عقد الاجتماع ومكانه	التاريخ	الاجتماعات الاستراتيجية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الاجتماعات الشاملة)
عبر الإنترنت	7 ديسمبر/كانون الأول 2023	إطلاق تقرير حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2023
حضورى - أنطاليا، تركيا	23-19 فبراير/شباط 2024	المنتدى المعنى بعلوم مصايد الأسماك 2024
حضورى - المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا	8-4 نوفمبر/تشرين الثاني 2024	الدورة السابعة والأربعون للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
حضورى - أثينا، اليونان	12-11 ديسمبر/كانون الأول 2024	المؤتمر الإقليمي لتربية الأحياء المائية

56- وسيكون تنظيم جميع الاجتماعات المدرجة في خطة العمل لفترة ما بين الدورات 2023-2025 في المواقع ووفقاً للطرائق المقترحة، رهناً بتوافر الأموال وتبعاً للظروف الأمنية القائمة. وفي حال تعذر تنظيم اجتماعات محددة في خطة العمل هذه في الموقع المقترح، سيكون الموقع البديل تلقائياً هو المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا.

الدورة الثالثة عشرة للجنة الإدارة والمالية

تقرير مقدم من الأمانة عن المسائل الإدارية والمالية

57- استعرضت اللجنة النفقات المالية لعام 2022، وكذلك المسائل الإدارية والمالية المتعلقة بتنفيذ أنشطة ما بين الدورات للفترة 2022-2023، في إطار الميزانية المستقلة والموارد الخارجة عن الميزانية. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن خالص شكرها للمشاريع والجهات المانحة - وتحديداً المفوضية الأوروبية في المقام الأول، وكذلك حكومة إسبانيا ومرفق البيئة العالمية - على الموارد المالية الإضافية الكبيرة التي قُدمت إلى الهيئة، مما مكنها من تحقيق رؤيتها الاستراتيجية بفعالية.

58- وأحاطت اللجنة علماً بالمسائل البارزة المتعلقة بالأداء، بما يشمل من بين أمور أخرى ما يلي: (1) التكاليف والجدول الزمني لترجمة وثائق الاجتماعات الدستورية قبل الدورات (والتي تبلغ نحو 40 000 دولار أمريكي سنوياً، مع إتاحة الوثائق عمومًا قبل بدء الدورات بفترة وجيزة)؛ (2) آثار سياسات النشر التي تتبعها منظمة الأغذية والزراعة على تقارير الأجهزة الفرعية التي تصدر بلغتين (مما تنشأ عنه مصروفات تصل إلى 20 000 دولار أمريكي سنوياً للتقارير التي تحتوي على عدد كبير من المرفقات)؛ (3) زيادة الاحتياجات من البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بسبب الزيادة في معالجة البيانات، وعدد قواعد البيانات والمستودعات الخاصة بالهيئة، وكذلك متطلبات العمل عن بُعد؛ (4) تغطية تكاليف معظم الاجتماعات التي تُعقد حالياً من خلال أموال خارجة عن الميزانية.

59- واعتمدت اللجنة اللائحة المالية المنقحة للهيئة، على النحو الوارد في المرفق 41، بصيغته المعدلة ليشمل أحكامًا بشأن صندوق رأس المال العامل للهيئة.

ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واشتراكات الأطراف المتعاقدة للفترة 2024-2026

60- شددت اللجنة على أن الميزانية المستقلة ينبغي أن تُمكن الهيئة من أداء مهامها الأساسية وأن تغطي أصولها الأساسية وموظفيها وأنشطتها، في حين سيستمر السعي للحصول على موارد خارجة عن الميزانية لتغطية الاحتياجات التكميلية.

61- واعتمدت اللجنة الميزانية المستقلة للهيئة لعام 2024 والتي تبلغ 2 462 221 دولارًا أمريكيًا، والميزانية المستقلة للعامين 2025 و2026 والتي تبلغ لكل منهما 2 462 221 دولارًا أمريكيًا، على النحو الوارد في المرفق 42/ألف و42/باء و42/جيم، على التوالي. وترد في المرفق 43 الاشتراكات ذات الصلة المستحقة على الأطراف المتعاقدة عن عام 2024. وسيُعاد النظر في الاشتراكات لعامي 2025 و2026، التي ترد تقديراتها في الوثيقة GFCM:46/2023/8، قبل انعقاد الدورات ذات الصلة للجنة الإدارة والمالية بمجرد تحديث البيانات المطلوبة.

62- وتشمل الميزانية المعتمدة لعام 2024 الموظفين المدرجين في الوثيقة GFCM:46/2023/8. ووافقت اللجنة على إعادة الإعلان عن وظيفة كبير المسؤولين عن تربية الأحياء المائية قُرب نهاية عام 2025، ومواصلة استكشاف خيارات التقدم الوظيفي لشاغلي وظائف أمانة الهيئة، وفقًا للقرارات التي سبق أن اتخذتها الهيئة. وتتوقع الميزانية المعتمدة أيضًا التنظيم الأساسي للاجتماعات الدستورية للهيئة وأجهزتها الفرعية (وهي اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، ولجنة الامتثال، ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود) وكذلك التغطية الجزئية للأصول الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.

63- وأقرت اللجنة، مع الامتنان، بأن فرنسا ستعزى بالكامل وظيفة موظف فني مبتدئ (ف-2) في إطار برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وفرنسا لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة ثانية، وقررت أن أي مشاركة محتملة في رعاية هذه الوظيفة من جانب الهيئة بعد هذه الفترة ينبغي أن تقيمها اللجنة في الوقت المناسب وأن تمضي قُدماً في ذلك إذا كانت الأموال تسمح بذلك.

64- وسعيًا إلى تحقيق المستوى الأمثل للتكاليف المرتبطة بالاجتماعات الدستورية وتبسيط ممارسات إعداد التقارير، قررت اللجنة التوقف عن ترجمة وثائق العمل قبل الدورة ونشر تقارير الأجهزة الفرعية التي تصدر بلغتين (أي تقارير اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية، ولجنة الامتثال) كوثائق غير رسمية. ومع ذلك، شددت اللجنة على الأهمية التي توليها الهيئة، بوصفها منظمة قائمة على المعرفة، لجودة مطبوعاتها ووثائقها العلمية، التي ستستمر فيها جميع الجهود اللازمة لكفالة إجراء استعراض دقيق للمواد وترجمتها، بحسب الاقتضاء.

انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإقرار الأعضاء في مكتب لجنة

الامتثال ومكتب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك

65- وافقت الهيئة على تمديد ولاية مكتبها الحالي لمدة سنتين إضافيتين، وأقرت ترشيح السيد فؤاد قناطري (الجزائر) نائبًا أول لرئيس الهيئة ليحل محل السيدة نادية بوحفص التي تقاعدت، مع بقاء سائر أعضاء المكتب المكون من السيد Roland Kristo (ألبانيا) رئيسًا والسيد عماد لحود (لبنان) نائبًا ثانيًا للرئيس، من دون تغيير.

66- وأشادت الهيئة بأعضاء مكتب لجنة الامتثال المنتهية ولايته المؤلف من السيد حمادي الماجري (تونس) والسيدة نجيبه الصغير (الجزائر) والسيدة بشرى حوجر (المغرب)، ومكتب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك المنتهية ولايته المؤلف من السيد علاء الحويط (مصر) والسيد Eyup Mumtaz Tirasin (تركيا) والسيد Aleksandar Joksimovic (الجبل الأسود). وأعربت الهيئة عن شكرها لأعضاء المكتبين على تهيئة الظروف المواتية للجنة للفداء بولايتيهما بنجاح، بما في ذلك خلال الأوقات العصيبة التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

67- وأقرت الهيئة، لفترة ولاية مدتها سنتان، المكتب الجديد للجنة الامتثال المؤلف من السيد Neil Ansell (الاتحاد الأوروبي) رئيسًا، والسيد عبد الرحمن هنتور (الجزائر) نائبًا أول للرئيس، والسيدة بشرى حوجر (المغرب) نائبًا ثانيًا للرئيس.

68- وأقرت الهيئة، لفترة ولاية مدتها سنتان، المكتب الجديد للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك المؤلف من السيد محمد الإدريسي الملولي (المغرب) رئيسًا، والسيد Alessandro Ligas (إيطاليا) والسيد Marco Kule (ألبانيا) نائبًا أول ونائبًا ثانيًا للرئيس، على التوالي.

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والأربعين

69- اتفقت الهيئة على أن تعقد دورتها السابعة والأربعين في عام 2024 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا.

اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

70- اعتمد التقرير، بما في ذلك مرفقاته، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

قائمة المرفقات

- 1- جدول الأعمال
- 2- قائمة المشاركين
- 3- قائمة الوثائق
- 4- التوصية GFCM/46/2023/1 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مُقيّدة في خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية 7) لحماية تجمعات التسرّثة والموائل الحساسة في أعماق البحار، الملغية للتوصية GFCM/44/2021/5
- 5- التوصية GFCM/46/2023/2 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)
- 6- التوصية GFCM/46/2023/3 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في البحر الأيوني (المناطق الجغرافية الفرعية من 19 إلى 21)
- 7- التوصية GFCM/46/2023/4 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في بحر المشرق (المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27)
- 8- التوصية GFCM/46/2023/5 بشأن تمديد نظام الصيد الانتقالي ووضع حدود لمصيد أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/44/2021/20
- 9- التوصية GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ نظام جهد الصيد للأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/43/2019/5
- 10- التوصية GFCM/46/2023/7 بشأن تمديد الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/41/2017/4
- 11- التوصية GFCM/46/2023/8 بشأن تمديد تدابير إدارة مصايد الأسماك المستدامة لكلب البحر ذي الشوكة في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/10
- 12- التوصية GFCM/46/2023/9 بشأن تمديد برنامج البحث الإقليمي لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/10 و GFCM/42/2028/9
- 13- التوصية GFCM/46/2023/10 بشأن توسيع نطاق تدابير الإدارة من أجل الاستغلال المستدام لسمك الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/9
- 14- التوصية GFCM/46/2023/11 بشأن التخفيف من استيلاء الدلافين القارورية الأنف على المصيد من معدات الصيد في مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في جنوب بحر الألبوران (المنطقة الجغرافية الفرعية 3)
- 15- التوصية GFCM/46/2023/12 بشأن وضع خطة إقليمية لإدارة طاقة الصيد
- 16- التوصية GFCM/46/2023/13 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/2 و GFCM/43/2019/4
- 17- التوصية GFCM/46/2023/14 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لسمك اللبوكة الشائع في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيات GFCM/30/2006/2 و GFCM/43/2019/1 و GFCM/44/2021/11 و GFCM/43/2019/1

- 18- التوصية GFCM/46/2023/15 بشأن تنقيح الحجم المرجعي الأدنى لصون أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)، المعدلة للتوصية GFCM/45/2022/3
- 19- التوصية GFCM/46/2023/16 بشأن خطة طويلة الأجل لإدارة الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيتين GFCM/45/2022/1 و GFCM/42/2018/1
- 20- التوصية GFCM/46/2023/17 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة في مصايد سمك اللبوك الشائع خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأبيض المتوسط
- 21- التوصية GFCM/46/2023/18 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغريتان الفرعيتان 17 و 18)
- 22- التوصية GFCM/46/2023/19 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط
- 23- التوصية GFCM/46/2023/20 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)
- 24- التوصية GFCM/46/2023/21 بشأن مشاهدة السفن، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/21
- 25- التوصية GFCM/46/2023/22 بشأن وضع جدول زمني للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمعالجة مسائل الامتثال والإجراءات ذات الصلة، الملغية للقرارين GFCM/44/2021/13 و GFCM/43/2019/5
- 26- التوصية GFCM/46/2023/23 التي توضح تطبيق توصيات الامتثال وتضع قائمة للجرد في ما يتصل بالامتثال وطاقات الصيد لدعم عمل لجنة الامتثال
- 27- التوصية GFCM/46/2023/24 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها ضلعت في صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/19
- 28- القرار GFCM/46/2023/1 بشأن إطلاق مشاريع تجريبية لتنقيح منطقة مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة
- 29- القرار GFCM/46/2023/2 بشأن خارطة طريق لتنفيذ منطقة مصايد أسماك مقيدة في منطقة تلال كابليرز المرجانية في بحر الألبوران من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة، المعدل للقرار GFCM/45/2022/4
- 30- القرار GFCM/46/2023/3 بشأن توسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار مصايد الأسماك على صون سمك الحفش في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدل للقرار GFCM/44/2021/5
- 31- القرار GFCM/46/2023/4 بشأن خطة عمل إقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والتخفيف من حدتها
- 32- القرار GFCM/46/2023/5 بشأن خارطة طريق لزيادة خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الصيد في البحر الأبيض المتوسط
- 33- القرار GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ برامج الرصد البيئي لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- 34- القرار GFCM/46/2023/7 بشأن خفض انبعاثات الكربون والإنتاج المستدام للأعلاف في تربية الأحياء المائية
- 35- القرار GFCM/46/2023/8 بشأن الحد من استخدام المواد البلاستيكية والإدارة المثلى للنفايات في تربية الأحياء المائية

- 36- القرار GFCM/46/2023/9 بشأن تربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ
- 37- القرار GFCM/46/2023/10 بشأن تقييد استخدام الشباك العائمة وحظرها في البحر الأبيض المتوسط
- 38- مذكرات مفاهيمية لبرامج البحث والمشاريع التجريبية
- ألف - مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- باء - مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن قناديل البحر في غرب البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)
- 39- اختصاصات أنشطة مختارة وخرائط طريقها
- ألف - خارطة طريق لوضع أحجام مرجعية دنيا لصون الأرصدة ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط
- باء - خارطة طريق لإثراء الخطة المستقبلية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن الإدارة الطويلة الأجل للأنقليس الأوروبي (*Anguilla anguilla*) في البحر الأبيض المتوسط
- جيم - خارطة طريق نحو وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي للسردين (*Sardina pilchardus*) وإجراء تقييم كمي لاستراتيجية الإدارة لمصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي
- دال - اختصاصات حلقة العمل المعنية بجمع البيانات وتقديمها، بما في ذلك إدارة المعلومات المتصلة بالامتثال (مجموعة العمل)، مع التركيز على أفضل ممارسات الرصد والمراقبة والإشراف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا سيما أدوات الإعلان عن المصيد
- هاء - اختصاصات مجموعة العمل المشتركة بين اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ولجنة الامتثال بشأن إدارة طاقة الصيد
- واو - اختصاصات حلقة العمل المشتركة بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بشأن المصيد العرضي للسلاحف البحرية
- 40- جدول تقديم المساعدة التقنية في الفترة 2023-2024 بشأن الأولويات الوطنية التي حددتها لجنة الامتثال
- 41- اللائحة المالية المعدلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- 42- الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للفترة 2024-2026
- ألف - الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2024
- باء - الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2025
- جيم - الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2026
- 43- الاشتراكات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2024 (استنادًا إلى متوسطات الفترة 2019-2021)

جدول الأعمال

- افتتاح الدورة وترتيباتها
- التقدم المحرز في مسائل التعاون
- تقرير عن أنشطة ما بين الدورات في الفترة 2022-2023
- اجتماع رؤساء وفود الأطراف المتعاقدة
- إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- المسائل الناشئة عن لجنة الامتثال
- برنامج العمل للفترة 2023-2025
- انتخاب مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإقرار مكتب لجنة الامتثال ومكتب اللجنة العلمية
- الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك
- أي مسائل أخرى
- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والأربعين
- اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

المرفق 2

قائمة المشاركين

الأطراف المتعاقدة الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

Arian PALLUQI* Adviser of Fisheries to the Minister Ministry of Agriculture and Rural Development Marco KULE Fisheries Specialist Fisheries Directorate, Ministry of Agriculture and Rural Development	ألبانيا	Ivaylo SIMEONOV Director of Common Fisheries Policy Directorate Ministry of Agriculture and Food Nikolay GEORGIEV Executive Director Executive Agency for Fisheries and Aquaculture Mihaela VELINOVA State Expert Common Fisheries Policy Directorate, Ministry of Agriculture and Food
Fouad GUENATRI* Focal Point to GFCM Ministry of Fisheries and Fisheries Production Abderrahmane HENTOUR Director of Fisheries and Aquaculture Control and Market Regulation Ministry of Fisheries and Fisheries Production	الجزائر	Plamen PETKOV State Expert Common Fisheries Policy Directorate, Ministry of Agriculture and Food Dobrin LECHEV Director of Management of Fisheries and Conservation of Fish Resources Directorate Executive Agency for Fisheries and Aquaculture
Larbi NEGHLI Head of Research Team National Centre for Research and Development in Fisheries and Aquaculture Tassadit AIT YAHIA Deputy Permanent Representative of Algeria to FAO Permanent Representation of Algeria to FAO	بلغاريا	Ante MIŠURA* Head of Delegation Ministry of Agriculture Ivana PETRINA ABREU Head of Sector for Resource, Fleet and Fishing Management Ministry of Agriculture Ante VUJEVIĆ Ministry of Agriculture Josipa RUNJAK Senior Advisor Ministry of Agriculture Nedo VRGOČ Scientist Institute of Oceanography and Fisheries

كرواتيا

Vanja ČIKEŠ KEČ
Senior Scientist
Institute of Oceanography and Fisheries

قبرص

Savvas KAFOURIS
Fisheries Officer
Department of Fisheries and Marine
Research
Ministry of Agriculture, Rural
Development and Environment

مصر

Atif Salah MEGAHED*
General Director of Fisheries
Lakes and Fish Resources Protection and
Development Agency

Fatma Elzahraa MOHAMED BADR
International Agreement Specialist
Lakes and Fish Resources Protection and
Development Agency

Shima HUSSIN
Fisheries Specialist
Lakes and Fish Resources Protection and
Development Agency

الاتحاد الأوروبي

Valerie LAINÉ*
Head of EU Delegation
DG MARE – European Commission

Larissa BURU
Policy Officer
DG MARE – European Commission

Chato OSIO
Fisheries and Policy Officer
DG MARE – European Commission

Pinelopi BELEKOU
Policy Officer
DG MARE – European Commission

Antoine BIGOT
Policy Officer
DG MARE – European Commission

Neil ANSELL
Senior Officer
European Fisheries Control Agency

Maria Teresa SPEDICATO
Scientist
Fondazione COISPA

Christina KAATZ
Administrator
General Secretariat of the Council of the
European Union

Ladislav ILČÍČ
Member of the European Parliament
Fisheries Committee of the European
Parliament

Caroline ROOSE
Member of the European Parliament
Fisheries Committee of the European
Parliament

Björn STOCKHAUSEN
Advisor
Fisheries Committee of the European
Parliament

Anita GULAM
Advisor
Fisheries Committee of the European
Parliament

Filippo SEGATO
Advisor
Fisheries Committee of the European
Parliament

فرنسا

Clémence LARRAT*
Policy Officer
Directorate General for Maritime Affairs,
Fisheries and Aquaculture, State
Secretariat for the Sea

اليونان

Marina PETROU*
General Director of Fisheries
DG Fisheries, Hellenic Ministry of Rural
Development & Food

Stamatios KAMPOLIS
Director of Fisheries Policy &
Development of Fishery Products
DG Fisheries, Hellenic Ministry of Rural
Development & Food

إيطاليا

Lorenzo Giovanni MAGNOLO*
Officer
DG Fisheries and Aquaculture, Ministry of
Agricultural, Food and Forestry Policies

Irene Adelaide FORCELLA
Officer
DG Fisheries and Aquaculture, Ministry of
Agricultural, Food and Forestry Policies

Ilaria FERRARO
Officer
DG Fisheries and Aquaculture, Ministry of
Agricultural, Food and Forestry Policies

لبنان

Louis LAHOUD*
Director General of Agriculture
Ministry of Agriculture

Chadi MOHANNA
Director of Rural Development and
Natural Resources
Ministry of Agriculture

Imad LAHOUD
Head of Fisheries and Wildlife Department
Ministry of Agriculture

ليبيا

Hisham Mohamed GHMATI*
General Director
Marine Biology Research Centre

مالطة

Gilbert BALZAN*
Director
Department of Fisheries and Aquaculture,
Ministry for Agriculture, Fisheries and
Animal Rights

Jurgen MIFSUD
Chief Scientific Officer
Fisheries Research Unit
Department of Fisheries and Aquaculture,
Ministry for Agriculture, Fisheries and
Animal Rights

Owen ZAMMIT
Manager II
Fisheries Control Unit
Department for Fisheries and Aquaculture,
Agriculture Research and Innovation Hub,
Marsa

الجزيل الأسود

Katarina BURZANOVIC*
General Director
Directorate for Fisheries, Ministry of
Agriculture Forestry and Water
Management

Deniz FRLJUCKIC
Advisor
Directorate for Fisheries, Ministry of
Agriculture, Forestry and Water
Management

Aleksandar JOKSIMOVIC
Scientific Advisor
Institute of Marine Biology
Montenegro

المغرب

Fatima Zohra HASSOUNI*
Head of the Fisheries Resource
Management and Sustainability Division
Maritime Fisheries Department

Bouchra HAOUJAR
Head of the Migratory Species and Marine
Protected Areas Department
Maritime Fisheries Department

Zineb EL FATOUANI
Manager of the Maritime Fishing
Activities Control Department
Maritime Fishing Department

Mohamed MALOULI IDRISSE
Director of Tangier Centre
National Institute of Fisheries Research

Abdelali LAMOUDNI
Director of Operations and Commercial
Activities Fishing Ports and VDP
National Fisheries Office

Soumia KAMAL

Head of Department for Regulations and
Monitoring of Conventions and
Agreements
Maritime Fishing Department

رومانيا

Alexandru GHEORGHE*
Counselor
National Agency for Fisheries and
Aquaculture

Magda NENCIU
Senior Researcher
National Institute for Marine Research and
Development “Grigore Antipa”

Victor NITA
Senior Researcher
National Institute for Marine Research and
Development “Grigore Antipa”

سلوفينيا

Snezana DOLENC*
Undersecretary
Fisheries Division, Food and Fisheries
Directorate, Ministry of Agriculture,
Forestry and Food

Tim BERGINC
Adviser
Fisheries Division, Food and Fisheries
Directorate, Ministry of Agriculture,
Forestry and Food

إسبانيا

Encarnación BENITO REVUELTA*
Deputy Assistant Director
General Fisheries Secretariat, Ministry of
Agriculture, Fisheries and Food

Rafael GONZÁLEZ CANO
Head of Unit
General Fisheries Secretariat, Ministry of
Agriculture, Fisheries and Food

Ángela COTRINA GUTIERREZ
Head of Service
General Fisheries Secretariat, Ministry of
Agriculture, Fisheries and Food

تونس

Ali CHEIKH SBOUI*
Director General of Fisheries and
Aquaculture
Ministry of Agriculture, Hydraulic
Resources and Fisheries

Hechmi MISSAOUI
General Director
National Institute of Marine Sciences and
Technology

Sihem KHAZRI
Head of Department
Ministry of Agriculture, Hydraulic
Resources and Fisheries

تركيا

Melih ER*
Head of Fisheries and Control Department
Directorate General of Fisheries and
Aquaculture

Mümtaz TIRAŞIN
Faculty Member
Dokuz Eylul University, Institute of
Marine Sciences and Technology

Erdinç GÜNEŞ
Senior Fishery Officer
Directorate General Fisheries and
Aquaculture

الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

جورجيا

FAO
of UN

Irine LOMASHVILI
Chief Specialist of Biodiversity and
Forestry Department
Ministry of Environmental Protection and
Agriculture of Georgia

أوكرانيا

المملكة العربية السعودية

Vitaliy GOLOVNYA*
Deputy Minister of Agrarian Policy and
Food
Ministry of Agrarian Policy and Food of
Ukraine

Salah ALKHODER
Alternate Permanent Representative of
Saudi Arabia to FAO of UN
Permanent Mission of Saudi Arabia to

Ihor KLYMENOK
Acting Head
State Agency of Melioration and Fisheries
of Ukraine

مراقبون من منظمات حكومية دولية

المنظمة الدولية لتنمية مصايد الأسماك في أوروبا

Khalil ATTIA
Director

Marco FREDERIKSEN*
Director

Anis ZARROUK
Project Officer

Toni BARTULIN
Head of Project Unit

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة العمل الخاصة
بالبحر الأبيض المتوسط

مركز النشاط الإقليمي للمناطق المحمية الخاصة

Tatjana HEMA
Coordinator

مراقبون من منظمات غير حكومية

Client Earth منظمة

مرصد الصيد العالمي

Nils COURCY*
Lawyer

Mariagrazia GRAZIANO*
Program Manager, Europe and
Mediterranean

مؤسسة العدالة البيئية

الجلس الاستشاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

Martina MILNARIC*
EU Ocean Campaigns Lead

ROSA CAGGIANO
Executive Secretary

Jesus URIOS CULIANEZ
Ocean Policy Officer

Marzia PIRON
Executive Assistant

منظمة أوسيان كير لرعاية الحياة البحرية

منظمة العمل على إنعاش البحر الأبيض المتوسط

Domitilla SENNI*
Chair

Johannes-Alexander MÜLLER
Ocean Policy Expert

صناديق بيو الائتمانية الخيرية

الائتلاف المعني بالبحر الأبيض المتوسط

Karlijn STEINBUSCH*
Director

Giuseppe DI CARLO*
Director of Pew-Bertarelli Ocean Legacy

Filippo CARLI
Project Manager

Grantly GALLAND
Project Director – International Fisheries

الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

منظمة أوسيانا

Vanya VULPERHORST*
Campaign Director Illegal Fishing and
Transparency

Marco COSTANTINI*
Regional Fisheries Manager

Helena ALVAREZ
Senior Marine Scientist

Simone NIEDERMÜLLER
Regional Project Manager

Nicolas FOURNIER
Campaign Director

Hrvoje ČEPRNJA
Project Officer for Fisheries and
Aquaculture

Fabijan PERONJA
Programme Officers

مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وأجهزتها الفرعية

مكتب الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض
المتوسط

رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد
الأسماك

Roland KRISTO
GFCM Chairperson
Deputy Minister
Ministry of Agriculture and Rural
Development
Albania

Alaa Eldin ELHAWEET
Dean of College of Fisheries Technology
and Aquaculture Arab Academy for
Science, Technology & Maritime transport
Egypt

رئيس اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء
المائية

Ibrahim AL HAWI
Advisor of the Minister
Ministry of Agriculture
Lebanon

رئيس لجنة الامتثال

Hamadi MEJRI
Deputy Director of Fish Resources
Conservation
Ministry of Agriculture, Water Resources,
and Fisheries
Tunisia

رئيس لجنة الإدارة والمالية

Ivana PETRINA ABREU
Head of Sector for Resource, Fleet and
Fishing Management
Ministry of Agriculture
Croatia

منسق مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود

Galin NIKOLOV
Bulgaria

أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

Miguel BERNAL
Executive Secretary

Ysé BENDJEDDOU
Publications Coordinator

Elisabetta Betulla MORELLO
Fishery Resources Officer

Georgios PAXIMADIS
Specialist on Aquaculture

Houssam HAMZA
Aquaculture Officer

Nicola FERRI
Institutional and Compliance Officer

Paolo CARPENTIERI
Fishery Resources Monitoring Officer

Margherita SESSA
Programme and Liaison Officer

Dominique BOURDENET
Knowledge Management Officer

Anna CARLSON
Fishery Officer for Socio-economic Issues

Ahmed SILIMAN
Compliance Officer

Federico DE ROSSI
Data Compliance Officer

Claudia ESCUTIA
Programme Associate

Matteo STARNONI
Programme and Liaison Assistant

Othman JARBOUI
MedSea4Fish Programme Coordinator

المرفق 3

قائمة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني	GFCM:46/2023/1
تقرير عن أنشطة مصايد الأسماك في فترة ما بين الدورات 2022-2023 وتوصيات خطة العمل للفترة 2023-2025	GFCM:46/2023/2
تقرير عن أنشطة تربية الأحياء المائية في فترة ما بين الدورات 2022-2023 والتوصيات وخطة العمل للفترة 2023-2025	GFCM:46/2023/3
تقرير بشأن الأنشطة المتعلقة بالامتثال في فترة ما بين الدورات خلال 2022-2023، والتوصيات وخطة العمل للفترة 2023-2025	GFCM:46/2023/4
تقرير تقني عن تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة من أجل إمكانية إنشاء نظام إقليمي تابع للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من أجل رصد السفن	GFCM:46/2023/5
تقرير بشأن المسائل المالية في عام 2022	GFCM:46/2023/6 (CAF 13)
تقرير الأمانة بشأن المسائل الإدارية والمالية خلال فترة ما بين الدورات 2022-2023	GFCM:46/2023/7 (CAF 13)
ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واشتراكات الأطراف المتعاقدة للفترة 2024-2026	GFCM:46/2023/8 (CAF 13)
قائمة بالوثائق (متاحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية)	GFCM:46/2023/Inf.1
قائمة مؤقتة بالمشاركين	GFCM:46/2023/Inf.2
بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء	GFCM:46/2023/Inf.3
إطار الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للتعاون والترتيبات مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة المعنية والمنظمات الشريكة	GFCM:46/2023/Inf.4
تقرير الدورة الخامسة والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (تيرانا، ألبانيا، 7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022) (متاح باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية)	GFCM:46/2023/Inf.5
تقرير الدورة الرابعة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 20-23 يونيو/حزيران 2023) (متاح باللغتين الإنكليزية والفرنسية)	GFCM:46/2023/Inf.6
تقرير اجتماع ما بين الدورات للجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 11-13 يوليو/تموز 2023)	GFCM:46/2023/Inf.7
تقرير الدورة السادسة عشرة للجنة الامتثال (روديس، اليونان، 2-5 مايو/أيار 2023) (ثنائي اللغة)	GFCM:46/2023/Inf.8
نتائج تطبيق مؤشرات جودة بيانات مصايد الأسماك على المنصة الإلكترونية للإطار المرجعي لجمع البيانات	GFCM:46/2023/Inf.9

- GFCM:46/2023/Inf.10 تقرير المجموعة الإقليمية الفرعية المعنية بتقييم الأرصاد في البحر الأسود (بورغاس، بلغاريا، 17-21 يوليو/تموز 2023)
- GFCM:46/2023/Inf.11 استنتاجات جلسة التقييم المعياري المرجعي لأنشوفة البحر الأسود في المنطقة الجغرافية الفرعية 29 (بورغاس، بلغاريا، 3-7 يوليو/تموز 2023)
- GFCM:46/2023/Inf.12 إطار رصد خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- GFCM:46/2023/Inf.13 إطار الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط من أجل تنمية القدرات، بما في ذلك مشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأبيض المتوسط (MedSea4Fish) ومشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأسود (BlackSea4Fish)
- GFCM:46/2023/Inf.14 تقرير تقني عن الممارسات ذات الصلة، بما في ذلك الممارسات المتبعة لدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بشأن تدابير معالجة عدم الامتثال
- GFCM:46/2023/Inf.15 تحليل المعلومات المتعلقة بأداء دولة العلم وفقاً للقرار GFCM/44/2021/10
- GFCM:46/2023/Inf.16 مسودة قائمة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
- GFCM:46/2023/Inf.17 حالة مجموعة القرارات الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- GFCM:46/2023/Dma.1 دليل الإطار المرجعي للهيئة لجمع البيانات - 2018، الإصدار 23-2 (متاح باللغتين الإنكليزية والفرنسية)
- GFCM:46/2023/Dma.2 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. خطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. روما. (متاحة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والكرواتية واليونانية والإيطالية والتركية)
- GFCM:46/2023/Dma.3 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. *Sturgeons in the Black Sea – Join our urgent action to protect an iconic species group*. روما. (متاح باللغات البلغارية والإنكليزية والجورجية والرومانية والتركية)
- GFCM:46/2023/Dma.4 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. *Piked dogfish in the Black Sea – Join our urgent action to restore highly threatened regional populations*. روما. (متاح باللغات البلغارية والإنكليزية والجورجية والرومانية والتركية)
- GFCM:46/2023/Dma.5 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. *Join the work towards cetacean-free turbot fisheries in the Black Sea – Play a part in CetaByM, our pilot project to assess cetacean bycatch in Black Sea turbot gillnet fisheries and to test measures to mitigate the incidental catch of cetaceans*. روما. (متاح باللغات البلغارية والإنكليزية والجورجية والرومانية والتركية)
- GFCM:46/2023/Dma.6 منظمة الأغذية والزراعة. 2023. *BlackSea4Fish – Activities and achievements*. 2022-2023. روما.

- Black Sea turbot: a comprehensive production manual*. 2023. منظمة الأغذية والزراعة. GFCM:46/2023/Dma. 7
- الورقة الفنية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 693. روما.
- Gonzalvo, J. & Carpentieri, P. 2023. *Depredation by marine mammals in fishing gear – A review of the Mediterranean Sea, Black Sea and contiguous Atlantic area*. GFCM:46/2023/Dma. 8
- دراسات واستعراضات – رقم 102 (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط). روما.
- Ciccotti, E. & Morello, E., eds. 2023. *European eel in the Mediterranean Sea – Outcomes of the GFCM research programme*. GFCM:46/2023/Dma. 9
- دراسات واستعراضات – رقم 103 (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط). روما.
- Lucchetti, A., Petetta, A., Bdioui, M., Gokce, G., Saber, M., Sacchi, J., Ozbilgin, H., Carlson, A. & Carpentieri, P. 2023. *Catalogue of fishing gear in the Mediterranean and Black Sea region*. GFCM:46/2023/Dma. 10
- الورقة الفنية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 695. روما.
- FAO. 2023. *Farmed aquatic food for all tastes – The journey of twelve Mediterranean and Black Sea species from farms to your plates*. GFCM:46/2023/Dma. 11
- FAO. 2023. *Farmers of the water – Education toolkit for the blue transformation of aquaculture in the Mediterranean and the Black Sea*. GFCM:46/2023/Dma. 12
- روما. (نسخة أولى)
- FAO. 2023. *Working towards sustainable fisheries and aquaculture in the Mediterranean and the Black Sea – Delivering tangible results from strategic actions in 2017–2021*. GFCM:46/2023/Dma. 13

المرفق 4

التوصية GFCM/46/2023/1 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية GFCM/44/2021/5 الملغية للتوصية البحر، المثلغية للتوصية

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك التي تفيد بأن بعض الأرصد القاعية، ولا سيما سمك النازلي الأوروبي، تتعرض للاستغلال المفرط بشدة في خليج ليون؛

وإذ تضع في الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما نتائجها 1-3 "تعزيز تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، والحلول التقنية والمستمدة من الطبيعة لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز إنتاجية الموارد البحرية الحية" الذي يُحدد "مناطق مصايد الأسماك المقيّدة الجديدة، ويُعزز كفاءتها ورصدها، عند إنشائها، من أجل إدارة الآثار السلبية الملموسة لمصايد الأسماك على الأنواع والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر والموائل الأساسية للأسماك"؛

وإذ تُقدّر الأبعاد المهمة الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالعمالة، لأنشطة الصيد في المنطقة وأساطيل الصيد المعنية؛

وإذ تؤكد من جديد التزامها بتعزيز انتقائية مصايد الأسماك القاعية كأداة مهمة، وفقاً للأدلة العلمية، من أجل تحسين حماية صغار الأسماك والحد من المصيد المرتجع؛

وإذ تضع في الاعتبار أن عمليات الإغلاق المكاني عنصر مُكَمَّل ضروري ومتوازن لتحسين انتقائية معدات الصيد، ولا سيما للحد من جهد الصيد في مناطق تجمعات التسرئة وحماية الأسماك البيضاء وصغار الأسماك على حد سواء؛

وإذ تضع في الاعتبار تدابير الإدارة التي وضعتها بعض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في خليج ليون؛

وإذ تُلاحظ أن المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك التي تفيد بحظر المعدات المقطورة والعتاد الثابت وخطوط الصيد الطويلة التي تستهدف الموارد القاعية في منطقة ما على الرف القاري ومنحدر خليج ليون الشرقي ينبغي تحديثها في ضوء التطورات العلمية الحديثة؛

وإذ تضع في الاعتبار التوصية GFCM/45/2022/11 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمناطق مصايد الأسماك المقيّدة في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة قد رأت مراراً، بما في ذلك في عام 2023، أن أرصد سمك النازلي الأوروبي تتعرض لاستغلال مفرط في المنطقة الجغرافية الفرعية 7؛

وإذ تُذكر بأن اللجنة، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) اعتبرت أن أرصد سمك النازلي الأوروبي مستنفدة وفي حالة استغلال مفرط ($F/F_{MSY} = 3.27$, $SSB/SSB_{lim} = 0.39$)؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصية GFCM/44/2021/5 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية 7) لحماية تجمعات التسرّة والموائل الحساسة في أعماق البحار، الملّغية للتوصية GFCM/33/2009/1؛
تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول الهدف العام والنطاق

الهدف العام والنطاق

- 1- تُعزز هذه التوصية منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في شرق خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية 7) بهدف تعزيز حماية تجمعات التسرّة والموائل الحساسة في أعماق البحار.
- 2- ولأغراض هذه التوصية، تُقسّم منطقة مصايد الأسماك المقيّدة المحددة بموجب الفقرة 1 إلى المنطقة ألف، والمنطقة باء، وتحددها الخطوط الواصلة بين الإحداثيات الجغرافية المحددة في الملحق 1.

التعاريف

- 3- لأغراض هذه التوصية، تُطبق التعاريف التالية:
 - (أ) "منطقة مصايد الأسماك المقيّدة" أو "المنطقة المقيّدة" تعني منطقة محددة جغرافياً يُحظر أو يُقيد فيها مؤقتاً بعض أنشطة الصيد المحددة لتحسين استغلال الأرصد القاعية وحفظها.
 - (ب) "الصيد الترفيهي" يعني أنشطة الصيد غير التجاري التي تستغل الموارد البحرية الحيّة لأغراض الترفيه أو السياحة أو الرياضة.
 - (ج) "نقطة الإنزال المعيّنة" تعني الموانئ أو الأماكن القريبة من الشاطئ التي تُحددها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً للتوصية GFCM/40/2016/1 المتعلقة بوضع خطة إقليمية بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، وتشمل المراسي الشاطئية وغيرها من منشآت لإنزال المصيد أو نقله من سفينة إلى أخرى أو تعبئته أو تجهيزه أو تزويد سفن الصيد بالوقود أو المؤن، والتي يُسمح فيها بإنزال المنتجات السمكية و/أو نقلها من سفينة إلى أخرى و/أو تعبئتها و/أو تجهيزها.
 - (د) "ترخيص الصيد" يعني تحويلاً، بخلاف تصريح الصيد، تصدره الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة مباشرة أنشطة الصيد باستخدام معدات صيد محددة أثناء فترة زمنية محددة في منطقة معيّنة أو مصايد أسماك معيّنة وفق شروط محددة.
 - (هـ) "السفينة المرخصة" تعني سفينة صيد حائزة على إذن صيد محدد.
 - (و) "يوم الصيد" يعني أي فترة من 24 ساعة متواصلة، أو أي جزء منها، تقوم أثناءها سفينة بالبحث عن الأسماك وتُطلق معدات الصيد وتنصبها وتقطرها وتجرها، وتسحب المصيد إلى متنها وتنقله إلى سفينة أخرى، وتحفظ به على متنها وتعالجه على متنها وتنقل الأسماك والمنتجات السمكية وتقوم بإنزالها.
 - (ز) "دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات" يعني الدليل الذي أعدته اللجنة وأقرته الهيئة في دورتها التاسعة والثلاثين، الناتج عن تنفيذ الإطار المرجعي لجمع البيانات.

الجزء الثاني

إدارة طاقة الصيد وجهد الصيد ورصدهما في منطقة مصايد الأسماك المقيدة في خليج ليون

المنطقة ألف

- 4- في إطار المساهمة في حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والموائل الأساسية للأرصدة القاعية، مثل سمك النازلي الأوروبي (*Merluccius merluccius*)، تُحظر أي سفينة صيد احترافي تستهدف الأرصدة القاعية وتستخدم الشباك المقطورة، وخيوط الصيد الطويلة لقاع المياه ووسطها، والشبكات الراسية القاعية في المنطقة ألف.
- 5- ويُحظر أي نشاط من أنشطة الصيد الترفيهي في المنطقة ألف.

المنطقة باء

- 6- تُحظر أنشطة الصيد التي تستهدف الأرصدة القاعية وتستخدم الشباك المقطورة وخيوط الصيد الطويلة في قاع المياه ووسطها، والشباك الراسية القاعية في المنطقة باء في الفترة من 1 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 30 أبريل/نيسان من كل عام.
- 7- وتُحظر أي أنشطة صيد ترفيهي في المنطقة الباء.
- 8- ولا يتجاوز جهد الصيد السنوي (الأيام في البحر) للسفن المسموح لها بالصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيدة باستخدام الشباك المقطورة أو الخيوط الطويلة في قاع المياه ووسطها، والشباك الراسية القاعية، مستوى جهد الصيد المبذول في الفترة المرجعية (المحددة للسنوات من 2015 إلى 2017).
- 9- ولا يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تأذن بالصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيدة لأي سفن غير مصرح لها بذلك خلال الفترة المرجعية، بما في ذلك استنادًا إلى سجل سفن الصيد المرخص لها بالصيد في المنطقة والمقدم وفقًا للتوصية السابقة GFCM/44/2021/5 والتوصية GFCM/33/2009/1 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيدة في خليج ليون لحماية تجمعات التسرئة والموائل الحساسة في أعماق البحار. وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تحترم سفن الصيد العاملة في منطقة مصايد الأسماك المقيدة التزاماتها السارية في ما يتعلق بأقصى مدة لمباشرة نشاط الصيد اليومي، والحد الأقصى لعدد الأيام في البحر، والتوقيت الإلزامي قانونًا للخروج من الميناء المسجل والعودة إليه.

- 10- ولا تنقل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جهد الصيد بين السفن المرخص لها بالصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيدة التي تستخدم أنواعًا مختلفة من معدات الصيد.
- 11- وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ما يلي:

- أن تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة خطة رصد علمية لمنطقة مصايد الأسماك المقيدة وفقًا لبروتوكول الهيئة الذي اعتمدته الدورة الثالثة والعشرون للجنة الاستشارية العلمية المعنية بمصايد الأسماك والذي يشمل مجموعة أدوات خاصة بمنطقة مصايد الأسماك المقيدة (المرفق 13/الملحق 1 من التقرير) والخطوط التوجيهية المتكاملة لوضع خطط الرصد العلمية (المرفق 13/الملحق 2 من التقرير)، وتتحقق منها بعد ذلك اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك من أجل توفير الخطوط العريضة لجمع المعلومات المطلوبة لتقييم فعالية منطقة مصايد الأسماك المقيدة في إعادة بناء الأرصدة، وحماية الموائل والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وفي تعزيز كثافة الكائنات الحية من حيث الكتلة الأحيائية والوفرة داخل منطقة مصايد الأسماك المقيدة. ويُقدم تقرير منتظم عن

نتائج خطة رصد منطقة مصايد الأسماك المقيّدة وتُناقش النتائج داخل الأجهزة الفرعية ذات الصلة في اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك. وتُقيّم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك بانتظام خطة الرصد ومدى فعاليتها.

- تُسجل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعلومات المتعلقة بجميع السفن المصرح لها بالصيد في المنطقة بآء من منطقة مصايد الأسماك المقيّدة (على النحو الوارد في الملحق 2) وإتاحتها للجمهور على الموقع الإلكتروني للهيئة بطريقة تتفق وسياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات.
- يُسجل مالك السفينة المعلومات المتعلقة بأنشطة الصيد، و/أو مصيد الأنواع الرئيسية، و/أو المصيد العرضي، وإطلاق و/أو التخلص من الأنواع الحساسة المدرجة إما في الملحق الثاني أو الملحق الثالث من البروتوكول المتعلق بالمناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط الملحقين باتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، في السجل الإلكتروني أو في وثيقة معادلة، وفقاً للمعايير الدولية ومتطلبات الإبلاغ عن البيانات الواردة في التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة.
- تُقدم هذه المعلومات إلى السلطات الوطنية لإبلاغها إلى أمانة الهيئة، وفقاً لدليل الإطار المرجعي لجمع البيانات.
- تُتخذ أي تدابير إضافية أخرى، على سبيل المثال تغطية بنسبة 5 في المائة من المراقبين على متن السفن أو الرصد الإلكتروني عن بُعد، لتحقيق التكافؤ بين جميع السفن، من أجل تحسين جمع البيانات في ضوء الرصد العلمي للأنواع الرئيسية.

الجزء الثالث

تدابير المراقبة

- 12- اعتباراً من تاريخ اعتماد هذه التوصية فصاعداً، تحتفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بسجل للسفن المرخص لها بالصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيّدة.
- 13- وتقوم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، في موعد لا يتجاوز 30 مايو/أيار 2024، بإبلاغ أمانة الهيئة، من خلال المنصة الإلكترونية لإطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات، بقائمة السفن التي ترفع علمها والمرخص لها بالصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيّدة. وتشمل القائمة معلومات عن كل سفينة على النحو المبين تفصيلاً في الملحق 2.
- 14- وترسل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة، بحلول 31 مايو/أيار من كل عام، تقريراً عن تدابير الإدارة المتخذة في مناطق مصايد الأسماك المقيّدة. ومن أجل تيسير تطبيق نهج موحد في جميع أنحاء منطقة اختصاص الهيئة، يُعد هذا التقرير وفقاً للخطوط التوجيهية المشتركة الصادرة عن أمانة الهيئة. ويُنشر التقرير في الموقع الإلكتروني للهيئة في غضون شهرين من استلامه بما يتماشى مع سياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات.
- 15- وتُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة، في موعد لا يتجاوز 30 مايو/أيار 2024، بالشروط القانونية السارية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، في ما يتصل بالمدة القصوى ليوم الصيد.
- 16- وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة امتثال سفن الصيد العاملة في منطقة مصايد الأسماك المقيّدة للالتزامات المحددة في الفقرتين 12 و13.

17- وتزوّد سفن الصيد الاحترافي التي يزيد طولها على 12 متراً والعبارة في منطقة الصيد الاحترافي بجهاز إرسال يعمل على متنها من أجل نُظم رصد السفن و/أو نُظم التحديد الآلي للهوية التي تعرض زيادة إرسال البيانات، وجمع معدات الصيد المثبتة والمخزنة طيلة مدة العبور. وتتبع سفن الصيد الاحترافي، وفقاً لتوصية الهيئة، مساراً مباشراً بسرعة ثابتة لا تقل عن 6 عُقد، إلّا في حالة القوة القاهرة أو الظروف المعاكسة. وفي هاتين الحالتين، يُبلغ رُبان السفينة مركز رصد مصايد الأسماك في دولة عَلم السفينة على الفور لكي يتمكن من إخطار سلطات الطرف المختصة بشأن حالة القوة القاهرة.

الجزء الرابع

أحكام ختامية

18- تسترعي الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة انتباه السلطات الوطنية والدولية ذات الصلة من أجل حماية منطقة مصايد الأسماك المقيّدة في خليج ليون من آثار أي نشاط بشري آخر يُعرض للخطر صون السمات المميزة لهذا الموئل الخاص باعتباره منطقة من مناطق تجمعات التسرّة.

19- وتُشارك الهيئة، بحسب الاقتضاء، في جهود بناء القدرات وأنشطة البحوث التعاونية الأخرى لتحسين المعرفة بأنواع الحساسية والنُظم الإيكولوجية البحرية الهشة والموائل السمكية الأساسية، ودعم التنفيذ الفعال لهذه التوصية، بما في ذلك الدخول في ترتيبات تعاونية مع الأجهزة الدولية الأخرى ذات الصلة.

20- وتُقيم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2028، أثناء دورتها التاسعة والعشرين، تنفيذ هذه التوصية واستعراض المعلومات العلمية المتاحة، وتقديم المشورة إلى الهيئة بشأن تدابير الإدارة الإضافية أو البديلة التي تهدف إلى معالجة الاستغلال المفرط للأرصدة القاعية، ولا سيما سمك النازلي الأوروبي، وحماية صغار الأسماك، والأسماك البياضة، في خليج ليون. وتُقيم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك نظام جهد الصيد وفترته المرجعية والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتدابير المتخذة بموجب هذه التوصية، وكذلك أي تدابير إضافية متسقة مع أهداف منطقة مصايد الأسماك المقيّدة، بما يشمل تعديل حالات الإغلاق القائمة، في الوقت المناسب، أو الامتداد الجغرافي أو استخدام المعدات، مع مراعاة خصائص مصايد الأسماك، والتطورات التي تؤثر على انتقائية المعدات، وتنفيذ الخطة الأوروبية المتعددة السنوات للأرصدة القاعية في غرب البحر الأبيض المتوسط، وفي سياق الطاقة المتجددة البحرية.

21- وتُنقح الهيئة في دورتها الحادية والخمسين، في عام 2028، بعد تلقيها المشورة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، هذه التوصية.

22- ولا تُحل الأحكام الواردة في هذه التوصية بالتدابير الإضافية أو الأكثر صرامة المعتمدة أو التي يمكن أن تعتمد عليها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

23- وتُلغى هذه التوصية وتحل محل التوصية GFCM/44/2021/5 بشأن إنشاء منطقة مصايد أسماك مقيّدة في خليج ليون لحماية تجمعات التسرّة والموائل الحساسة في أعماق البحار.

المرفق 4 / الملحق 1

الإحداثيات الجغرافية لمنطقة مصايد الأسماك المقيدة في خليج ليون (المنطقة الجغرافية الفرعية 7)

المنطقة ألف		
النقطة	خط الطول	دائرة العرض
1	43°00' N	4°49,35' E
2	43°00' N	4°53,7' E
3	42°55,896' N	4°53,7' E
4	42°55,896' N	4°49,35' E

المنطقة باء		
النقطة	خط الطول	دائرة العرض
1	42°40' N	4°20' E
2	42°40' N	5°00' E
3	43°00' N	4°20' E
4	43°00' N	5°00' E

المرفق 4/الملحق 2

تتضمن القائمة المشار إليها في الفقرة 13 بالنسبة لكل سفينة المعلومات التالية:

- اسم السفينة؛
- رقم التسجيل الوطني (الرمز المخصص من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة)؛
- رقم تسجيل السفينة (الرمز الأبجدي الثلاثي المحدد للبلد وفق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لرموز البلدان أيزو + 9 أرقام، على سبيل المثال xxx000000001)؛
- الاسم السابق (إن وجد)؛
- العَلَم السابق (إن وجد)؛
- التفاصيل السابقة للحذف من السجلات الأخرى (إن وجدت)؛
- رمز النداء اللاسلكي الدولي (إن وجد)؛
- نوع السفينة وطولها الكلي وحمولتها الإجمالية و/أو الحمولة الإجمالية المسجلة؛
- اسم وعنوان المالك (المالكين) والمشغل (المشغلين)؛
- نوع (أنواع) المعدات الرئيسية المستخدمة للصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيدة؛
- الفترة الزمنية الموسمية المصرح بالصيد أثناءها في منطقة مصايد الأسماك المقيدة؛
- عدد أيام الصيد لكل سفينة في السنة السابقة وعدد أيام الصيد في منطقة مصايد الأسماك المقيدة، بحسب السنة والمعدات المستخدمة.

المرفق 5

التوصية GFCM/46/2023/2 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأهداف استراتيجية الهيئة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لعام 2030، وتحديدًا غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛
وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تعتمد تدابير لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان الحفاظ على الأرصد عند مستويات تحقق غلة مستدامة قصوى؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقًا لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدات السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول "أن تطبق على نطاق واسع منهجًا وقائيًا في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبررًا لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تُذكر بالقرار GFCM/44/2021/2 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لحفظ الأرصد ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/45/2022/5 بشأن خطة متعددة السنوات للاستغلال المستدام لأرصدة الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)، الملغية للتوصيتين GFCM/44/2021/7 و GFCM/43/2019/6، وما نصت عليه من أن تقوم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك خلال الفترة الانتقالية بتحديد حجم مرجعي أدنى مناسب لحفظ أرصدة الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

وإذ تُلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أقرت في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022)، بحالة الاستغلال المفرط في السنوات الأخيرة لكل من الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

وإذ تُلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك حددت، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023)، القشرة الذي يتراوح طوله بين 25 و 29 ملليمتر باعتباره الحجم المرجعي الأدنى القابل للتطبيق على صون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

تعتمد، وفقاً لأحكام المواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الهدف العام والنطاق الجغرافي

1- الهدف العام من هذه التوصية هو حماية الروبيان الأحمر العملاق (*Aristaeomorpha foliacea*) والروبيان الأزرق والأحمر (*Aristeus antennatus*) في مضيق صقلية عن طريق تعزيز تدابير الصون الواردة في خطة الإدارة المتعددة السنوات التي وضعت بموجب التوصية GFCM/45/2022/5، وعن طريق ضمان تطبيق جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الحجم المرجعي الأدنى للصون.

2- وتنطبق هذه التوصية على جميع أنشطة الصيد التجاري في المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16.

الجزء الثاني

الحجم المرجعي الأدنى للصون

3- بالاستناد إلى النهج الوقائي، حُدد معيار الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في كامل المنطقة المشمولة بهذه التوصية بطول 25 ملليمتر للقشرة.

4- ولا يجوز صيد عينات من الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر التي يقل حجمها عن الحجم المرجعي الأدنى للصون المحدد في الفقرة 3، ولا يجوز الاحتفاظ بها على متن السفينة، أو نقلها إلى سفينة أخرى، أو نقلها إلى جهة أخرى، أو إنزالها، أو تخزينها، أو بيعها، أو إظهارها، أو عرضها للبيع من جانب مصايد الأسماك الاحترافية. ومع ذلك، في عام 2024، يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تمنح عتبة تسامح للسفن التي اصطادت بطريق الخطأ الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر الذي يقل عن الحجم الأدنى، شريطة ألا يتجاوز هذا المصيد العرضي 5 في المائة من حيث الوزن لكل عملية إنزال من إجمالي مصيد الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر.

- 5- وفي عام 2024، تعيد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك تقييم عتبة التسامح المشار إليها في الفقرة 4 من هذه التوصية وتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2025.

الجزء الثالث

أحكام ختامية

- 6- لا تُحل الأحكام الواردة في هذه التوصية بالقواعد الأكثر صرامة التي تنفذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

المرفق 6

التوصية GFCM/46/2023/3 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في البحر الأيوني (المناطق الجغرافية الفرعية من 19 إلى 21)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأهداف استراتيجية الهيئة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لعام 2030، وتحديدًا غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛
وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تعتمد تدابير لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان الحفاظ على الأرصد عند مستويات تحقق غلة مستدامة قصوى؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقًا لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدات السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول "أن تطبق على نطاق واسع منهجًا وقائيًا في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبررًا لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تُذكر بالقرار GFCM/44/2021/2 بشأن تحديد حجم مرجعي أدنى لصون الأرصد ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/45/2022/6 بشأن خطة الإدارة المتعددة السنوات للاستغلال المستدام لأرصدة الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في البحر الأيوني (المناطق الجغرافية الفرعية من 19 إلى 21)، الملغية للتوصيتين GFCM/44/2021/8 و GFCM/42/2018/4، وما نصت عليه من أن تقوم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك خلال الفترة الانتقالية بتحديد حجم مرجعي أدنى مناسب لصون أرصدة الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أقرت في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022) بحالة الاستغلال المفرط في السنوات الأخيرة لكل من الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

وإذ تشير إلى أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) حددت طول القشرة الذي يتراوح بين 25 و 29 ملمتر باعتباره الحجم المرجعي الأدنى للصون القابل للتطبيق على الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

تعتمد، وفقاً لأحكام المواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الهدف العام والنطاق الجغرافي

1- الهدف العام من هذه التوصية هو حماية الروبيان الأحمر العملاق (*Aristaeomorpha foliacea*) والروبيان الأزرق والأحمر (*Aristeus antennatus*) في البحر الأيوني عن طريق تعزيز تدابير الصون في خطة الإدارة المتعددة السنوات التي وضعت بموجب التوصية GFCM/45/2022/6 وعن طريق تطبيق جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الحجم المرجعي الأدنى للصون.

2- وتنطبق هذه التوصية على جميع أنشطة الصيد التجاري في المناطق الجغرافية الفرعية من 19 إلى 21.

الجزء الثاني

الحجم المرجعي الأدنى للصون

3- بالاستناد إلى النهج الوقائي، حُدد معيار الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في كامل المنطقة المشمولة بهذه التوصية بطول 25 ملمتر للقشرة.

4- ولا يجوز صيد عينات من الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر التي يقل حجمها عن الحجم المرجعي الأدنى للصون المحدد في الفقرة 3، ولا يجوز الاحتفاظ بها على متن السفينة، أو نقلها إلى سفينة أخرى، أو نقلها إلى جهة أخرى، أو إنزالها، أو تخزينها، أو بيعها، أو إظهارها، أو عرضها للبيع من جانب مصايد الأسماك الاحترافية. ومع ذلك، في عام 2024، يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تمنح عتبة تسامح للسفن التي اصطادت بطريق الخطأ الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر الذي يقل عن الحجم الأدنى، شريطة ألا يتجاوز هذا المصيد العرضي 5 في المائة من حيث الوزن لكل عملية إنزال من إجمالي مصيد الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر.

- 5- وفي عام 2024، تعيد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك تقييم عتبة التسامح المشار إليها في الفقرة 4 من هذه التوصية وتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2025.

الجزء الثالث

أحكام ختامية

- 6- لا تُحل الأحكام الواردة في هذه التوصية بالقواعد الأكثر صرامة التي تنفذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

المرفق 7

التوصية GFCM/46/2023/4 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في بحر المشرق (المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأهداف استراتيجية الهيئة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لعام 2030، وتحديدًا غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛
وإذ تضع في الاعتبار أن الهيئة تعتمد تدابير لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان الحفاظ على الأرصد عند مستويات تحقق غلة مستدامة قصوى؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقًا لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول "أن تطبق على نطاق واسع منهجًا وقائيًا في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبررًا لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تُذكر بالقرار GFCM/44/2021/2 بشأن تحديد حجم مرجعي أدنى لصون الأرصد ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/45/2022/7 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك المستدامة التي تستهدف الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر باستخدام شبكات الجر القاعية في بحر المشرق (المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27)، الملغية للتوصية GFCM/42/2018/3، وما نصت عليه من أن تُحدد الهيئة حجمًا مرجعيًا أدنى مناسبًا لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

وإذ تُلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أقرت في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022) بحالة الاستغلال المفرط في السنوات الأخيرة لكل من الروبيان الأحمر العملاق والجمبري والأزرق والأحمر؛

وإذ تشير إلى أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) حددت طول القشرة الذي يتراوح بين 25 و29 ملليمتر باعتباره الحجم المرجعي الأدنى للصون القابل للتطبيق على الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر؛

تعتمد، وفقًا لأحكام المواد 5(ب) و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

المهدف العام والنطاق الجغرافي

1- المهدف العام من هذه التوصية هو حماية الروبيان الأحمر العملاق (*Aristaeomorpha foliacea*) والروبيان الأزرق والأحمر (*Aristeus antennatus*) في بحر المشرق عن طريق تعزيز تدابير الصون في خطة الإدارة المتعددة السنوات التي وضعت بموجب التوصية GFCM/45/2022/7 وعن طريق ضمان تطبيق جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الحجم المرجعي الأدنى للصون.

2- وتنطبق هذه التوصية على جميع أنشطة الصيد التجاري في المناطق الجغرافية الفرعية من 24 إلى 27.

الجزء الثاني

الحجم المرجعي الأدنى للصون

3- بالاستناد إلى النهج الوقائي، حُدد معيار الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في كامل المنطقة المشمولة بهذه التوصية بطول 25 ملليمتر للقشرة.

4- ولا يجوز صيد عينات من الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر التي يقل حجمها عن الحجم المرجعي الأدنى للصون المحدد في الفقرة 3، ولا يجوز الاحتفاظ بها على متن السفينة، أو نقلها إلى سفينة أخرى، أو نقلها إلى جهة أخرى، أو إنزالها، أو تخزينها، أو بيعها، أو إظهارها، أو عرضها للبيع من جانب مصايد الأسماك الاحترافية. ومع ذلك، في عام 2024، يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تمنح عتبة تسامح للسفن التي اصطادت بطريق الخطأ الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر الذي يقل عن الحجم الأدنى، شريطة ألا يتجاوز هذا المصيد العرضي 5 في المائة من حيث الوزن لكل عملية إنزال من إجمالي مصيد الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر.

5- وفي عام 2024، تعيد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك تقييم عتبة التسامح المشار إليها في الفقرة 4 من هذه التوصية وتدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من عام 2025.

الجزء الثالث أحكام ختامية

6- لا تُخل الأحكام الواردة في هذه التوصية بالقواعد الأكثر صرامة التي تنفذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

المرفق 8

التوصية GFCM/46/2023/5 بشأن تمديد نظام الصيد الانتقالي ووضع حدود لمصيد أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/44/2021/20

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تضع في الاعتبار أن أحدث مشورة علمية أقرتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022) تُبين الاستغلال المفرط المستمر لكلا النوعين من أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة الرئيسية في البحر الأدرياتيكي؛

وتُذكر بأن الفقرة 12 من التوصية GFCM/44/2021/20 بشأن خطة إدارة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك لأغراض الاستغلال المستدام لأرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18) تنص على أن تُمدد الهيئة الفترة الانتقالية لمدة سنة أخرى في حال عدم الانتهاء من تقييم استراتيجية الإدارة والأعمال المعيارية المتعلقة بالسردين في عام 2023؛

وإذ تُذكر بالحاجة إلى وضع مزيد من حدود الصيد الانتقالية لعام 2024 حيث لم تُعتمد تلك الحدود مع التوصية GFCM/44/2021/20؛

تعتمد، وفقاً لأحكام المواد 5(ب)، و8(ب)، و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

1- تماشياً مع الفقرة 12 من التوصية GFCM/44/2021/20، يُمدد نظام الصيد الانتقالي لمدة سنة واحدة وينتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

2- وتماشياً مع الفقرة 12 من التوصية GFCM/44/2021/20، وبناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، تعتمد الهيئة حدود المصيد لعام 2024.

3- وفي ضوء استمرار حالة الاستغلال المفرط لكلا النوعين من أرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة المبيّنة في المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، وفي سبيل بلوغ الغلة المستدامة القصوى لهذه الأرصدة، تقوم الهيئة بترحيل التخفيضات المطبقة في عام 2023، وتُطبق لعام 2024 تخفيضات على حدود المصيد بنسبة 5 في المائة للأنشوفة الأوروبية و9 في المائة للسردين في ما يتعلق بحدود المصيد المعتمدة لعام 2023. وعلى هذا النحو، تُعيّن حدود المصيد المجمعة للأنشوفة الأوروبية والسردين لعام 2024 على النحو المفصل في ملحق هذه التوصية.

4- ويُحدد الحجم المرجعي الأدنى لصون مصيد نوعي الأرصدة في مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدياتيكي على النحو التالي:

(أ) الطول الكلي 9 سنتيمترات بالنسبة للأنشوفة الأوروبية (*Engraulis encrasicolus*)؛

(ب) الطول الكلي 11 سنتيمترًا للسردين (*Sardina pilchardus*).

5- ولا يجوز صيد عينات من الأرصدة الرئيسية التي يقل حجمها عن الحجم المرجعي الأدنى للصون المنصوص عليه في الفقرة 4، ولا يجوز الاحتفاظ بها على متن السفينة، أو نقلها من سفينة إلى سفينة أخرى، أو نقلها إلى جهة أخرى، أو إنزالها، أو تخزينها، أو بيعها، أو إظهارها، أو عرضها للبيع من جانب مصايد الأسماك الاحترافية.

6- ومن دون الإخلال بالأحكام المشار إليها في الفقرة 5، وعندما يكون طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد قد وضع نظامًا لتلافي الصيد المرتجع وفرض إنزال جميع أنواع المصيد، لا يجوز لربان سفينة الصيد ارتجاع المصيد، وبالتالي يتعيّن عليه إنزال الأسماك التي صيدت بغض النظر عن حجم هذه الأسماك، تماشيًا مع الأحكام التي ينص عليها الطرف المتعاقد المعني أو الطرف المتعاون غير المتعاقد المعني. وتُسجل جميع الكميات التي تُنزل، وينبغي ألا تُعرض أو تُطرح للبيع أو تستخدم للاستهلاك البشري.

7- وعلى سبيل الاستثناء من الفقرات 4 و5 و6، لا ينطبق أي حجم من الأحجام الدنيا المرجعية لأغراض الصون على مصايد الأسماك التقليدية لصغار أسماك السردين التي تعمل بالشباك الشاطئية في خليج بوكا كوتورسكا.

المرفق 8/الملحق

فرص صيد الأسماك للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في ما يتعلق بأرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18) في السنة الانتقالية الثالثة (2024)

الأنواع	الاتحاد الأوروبي 2022 (بالأطنان)	الاتحاد الأوروبي 2023 (بالأطنان)	الاتحاد الأوروبي 2024 (بالأطنان)	حد المصيد المشترك لعام 2022 (بالأطنان)	حد المصيد المشترك لعام 2023 (بالأطنان)	حد المصيد المشترك لعام 2024 (بالأطنان)
الأنشوفة والسردين مجمعين	91 998	84 976	78 111	4 650	4 301	3 979

المرفق 9

التوصية GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ نظام جهد الصيد للأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي في عام 2024 (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)، المنبثقة عن التوصية GFCM/43/2019/5

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تضع في الاعتبار أن أحدث مشورة علمية أقرتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022) تبين الاستغلال المفرط لبعض الأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي، باستثناء سمك موسى الشائع والبوري الأحمر والكركند النرويجية؛

وإذ تُذكر بأن التوصية GFCM/43/2019/5 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك القاعية المستدامة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18) قد وضعت نظامًا انتقاليًا لجهد الصيد للفترة 2020-2021 ونظامًا لجهد الصيد لمدة خمس سنوات للفترة 2022-2026؛

وإذ تُذكر بأن التوصية GFCM/45/2022/8 بشأن تنفيذ نظام جهد الصيد للأرصدة القاعية الرئيسية في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18) في عام 2023، المنبثقة عن التوصية GFCM/43/2019/5، قد وضعت حدودًا لجهد الصيد لعام 2023؛

وإذ تُذكر بأن هذه المخصصات يُعبّر عنها بأيام الصيد لكل طرف متعاقد ولكل طرف متعاون غير متعاقد، وفي مجموعات جهد الصيد لأقسام الأسطول وأنواع معدات الصيد؛

وإذ تضع في الاعتبار أن الهيئة تكفل لكل طرف من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تتماشى زيادة تخصيص الجهد أو خفضه مع الصيغة الواردة في الملحق 4 من التوصية GFCM/43/2019/5 ومع الجهد الإجمالي في السنة المرجعية في المنطقة وفقًا لمجموعات الجهد المبينة في الملحق 3، بحسب ما يتم الإبلاغ عنه ابتداءً من عام 2021؛

تعتمد، وفقًا لأحكام المواد 5(ب) و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

1- يكون التخفيض السنوي في معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد المطلوب لتحقيق الغلة المستدامة القصوى المستهدفة (F_{msy}) في عام 2026 لجميع الأرصد الرئيسية بمثابة تخفيض خطي تدريجي في سبيل تحقيق الغلة المستدامة القصوى. وتماشياً مع هذا التخفيض التدريجي، يكون التخفيض الإجمالي في جهد الصيد لعام 2024 بنسبة 4 في المائة على مستوى العالم لمعدات الصيد بشباك الجر المزودة بأبواب وتشمل نسبة ترحيل مستوى جهد الصيد لعام 2023 بالنسبة لمعدات الصيد بشباك الجر المزودة بدعامات التي حددتها التوصية GFCM/45/2022/8، على النحو المفصل في ملحق هذه التوصية.

2- وتُصنف تخصيصات جهد الصيد لعام 2024، التي وضعت بما يتماشى مع الفقرة 1 من هذه التوصية والفقرة 12 من التوصية GFCM/43/2019/5، وبلاستناد إلى أحدث مشورة علمية، بحسب رمز الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد، ورمز مجموعة جهد الصيد في ملحق هذه التوصية. وتشمل تخصيصات جهد الصيد لعام 2024 كامل الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول، بالإضافة إلى جهد الصيد (في أيام الصيد) خلال الأشهر السابقة لبدء نفاذ هذه التوصية، وتُحسب تبعاً لمجموعة الجهد في مقابل استهلاك الجهد لعام 2024.

3- ويجوز للطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد أن يُعدّل تخصيصات جهد الصيد الخاصة به عن طريق تحويل أيام الصيد عبر مجموعات جهد الصيد المتعلقة بالمنطقة الجغرافية الفرعية نفسها و/أو معدات الصيد نفسها، بشرط أن يُطبق عامل تحويل وطني بالاستناد إلى أفضل مشورة علمية متاحة. وفي عام 2024، توفر اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك عوامل التحويل. وتكون أيام الصيد وعوامل التحويل المحدثة متاحة لأمانة الهيئة والأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعانة غير المتعاقدة الأخرى في موعد لا يتجاوز عشرة أيام عمل.

4- ولا تخل تخصيصات جهد الصيد بحسب طول السفينة، على النحو المحدد في الفقرة 2 والمفصل في ملحق هذه التوصية، بالتقسيم المستقبلي.

المرفق 9/الملحق

تخصيصات انتقالية لجهد الصيد للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية، معبراً عنها بأيام الصيد ورمز مجموعة الجهد للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

أيام الصيد لعام 2024							
نوع معدات الصيد	المنطقة الجغرافية الفرعية	الأرصدة المعنية	الطول الكلي للسفينة	رمز مجموعة الجهد	الاتحاد الأوروبي	ألبانيا	الجبل الأسود ¹
شباك الجر المزودة بأبواب	17-18	البوري الأحمر؛ والنازلي الأوروبي؛ ورويان المياه العميقة الأحمر؛ والكرند النرويجي	12 > مترًا و 24 > مترًا 24 ≤ 24 مترًا	شباك الجر المزودة بأبواب شباك الجر المزودة بأبواب شباك الجر المزودة بأبواب	12 962	0	
شباك الجر المزودة بدعامات	17	سمك موسى الشائع	12 > مترًا و 24 > مترًا 24 ≤ 24 مترًا	شباك الجر المزودة بدعامات شباك الجر المزودة بدعامات شباك الجر المزودة بدعامات شباك الجر المزودة بدعامات	194	0	0

¹ لا يتجاوز الجبل الأسود الحد الأقصى لجهد الصيد البالغ 3 000 يوم صيد (باستخدام معدات شباك الجر المزودة بأبواب) في السنة، وفقًا للفقرة 13 من التوصية GFCM/43/2019/5.

المرفق 10

التوصية GFCM/46/2023/7 بشأن تمديد الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/41/2017/4

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تعتمد تدابير لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان الحفاظ على الأرصد عند مستويات تحقق غلة مستدامة قصوى؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي أُقرت بموجب القرار GFCM/44/2021/12، ولا سيما غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/41/2017/4 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) بصيغتها المعدلة بالتوصية GFCM/43/2019/3 والتوصية GFCM/45/2022/9؛

وإذ تضع في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أسماك الترس، والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ تُقرر بأن الاجتماع العاشر لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود قد أُرجئ حتى عام 2024 بسبب الظروف القاهرة في عام 2023، مما يعني أن من المتوقع تقديم مشورة علمية محدثة في عام 2024؛

وإذ تضع في الاعتبار أن بعض تدابير إدارة مصايد الأسماك المحددة في الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس تحتاج إلى تمديد حتى عام 2024، ولا سيما في ما يتعلق بإجمالي كمية الصيد المسموح بها والحصص المخصصة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بهدف تجنب انقطاع أنشطة الصيد؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/43/2019/3

1- تُعدل الفقرة 1(أ) ويستعاض عنها بما يلي:

"بالنسبة للسنوات من 2020 إلى 2024، يُحدد إجمالي كمية الصيد المسموح بها عند مستوى 857 طنًا للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، مع تخصيص ما يلي:

الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة	الحصة السنوية (بالأطنان) 2024-2020	النسبة المئوية
الاتحاد الأوروبي	150	17.5
تركيا	497	58
أوكرانيا	160	18.7
جورجيا	20	2.3
أخرى	30	3.5
المجموع	857	100

"

2- وتُعدل الفقرة 4 ويُستعاض عنها بما يلي:

"في سياق الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس، تُقدم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، أثناء اجتماعها العاشر في عام 2024، مشورة علمية تشمل العناصر الضرورية لتحديد النقاط المرجعية البيولوجية، وتنقيح إجمالي كمية الصيد المسموح بها والحصص المخصصة، لكي تعتمد الهيئة في دورتها السابعة والأربعين في عام 2024."

3- وهذه التوصية تُلغي التوصية GFCM/45/2022/9 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/43/2019/3.

المرفق 11

التوصية GFCM/46/2023/8 بشأن تمديد تدابير إدارة مصايد الأسماك المستدامة لكلب البحر ذي الشوكة في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/10.

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي أُقرت بموجب القرار GFCM/44/2021/12، ولا سيما غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن بعض تدابير إدارة مصايد الأسماك تحتاج إلى تنقيح وبتعيين تكييفها لمراعاة التطور في حالة الأرصاد المستغلة والمعرفة العلمية وضرورة وضع طريقة مناسبة لتحقيق هذه الغاية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصية GFCM/44/2021/10 بشأن تدابير إدارة مصايد أسماك كلب البحر ذي الشوكة المستدامة في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)؛

وإذ تُقرر بأن الاجتماع العاشر لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود قد أُرجئ حتى عام 2024 بسبب الظروف القاهرة في عام 2023، مما يعني أن من المتوقع تقديم مشورة علمية محدثة في عام 2024؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/44/2021/10

- 1- تعدّل الفقرة 7 من التوصية GFCM/44/2021/10 ويستعاض عنها بما يلي:
"تسعى هذه التوصية أيضاً إلى تحقيق المشاركة النشطة لقطاع الصيد المنخرط في مصايد أسماك كلب البحر ذي الشوكة والتجارة في البحر الأسود بهدف تحقيق نهج تشاركي في مجال إدارة مصايد الأسماك. وفي هذا الصدد، تُجري الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، في عام 2023، حملات توعية في إطار تنسيق مشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأسود (BlackSea4Fish)، وتُقدم تقريراً إلى اجتماع مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود في عام 2024."
- 2- وتُعدّل الفقرة 13 من التوصية GFCM/44/2021/10 ويستعاض عنها بما يلي:
"تعتمد الهيئة، في دورتها السابعة والأربعين في عام 2024، بناءً على مشورة مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، ومع مراعاة نتائج برنامج البحث، التدابير التكميلية للإدارة المحددة في خطة الإدارة المتعددة السنوات من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الفقرة 1 استكمالاً للتدابير المشار إليها في الجزء الرابع أو عوضاً عنها."
- 3- وتعدّل الفقرة 17 من التوصية GFCM/44/2021/10 ويستعاض عنها بما يلي:
"يُكلّف مشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأسود (BlackSea4Fish) بضمان التنسيق المناسب للمبادرات المشار إليها في الفقرتين 16 و 18، وتقديم تقرير عن نتائجها إلى مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود في عام 2024 على أبعد تقدير."
- 4- وتُعدّل الفقرة 18 من التوصية GFCM/44/2021/10 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُقدم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، على أساس سنوي اعتباراً من عام 2023، تقارير عن تنفيذ النهج التدريجي وخارطة طريق لتحسين بيانات الإدخال وتقييم كلب البحر ذي الشوكة في البحر الأسود، بما في ذلك أهداف محددة لتحقيق غلة مستدامة قصوى. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، في عام 2024، مشورتها بشأن ما يلي: (1) وضع إغلاقات زمنية ومكانية لمصايد أسماك كلب البحر ذي الشوكة خلال موسم التكاثر؛ (2) النظر في إعادة تجديد الأرصد كإجراء إداري؛ (3) تدابير تقليل الصيد العرضي والتخفيف منه. وعلاوة على ذلك، يمكن لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود أن تعيد، في عام 2024، تقييم الحجم المرجعي الأدنى للصون بالنسبة إلى كلب البحر ذي الشوكة، بما يتماشى مع العناصر التقنية لأرصدة البحر الأسود."
- 5- وتُعدّل الفقرة 19 من التوصية GFCM/44/2021/10 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُقيم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، في عام 2024، من خلال مجموعة عمل معنية بتقييم استراتيجية الإدارة، التداعيات البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ السيناريوهات المتعددة للإدارة، بما في ذلك وضع حدود للمصيد والمساهمة في إعادة تجديد الرصيد من أجل إعادة أعداد الأنواع إلى ما فوق المستويات التي تحقق غلة مستدامة قصوى، والحفاظ على هذه المستويات على النحو الوارد في الملحق 2."
- 6- وتُعدّل الفقرة 20 من التوصية GFCM/44/2021/10 ويستعاض عنها بما يلي:

"في عام 2024، وعند استلام اقتراحات مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة، تُقيّم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود فعالية التدابير الانتقالية، بما في ذلك نتائج برنامج البحث وتدابير الرصد العلمي التي وضعتها هذه التوصية، وتُقدم المشورة العلمية من أجل تمكين الهيئة من وضع خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد أسماك كلب البحر ذي الشوكة في البحر الأسود."

المرفق 12

التوصية GFCM/46/2023/9 بشأن تمديد برنامج البحث الإقليمي لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/10 و GFCM/42/2028/9

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي أُقرت بموجب القرار GFCM/44/2021/12، ولا سيما غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة وإلى عمل مشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأسود في دعم المشورة المقدمة من مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود والحاجة إلى ضمان استدامتها الاقتصادية في الأجل الطويل؛

وإذ تُذكر بأن التوصية GFCM/42/2018/9 أنشأت برنامجًا بحثيًا إقليميًا لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) بصيغتها المعدلة بالتوصية GFCM/45/2022/10؛

وإذ تُقرر بأن الاجتماع العاشر لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود قد أُرجئ حتى عام 2024 بسبب الظروف القاهرة في عام 2023، مما يعني أن من المتوقع تقديم مشورة علمية مواكبة لآخر التطورات بالاستناد إلى نتائج برنامج البحث الإقليمي في عام 2024؛

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تمديد برنامج البحث الإقليمي حتى عام 2024، بهدف تحسين المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية بشأن هذه المصايد ودعم الهيئة في اقتراح تدابير جديدة مناسبة للإدارة والمراقبة واعتمادها، بما في ذلك رصد أنشطة الصيد والمصيد؛

تعتمد، وفقًا للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/42/2018/9

- 1- تعدّل الفقرة 9 من التوصية GFCM/42/2018/9 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُقيّم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، في اجتماعها السنوي في عام 2024، نتائج برنامج البحث الإقليمي الذي تنشئه هذه التوصية، مع مراعاة الجهود الوطنية المبذولة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لإدارة مصايد أسماك حلزون الرابا. وترفع مجموع العمل المعنية بالبحر الأسود تقريرًا إلى الهيئة، في دورتها السابعة والأربعين في عام 2024، وتُقدم، عند الضرورة، اقتراحات بشأن تعديل التدابير المحددة في هذه التوصية ولاتخاذ تدابير إدارة ومراقبة تكميلية."
- 2- وهذه التوصية تُلغي التوصية GFCM/45/2022/10 بشأن برنامج بحث إقليمي لمصايد أسماك حلزون الرابا في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/42/2018/9.

المرفق 13

التوصية GFCM/46/2023/10 بشأن توسيع نطاق تدابير الإدارة من أجل الاستغلال المستدام لسمك الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/9

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي أُقرت بموجب القرار GFCM/44/2021/12، ولا سيما غايتها 1، "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تعتمد تدابير لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان الحفاظ على الأرصد عند مستويات تحقق غلة مستدامة قصوى؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن بعض تدابير إدارة مصايد الأسماك تحتاج إلى تنقيح وتكييف لمراعاة التطور في حالة الأرصد المستغلة والمعرفة العلمية، وضرورة تحديد طريقة مناسبة لتحقيق هذه الغاية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصية GFCM/44/2021/9 بشأن تدابير الإدارة من أجل الاستغلال المستدام للإسبرط الأوروبي في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)؛

وإذ تُقرر بأن الاجتماع العاشر لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود قد أُرجئ حتى عام 2024 بسبب الظروف القاهرة في عام 2023، مما يعني أن من المتوقع تقديم مشورة علمية محدثة في عام 2024؛

تعتمد، وفقًا للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/44/2021/9

- 1- تُعدل الفقرة 8 من التوصية GFCM/44/2021/9 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُقدم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، على أساس سنوي اعتبارًا من عام 2024، مشورتها بشأن حالة الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود، بما يشمل الأهداف المحددة لإبقاء معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد ضمن نطاق النقاط المرجعية الوقائية المتفق عليها بشأن معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد، والحفاظ على الرصيد، أو إعادته إلى المستويات التي تحقق غلة مستدامة قصوى. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة، في اجتماعها لعام 2024، تقديم المشورة بشأن وضع إغلاق مؤقت لمصايد أسماك الإسبرط الأوروبي وتحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الإسبرط الأوروبي."
- 2- وتُعدل الفقرة 9 من التوصية GFCM/44/2021/9 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُنشئ مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود في عام 2024 مجموعة عمل مخصصة لفحص الآثار المناخية المحتملة على الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود وتحليلها وتقديم تقرير عنها. ويتضمن هذا التقرير أيضًا مشورة عن كيفية دمج أي تأثير مناخي محتمل في المشورة المتعلقة بحالة الرصيد وتدابير الإدارة المحتملة للإسبرط الأوروبي."
- 3- وتعديل الفقرة 10 من التوصية GFCM/44/2021/9 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُقيّم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، في عام 2024، من خلال مجموعة عمل معنية بتقييم استراتيجية الإدارة، التداعيات البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ سيناريوهات متعددة للإدارة، بما في ذلك، وضع حدود للمصيد من أجل إعادة أعداد الأنواع إلى ما فوق المستويات التي تحقق غلة مستدامة قصوى، والحفاظ على هذه المستويات."
- 4- وتُعدل الفقرة 11 من التوصية GFCM/44/2021/9 ويستعاض عنها بما يلي:
"في عام 2024، وعند استلام اقتراحات مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة، تُقيّم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود فعالية تدابير الإدارة الانتقالية التي وضعتها هذه التوصية، وتُقدم المشورة العلمية من أجل تمكين الهيئة من وضع تدابير للإدارة المستدامة الطويلة الأجل لمصايد أسماك الإسبرط الأوروبي في البحر الأسود، بما في ذلك خطة متعددة السنوات للإدارة."
- 5- وتُعدل الفقرة 16 من التوصية GFCM/44/2021/9 ويستعاض عنها بما يلي:
"تُخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تُنفذ خطة بشأن التزامات الإنزال على النحو المنصوص عليه في الفقرة 15 أمانة الهيئة بمضمون الخطة وخصائصها قبل الدورة السنوية اللاحقة للهيئة بهدف إبلاغ الأطراف الأخرى. ويجوز أن تفرض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، عند الاقتضاء، قيودًا/إغلاقات مكانية/زمنية إضافية لتلك المفروضة بالفعل، حيث يمكن حظر أنشطة الصيد أو تقييدها من أجل حماية مناطق تجمعات صغار أسماك الإسبرط الأوروبي. وفي عام 2024، تفحص مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة تلك التدابير الإضافية. وتبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، عند الاقتضاء، أمانة الهيئة بقائمة هذه المناطق والقيود المطبقة بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2023."

التوصية GFCM/46/2023/11 بشأن التخفيف من استيلاء الدلافين القارورية الأنف على المصيد من معدات الصيد في مصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في جنوب بحر الألبوران (المنطقة الجغرافية الفرعية 3)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن بيان مؤتمر مالطة الوزاري للصيد البحري المستدام لعام 2017 والمؤتمر الرفيع المستوى للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن مبادرات الصيد البحري المستدام: تطورات والتزامات متجددة، الذي عُقد في مراكش في عام 2019، يدعو بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز التعاون على المستوى المتعدد الأطراف وتنفيذ إجراءات لتحسين استدامة الموارد البحرية الحية، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بجمع البيانات والتقييم العلمي وتنفيذ إطار لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تُذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما ناتجها 1-3 "تعزيز تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، والحلول التقنية والمستمدة من الطبيعة لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز إنتاجية الموارد البحرية الحية"، والذي "يعالج [...] أيضًا استخدام تدابير الإدارة الأخرى القائمة على المناطق وكذلك التدابير التقنية للحد من الصيد العرضي وآثاره، مثل التدابير التي تهدف إلى تحسين انتقائية الصيد، وردع الاستلام، والحد من نفوق الأنواع المعرضة لخطر الصيد العرضي"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن البحر الأبيض المتوسط حوض شبه مغلق، مما يجعله حساسًا بشكل خاص لتغير المناخ، ويُساعد ذلك على وفرة أنواع معينة من الحيتانيات، وأن أي جهد للحفاظ على توازن البيئة البحرية سيساهم في تحقيق أهداف اتفاق إنشاء الهيئة؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/44/2021/15 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الحيتانيات، والتوصية GFCM/36/2012/2 بشأن التخفيف من المصيد العرضي للحيتانيات في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر الآثار الضارة للتفاعلات بين الحيتانيات ومصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة، بما في ذلك افتراس الدلافين القارورية الأنف للأسماك التي تُصاد في الشباك، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية ترجع في جانب منها إلى تلف معدات الصيد (الشباك الكيسية)، وفقدان جزئي للمصيد وانخفاض أنشطة الصيد؛

وإذ تأخذ في الاعتبار المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في ما يتعلق بالحاجة إلى الموافقة على وضع إطار لإدارة المصيد العرضي للدلافين القارورية الأنف في جنوب بحر الألبوران (المنطقة الجغرافية الفرعية 3)؛

وإذ تُسَلَّم بالحاجة إلى جمع مزيد من البيانات والمعلومات، وتعميق المعرفة العلمية بالأسباب المرتبطة بالوفرة الهائلة للدلافين القارورية الأنف والتفاعلات مع مصائد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في مياه البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في المنطقة الجغرافية الفرعية 3؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

أهداف عامة

1- في إطار تنفيذ التوصية GFCM/44/2021/15، توافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على تنفيذ برنامج للبحوث في مجال الدلافين القارورية الأنف (*Tursiops truncatus*) في المنطقة الجغرافية الفرعية 3 من أجل تحسين المعرفة العلمية وتحديد التدابير اللازمة للتخفيف من مصيد الدلافين القارورية الأنف في مصائد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 3.

2- وينبغي على وجه الخصوص أن يحلل برنامج البحث المذكور ما يلي:

- (أ) التعديلات في معدات الصيد واستخدام أنواع أخرى من المعدات؛
- (ب) تحسين وضع العلامات وكشف معدات الصيد؛
- (ج) القيود المكانية أو عمليات الإغلاق، إن وجدت؛
- (د) تطبيق الحدود القصوى المحتملة للصيد العرضي؛
- (هـ) استخدام الروادع الصوتية؛
- (و) التغييرات في السلوك واستراتيجيات الصيد؛
- (ز) تحديد المناطق التي ترتفع فيها مخاطر التفاعل بين مصائد الأسماك والدلافين القارورية الأنف.

الجزء الثاني

تدابير انتقالية

أهداف برنامج البحث

3- تدعو هذه التوصية اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصائد الأسماك إلى تجميع وتقييم جميع البيانات والمعلومات المتاحة التي جُمعت وفقاً للإطار المرجعي لجمع البيانات ووفقاً لأحكام التوصية GFCM/36/2012/2، وكذلك من جميع مصادر المعلومات الإضافية، مثل المسوح العلمية في البحر ومشاريع البحوث، لوضع برنامج عمل بشأن استيلاء الدلافين القارورية الأنف على المصيد من معدات الصيد في مصائد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 3.

4- ويتمثل الهدف التشغيلي لبرنامج البحث في تحسين المعرفة العلمية بالدلافين القارورية الأنف وتفاعلاتها مع مصائد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة، ولتقييم الخسائر الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ذلك.

5- وتتمثل الأهداف المحددة لبرنامج البحث في جمع بيانات عن الدلافين القارورية الأنف وغيرها من البارامترات المتعلقة بالتفاعلات مع هذا النوع من أجل تحسين البحوث والمعرفة العلمية بهدف الحفاظ على التوازن البيئي وصون سلامة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

العناصر المطلوبة لوضع إطار لإدارة الدلافين القارورية الأنف

6- تُقدم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك واللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط، في اجتماعيهما السنويين في عام 2025، تقريرًا إلى الهيئة بشأن التقدم المحرز وفجوات المعرفة المحددة، وكذلك الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في مجال استيلاء الدلافين القارورية الأنف على المصيد من معدات الصيد، من أجل اتخاذ تدابير مناسبة للتعويض عن المصيد العرضي والتخفيف من حدة المصيد العرضي التي يمكن أن تساعد في منع ردود فعل صيادي الأسماك. وعلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك واللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط توفير العناصر اللازمة لوضع إطار لإدارة المصيد العرضي، بما في ذلك، في جملة أمور، معلومات عن أهداف الصون وغاياته وجدول زمني لتحقيقها، والحدود القصوى للمصيد العرضي المحتمل، والتغطية من جانب المراقبين العلميين على متن السفينة، وأفضل التقديرات لحجم تجمعات الدلافين القارورية الأنف إن أمكن.

الجزء الثالث

اعتماد إطار للإدارة

7- يجوز للهيئة، في دورتها الثامنة والأربعين في عام 2025، أن تقترح إطارًا للإدارة وأن تعتمد تدابير لإدارة المصيد العرضي من الدلافين القارورية الأنف، مع مراعاة نتائج برنامج البحث وكذلك المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، من أجل تحقيق أهداف هذه التوصية.

الجزء الرابع

أحكام ختامية

8- لا تُخل الأحكام الواردة في هذه التوصية بالتدابير الأكثر صرامة التي اعتمدها أو يمكن أن تعتمدها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

التوصية GFCM/46/2023/12 بشأن وضع خطة إقليمية لإدارة جهد الصيد

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن على الهيئة، من خلال اعتماد هذه التوصيات، أن تولي عناية خاصة لتدابير منع الصيد المفرط؛

وإذ تُذكر بالتزامات إعلان مالطة الوزاري بشأن الصيد البحري المستدام لعام 2017، وتحديدًا الفقرة 35 التي تنص على "القيام، قدر الإمكان وفي موعد لا يتجاوز عام 2020، بوضع وتنفيذ خطة إقليمية لطاقة الصيد تكفل التوازن الكافي بين الموارد وقدرات الأساطيل في جميع البلدان المشاطئة"؛

وإذ تُذكر بالتزامات إعلان صوفيا الوزاري لعام 2018 بشأن صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأسود، وتحديدًا الفقرة 45 التي تنص على "بذل جهود في أقرب وقت ممكن لوضع خطة بشأن طاقة الصيد تكفل التوازن الكافي بين الموارد وقدرة الأساطيل في دول البحر الأسود المشاطئة؛

وإذ تُذكر بأهداف استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وتحديدًا غايتها 1 "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة"، ولا سيما ناتجها 1-2 "تنفيذ الإدارة التكميلية القائمة على الأدلة لمصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية" والإجراء جيم "إدارة قدرة الصيد وتكييفها لضمان التوازن الملائم بين إنتاجية الموارد البحرية الحية وإنتاجية أسطول الصيد"؛

وإذ تُلاحظ خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد التي وضعت في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والتي تدعو الدول إلى التعاون، عند الاقتضاء، من خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من أشكال التعاون، بهدف ضمان فعالية إدارة طاقة الصيد؛

وإذ تُذكر بأحكام التوصية GFCM/33/2009/6 بشأن إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها 15 مترًا المرخص لها بالعمل في منطقة عمل الهيئة، المعدلة للتوصية GFCM/29/2005/2؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الأحكام الواردة في كل من: أ) التوصية GFCM/44/2021/18 بشأن إنشاء سجل الهيئة للسفن المصرح لها التي يتجاوز طولها 15 مترًا في منطقة اختصاص الهيئة، المعدلة للتوصية GFCM/33/2009/6، ب) التوصية GFCM/33/2009/5 بشأن إنشاء سجل الهيئة الإقليمي للأساطيل، ج) التوصية GFCM/34/2010/2 بشأن إدارة طاقة الصيد، د) القرار GFCM/37/2013/2 بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة طاقة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (اليونان، مايو/أيار 2023) ولجنة الامتثال، في دورتها السادسة عشرة (اليونان، مايو/أيار 2023) أوصت باعتماد توصية جديدة تجمع الالتزامات القائمة بشأن إدارة طاقة الصيد؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وافقت في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) على العمل من أجل تحديد عتبات مخصصة لطاقة الصيد بهدف وضع خطة عمل إقليمية لإدارة طاقات الصيد؛

تعتمد، وفقًا للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الأهداف والنطاق الجغرافي والخطوط التوجيهية لتنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة طاقة الصيد

الأهداف

- 1- تنشئ هذه التوصية خطة إقليمية لإدارة طاقة الصيد لسفن الصيد التي يزيد طولها الكلي عن 15 مترًا في منطقة اختصاص الهيئة. وستساهم خطة إقليمية شفافة وفعالة في إدارة طاقة الصيد بكفاءة في منطقة اختصاص الهيئة.
- 2- وتوافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على التنفيذ الفعال للخطة الإقليمية لإدارة طاقة الصيد المنصوص عليها في هذه التوصية، بما في ذلك إجراء رصد سنوي للخطة، من خلال لجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

النطاق الجغرافي

- 3- تنطبق خطة الإدارة المتعددة السنوات المنصوص عليها في هذه التوصية على المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 29.

الخطوط التوجيهية

- 4- تنطبق الخطوط التوجيهية المحددة وفقًا للقرار GFCM/37/2013/2 بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة طاقة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة وتحكم تنفيذ الخطة الإقليمية.

الجزء الثاني

التدابير القائمة الموضوعية بموجب التوصية GFCM/34/2010/2

- 5- وفقاً للتوصية GFCM/34/2010/2 بشأن إدارة طاقة الصيد لكي تتمكن الهيئة من وضع خطة عمل لإدارة طاقة الصيد على المستوى الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لرصد طاقة الصيد وإدارتها، تُتخذ، عند الاقتضاء، تدابير لمعالجة طاقة الصيد المفرطة بالاستناد إلى المشورة العلمية.
- 6- ولأغراض هذه التوصية، تعني "طاقة الصيد" حمولة سفينة الصيد بالأطنان و/أو الحمولة الإجمالية المسجلة وقدرة محركها بالكيلوواط. ويكون مستوى طاقة الصيد لكل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد هو مجموع سفنه مُعبّرًا عنها بالحمولة الطنية (الحمولة الطنية الإجمالية و/أو الحمولة الطنية الإجمالية المسجلة) وقوة محركها (كيلوواط).
- 7- وتُحدد مستويات طاقة الصيد الإجمالية في منطقة اختصاص الهيئة على أساس خطة عمل إقليمية تأخذ في الاعتبار خطط إدارة طاقات الصيد الوطنية والإقليمية والمشورة العلمية.
- 8- وتوضع تحت تصرف أمانة الهيئة قائمة بجميع السفن التي يزيد طولها على 15 مترًا من كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد يحق له الصيد في منطقة اختصاص الهيئة في الأعوام 2007 أو 2008 أو 2009، والحد الأقصى المحدد لكل منها من الآن فصاعدًا مقدمة من جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة، من خلال الأدوات الإلكترونية المتاحة على الموقع الشبكي للهيئة قبل موعد انعقاد دورتها الخامسة والثلاثين.
- 9- وتشمل هذه القوائم المعلومات التالية عن كل سفينة:
 - اسم السفينة
 - رقم التسجيل
 - المعرّف الوحيد الذي تصدره الهيئة
 - العَلَم السابق
 - تفاصيل الحذف السابقة من السجلات الأخرى
 - شارة المخاطبة اللاسلكية الدولية
 - نوع السفينة وطولها الكلي وحمولتها الإجمالية و/أو حمولتها الإجمالية المسجلة وقدرة المحرك معبرًا عنها بالكيلوواط
 - اسم وعنوان المالك و/أو المستأجر و/أو المشغل
 - الأنواع الرئيسية المستهدفة
 - المعدات الرئيسية المستخدمة، والتخصيص القطاعي للأسطول ووحدته التشغيلية على النحو المحدد في المصفوفة الإحصائية للمهمة رقم 1 للهيئة
 - المناطق الجغرافية الفرعية/المناطق الجغرافية التي يحدث فيها الصيد
- 10- وتُراعى التدابير الإقليمية الفرعية والوطنية، مثل الإغلاق المؤقت أو إدارة مصايد الأسماك لفرض قيود أخرى على جهد الصيد، عند وضع الإجراءات والتدابير المشار إليها في الفقرة 5.
- 11- ولا تخل مستويات طاقة الصيد الخاصة بالسفن التي يزيد طولها على 15 مترًا المشار إليها في الفقرة 8 بإمكانية نقل طاقة الصيد من طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد إلى طرف آخر، شريطة ألا تزيد طاقة الصيد الإجمالية للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المعنية والمرخصة والمصرح لها بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة.

- 12- ولا يجوز تجاوز المستوى الكلي لطاقة الصيد عند استبدال السفن.
- 13- وترسل خطط إدارة طاقة الصيد القائمة إلى أمانة الهيئة قبل 30 يومًا على الأكثر من موعد انعقاد كل دورة من دورات الهيئة، للمصادقة عليها من لجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

الجزء الثالث

أحكام ختامية

- 14- لا تؤثر الأحكام الواردة في هذه التوصية على الالتزامات الأكثر تفصيلاً أو الأكثر صرامة وتدابير إدارة طاقة الصيد التي تعتمد عليها وتنفذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أو المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة مصايد الأسماك.
- 15- وهذه التوصية تُلغي التوصية GFCM/34/2010/2 بشأن إدارة طاقة الصيد.

التوصية GFCM/46/2023/13 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصيتين GFCM/45/2022/2 و GFCM/43/2019/4

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/43/2019/4 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، بصيغتها المعدلة بالتوصية GFCM/45/2022/2؛

وإذ تضع في الاعتبار المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023)، بشأن تمديد التدابير الانتقالية الحالية لإدارة المرجان الأحمر لمدة عام آخر برنامج البحث بشأن المرجان الأحمر حتى مايو/أيار 2024، بما في ذلك استخدام المركبات المسيّرة عن بُعد للأغراض العلمية؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/43/2019/4

1- تُعدل الفقرة 14 من التوصية GFCM/43/2019/4 على النحو التالي:

"خلال الفترة الانتقالية (2020-2024)، على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تحصد المرجان الأحمر أن:

(أ) تُبقي عمليات حصد المرجان الأحمر عند المستوى المتوسط المسموح به والذي طُبّق خلال الفترة 2015-

2017 أو خلال أي فترة أخرى مدتها ثلاث سنوات متتالية بعد عام 2000، على النحو الذي تختاره الأطراف

المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛

(ب) تُبقي على عدد تراخيص الصيد الممنوحة لأغراض استغلال المرجان الأحمر عند المستوى المطبق في عام 2019

أو خلال أي فترة أخرى مدتها ثلاث سنوات متتالية بعد عام 2000، على النحو الذي تختاره الأطراف

المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، من دون الإخلال بالفقرة 29.

ولا يخل ذلك بالمناقشات التي تجري في سياق الفقرة 18."

2- تُعدل الفقرة 14 (ب) من التوصية GFCM/43/2019/4 على النحو التالي:

"خلال الفترة الانتقالية (2020-2024)، يجوز للأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي طبقت إغلاقاً دائماً على حصاد المرجان الأحمر أن تسمح بحصاده من خلال ما يلي:

(أ) تحديد مستويات حصاد المرجان الأحمر عند المستوى المسموح به كما هو مبين في خطط الإدارة المعتمدة للفترة 2015-2023؛

(ب) تحديد عدد تراخيص الصيد الصادرة لحصاد المرجان الأحمر كما هو مبين في خطط الإدارة المعتمدة خلال الفترة 2015-2023.

ولا يخل ذلك بالمناقشات التي تجري في سياق الفقرة 18.

3- وتُعدل الفقرة 18 من التوصية GFCM/43/2019/4 على النحو التالي:

"بناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، واستناداً إلى نتائج برنامج البحث، تعتمد الهيئة، في دورتها السابعة والأربعين، حدوداً للحصاد وجهد الصيد بالنسبة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي ترغب في امتلاك مصايد للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط. وتُطبق هذه الحدود اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحالة تجمعات المرجان الأحمر في كل طرف من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة."

4- وتُعدل الفقرة 53 من التوصية GFCM/43/2019/4 على النحو التالي:

"يُسمح باستخدام المركبات المسيّرة عن بُعد حتى نهاية برنامج البحث المشار إليه في الفقرة 58 للأغراض العلمية فقط وفي إطار برامج البحوث المرخصة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تحت قيادة المؤسسات العلمية. ولا تُحل هذه التراخيص بالتدابير الأكثر صرامة التي تعتمد عليها الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة."

تعديل التوصية GFCM/45/2022/2

5- تُعدل الفقرة 5 من التوصية GFCM/45/2022/2 على النحو التالي:

"تُعدل الفقرة 58 من التوصية GFCM/43/2019/4 على النحو التالي:

"في عام 2020، تُطلق الهيئة برنامج البحث بشأن المرجان الأحمر الذي أقرته اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها الحادية والعشرين والمشار إليه في المرفق 9 من تقرير الدورة. ويُختتم برنامج البحث في مايو/أيار 2024. ويُقيّم برنامج البحث، بصفة خاصة، الحد الفاصل الموجب للإغلاق بحسب ما تنص عليه الفقرة 22."

المرفق 17

التوصية GFCM/46/2023/14 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لسمك اللبوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيات GFCM/30/2006/2 و GFCM/43/2019/1، و GFCM/44/2021/11

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تعتمد تدابير لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان الحفاظ على الأرصد عند مستويات تحقق غلة مستدامة قصوى؛

وإذ تُذكر بأن إعلان مالطة الوزاري بشأن الصيد البحري المستدام لعام 2017 يتطلب، في سياق وضع إطار لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى النظام الإيكولوجي، أن تُدار جميع مصايد الأسماك الرئيسية بناءً على خطط إدارة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقاً لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995 ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول " أن تطبق على نطاق واسع منهجاً وقائياً في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوافرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبرراً لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ توضع في الاعتبار أن معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد ينبغي أن يبقى دون العتبات المأمونة لضمان غلات عالية طويلة الأجل والحد في الوقت نفسه من احتمال انهيار الأرصدة، مع ضمان مصايد أسماك مستقرة وأكثر قدرة على الاستمرار؛

وإذ توضع في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ توضع في الاعتبار أثر استخدام أدوات تجميع الأسماك في الموائل السمكية والبحرية الأساسية وفي النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وتفاعلاتها الممكنة مع المصايد الأخرى وضرورة وضع حد أدنى من تدابير الإدارة، لا سيما لتحسين الرصد والمراقبة؛

وإذ توضع في الاعتبار أن برنامج البحث بشأن سمك اللبوك الشائع خلص إلى أنه في سنوات معينة، نُشر ما يصل إلى 65 376 أداة من أدوات تجميع الأسماك وأن ما يصل إلى 76 في المائة منها فُقد في نهاية موسم الصيد.

وإذ توضع في الاعتبار أن أدوات تجميع الأسماك صُنعت تدريجيًا من مواد غير قابلة للتحلل الحيوي وأن آثارها على البيئة البحرية من حيث التلوث بالمواد البلاستيكية وعلى قاع البحر قد ازدادت بصورة كبيرة؛

وإذ تُذكر بالحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من التلوث بالمواد البلاستيكية، وبالأخص الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، فضلًا عن خطر تشابك الأنواع المعرضة للخطر أو الصيد غير المقصود؛

وإذ تُذكر بأنه في ضوء أهمية رصيد سمك اللبوك الشائع، اعتمدت توصيات مختلفة بشأن هذا الرصيد منذ عام 2006، وهي التوصية GFCM/30/2006/2 بشأن تحديد موسم لإغلاق مصايد سمك اللبوك الشائع التي تستخدم أدوات تجميع الأسماك، والتوصية GFCM/43/2019/1 بشأن مجموعة من تدابير الإدارة لاستخدام أدوات تجميع الأسماك الراسية في مصايد سمك اللبوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط، والتوصية GFCM/44/2021/11 بشأن تدابير الإدارة الخاصة باستخدام الأدوات الراسية لتجميع الأسماك في مصايد سمك اللبوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصية GFCM/43/2019/1؛

وإذ تُلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك قد استعرضت، في دورتها الرابعة والعشرين (مقر منظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) حالة سمك اللبوك الشائع في المناطق الجغرافية الفرعية 5 و10 و12 و13 و14 و15 و16 و19، وتُلاحظ احتمال استغلالها بشكل مستدام مع اتجاه متناقص في معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد، بالإضافة إلى استقرار الكتلة الأحيائية ومستويات انضمام الأسماك الصغيرة إلى مصايد الأسماك خلال السنوات الست الأخيرة، وأن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أوصت بمواصلة العمل من أجل تقديم المشورة الكمية بشأن حالة الرصيد، مع إعطاء الأولوية لتقديم بيانات عن الجُهد المبذول من جميع البلدان المعنية في الوقت المناسب؛

وإذ تُذكر بأن التوصية GFCM/43/2019/1 تنص على أن تعتمد الهيئة، في دورتها السادسة والأربعين على أبعد تقدير، خطة إدارة متعددة السنوات طويلة الأجل للسماح بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة 1 من تلك التوصية؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الأهداف العامة والنطاق الجغرافي والتعاريف

الأهداف العامة

- 1- تُنشئ هذه التوصية خطة إدارة متعددة السنوات لأنشطة صيد الأسماك البحرية السطحية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط (المناطق الفرعية من 1 إلى 27) تستهدف سمك اللبوك الشائع (*Coryphaena hippurus*) باستخدام أدوات تجمع الأسماك والصيد الترفيهي. ولا تشمل الأحكام الواردة في هذه التوصية مصايد الأسماك الاحترافية الأخرى (أي مصايد الأسماك البحرية والقاعية والساحلية) التي لا تغطي الأحكام الواردة في هذه التوصية مصيدها العرضي من سمك اللبوك الشائع.
- 2- وتكون خطة الإدارة المتعددة السنوات متسقة مع النهج الوقائي. وتكون الخطة مصممة لتوفير غلات عالية طويلة الأجل بما يتسق مع الغلة المستدامة القصوى، وضمان انخفاض مخاطر انهيار الأرصد، مع الحفاظ على الاستدامة والاستقرار النسبي لمصايد الأسماك والصناعات المعتمدة عليها.
- 3- وتوافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تكون سفنها منخرطة فعلياً في الصيد في المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27 على تنفيذ خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك المعنية، ووفقاً للأهداف العامة والمحددة المنصوص عليها في هذه التوصية.
- 4- وتوضع مجموعة من تدابير الإدارة الوقائية الانتقالية لسمك اللبوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط من أجل ضمان المضي بالأرصد ومصايد الأسماك نحو مستويات مستدامة بيولوجياً أو الحفاظ عليها عند مستويات مستدامة بيولوجياً مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ووضع المشورة العلمية في صيغتها النهائية من جانب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.
- 5- وتسعى أيضاً خطة الإدارة المتعددة السنوات الخاصة بمصايد الأسماك المعنية إلى الحد من أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27.

النطاق الجغرافي

- 6- تنطبق خطة الإدارة المتعددة السنوات المنصوص عليها في هذه التوصية على المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27.

التعاريف

- 7- لأغراض هذه التوصية:
 - (أ) "F_{msy}" تعني قيمة النفوق المقدّر للأسماك الناجم عن الصيد التي، بناءً على نمط معيّن للصيد وضمن الظروف البيئية المتوسطة الحالية، تحقق الغلة المستدامة القصوى الطويلة الأجل، أو "F_{msy proxy}".
 - (ب) "B_{lim}" تعني النقطة المرجعية الحدية، معبراً عنها بالكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرّة التي قد تنخفض دونها القدرة على التكاثر.

- (ج) "B_{pa}" تعني النقطة المرجعية للاحتراس، معبراً عنها بالكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرئة، والتي تضمن احتمالية أقل من 5 في المائة لانخفاض الكتلة الأحيائية إلى ما دون النقطة المرجعية الحدية.
- (د) "الرصيد ضمن الحدود البيولوجية الآمنة" يعني الرصيد الذي من المحتمل بدرجة كبيرة أن تكون كتلته الحيوية المقدرة للتسرئة في نهاية السنة السابقة أعلى من النقطة المرجعية الحدية للكتلة الأحيائية (B_{lim}).
- (هـ) "البحر الأبيض المتوسط" يعني المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27 على نحو محدد في القرار GFCM/33/2009/2 بشأن إنشاء مناطق جغرافية فرعية في منطقة اختصاص الهيئة، المعدل للقرار GFCM/31/2007/2.
- (و) "الرصيد الرئيسي" يعني الكائنات البحرية المتصلة بنوع سمك اللنبوك الشائع (*Coryphaena hippurus*).
- (ز) "سفينة منخرطة فعلياً في الصيد" تعني أي سفينة تقوم بالصيد مستخدمة أدوات تجميع الأسماك في الأرصدة الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط ومخولة من الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الذي ترفع علمه بإجراء عمليات صيد محددة أثناء فترة محددة في منطقة معينة أو مصايد أسماك معينة أو في ظروف محددة.
- (ح) "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" يعني الأنشطة المبينة في الفقرة 3 من خطة العمل الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2001 لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في التوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة.
- (ط) "يوم الصيد" يعني أي فترة من 24 ساعة متواصلة، أو أي جزء منها، تكون السفينة خلالها موجودة في البحر الأبيض المتوسط وتقوم بالبحث عن الأسماك أو تطلق معدات الصيد وتنصبها وتقطرها وتجرها، وتسحب المصيد على متنها وتنقله إلى سفينة أخرى، وتحتفظ به على متنها وتعالجه على متنها وتنقل الأسماك والمنتجات السمكية وتفرغها.
- (ي) "أداة تجميع الأسماك" تعني أي معدات راسية تطفو على سطح مياه البحر بهدف اجتذاب الأسماك.
- (ك) "جهد الصيد في مصايد الأسماك التي تستخدم أدوات تجميع الأسماك" يعني عدد أيام الصيد مضروباً في عدد أدوات تجميع الأسماك المستخدمة.
- (ل) "الأنواع المصاحبة" تعني الأنواع الثانوية المستهدفة التي يتم اصطيادها عادةً في المصايد التي تستهدف سمك اللنبوك الشائع، بما فيها السريولا ذو التاج (*Seriola dumerili*) والرُّبان المبدول (*Naucrates ductor*) وسمك الخنزير (*Balistes carolinensis*).
- (م) "نقطة الإنزال المعينة" تعني الموانئ أو الأماكن القريبة من الشاطئ التي تحددها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً للتوصية GFCM/40/2016/1 المتعلقة بوضع مخطط إقليمي بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة، وتشمل المراسي الشاطئية وغيرها من منشآت لإنزال المصيد أو نقله من سفينة إلى أخرى، أو تعبئته أو تجهيزه، أو تزويد سفن الصيد بالوقود أو المؤن، والتي يسمح فيها بإنزال المنتجات السمكية ونقلها من سفينة إلى أخرى و/أو تعبئتها و/أو تغليفها و/أو تجهيزها.

الجزء الثاني الأهداف المحددة والتدابير الانتقالية

8- تهدف خطة الإدارة المتعددة السنوات إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المذكورة في المادة 2 والمبادئ الواردة في المادة 5 من اتفاق إنشاء الهيئة.

9- وتحقق خطة الإدارة المتعددة السنوات، على وجه الخصوص، ما يلي:

- (أ) تطبيق النهج الوقائي في إدارة مصايد الأسماك؛
- (ب) ضمان أن يكون استغلال سمك اللبوك الشائع عند مستوى الغلة المستدامة القصوى أو الحفاظ عليه عند هذا المستوى في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر/كانون الأول 2024؛
- (ج) استمراراً للتوصية GFCM/43/2019/1، منع حدوث زيادات في جهد الصيد مقارنة بعام 2019؛
- (د) المساهمة في القضاء على المصيد المرتجع عن طريق تجنب المصيد غير المرغوب فيه والحد منه، وضمان إنزال جميع المصيد، والتقليل إلى أدنى حد من مصيد الأنواع المرتبطة به غير المرغوب فيها؛
- (هـ) فرض تدابير لتعديل طاقة الصيد والمصيد على نحو يناسب مستويات نفوق الأسماك الناجم عن الصيد بما يتفق مع الغلة المستدامة القصوى بهدف ضمان وجود أساطيل تملك مقومات الاستمرار اقتصادياً من دون إفراط في استغلال الموارد البحرية الحية؛
- (و) تعيين حد المصيد اليومي للشخص في المصايد الترفيهية التي تستهدف سمك اللبوك الشائع.

10- وتستند خطة الإدارة المتعددة السنوات إلى نهج من خطوتين كالتالي: (1) خلال السنوات الثلاث الأولى وكتدبير انتقالي، تطبق حدود المصيد ويحدد مستوى أقصى لأدوات تجميع الأسماك لكل سفينة لكل طرف متعاقد ولكل طرف متعاون غير متعاقد، إلى جانب التدابير التقنية، بما يتماشى مع الأحكام الواردة في الأجزاء الثاني والثالث والخامس إلى الثاني عشر من هذه التوصية؛ (ب) بناء على تقييم التدابير الانتقالية، وبلاستناد إلى التقييم الكمي الموحد للأرصدة وإلى قواعد مراقبة محصول الصيد والتدابير التقنية الأفضل أداءً، تقترح اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين تدابير إدارة يبدأ تنفيذها اعتباراً من عام 2027، وفقاً للأحكام الواردة في الجزء الثاني والأجزاء من الرابع إلى الثاني عشر من هذه التوصية، والتي من شأنها أن تساهم في الوصول إلى معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد المطلوب لتحقيق الغلة المستدامة القصوى أو النقطة المرجعية البديلة لمعدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد والحفاظ على الأرصدة ضمن الحدود البيولوجية مأمونة.

الجزء الثالث التدابير الانتقالية

11- في الأعوام 2024 و 2025 و 2026، يوضع نظام صيد انتقالي لمصايد الأسماك التي تستخدم أدوات لتجميع الأسماك والتي تستهدف سمك اللبوك الشائع. وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وضع حد أقصى للمصيد على أساس عمليات الإنزال التي يتم إبلاغ الهيئة بها على النحو التالي: (1) على أساس متوسط أي سنتين من عمليات الإنزال خلال الفترة 2018-2022 أو (2) على أساس عمليات الإنزال في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الحد الأقصى لأدوات تجميع الأسماك لكل سفينة، على النحو المنصوص عليه في الملحق 1.

12- وتلتزم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الأعوام 2024 و 2025 و 2026، التزاماً كاملاً بدعم التقييمات العلمية لسمك اللبوك الشائع والانتها من إجراءاتها، وتقييم استراتيجية الإدارة المنصوص عليها في الفقرات 15 و 19 و 20، وكذلك الانتهاء من برنامج البحث بحلول الدورة الخامسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2024.

13- وعلى سبيل الاستثناء من الفقرة 11، تُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تعتزم البدء في استهداف أرصدة سمك اللبوك الشائع خطة إدارة لهذه الأرصدة وخطة لتطويرها خلال الفترة الواقعة بين دخول هذه التوصية حيز التنفيذ واعتماد الهيئة تدابير الإدارة الدائمة. وتستعرض اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك خطة الإدارة وتقوم بصياغة المشورة المناسبة إذا لم تكن متماشية مع الأهداف العامة والمحددة المنصوص عليها في هذه التوصية. ورشما يتم إدخال التعديلات المحتملة، بما يتماشى مع المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، تتخذ الهيئة قراراً بشأن اعتماد خطة الإدارة المذكورة.

14- وبخلاف ما تنص عليه الفقرة 11، يجوز للسلطات الوطنية المختصة أن تأذن بإجراء مسح علمية أو برامج تجريبية بهدف تقييم مصايد جديدة لسمك اللبوك الشائع التي تستخدم أدوات تجميع الأسماك. وفي الحالات التي يرغب فيها طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد في تطوير مصايد أسماك جديدة، يجوز لهذا الطرف اتباع الشروط المنصوص عليها في الفقرة 13.

15- وتُكلف اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الخامسة والعشرين في عام 2024، مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة بإجراء تقييم لاستراتيجية الإدارة من أجل تحديد أنسب قواعد مراقبة حصاد الصيد من أجل تنفيذ إدارة سمك اللبوك الشائع وفقاً للفقرتين 19 و 20، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

16- وكندبير انتقالي، يُحدد الحجم المرجعي الأدنى لصون سمك اللبوك الشائع عند 35 سنتيمتراً. ولا يجوز صيد العينات التي يقل حجمها عن هذا الحجم المرجعي الأدنى أو الاحتفاظ بها على متن السفينة، أو نقلها من السفينة إلى سفينة أخرى، أو نقلها إلى جهة أخرى، أو إنزالها، أو تخزينها، أو بيعها، أو عرضها، أو طرحها للبيع من جانب مصايد الأسماك الاحترافية. ومع ذلك، يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تتسامح مع السفن التي تصطاد بشكل عرضي أسماكاً يقل حجمها عن الحجم المرجعي الأدنى، بشرط ألا يتجاوز هذا المصيد العرضي 5 في المائة من حيث الوزن و/أو عدد العينات لكل عملية إنزال من إجمالي مصيد سمك اللبوك الشائع للسفن المذكورة.

17- وفي عام 2024، تُعيد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك تقييم حد التسامح المشار إليه في الفقرة 16 من هذه التوصية التي يبدأ سريانها اعتبارًا من عام 2025.

18- ويتقيد الصيادون الذين يمارسون الصيد الترفيهي بعمليات الإغلاق المؤقت على النحو المحدد في الجزء الخامس من هذه التوصية والحجم المرجعي الأدنى للصون المحدد في الفقرة 16. وريثما يتم إجراء تقييم كامل لمستوى مصيد سمك اللبوك الشائع في مصايد الأسماك الترفيهية، يوضع حد للمصيد اليومي للشخص قدره 10 كيلوغرامات أو خمس أسماك من أي حجم، وفقًا للفقرة 16، للشخص الواحد في اليوم. وإذا زاد مستوى المصيد الترفيهي عن مستوى الصيد التجاري بنسبة 5 في المائة، تكفل اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إدراج هذه الكميات التي يتم إنزالها في التقييم العلمي.

الجزء الرابع خطة الإدارة الطويلة الأجل

19- توضع خطة إدارة طويلة الأجل للفترة 2027-2031. وتضع الهيئة كل عام، بناءً على المشورة المحدثّة التي تقدمها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، حدودًا سنوية لكميات المصيد من سمك اللبوك الشائع التي يتم صيدها في مصايد الأسماك المزودة بأدوات لتجميع الأسماك. وتستند هذه الحدود إلى قواعد مراقبة محصول الصيد وفقًا للفقرتين 15 و20، وتقرّحها مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة وتوافق عليها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2025.

20- وتكفل قواعد مراقبة محصول الصيد، بالنسبة للأرصدة الرئيسية، احتمالية منخفضة لتراجع الكتلة الأحيائية للأرصدة في فترة التسرّعة إلى ما دون النقطة المرجعية الحدية للكتلة الأحيائية (احتمالية بنسبة 5 في المائة).

الضمانات

21- عندما تكون الكتلة الأحيائية لسمك اللبوك الشائع في فترة التسرّعة، بناءً على المشورة العلمية للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، أقل من النقطة المرجعية للاحتراس، تتخذ الهيئة تدابير علاجية لضمان عودة الأرصدة بسرعة إلى مستويات تتجاوز المستويات التي تحقق غلة مستدامة قصوى. وعلى وجه الخصوص، توضع حدود كميات المصيد عند مستويات متوافقة مع المستويات التي تقل عندها معدلات نفوق الأسماك الناجم عن الصيد عن المحصول المستدام لنفوق الأسماك الناجم عن الصيد أو النقطة المرجعية البديلة للمحصول المستدام لنفوق الأسماك الناجم عن الصيد، مع مراعاة الانخفاض في الكتلة الأحيائية.

22- وعندما تكون الكتلة الأحيائية لسمك اللبوك الشائع، بناءً على المشورة العلمية المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، أقل من النقطة المرجعية الحدية، تتخذ الهيئة مزيدًا من التدابير العلاجية لضمان عودة الأرصدة بسرعة إلى مستويات تتجاوز المستويات التي تحقق غلة مستدامة قصوى. وعلى وجه الخصوص، قد تشمل هذه التدابير العلاجية تعليق الصيد في مصايد الأسماك التي تستهدف سمك اللبوك الشائع وإجراء ما يكفي من تخفيض في حدود المصيد.

الجزء الخامس التدابير التقنية

الإغلاق المكاني والزمني

23- من أجل حماية سمك اللبوكة الشائع، ولا سيما صغارها، التي تستغلها الأساطيل التي ترفع عَلم الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة، يُحظر صيد سمك اللبوكة الشائع باستخدام أدوات تجمع الأسماك في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 14 أغسطس/آب من كل عام في جميع المناطق الجغرافية الفرعية.

24- وعلى سبيل الاستثناء، إذا كان بوسع طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد أن يثبت أنه، بسبب سوء الأحوال الجوية، لم يتمكن الصيادون في هذا الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد من الاستفادة من أيام الصيد العادية (مع إخطار أمانة الهيئة قبل شهر واحد)، عندها يمكن للطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد أن يقوم بترحيل أيام الصيد التي يفقدها الأسطول في مصايد الأسماك التي تستخدم أدوات تجمع الأسماك حتى 31 يناير/كانون الثاني من العام التالي.

25- ويُحظر الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد أمانة الهيئة بهذه التدابير، وتقوم أمانة الهيئة بتعميم المعلومات على جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة.

26- ويتخذ كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد مشترك في الصيد في مصايد الأسماك المشار إليها في الفقرة 23 التدابير اللازمة لضمان احترام الإجراء المشار إليه في الفقرة 23.

27- ويتخذ كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد التدابير الضرورية الكفيلة بالإبلاغ عن إجمالي المصيد الذي يتم إنزاله. ويضع كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد أيضًا نظامًا ملائمًا لجمع ومعالجة بيانات المصيد وجهد الصيد أو الحفاظ على هذا النظام.

28- وبناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، يجوز للهيئة أن تضع أحكامًا للحد من عمق نشر أدوات تجمع الأسماك الراسية.

الحجم المرجعي الأدنى للصون

29- أثناء الفترة الانتقالية، تُحدد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك الحجم المرجعي الأدنى المناسب لصون سمك اللبوكة الشائع، على أن يُطبق بعد ذلك اعتبارًا من السنة الأولى لخطة الإدارة الطويلة الأجل.

30- ولا يجوز صيد عينات من سمك اللبوكة الشائع أقل من الحجم المرجعي الأدنى للصون المحدد في الفقرتين 16 و29، أو الاحتفاظ بها على متن السفينة، أو نقلها إلى سفينة أخرى أو نقلها إلى جهات أخرى أو إنزالها أو تخزينها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع من جانب مصايد الأسماك الاحترافية أو الترفيهية.

31- وفي الخطة الطويلة الأجل، يتقيد صيادو الأسماك الترفيهيون بالإغلاق الزمني والالتزامات الزمنية المحددة في الجزء الخامس من هذه التوصية. ويجوز للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أن تُنقح حد المصيد اليومي للشخص، على النحو المحدد في الفقرة 18.

الجزء السادس

تدابير إدارة الأساطيل

32- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ألا تتخطى الطاقة الإجمالية للأساطيل التي تعمل باستخدام أدوات تجميع الأسماك والمنخرطة فعلياً في صيد الأرصد الرئيسية، من حيث الحمولة الإجمالية (بالأطنان) وقوة المحرك (بالكيلوواط) وعدد السفن المسجل في السجلات الوطنية وسجلات الهيئة، خلال مدة نفاذ هذه التوصية، طاقة أسطول مصايد سمك اللبوك الشائع في مصايد الأسماك التي تستخدم أدوات تجميع الأسماك في عام 2019.

33- ولا يُسمح لسفن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة باستخدام أدوات تجميع الأسماك باستغلال سمك اللبوك الشائع ما لم تكن تحمل ترخيص صيد سارٍ صادراً عن السلطات المختصة. ويحتفظ كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد بسجل لهذه التراخيص ويُبلغ أمانة الهيئة بقائمة السفن المرخصة في موعد لا يتجاوز 1 أغسطس/آب من السنة الأولى وبحلول 30 يونيو/حزيران من كل سنة لاحقة. وتشمل القائمة، بالنسبة لكل سفينة، المعلومات المشار إليها في الملحق 2.

34- وتحتفظ أمانة الهيئة بقائمة سفن الصيد المرخص لها بصيد الأرصد الرئيسية وتقوم بتحديثها ونشرها في موقعها الشبكي بطريقة تتفق مع سياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات. ويضمن كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد إنشاء آليات ملائمة لتسجيل كل سفينة صيد في سجل الأسطول الوطني وتسجيل كميات المصيد وجهد الصيد للسفن من خلال السجل، وكذلك رصد أنشطة سفن الصيد وعمليات الإنزال من خلال عينات المصيد وجهد الصيد وفقاً للقواعد التي ينص عليها كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد.

35- ولا تُحل الأحكام المذكورة أعلاه بالتوصية GFCM/33/2009/7 المتعلقة بالمعايير الدنيا لإنشاء نظام لرصد السفن في منطقة اختصاص الهيئة.

الجزء السابع

الرصد العلمي والتكيف وتنقيح الخطة

36- تُقدم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، على أساس سنوي اعتباراً من عام 2024، المشورة بشأن حالة سمك اللبوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الأهداف المحددة لإبقاء معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد ضمن نطاق النقاط المرجعية الاحتراسية المتفق عليها، والحفاظ على الأرصد الرئيسية أو إعادتها إلى مستويات كفيلة بإنتاج غلة مستدامة قصوى بما يتماشى مع الأهداف المحددة في الفقرة 9.

37- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أيضاً الرصد الكافي للأثر البيولوجي والبيئي لمعدات تجميع الأسماك التي تستخدمها السفن التي ترفع أعلامها وتستغل سمك اللبوك الشائع.

38- ويجوز للهيئة، بناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، أن تستعرض محتوى خطة الإدارة المتعددة السنوات.

39- وفي الحالات التي تُشير فيها المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى أن الأهداف العامة أو المحددة لخطة الإدارة المتعددة السنوات لم تتحقق، تُقرر الهيئة اتخاذ تدابير إدارة إضافية و/أو بديلة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

40- وعندما لا تكون اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، لأي سبب من الأسباب (مثل عدم توافر بيانات مناسبة)، في وضع يمكنها من تقديم مشورة دقيقة بشأن حالة أرصدة سمك اللبؤكة الشائع ومستوى استغلال هذه الأرصدة، تُقرر الهيئة تدابير الإدارة الأنسب لضمان استدامة مصايد الأسماك. وتستند هذه التدابير إلى المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وفقاً للنهج الوقائي ومع مراعاة العناصر البيئية والاجتماعية والاقتصادية على نحو يكفل استدامة مصايد الأسماك.

41- وتُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة في مصايد الأسماك المشار إليها في الفقرة 1، بياناتها الوطنية (على النحو المحدد في الملحق 3) إلى أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز 31 يوليو/تموز من كل سنة تقويمية. وتُرسل هذه البيانات وفقاً للمعايير والبروتوكولات المناسبة لتقديم البيانات التي تضعها أمانة الهيئة، وتُغطي الإطار الزمني للسنة السابقة لتقديم البيانات.

الجزء الثامن

تدابير إدارة أدوات تجميع الأسماك

تكوين أدوات تجميع الأسماك وموقعها وصيانتها واستبدالها

42- في الحالات التي يكون فيها الهيكل السطحي لأدوات تجميع الأسماك مغطى بمادة، تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أنها غير مغطاة، أو أنها مغطاة فقط بمواد تنطوي على الحد الأدنى من مخاطر تشابك الأنواع غير المستهدفة، ولا سيما الأنواع الضعيفة، أو الحد الأدنى من مخاطر التأثير على السفن الأخرى.

43- وتكون المكونات تحت السطحية لأدوات تجميع الأسماك مكونة حصراً من مواد لا تتشابك مع الأنواع غير المستهدفة.

44- وتُعطى الأولوية في تصميم أدوات تجميع الأسماك للمواد القابلة للتحلل الحيوي أثناء الفترة الانتقالية. واعتباراً من اليوم الأول لموسم الصيد المفتوح أمام استخدام أدوات تجميع الأسماك في عام 2027، أي في بداية فترة تطبيق خطة الإدارة الطويلة الأجل، ينبغي أن تكون أدوات تجميع الأسماك مصنوعة حصراً من مواد قابلة للتحلل لضمان عدم مساهمة أدوات تجميع الأسماك المفقودة في زيادة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية.

45- وتُصنع أدوات تجميع الأسماك بطريقة يمكن معها تحديد موقعها بطريقة موثوقة في مكان نشرها. ويشمل تصميم أدوات تجميع الأسماك عدداً مناسباً من الثقالات على طول الحبل لضمان غوص الحبل في قاع البحر في حالة انفصال جزء الطوافة وانجرافه بعيداً. وعلى الرغم مما ورد في الفقرة 42، تكون حبال الإرساء مصنوعة من مواد قابلة للتحلل الحيوي قدر المستطاع.

46- وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة صيانة أدوات تجميع الأسماك بانتظام واستبدالها عند الضرورة وإزالتها عندما لا تكون قيد الاستخدام. وتكون أدوات تجميع الأسماك البديلة من نفس نوع وتصميم وبناء ومواد وهوية الأدوات المستبدلة. وتكون أدوات تجميع الأسماك المثبتة البديلة في نفس موضع أدوات تجميع الأسماك المستبدلة.

47- وفي حالة فقدان أداة من أدوات تجميع الأسماك أو عدم إمكانية سحبها، تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تسجيل آخر موقع معروف وتاريخه قدر المستطاع.

48- وتتخذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جميع التدابير اللازمة التي تكفل، إلى أقصى حد ممكن، استرجاع أدوات تجميع الأسماك المتقدمة وغير المستخدمة التي تقوم بنصبها سفن الصيد التي ترفع أعلامها.

49- ويُحظر على أي سفينة صيد لطرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد أن تصطاد أسماكًا تجتذبها أدوات تجميع أسماك لم تقم السفينة نفسها بنصبها.

تحديد هوية أدوات تجميع الأسماك ووضع علامات عليها

50- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وضع علامات على كل أداة من أدوات تجميع الأسماك بطريقة تُمكن من التعرف عليها بسهولة.

51- وتوضع على كل أداة من أدوات تجميع الأسماك علامة خارجية تحمل رقم تسجيل سفينة الصيد (سفن الصيد) التي تستخدمها. وتكون هذه العلامات ظاهرة للعيان من دون حاجة إلى فك المنارة، وتكون مقاومة لمياه البحر وقابلة للقراءة طيلة مدة صلاحية المنارة، مع إمكان رؤيتها بسهولة من أقصر مسافة ممكنة.

52- وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تقوم جميع سفن الصيد التي ترفع علمها وتستغل سمك اللبوك الشائع بتسجيل أنشطة الصيد التي تمارسها باستخدام أدوات تجميع الأسماك.

53- وفي حالة فقدان أدوات تجميع الأسماك، تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قيام السفن التي ترفع علمها بجمع بيانات عن آخر موقع مسجل لأدوات تجميع الأسماك المفقودة والإبلاغ عنها، وكذلك تاريخ آخر موقع مسجل لها ورقم هويتها وأي معلومات تسمح بالتعرف على هوية مالك أدوات تجميع الأسماك.

54- وتعتمد الهيئة، بحلول عام 2032 كحد أقصى، قواعد التنفيذ الخاصة بتحديد هوية أدوات تجميع الأسماك ووضع علامات عليها.

الجزء التاسع

التدابير المحددة للتصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

55- يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد وضع آلية ملائمة لتسجيل كل سفينة صيد في سجل الأسطول الوطني من أجل تسجيل المصيد وجهد الصيد للسفينة في السجل، ولرصد أنشطة الصيد التي تمارسها السفينة وعمليات الإنزال التي تقوم بها عن طريق إجراء مسح وأخذ عينات من المصيد وجهد الصيد، وفقًا للقواعد التي يضعها كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد.

56- ويُحدد كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد نقاط إنزال المصيد التي تستخدمها السفن المنخرطة فعليًا في صيد الأرصاد الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط.

57- ويُحدد الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد المعني لكل ميناء يتم تعيينه، أوقات وأماكن إنزال المصيد ونقله من سفينة إلى أخرى.

58- وتُجري الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة عمليات تفتيش على أساس تحليل المخاطر.

59- ويُحظر إنزال أي كمية من سمك اللبوك الشائع الذي يتم صيده في البحر الأبيض المتوسط، أو نقله من سفن الصيد، في أي مكان غير الموانئ التي تُعينها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقًا للفقرة 54.

- 60- وتُحِيل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة، في موعد لا يتجاوز 30 أبريل/نيسان 2024 وبعد ذلك في 30 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام، أي تغييرات في قائمة نقاط الإنزال المحددة التي يجوز فيها إنزال مصيد الأرصد الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط.
- 61- وتلتزم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بالتعاون في مكافحة أنشطة الصيد غير المشروع دون إبلاغ ودون تنظيم، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات وجمع المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الأنشطة غير القانونية.
- 62- ولا يُخل الجزء التاسع من هذه التوصية بالتوصية GFCM/41/2017/7.

الجزء العاشر

برنامج الرصد والمراقبة والإشراف

- 63- لا يُسمح للسفن التي تعمل باستخدام أدوات تجميع الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بمزاولة أنشطة صيد محددة ما لم تكن هذه الأنشطة مبيّنة في ترخيص صيد ساري المفعول صادر عن السلطات المختصة.
- 64- وتُجهّز السفن المرخصة بنظام لرصد السفن عندما يكون الطول الكلي للسفينة 15 متراً أو أكثر، وإذا أمكن، عندما يتراوح طولها الكلي بين 12 و 15 متراً.

الجزء الحادي عشر

مخطط التفتيش الدائم

- 65- يُعدّل مخطط التفتيش التجريبي الذي أنشئ من أجل سمك اللبوك الشائع بموجب القرار GFCM/44/2021/4 بشأن مشروع تجريبي لعمليات المراقبة والتفتيش المتعلقة بمصايد سمك اللبوك الشائع، ويتم تمديده بموجب التوصية GFCM/46/2022/17 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأبيض المتوسط من أجل تغطية هذه التوصية.

الجزء الثاني عشر

خطط الإدارة الوطنية

- 66- لضمان توفير المستوى الكافي من الصون لسمك اللبوك الشائع، تعتمد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تدابير لإدارة مصايد الأسماك أو خططاً وطنية للإدارة في المناطق الجغرافية الفرعية المشمولة بخطة الإدارة المذكورة.
- 67- وتُخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة، اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول 2024، بتدابير الإدارة أو خطط الإدارة المعتمدة على المستوى الوطني. وتقوم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، عند الاقتضاء، في حال إدخال تعديلات على هذه التدابير، بالإبلاغ عن هذه التعديلات بحلول 30 أبريل/نيسان من السنة التالية.

الجزء الثالث عشر أحكام ختامية

- 68- تسري خطة الإدارة المتعددة السنوات المنشأة بموجب هذه التوصية لمدة ثماني سنوات من تاريخ اعتمادها.
- 69- وتُطبق التدابير الواردة في هذه التوصية من دون إخلال بالتدابير الأكثر صرامة التي تعتمد عليها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.
- 70- ويجوز للهيئة أن تُنقح هذه التوصية بناءً على المشورة العلمية المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.
- 71- وهذه التوصية تُلغي التوصيتين GFCM/44/2021/12 و GFCM/42/2018/5 وتحل محلها.

المرفق 17/الملحق 1

طاقة الصيد (عدد أدوات تجميع الأسماك لكل سفينة) وفرص الصيد في مصايد الأسماك البحرية السطحية التي تستهدف سمك اللبوك الشائع في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الانتقالية 2024-2026 بالاستناد إلى أرقام برنامج البحث

وفقاً للفقرة 11 يُبلغ عن طاقة الصيد وحدود المصيد لكل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد لديه أسطول منخرط فعلياً في صيد الأرصد الرئيسية، وكذلك حد المصيد اليومي للأشخاص الذين يستهدفون سمك اللبوك الشائع.

الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد	تجميع طاقة أدوات تجميع سمك اللبوك الشائع (عدد أدوات تجميع الأسماك لكل سفينة)		
إسبانيا	50		
إيطاليا	100		
تونس	150		
ليبيا	36*		
مالطة	200		
مصايد الأسماك الترفيهية	الصيد بالشخص	حد المصيد اليومي للشخص = 10 كيلوغرامات أو 5 أسماك/شخص/يوم	

* المصدر: برنامج البحث بشأن سمك اللبوك الشائع.

ويبين الجدول التالي حدود مصيد سمك اللبوك الشائع للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة باستخدام أدوات تجميع الأسماك خلال الفترة 2024-2026، محسوبة على أساس الفقرة 11 من هذه التوصية.

الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد	حد مصيد سمك اللبوك الشائع (بالأطنان)		
	2024	2025	2026
الاتحاد الأوروبي	1 818	1 818	1 818
تونس	808	808	808
ليبيا	240	240	240

المرفق 17/الملحق 2

رهناً بالأحكام الأكثر تفصيلاً المنصوص عليها بموجب إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات، تشمل القائمة المشار إليها في الفقرة 33، بالنسبة لكل سفينة، المعلومات التالية:

- اسم السفينة
- رقم التسجيل الوطني (الرمز المخصص من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة)
- رقم تسجيل السفينة (الرمز الأبجدي الثلاثي المحدد للبلد وفق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لرموز البلدان أيزو + 9 أرقام، على سبيل المثال xxx000000001)
- ميناء التسجيل (الاسم الكامل للميناء)
- الاسم السابق (إن وجد)
- العلم السابق (إن وجد)
- التفاصيل السابقة للحذف من السجلات الأخرى (إن وجدت)
- رمز النداء اللاسلكي الدولي (إن وجد)
- جهاز رصد السفن (نعم/لا)
- نوع السفينة وطولها الكلي وحمولتها الإجمالية وقوة محركها معبراً عنها بالكيلوواط
- اسم وعنوان المالك (المالكين) و/أو المستأجر و/أو المشغل (المشغلين)
- الأنواع المستهدفة الرئيسية
- الأنواع الرئيسية التي يتم صيدها بشكل عرضي

المرفق 17/الملحق 3

متغيرات البيانات التي يتعين تقديمها إلى أمانة الهيئة وفقاً للتوجيهات الصادرة عن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وبما يتماشى مع دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات، بما في ذلك تعاريف الحقول

حقوق البيانات	إلزامية (X)	حالة سرية البيانات*
البلد	X	متاحة للعموم
السنة المرجعية	X	متاحة للعموم
فترة الصيد	X	متاحة للعموم
المنطقة الجغرافية الفرعية	X	متاحة للعموم
مجموع عمليات الإنزال	X	متاحة للعموم
عدد السفن	X	متاحة للعموم
الحمولة الإجمالية للسفن		متاحة للعموم
نطاق طول السفن (بالأمتار)		متاحة للعموم
متوسط طول السفن (بالأمتار)		متاحة للعموم
مجموع عدد أدوات تجميع الأسماك بحسب النوع	X	شبه خاصة
مجموع عدد رحلات الصيد بحسب النوع	X	شبه خاصة
عدد أدوات تجميع الأسماك المستهدفة لكل رحلة صيد، بحسب النوع	X	شبه خاصة
عدد أدوات تجميع الأسماك التي تُقَابَل في كل رحلة صيد، بحسب النوع	X	شبه خاصة
متوسط حجم الأسماك التي يتم صيدها أثناء موسم الصيد		شبه خاصة
نظام جمع بيانات المصيد وجهد الصيد ومعالجتها		شبه خاصة
النقل من سفينة إلى أخرى		شبه خاصة

* وفقاً لسياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات، تُحدد "حالة سرية البيانات" معايير مستوى الوصول إلى البيانات لأغراض نشرها: متاحة للعموم أو شبه خاصة أو خاصة.

التوصية GFCM/46/2023/15 بشأن تنقيح الحجم المرجعي الأدنى لصون أسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران
(المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)، المعدلة للتوصية GFCM/45/2022/3

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة وتراعي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تلاحظ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام" والمقصد 4-14: "تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي تحقق غلة مستدامة قصوى وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020"؛

وإذ تذكر بالتوصيات الصادرة عن الاستعراض الثاني لأداء الهيئة من أجل وضع تدابير للصون وخطط للإدارة، والاستفادة الكاملة من الترابط بين العلوم والسياسات الذي توفره اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، والبدء، في غضون خمس سنوات، في تدابير إدارة مؤقتة مناسبة من أجل صون مصايد الأسماك والأرصدة والموائل المستهدفة من مصايد الأسماك المختلفة، بما في ذلك قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تطبق النهج الوقائي وفقاً لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995 ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول "أن تطبق على نطاق واسع منهجاً وقائياً في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوفرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبرراً لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها"؛

ومراعاً منها للبند 2 من الفقرة (ب) من المادة 8 من اتفاق إنشاء الهيئة الذي يهدف إلى تقليص آثار أنشطة الصيد على الموارد البحرية الحية ونظمها الإيكولوجية؛

وإذ تذكر بأن إعلان مالطة الوزاري بشأن الصيد البحري المستدام لعام 2017، وتحديداً الفقرة 36 منه، يتطلب، في سياق إنشاء إطار لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى النظام الإيكولوجي، أن تدار جميع مصايد الأسماك الرئيسية بناء على

خطط إدارة؛

وإذ توضع في الاعتبار القرار GFCM/37/2013/1 بشأن الخطوط التوجيهية حول تدابير الصون الاحترازية بانتظار قيام الهيئة بوضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات للمصايد ذات الصلة على المستوى الإقليمي الفرعي في منطقة اختصاص الهيئة، والذي يقدم خطوطاً توجيهية بشأن تدابير الصون الاحترازية بانتظار قيام الهيئة بوضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات للمصايد ذات الصلة على المستوى الإقليمي الفرعي في المناطق الفرعية للهيئة؛

وإذ توضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة وتراعي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تلاحظ النتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها الحادية والعشرين (مصر، يونيو/حزيران 2019) وفي دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023)، وأن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أقرت الحجم المرجعي الأدنى الموحد المقترح للصون، وهو 33 سنتيمتراً لأسماك الشبوط المرقط (*Pagellus bogaraveo*)، والذي يقاس بالطول الكلي للسمة؛

وإذ توضع في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة لمصايد الأسماك، ولا سيما مصايد الأسماك المحلية التي تستغل أسماك الشبوط المرقط والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

وإذ تلاحظ ارتفاع مستوى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، والحاجة إلى زيادة رصد أساطيل الصيد المعنية، بما في ذلك تقييم أهمية مصايد الأسماك الترفيهية بالنسبة إلى الشبوط المرقط في المنطقة الواقعة ضمن نطاق هذه التوصية؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/41/2017/2 بشأن إدارة مصايد الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3) لفترة انتقالية مدتها سنتان، والتوصية GFCM/43/2019/2 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3) والتي مُددت بالتوصية GFCM/44/2021/4 والتوصية GFCM/45/2022/3 بشأن خطة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لأسماك الشبوط المرقط في بحر الألبوران (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)، الملغية للتوصيات GFCM/44/2021/4 و GFCM/43/2019/2 و GFCM/41/2017/2؛

وإذ تُلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك اعتبرت مراراً، بما في ذلك عام 2023، أن أرصدة أسماك الشبوط المرقط في حالة استغلال مفرط ومستنفدة في المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3؛

وإذ توضع في الاعتبار أنه وفقاً لأحدث مشورة علمية مقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2023، تُظهر الأرصدة تدهوراً تدريجياً، مع انخفاض آخر في الكتلة الأحيائية (الكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرئة (SSB)/حد الكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرئة (SSB_{lim}) = 0.72) على الرغم من التحسن في معدل نفوق الأسماك بسبب الصيد (المعدل الحالي لنفوق الأسماك/الحصول المستدام لنفوق الأسماك الناتج عن الصيد (F/F_{MSY}) = 0.81)، ولا يزال مستغلاً بصورة مفرطة، مع انخفاض معدل نفوق الأسماك الناتج عن الصيد بسبب انخفاض الكتلة الأحيائية؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/40/2016/5 التي تُعين حجماً مرجعياً أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بهدف استعادة تجمعات هذا الرصيد المهم والحفاظ عليها؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5 و8 و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

1- تعدّل الفقرة 25 من التوصية GFCM/45/2022/3 على النحو التالي:

"يكون الحجم المرجعي الأدنى لصون أسماك الشبوط المرقط 30 سنتيمترًا اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2024، إلى أن تعتمد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة حجمًا يبلغ 33 سنتيمترًا. ويجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إخطار أمانة الهيئة في عام 2024 باعتماد حجم قدره 33 سنتيمترًا، مع هامش تسامح عند الاقتضاء. وتُخطر أمانة الهيئة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية بهذا التدبير."

2- وتُقدم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الخامسة والعشرين في عام 2024، تقريرًا إلى الهيئة بشأن التقدم المحرز في هذا الشأن وعن فجوات المعرفة المحددة، فضلاً عن توفير العناصر اللازمة لوضع تدابير مستقبلية بهدف صون تجمعات أسماك الشبوط المرقط في منطقة اختصاص الهيئة.

3- وتعتمد الهيئة، في دورتها السابعة والأربعين في عام 2024، بعد تلقيها مشورة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، حجمًا مرجعيًا أدنى للأجل الطويل لصون أسماك الشبوط المرقط وكذلك، بناءً على رأي اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، عتبة تسامح منقحة تسمح بتحقيق الاستغلال المستدام لأسماك الشبوط المرقط في المياه الخاضعة لهذه التوصية.

المرفق 19

التوصية GFCM/46/2023/16 بشأن خطة طويلة الأجل لإدارة الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيتين GFCM/45/2022/1 و GFCM/42/2018/1

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقًا لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تحيط علمًا بأن الهدف 14 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام" يوصي بحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام؛

وإذ تحيط علمًا بأن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة يوصي بضرورة زيادة المعرفة العلمية وتطوير القدرات في مجال البحوث؛

وإذ تحيط علمًا بأن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة يُقر بضرورة مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من أجل ضمان الرخاء والأمن الغذائي والاستدامة للجميع؛

وإذ تقر بأن من واجب الدول، بموجب القانون الدولي، أن تتعاون من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من أجل تعزيز ممارسات الصيد المسؤولة؛

وإذ تُعرب عن قلقها العميق إزاء ما خلصت إليه اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023)، من أن أرصدة الأنقليس الأوروبي في حالة حرجة؛

وإذ تأخذ في الاعتبار ما خلصت إليه الدورة الخامسة والأربعون للهيئة في ما يتعلق بمواصلة تقييم إمكانية تنفيذ تدابير إضافية بشأن الطور الزجاجي للأنقليس؛

وإذ توضع في الاعتبار ضرورة الإبقاء على التدابير الانتقالية التي عززتها التوصية GFCM/45/2022/1 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصية GFCM/42/2018/1؛

وإذ توضع في الاعتبار المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) بشأن المضي قدمًا نحو وضع خطة إدارة طويلة الأجل تُعتمد في عام 2023 مع فترة انتقالية مدتها سنة واحدة؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تأخذ في الاعتبار أن أنماط الهجرة ودورة الحياة الخاصة التي تُظهرها الأسماك النهرية البحرية السريعة تتطلب تدابير محددة للإدارة والصون؛

وإذ توضع في الاعتبار أن تجمعات الأنقليس الأوروبي تُشكل رصيدًا وحيدًا تُساهم الأحكام الواردة في هذه التوصية في استعادة أنواعه؛

وإذ توضع في الاعتبار أن السمات المحددة لدورة حياة الأنواع النهرية البحرية السريعة تتطلب اتخاذ تدابير إدارة محددة؛
تعتمد، وفقًا للفقرات 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الأهداف العامة والنطاق الجغرافي والتعاريف

الأهداف العامة لخطة الإدارة الطويلة الأجل

1- تنشئ هذه التوصية خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأنقليس الأوروبي (*Anguilla anguilla*) في البحر الأبيض المتوسط بما يتماشى مع النهج الوقائي في إدارة مصايد الأسماك. وتكون الخطة مصممة لتوفير غلات عالية طويلة الأجل والحفاظ عليها وضمان مستوى منخفض من مخاطر اختيار الأرصد والحفاظ في الوقت نفسه على مصايد أسماك مستدامة ومستقرة نسبيًا.

2- وتوافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تمارس في أراضي أقاليمها أنشطة صيد الأنقليس الأوروبي في المنطقة المشار إليها في الفقرة 1، على تنفيذ خطة الإدارة المتعددة السنوات لمصايد الأسماك المعنية وفقًا للأهداف والتدابير العامة والمحددة التي تنص عليها هذه التوصية.

3- ومع إيلاء المراعاة الواجبة للحالة الحرجة لأرصدة الأنقليس على النحو الذي أشارت إليه اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وما يترتب على ذلك من ضرورة استعادة حالة صون هذا الرصيد، توافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على أن تشمل هذه الخطة جميع أنشطة صيد الأنقليس الأوروبي، أي المصيد المستهدف والعرضي والترفيهي.

4- وتوضع مجموعة من تدابير الإدارة الوقائية من أجل تلبية الحاجة الفورية إلى خفض معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد وضمان إبقاء الأرصد عند مستويات مستدامة بيولوجيًا في الأجل الطويل.

- 5- ويجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تراعي في تدابير الإدارة التي تقوم بتطبيقها العوامل البشرية المنشأ الأخرى الكامنة وراء نفوق الأسماك، من أجل الحد من أثرها على الأنقليس الأوروبي وزيادة احتمال هروب أفراد تجمعات هذه الأسماك إلى البحر، وكذلك إدراج ممارسات إعادة تكوين الرصيد أو النقل إلى مكان آخر.
- 6- وتقوم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، بعد جمع البيانات الكافية، بصياغة المشورة بشأن التدابير الطويلة الأجل وفقاً للأهداف المبينة في الفقرة 1.
- 7- وتُطبق خطة الإدارة المتعددة السنوات بطريقة عادلة ومناسبة التوقيت وشفافة وغير تمييزية، وفقاً للقانون الدولي ومن دون الإخلال بالتدابير الأكثر صرامة أو الأوسع نطاقاً التي قد تكون قد وضعتها بالفعل الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في خطط الإدارة الوطنية الخاصة بها.

النطاق الجغرافي

- 8- تنطبق خطة الإدارة المتعددة السنوات المنشأة بموجب هذه التوصية على جميع المياه البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27).
- 9- ومع مراعاة خصوصيات دورة الأنقليس الأوروبي وأهمية إدراج تدابير الإدارة المتوخاة في جميع الموائل التي تُمارس فيها أنشطة الصيد، توافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على إدراج المياه العذبة والمياه المعتدلة الملوحة الانتقالية، مثل البحيرات ومصببات الأنهار، ضمن نطاق هذه التوصية.

التعاريف

- 10- لأغراض هذه التوصية، تُطبق التعاريف التالية:
- (أ) "الأنقليس الأوروبي" يعني الأسماك المنتمية إلى النوع *Anguilla anguilla*.
- (ب) "البحر الأبيض المتوسط" يعني المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27 بحسب ما هو محدد في القرار GFCM/33/2009/2 بشأن إنشاء مناطق جغرافية فرعية في منطقة اختصاص الهيئة، المعدل للقرار GFCM/31/2007/2.
- (ج) "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" يعني الأنشطة المحددة في الفقرة 3 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه لعام 2001.
- (د) "نقطة إنزال مرخصة" تعني الموانئ أو الأماكن القريبة من الشاطئ أو التي تعينها الأطراف المتعاقدة أو الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ويرخص فيها بإنزال مصيد الأنقليس الأوروبي.
- (هـ) "ترخيص الصيد" يعني إذنًا خاصًا تمنحه السلطات القانونية ويعطي شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو سفينة صيد حق المشاركة في أنشطة صيد الأنقليس الأوروبي لأغراض التجارة، سواء أكان ذلك المصيد مستهدفًا أثناء فترة محددة أو في منطقة معينة؛
- (و) "فترة إغلاق" تعني فترة محددة من اليوم أو السنة تحظر فيها أنشطة الصيد التي ينشأ عنها إنزال الأنقليس الأوروبي؛

(ز) "دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات" يعني الدليل الذي أعدته اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وأقرته الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في دورتها التاسعة والثلاثين ونتج عن تنفيذ الإطار المرجعي لجمع البيانات.

الجزء الثاني

أهداف خطة الإدارة المتعددة السنوات ومدتها

- 11- تُنشئ هذه التوصية خطة متعددة السنوات لإدارة الأنقليس الأوروبي. ويُساهم الهدف التشغيلي لهذه الخطة في مراقبة نفوق الأسماك الناجم عن الصيد وضمان صون هذا النوع في الأجل الطويل واستخدامه بصورة مستدامة في الأجل الطويل في البحر الأبيض المتوسط وفقًا للمادة 2 من اتفاق إنشاء الهيئة والفقرة 1 من هذه التوصية.
- 12- وتكفل خطة الإدارة المتعددة السنوات جمع البيانات ذات الصلة بالأنقليس الأوروبي ومصايد الأسماك التي تستغله من خلال منصة الإطار المرجعي لجمع البيانات على الإنترنت ووفقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة، وضمان إجراء بحوث علمية تهدف في جملة أمور إلى تحديد تدابير الإدارة الطويلة الأجل.
- 13- وتسعى الخطة في نهاية المطاف إلى الحد من أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة.
- 14- وتستند خطة الإدارة المتعددة السنوات إلى نهج من خطوتين يتم بموجبهما ما يلي: (1) في عام 2024، تُنفذ تدابير الصون الانتقالية المبيّنة في الجزء الثالث بينما تُحدد تدابير الإدارة الطويلة الأجل؛ و(2) اعتبارًا من عام 2025، تُنفذ تدابير الإدارة الطويلة الأجل بناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

الجزء الثالث

الفترة الانتقالية

تدابير الصون الانتقالية

- 15- في عام 2024، تُنفذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تدابير إضافية من أجل الحد من نفوق الأسماك الناجم عن صيد الأنقليس في طوره الزجاجي (على سبيل المثال، التخفيض التدريجي لمواقع الصيد أو إغلاقها بصفة مؤقتة). وسيُمثل تخفيض معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد انخفاضًا بنسبة 30 في المائة على الأقل مقارنة بالفترة المرجعية 2019-2021.
- 16- وقبل 31 مارس/آذار 2024، تُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة تقريرًا عن التدابير المنفذة لتحقيق الهدف المحدد في الفقرة 15.
- 17- وفي الأجل القصير، تُنفذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تخفيضًا في جهد صيد الأنقليس الأوروبي أو مصيده بما لا يقل عن 30 في المائة مقارنة بالفترة المرجعية 2006-2008 أو مقارنة بفترة مرجعية أخرى مدتها ثلاث سنوات تحددها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. ويُطبق هذا التخفيض تدريجيًا، ويشمل تخفيضًا سنويًا بنسبة 10 في المائة على مدى ثلاث سنوات اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2019، أي في السنة التالية للدورة الثانية والأربعين للهيئة. ولا تُخل الفترة المرجعية بالمناقشات التي تدور في سياق مجموعة العمل المشار إليها في الفقرة 20 من

هذه التوصية ولا يجوز إصدار أحكام مسبقة استنادًا إلى تعريف أي فترة مرجعية مستقبلية. وفي الحالات التي تُسفر فيها خطط الإدارة الوطنية عن تخفيض في جهد الصيد أو المصيد بما لا يقل عن 30 في المائة قبل دخول هذه التوصية حيز النفاذ، يجوز تعيين الفترة المرجعية في خطة الإدارة الوطنية.

18- وفي ما يتعلق بفترة الإغلاق، تُقرر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تطبيق أحد الخيارين التاليين وتُخطر أمانة الهيئة بقرارها:

الخيار 1

تُحدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة فترة إغلاق سنوية للصيد مدتها ستة أشهر متتالية يُحظر فيها إنزال الأنقليس الأوروبي في جميع مراحل دورة حياته (الطور الزجاجي والطور الأصفر والطور الفضي). ومن أجل خفض معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد خفضًا فعالاً، تُحدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة فترة الإغلاق في خططها الوطنية للإدارة إلى جانب الهدف المحدد في الفقرة 17، مع وضع خطط إدارة وطنية ومراعاة أنماط الهجرة الزمنية للأنقليس الأوروبي في الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد المعني.

الخيار 2

تُحدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة فترة إغلاق سنوية مدتها ثلاثة أشهر متتالية يُحظر فيها الصيد اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 مارس/آذار، بالإضافة إلى ثلاثة أشهر إضافية تختارها بين الفترة من 1 أبريل/نيسان و30 نوفمبر/تشرين الثاني، يُحظر أثناءها صيد الأنقليس الأوروبي بجميع مراحل دورة حياته (الطور الزجاجي والطور الأصفر والطور الفضي). ومن أجل خفض معدل نفوق الأسماك الناجم عن الصيد خفضًا فعالاً، تُحدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة فترة الإغلاق في خططها الوطنية للإدارة، إلى جانب الهدف المحدد في الفقرة 17، مع وضع خطط إدارة وطنية ومراعاة أنماط الهجرة الزمنية للأنقليس الأوروبي في الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد المعني.

19- ويجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تنشئ مناطق مغلقة داخل النطاق الجغرافي المشمول بهذه التوصية من أجل زيادة حماية الأنقليس الأوروبي. ويُحظر إنزال مصيد الأنقليس الأوروبي في المناطق المغلقة، ويُفرج فورًا عن عينات المصيد العرضي. ويكون مكان مصائد الأسماك المقيّدة وحدودها متسقًا مع توزيع الموائل الرئيسية للأنقليس الأوروبي في الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد المعني.

مجموعة العمل وبرنامج البحث بشأن الأنقليس الأوروبي

20- في عام 2024، تُقدم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصائد الأسماك المشورة بشأن التدابير المناسبة لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المبينة في الفقرة 1. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة بصياغة مشورة تستند إلى استعراض لفعالية التدابير المشار إليها في الجزء الثالث، مع مراعاة نتائج تقييم تدابير الإدارة البديلة التي من المقرر أن تُجرىها مجموعة العمل المعنية بالأنقليس الأوروبي في يونيو/حزيران 2024. ومن المقرر إجراء هذا التقييم باستخدام تقييم متعدد الأهداف يتناول التدابير الممكنة استنادًا إلى قاعدة بيانات متكاملة ومعلومات إضافية متصلة بالموائل ومعلومات اجتماعية واقتصادية إضافية، بدءًا باختيار قائمة بالمواقع الرئيسية الغنية بالبيانات ومجموعة أدوات موسعة تشمل أيضًا تدابير تستهدف الصون.

21- وفي عام 2024، تستعرض اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ولجنة الامتثال التدابير الانتقالية الواردة في هذه التوصية لمراعاة خصوصية كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، واستعراض التدابير المناسبة لخطة الإدارة الطويلة الأجل واعتمادها.

22- وفي عام 2024، تُقدم أمانة الهيئة، بدعم من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك اختصاصات تشمل التكاليف والخدمات والمتطلبات الأخرى التي تُحدد أنشطة برنامج البحث بعد عام 2025، ولا سيما لضمان استمرار الرصد الموحد وإدماج جميع المعلومات للتقييم على نطاق الأرصد (مجموعة العمل المشتركة المعنية بالأنقليس بين الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية والمجلس الدولي لاستكشاف البحار والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط [مجموعة العمل المعنية بالأنقليس]).

الجزء الرابع خطة الإدارة الطويلة الأجل

23- في عام 2024، وبناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، تستعرض الهيئة فعالية التدابير المشار إليها في الجزء الثالث من هذه التوصية ونتائج تقييم تدابير الإدارة البديلة المشار إليها في الفقرة 20 وتعتمد تدابير تكميلية و/أو بديلة لمعالجة مسألة نفوق الأنقليس الأوروبي الناجم عن الصيد خلال الفترة الطويلة الأجل المشمولة بالخطة (2025-2029).

الجزء الخامس خطط وتدابير الإدارة الوطنية

24- تحتفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بخططها الوطنية للإدارة وتدابير الإدارة الوطنية أو تقوم بتحديثها وفقاً للجزء الثالث والجزء الرابع من هذه التوصية.

25- وتنشئ خطط الإدارة الوطنية التي تعتمد عليها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تدابير تقنية، مثل معدات الصيد المرخصة وحجم عيون الشباك.

26- ويجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تعتمد تدابير طوعية لتكميل خططها الوطنية للإدارة. ويجوز أن تأخذ هذه التدابير الطوعية في الاعتبار، في جملة أمور، حالة صون الأنقليس الأوروبي في مياهاها، وأثر أنشطة الصيد التي تستهدف الأنقليس الأوروبي في مياهاها، والسياق ذي الصلة الخاص بالطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد، مثل أسباب النفوق الأخرى البشرية المنشأ.

27- وتبلغ التدابير المشار إليها في الفقرات 24 و 25 و 26 إلى أمانة الهيئة في غضون شهر واحد من بدء نفاذها.

الجزء السادس جمع البيانات واستعراضها

جمع البيانات

28- في الحالات التي يعرف فيها حدوث صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تحال البيانات المتاحة، بما في ذلك التقديرات، إلى أمانة الهيئة.

29- وترسل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة البيانات المتعلقة بأنشطة التسمين أمانة الهيئة، وفقاً للمواعيد النهائية المحددة في التوصية GFCM/41/2017/1 بشأن الإبلاغ عن بيانات ومعلومات تربية الأحياء المائية، الملغية للتوصية GFCM/35/2011/6.

30- ويجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أيضاً أن تحيل إلى أمانة الهيئة أي معلومات إضافية على أساس طوعي، في موعد لا يتجاوز الدورة السابعة والأربعين للهيئة إن أمكن.

الاستعراض

31- بناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، يجوز للهيئة أن تستعرض محتويات خطة الإدارة المتعددة السنوات.

32- وفي الحالات التي تشير فيها المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى أن الأهداف العامة أو المحددة لخطة الإدارة المتعددة السنوات لم تتحقق، تقرر الهيئة تدابير إدارية إضافية و/أو بديلة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

الجزء السابع

تراخيص الصيد وعمليات الإنزال وتدابير مكافحة الصيد غير القانوني

دون إبلاغ ودون تنظيم: تسجيل المصيد وتبعه ومراقبته

تراخيص الصيد

33- يكون الترخيص بإنزال مصيد الأنقليس الأوروبي مشروطاً بمنح ترخيص الصيد، وفقاً لخطط الإدارة الوطنية المعمول بها. وتخضع تراخيص الصيد للأحكام المنصوص عليها في الجزء الثاني، وتحفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بسجل محدث.

34- وتحفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بقوائم محدثة بجميع سفن الصيد التي ترفع علمها والمرخص لها بصيد الأنقليس الأوروبي في مياهها التي تدخل في نطاق هذه التوصية، بغض النظر عن الطول الكلي للسفينة.

35- وتحفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بقوائم بجميع المياه الانتقالية والمياه القليلة الملوحة المرخص بالصيد فيها، مثل البحيرات ومصبات الأنهار، والتي توجد فيها معدات صيد ثابتة تقليدية دائمة لصيد الأنقليس الأوروبي.

36- وتُحال التراخيص المشار إليها في الفقرات من 33 إلى 35 إلى أمانة الهيئة بحلول 30 يونيو/حزيران من كل عام.

عمليات الإنزال

37- لا يُرخص بإنزال الأنقليس الأوروبي إلا في نقاط الإنزال المعنية لهذا الغرض. وترسل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قائمة بنقاط الإنزال المعنية إلى أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز الدورة السابعة والأربعين للهيئة.

38- وعلى سبيل الاستثناء من الفقرة 37، يجوز للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وضع تدابير بديلة لنقاط الإنزال المعنية، بشرط أن تُساهم بفعالية في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

تدابير مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم: تسجيل المصيد ومراقبته وتتبعه

- 39- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التزام الصيادين أو ربابنة السفن المرخص لها بجمع الأنقليس الأوروبي، لتسجيل المصيد بالوزن الحي.
- 40- وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التزام المشغلين المرخص لهم بتسجيل المصيد بالوزن الحي في الحالة الخاصة بالمياه الانتقالية والمياه الضاربة إلى الملوحة، مثل البحيرات ومصبات الأنهار التي يستمر فيها صيد الأنقليس الأوروبي باستخدام معدات جمع الأسماك الثابتة التقليدية الدائمة.
- 41- ومن دون الإخلال بالفقرة 2 من التوصية GFCM/35/2011/1 المتعلقة بإنشاء سجل للهيئة، والمعدلة للتوصية GFCM/34/2010/1، يضع كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد آلية يُسجل بها في سجله مصيده اليومي من الأنقليس الأوروبي بغض النظر عن الوزن الحي لمحصل الصيد.
- 42- وتضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة نظامًا لتتبع عمليات الإنزال ومبيعاتها وصادراتها بما يتيح تتبع المصيد من نقطة الإنزال المرخصة إلى الوجهة النهائية، سواء أكانت العينات تُباع حية أم ميتة أو محولة.
- 43- ويضع كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد قائمة بقاعات المزادات أو أجهزتها أو الأشخاص المرخص لهم من ذلك الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد إجراء أول تسويق للأنقليس الأوروبي والاحتفاظ بهذه القائمة.

الصيد الترفيهي للأنقليس الأوروبي

- 44- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة حظر الصيد الترفيهي لجميع مراحل دورة حياة الأنقليس الأوروبي (الطور الزجاجي والطور الأصفر والطور الفضي) في جميع الموائل.

الجزء الثامن

أحكام ختامية

بدء النفاذ

- 45- لا تنتقص التدابير الوطنية المشار إليها في الجزء الخامس من الأحكام التي توافق عليها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في إطار خطة الإدارة المتعددة السنوات ولا تضعفها، بل تُكملها بغرض زيادة معدل استعادة أرصدة الأنقليس الأوروبي.
- 46- ولا تمنع خطة الإدارة المتعددة السنوات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من اعتماد تدابير وطنية أكثر تشددًا.
- 47- وتُقدم البلدان النامية التي تعترف بتطوير مصايد الأنقليس الأوروبي خطة تطوير تشمل خطة إدارة بالاستناد إلى هذه التوصية، وتُقيمها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في موعد لا يتجاوز 30 يونيو/حزيران 2025. وإذا لم تكن خطط التطوير متوافقة مع الأهداف العامة والمحددة الواردة في خطة الإدارة المتعددة السنوات، تتكفل اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك بصياغة توصيات تراعي فيها خصوصية البلد النامي المعني.
- 48- وتسري خطة الإدارة المتعددة السنوات الحالية لمدة ست سنوات اعتبارًا من تاريخ اعتمادها.

49- وتُلقى هذه التوصية التوصيتين GFCM/45/2022/1 و GFCM/42/2018/1 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة الأنقليس الأوروبي، وتحل محلها.

التوصية GFCM/46/2023/17 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة في مصايد سمك اللبوكة الشائع خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تُذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها أن تُشجع، بحسب الاقتضاء، اتباع نهج إقليمي فرعي في إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة السمات المميزة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُلاحظ الاستنتاجات التي خلصت إليها الدورة السادسة عشرة للجنة الامتثال التي وافقت على وضع خطة تفتيش دائمة جديدة لمصايد سمك اللبوكة الشائع في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تضع في الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما ناتجها 2-3 "التطبيق المركزي للرصد والمراقبة والإشراف على المستوى الإقليمي" وخطة عملها التي تتوخى الاتفاق على إجراءات مشتركة لتبادل المفتشين وتقارير التفتيش وتعزيز إبرام اتفاقات بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من أجل نشر خطط مشتركة للمراقبة والتفتيش على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛

وإذ تُذكر بأن القرار GFCM/44/2021/11 بشأن متابعة الاستعراض الثاني لأداء الهيئة يدعو إلى وضع خطط تفتيش دولية مشتركة جديدة وتنفيذها لضمان الرصد الكافي؛

وإذ تُذكر بأن القرار GFCM/44/2021/4 بشأن مشروع تجريبي لمراقبة وتفتيش مصايد سمك اللبوكة الشائع؛

وإذ تنهض بالأهداف المحددة في إطار التوصية GFCM/46/2023/14 التي تنشئ خطة إدارة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لسمك اللبوكة الشائع في البحر الأبيض المتوسط، الملغية للتوصيات GFCM/30/2006/2 و GFCM/43/2019/1 و GFCM/44/2021/11؛

وإذ تضع في الاعتبار التفاعلات المحتملة لأدوات تجميع الأسماك مع مصايد الأسماك الأخرى وما يترتب على ذلك من حاجة لرصد هذه التفاعلات ومراقبتها؛

تعتمد، وفقًا للمواد 5(ب) و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

النطاق والمبادئ العامة

1- تُنشئ هذه التوصية خطة تفتيش ومراقبة دولية مشتركة (يُشار إليها في ما يلي باسم "الخطة") لمراقبة وتفتيش مصايد سمك اللببوك الشائع (*Coryphaena hippurus*) خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في منطقة اختصاص الهيئة، وفقًا للأهداف المحددة في التوصية GFCM/46/2023/14 التي تنطبق على سفن الصيد التي تستهدف سمك اللببوك الشائع باستخدام أدوات تجميع الأسماك، وتنطبق على مصايد الأسماك الترفيهية العاملة في إطار التوصية GFCM/46/2023/14.

2- ويُقرر كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد المشاركة في عمليات التفتيش على أساس طوعي. ويتولى مفتشون تعيينهم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة إجراء عمليات التفتيش. ويُقدم كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، في موعد لا يتجاوز 1 ديسمبر/كانون الأول من كل عام، تقريرًا إلى أمانة الهيئة يتضمن قائمة بأسماء المفتشين المرخص لهم بإجراء عمليات التفتيش والمراقبة في منطقة اختصاص الهيئة. وتُنشر أمانة الهيئة القائمة الكاملة للمفتشين وتحفظ بها في بوابتها الإلكترونية المؤمنة والمحمية بكلمة مرور.

3- ويحمل المفتشون وثائق هوية مناسبة صادرة عن سلطات دولة العلم، على أن تتبع هذه الوثائق النموذج الوارد في الملحق 1.

4- وتُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المشاركة أمانة الهيئة، بحلول 15 ديسمبر/كانون الأول من السنة السابقة أو في أقرب وقت ممكن قبل بدء أنشطة التفتيش، بأسماء السفن والطائرات المستخدمة في التفتيش والمراقبة. وتتيح أمانة الهيئة لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المعلومات المتصلة بالسفن والطائرات المعنية للتفتيش، بما في ذلك عن طريق نشرها في بوابة إلكترونية محمية بكلمة مرور.

5- وترفع السفن التي تضطلع بمهام الصعود على متن السفن والتفتيش وفقًا للخطة علمًا خاصًا أو راية خاصة، على النحو المبين في الملحق 2، توافق عليهما الهيئة ويكونان صادرين عن أمانتها.

6- وتكفل أمانة الهيئة إتاحة المعلومات المشار إليها أعلاه تلقائيًا لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة.

7- ويجوز لأي طرف متعاقد ولأي طرف متعاون غير متعاقد، بالاتفاق المتبادل مع طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد آخر، نشر المفتشين الذين تُسند إليهم مهمة تنفيذ الخطة في منصة تفتيش لدى ذلك الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الآخر.. ويُخطر الطرف أمانة الهيئة مقدمًا بذلك النشر.

8- ويضمن كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد أن كل منصة من منصات التفتيش التي يحق لها رفع عَلمه وتعمل في منطقة اختصاص الهيئة، على اتصال بوسائل آمنة يوميًا حيثما أمكن، مع كل منصة تفتيش أخرى تعمل في منطقة اختصاص الهيئة، من أجل تبادل المعلومات اللازمة لتنسيق أنشطتها.

9- ويسعى كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد يُمارس أنشطة تفتيش في منطقة اختصاص الهيئة إلى ضمان أن يُعامل مفتشوه السفن العاملة في منطقة اختصاص الهيئة على قدم المساواة عن طريق تجنب إجراء عدد غير متناسب من عمليات التفتيش للسفن التي يحق لها رفع عَلم أي طرف متعاقد آخر أو أي طرف متعاون غير متعاقد آخر.

10- ويُقدم كل طرف متعاون وكل طرف متعاون غير متعاقد له نشاط في مجال التفتيش والمراقبة في منطقة اختصاص الهيئة، إلى كل منصة تفتيش، عند دخولها منطقة اختصاص الهيئة، قائمة بالمشاهدات وعمليات الصعود على متن السفن والتفتيش التي قام بها خلال فترة الأيام العشرة السابقة، بما في ذلك التواريخ والإحداثيات وأي معلومات أخرى ذات صلة.

11- وتضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة خطط تفتيش تُحدد مستوى أولوية أنشطة المراقبة وعمليات التفتيش بالاستناد إلى نتائج تقييم للمخاطر. وتستعرض لجنة الامتثال سنويًا خطط التفتيش وتقييماتها.

الجزء الثاني إجراء عمليات التفتيش

12- يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد له وجود تفتيشي قيام مفتشيه بما يلي:

- (أ) إخطار سفينة الصيد، قبل الصعود على متنها، باسم سفينة التفتيش؛
- (ب) إبراز الراية المبيّنة في الملحق 2 على سفينة التفتيش وسفينة الصعود؛
- (ج) التأكد، أثناء الصعود على متن السفينة، من بقاء سفينة التفتيش على مسافة آمنة من سفن الصيد؛
- (د) عدم مطالبة سفينة الصيد بالتوقف أو المناورة عند سحب معدات الصيد أو أو إطلاقها أو جرّها؛
- (هـ) اقتصار كل فريق تفتيش على ثلاثة مفتشين كحد أقصى.

13- وعند الصعود على متن السفينة، يُقدم المفتشون إلى رُبان سفينة الصيد بطاقة الهوية على النحو المبين في الملحق 1. وتُجرى عمليات التفتيش بإحدى اللغات الرسمية المستخدمة في الهيئة، وحيثما أمكن، باللغة التي يتحدث بها رُبان سفينة الصيد.

14- ويُجري المفتشون عمليات التفتيش وفقًا للوائح والإجراءات والممارسات الدولية المتعلقة بسلامة السفينة الخاضعة للتفتيش وسلامة طاقمها، ويُقللون إلى أدنى حد من التدخل في أنشطة الصيد أو تخزين المنتجات، ويتجنبون، بالقدر الممكن عمليًا، الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر سلبًا على جودة المصيد المحمول على متن السفينة.

15- وتقتصر استفسارات المفتشين على التأكد من مراعاة التوصية GFCM/46/2023/14 في ما يتعلق بالدولة التي تحمل السفينة المعنية عَلمها. ويجوز للمفتشين، عند إجراء التفتيش، أن يطلبوا من رُبان سفينة الصيد أي مساعدة قد يحتاجون إليها، بما في ذلك الوصول إلى جميع المناطق والأسطح والغرف ذات الصلة، والمصيد المعالج وغير المعالج، والشباك أو غيرها من المعدات والأدوات وأي وثائق أخرى ذات صلة يرون أنها ضرورية للتحقق من الامتثال لهذه التوصيات. ويضع المفتشون تقريرًا عن التفتيش باستخدام النموذج الوارد في الملحق 4.

16- ويوقع المفتشون تقرير التفتيش في حضور رُبان السفينة الذي يوقع التقرير أيضًا ويحق له أن يضيف إليه أي ملاحظات قد يرى أنها مناسبة.

17- وتُسلّم نُسخ من التقرير إلى رُبان السفينة وإلى حكومة الطرف القائم بالتفتيش الذي يحيل نسخًا من التقرير إلى السلطات المختصة في الدولة التي ترفع السفينة التي خضعت للتفتيش علّمها، وإلى أمانة الهيئة.

18- ويُقرر قائد سفينة التفتيش حجم فريق التفتيش وطول مدة التفتيش، مع مراعاة الظروف ذات الصلة. وينبغي عمومًا أن يُتم فريق التفتيش مهامه في أقصر مدة ممكنة.

19- ولأغراض هذه الإجراءات، يعني الخرق حالات الانتهاك التالية التي تُلاحظ بموجب أحكام التوصية GFCM/46/2023/14:

(أ) الصيد من دون تصريح أو ترخيص أو إذن سار من الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الذي ترفع السفينة علّمه؛

(ب) التهاون في الاحتفاظ بسجلات دقيقة عن المصيد وفقًا لمتطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ عن البيانات أو سوء الإبلاغ الشديد عن المصيد و/أو البيانات المتصلة بالمصيد؛

(ج) صيد عينة أقل من الحجم المرجعي الأدنى للصون؛

(د) الصيد في منطقة يُحظر فيها الصيد؛

(هـ) الصيد أثناء يُحظر فيه الصيد؛

(و) استخدام معدات صيد محظورة؛

(ز) تزييف علامات سفينة الصيد أو أدوات تجميع الأسماك أو هويتها أو تسجيلها أو إخفاءها عمدًا؛

(ح) إخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق في انتهاك أو التلاعب بها أو التخلص منها؛

(ط) ارتكاب انتهاكات متعددة تُشكل معًا تجاهلاً جسيمًا للتدابير الواجبة التطبيق؛

(ي) عرقلة مفتش مرخص أو تخويفه أو التدخل في واجباته أو منعه من أداء واجباته؛

(ك) التدخل في نظام الرصد الساتلي و/أو العمل من دون نظام رصد السفن.

20- وفي حالة ملاحظة المفتشين أثناء صعودهم على متن سفينة صيد وتفتيشها أي نشاط أو حالة يمكن أن تُشكل انتهاكًا، على النحو المحدد أعلاه، تُخطر سلطات الدولة التي ترفع سفينة التفتيش علّمها فورًا الدولة التي ترفع سفينة الصيد علّمها مباشرة ومن خلال أمانة الهيئة. وفي هذه الحالة، ينبغي للمفتش أيضًا أن يُبلغ أي سفينة تفتيش تابعة للدولة التي ترفع سفينة الصيد علّمها ويكون معلومًا أنها على مقربة منه.

21- ويُسجل مفتشو الهيئة عمليات التفتيش المنفذة والخروقات المكتشفة (إن وجدت) في سجل سفن الصيد.

22- وتكفل دولة العَلَم الخاضعة للتفتيش التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد عند سفينة الصيد المعنية تتوقف عن جميع أنشطة الصيد بعد عملية التفتيش المشار إليها أعلاه. وتشترط دولة العَلَم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد أن تتوجه سفينة الصيد في غضون 72 ساعة إلى ميناء تكون قد عينته لمباشرة تحقيق فيه.

23- وفي حال اكتشاف عملية التفتيش نشاطاً أو حالة يمكن أن تُشكل انتهاكاً، يتم إبلاغ السلطات الوطنية وكذلك أمانة الهيئة بالإجراءات وعمليات المتابعة المتخذة من دولة العَلَم التي تكون طرفاً متعاقدًا أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد لاستعراضها من جانب لجنة الامتثال.

24- وتُعامل أي مقاومة تجاه المفتشين أو عدم امتثال لتوجيهاتهم من جانب دولة عَلَم السفينة الخاضعة للتفتيش بنفس الطريقة التي تُعامل بها حالات مقاومة المفتشين الوطنيين أو عدم الامتثال لتوجيهاتهم.

25- وتنظر سلطات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تقارير التفتيش، على النحو الوارد في الملحق 4، وفي تقارير المشاهدة، على النحو الوارد في ملحق التوصية GFCM/46/2023/21، بشأن مشاهدات السفن، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/21، والبيانات التي تسفر عنها عمليات فحص الوثائق التي يجريها مفتشون أجانب في إطار هذه الترتيبات، وتتصرف بناءً على تلك التقارير والبيانات، بنفس الطريقة التي تنظر فيها في تقارير المفتشين الوطنيين وفقاً للتشريع الوطني.

الجزء الثالث

التزامات الرُّبان أثناء عمليات التفتيش

26- يكفل رُبان سفينة الصيد التي تكون خاضعة للتفتيش ما يلي:

(أ) تيسير صعود المسؤولين على متن السفينة بأمان وفعالية وفقاً لمبادئ الملاحة البحرية السليمة عندما تصدر الإشارة المناسبة لمجموعة القوانين الدولية المتعلقة بالإشارات أو عندما تُحدّد النية للصعود على متن السفينة من خلال اتصال بالراديو من سفينة أو مروحية تُقل مسؤولاً؛

(ب) تقديم سلم للصعود على متن السفينة يفي بالمتطلبات المحددة في الملحق 3 لتيسير الوصول الآمن والملائم إلى أي سفينة تتطلب مسافة تسلق قدرها 1.5 متر أو أكثر.

(ج) تيسير أداء المفتشين واجباتهم المتعلقة بالتفتيش وتوفير المساعدة عندما تُطلب وبطريقة معقولة؛

(د) السماح للمفتشين بالتواصل مع سلطات دولة العَلَم والدولة الساحلية ودولة التفتيش؛

(هـ) تنبيه المفتشين إلى المخاطر المعيّنة التي تُشكّل تهديداً لسلامتهم على متن سفن الصيد؛

(و) تمكين المسؤولين من معاينة جميع مناطق السفينة، وكل المصيد المُجهّز أو غير المُجهّز، وجميع معدات الصيد، وجميع المعلومات والوثائق ذات الصلة؛

(ز) تيسير نزول المفتشين بأمان من السفينة بعد إتمام عملية التفتيش؛

(ح) القيام، بناءً على طلب المفتش، بإزالة أي جزء من معدات الصيد يبدو أنه لا يمثل لتوصيات الهيئة المعمول بها؛

(ط) تزويد المفتش، في حال تدوينه أي ملاحظات في السجلات، بنسخة من كل صفحة تظهر فيها تلك الملاحظات، بناءً على طلبه، وتوقيع كل صفحة لتأكيد أنها نسخة صحيحة مطابقة للأصل.

الجزء الرابع أحكام ختامية

- 27- تُنفذ هذه التوصية في عام 2024 تبعًا لقدرة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وتُنفذ تنفيذًا كاملاً من جانب جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية في عام 2025.
- 28- وتُنفذ هذه التوصية حتى نهاية عام 2031 على الأقل.
- 29- وترصد لجنة الامتثال تنفيذ هذه الخطة وتقدم تقريرًا عنها إلى الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين. وتنظر الهيئة في أي توصية لتحسين تنفيذ المخطط.

نموذج لبطاقة هوية مفتشي الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الهيئة				الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)	
صاحب هذه البطاقة مفتش من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط معيّن بحسب الأصول بموجب الخطة المشتركة للتفتيش والإشراف ومخوّل سلطة التصرف بموجب أحكام قواعد الهيئة.		الهيئة			
		بطاقة هوية مفتش			
		الطرف المتعاقد		صورة شخصية	
		اسم المفتش			
رقم البطاقة					
سلطة الإصدار		المفتش		تاريخ الإصدار: سارية لمدة خمس سنوات	

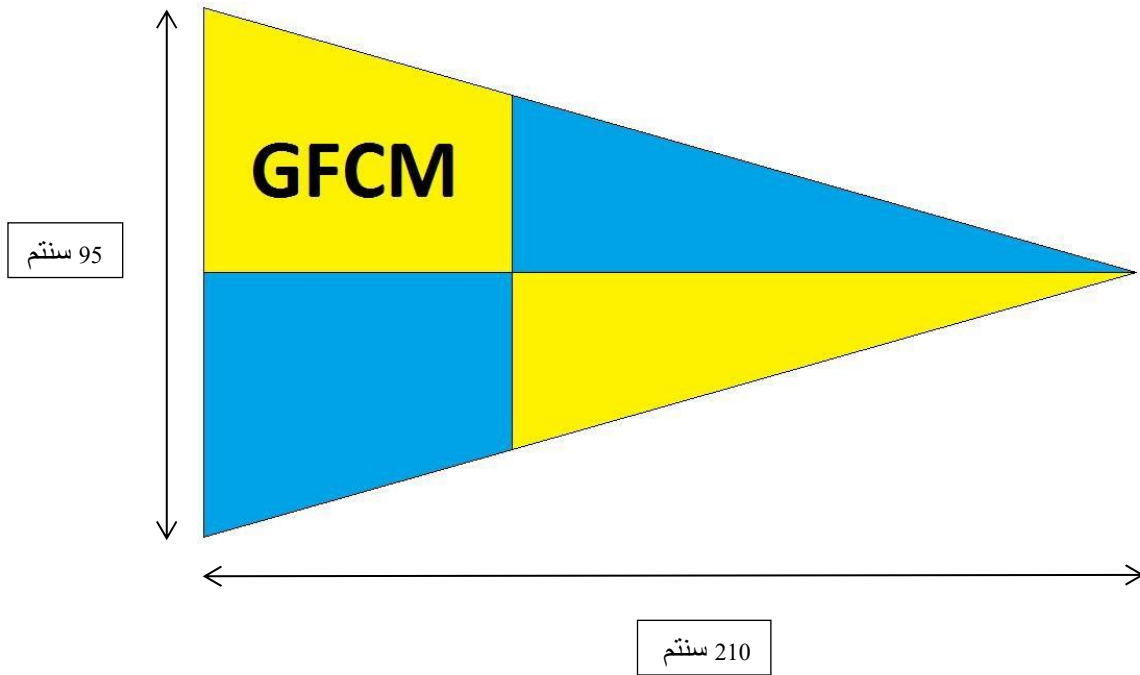
الصفحة الخلفية

الصفحة الأمامية

الأبعاد: العرض 10 سم، والطول 7 سم.

المرفق 20/الملحق 2

نموذج راية تفتيش صادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط



الرايات التي ترفعها سفينة التفتيش التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وترفع سفينة الصعود راية واحدة يمكن أن تكون نصف الحجم المعتاد.

تشبيد سالام الصعود على متن السفينة واستخدامها

- 1- تُطبَّق أحكام هذا الملحق لضمان الوصول المأمون والمريح إلى سفن الصيد التي تتطلب مسافة تسلق قدرها 1.5 متر أو أكثر.
- 2- ويكون سُلم الصعود على متن السفينة كافيًا للغرض الذي يُمكن المفتشين من الصعود والنزول بأمان في البحر. ويُحتفظ بسُلم الصعود على متن السفينة نظيفًا وفي حالة جيدة.
- 3- ويوضع السلم ويؤمن بحيث:
 - (أ) يكون بعيدًا عن أي مخرج تصريفات محتملة من السفينة؛
 - (ب) يكون بعيدًا عن الأجزاء المسلوكة من بدن السفينة ويوضع، بالقدر الممكن عمليًا، في منتصف طول السفينة؛
 - (ج) تستند كل درجة من السلم بثبات على جانب السفينة.
- 4- ويُراعى في درج سُلم الصعود على متن السفينة ما يلي:
 - (أ) أن يكون الدرج مصنوعًا من خشب متين أو من مادة أخرى لها نفس الخواص، ومن قطعة واحدة خالية من أي عقد؛ ويجوز أن تكون الدرجات الأربع السفلى مصنوعة من مطاط قوي ومتين بالقدر الكافي، أو من مادة أخرى مناسبة لها نفس الخواص؛
 - (ب) أن يكون سطح الدرج مانعًا للانزلاق ومتسمًا بالكفاءة؛
 - (ج) ألا يقل طول الدرجة عن 480 ملم، ولا يقل عرضها عن 115 ملم، ولا يقل سمكها عن 23 ملم، باستثناء أي وسيلة لمنع الانزلاق أو للتحزيز؛
 - (د) أن تكون المسافات بين الدرجات متساوية، على ألا تقل المسافة بينها عن 300 ملم ولا تزيد على 380 ملم؛
 - (هـ) أن تكون مثبتة على نحو يكفل بقاءها أفقية.
- 5- ولا يجوز أن يحتوي سُلم الصعود على أكثر من درجتين بديلتين مثبتتين بطريقة مختلفة عن الطريقة المستخدمة في البناء الأصلي للسُلم، وتستبدل أي درجات مثبتة على هذا النحو في أقرب وقت ممكن عمليًا بدرجات مثبتة بالطريقة المستخدمة في البناء الأصلي للسُلم. وعندما تُثبت أي درجة بديلة على الحبال الجانبية للسُلم باستخدام حز في جانب الدرجة، يحفر الحز في الجانب الأطول من الدرجة.
- 6- وتتألف الحبال الجانبية للسُلم من حبلين مصنوعين من ألياف مانبلا أو من مادة مماثلة، وتكون غير مغطاة، ولا يقل محيط الحبل عن 60 ملم في كل جانب؛ ويُترك كل حبل مكشوفًا دون أن يُغطى بأي مادة أخرى، ويكون من دون وصلات تحت الدرجة العليا؛ وحبلين رئيسيين مثبتين بشكل سليم على السفينة لا يقل محيط كل منهما عن 65 ملم، وحبل أمان جاهز للاستخدام عند الاقتضاء.

- 7- ويُزوّد السلم بمدادات مصنوعة من الخشب المتين أو من مادة أخرى لها نفس الخواص، وتكون المدادة الخشبية من قطعة واحدة وبدون أي عقد ويتراوح طولها بين 1.8 و 2 متر، وتكون المدادات على مسافات تمنع التفاف السلم. وتكون المدادة السفلية عند الدرجة الخامسة من أسفل السلم، ولا تزيد المسافة بين المدادة والأخرى التالية عن تسع درجات.
- 8- وتُزود السفينة بالوسائل التي تكفل المرور الآمن والملائم للمفتشين الراكبين على متن السفينة أو النازلين منها بين رأس سلم الصعود أو أي سلم صعود أو أي جهاز آخر مزود. وحيثما يكون هذا المرور عن طريق بوابة في القضبان أو الحاجز، تثبت مقابض كافية. وعندما يكون هذا المرور عن طريق سلم في الحاجز، يثبت هذا السلم بإحكام على سكة الحاجز أو المنصة، وتثبت دعامتان يدويتان عند نقطة الصعود على متن السفينة أو النزول منها لا يقل طولهما عن 0.70 مترًا ولا يزيد عن 0.80 مترًا. وتكون كل دعامة مثبتة بإحكام في هيكل السفينة عند قاعدتها أو بالقرب منها وكذلك في نقطة أعلى، ولا يقل قطرها عن 40 ملم، ولا يقل ارتفاعها عن 1.20 مترًا فوق قمة الحاجز.
- 9- وتتاح إضاءة ليلية بحيث يكون كل من سلم الصعود على متن السفينة والموضع الذي يركب فيه المفتش على متن السفينة مضاءً إضاءة كافية. ويُحتفظ بعوامة نجاة مجهزة بمصباح ذاتي الإضاءة في متناول اليد وجاهزة للاستخدام. ويُحتفظ أيضًا بجبل نجاة جاهز للاستخدام عند الحاجة.
- 10- ويجب توفير الوسائل التي تمكن من استخدام سلم الصعود على أي من جانبي السفينة. ويجوز للمفتش المسؤول أن يشير إلى الجانب الذي يرغب في وضع سلم الصعود على أي جانب من جانبي السفينة.
- 11- ويشرف على نصب السلم صعود المفتش (المفتشين) ونزولهم ضابط مسؤول في السفينة. ويكون الضابط المسؤول على اتصال بالراديو بجسر القيادة.
- 12- وفي الحالات التي تحول فيها السمات الإنشائية للسفينة، مثل مصدات الاحتكاك، دون تنفيذ أيٍّ من هذه الترتيبات، تُتخذ ترتيبات خاصة لضمان تمكين المفتش (المفتشين) من الصعود إلى السفينة والنزول منها بأمان.

تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن التفتيش

1- المفتش (المفتشون)

- الاسم الطرف المتعاقد
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة.....
- الاسم الطرف المتعاقد
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة.....
- الاسم الطرف المتعاقد
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة.....

2- السفينة التي تحمل المفتش (المفتشين)

- 1-2- الاسم والتسجيل.....
2-2- العَلَم.....

3- معلومات عن السفينة المفتشة

- 1-3- الاسم والتسجيل.....
2-3- العَلَم.....
3-3- الرُّبان (الاسم والعنوان).....
4-3- مالك السفينة (الاسم والعنوان).....
5-3- الرقم في سجل الهيئة.....
6-3- نوع السفينة.....

4- الموقع

- 1-4- الموقع بحسب ما حدده رُبان سفينة التفتيش في..... بحسب التوقيت العالمي المنسق؛
دائرة العرض..... خط الطول.....
- 2-4- الموقع بحسب ما حدده رُبان سفينة الصيد في..... بحسب التوقيت العالمي المنسق؛
دائرة العرض..... خط الطول.....

5- تاريخ وتوقيت بداية التفتيش ونهايته

- 1-5- التاريخ..... وقت الوصول على متن السفينة..... بحسب التوقيت العالمي المنسق -
وقت المغادرة..... بحسب التوقيت العالمي المنسق

6- نوع معدات الصيد على متن السفينة

6-1- نتائج تفتيش أداة تجميع الأسماك

أداة تجميع الأسماك	
قابلية المواد للتحلل الحيوي	نعم/لا
تحديد الهوية	نعم/لا

6-2- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

7- تفتيش المصيد على متن السفينة

7-1- نتائج تفتيش الأسماك على متن السفينة

الأنواع (الرمز الأبجدي الثلاثي الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة)						
الإجمالي (كلغ)						
العرض						
العينة التي خضعت للتفتيش						
النسبة المئوية للأسماك الصغيرة الحجم						

7-2- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

8- تفتيش الوثائق الموجودة على متن السفينة ونظام رصد السفن

8-1- سجل الصيد: نعم [] - لا []

8-2- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

8-3- تصريح الصيد: نعم [] - لا []

8-4- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

8-5- رخصة محددة: نعم [] - لا []

8-6- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

8-7- نظام رصد السفن: نعم [] - لا [] - يعمل: نعم [] - لا []

8-8- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

9- قائمة الانتهاكات

- صيد من دون تصريح أو ترخيص أو إذن صادر من دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقدًا أو متعاونًا غير متعاقد - المرجع القانوني:
- عدم الاحتفاظ بسجلات كافية للمصيد والبيانات المتعلقة بالمصيد وفقًا لمتطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ أو تقديم معلومات غير صحيحة عن بيانات ذلك المصيد و/أو البيانات المتعلقة بالمصيد - المرجع القانوني:
- مصيد عينات دون الحد الأدنى للحجم المرجعي للصون:.....:
- الصيد في منطقة يُحظر فيها الصيد - المرجع القانوني:.....:
- الصيد أثناء موسم يُحظر فيه الصيد - المرجع القانوني:
- استخدام معدات صيد محظورة - المرجع القانوني:
- تزيف علامات سفينة الصيد أو هويتها أو تسجيلها أو إخفائها عمدًا - المرجع القانوني:
- إخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق في انتهاك أو التلاعب بها أو التخلص منها - المرجع القانوني:
- انتهاكات متعددة تُشكّل معًا تجاهلاً خطيرًا للتدابير السارية وفقًا للهيئة - المرجع القانوني
- اعتداء على مفتش مرخص، أو مقاومته، أو تهريبه، أو التحرش به جنسيًا، أو التدخل في عمله، أو عرقلة أو تأخير من دون مبرر - المرجع القانوني:
- التدخل في نظام الرصد الساتلي و/أو العمل من دون نظام رصد السفن - المرجع القانوني

10- قائمة الوثائق المستنسخة على متن السفينة

-
-
-
-
-
-
-
-

11- تعليقات رُبان السفينة وتوقيعه

.....
.....
.....
.....
.....
.....
..... توقيع الرُبان:

12- تعليقات المفتش وتوقيعه (المفتشين)

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
..... توقيع المفتش (المفتشين):

المرفق 21

التوصية GFCM/46/2023/18 بشأن خطة دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تشجّع، بحسب الاقتضاء، اتباع نهج إقليمي فرعي في إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة السمات المميزة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تلاحظ استنتاجات الدورة السادسة عشرة للجنة الامتثال (اليونان، مايو/أيار 2023) التي وافقت على وضع خطة تفتيش دائمة جديدة لمصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة والقاعية في البحر الأدرياتيكي؛

وإذ تذكر بأن التوصية GFCM/43/2019/5 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك القاعية المستدامة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18) تنص على اعتماد خطة تفتيش دائمة بحلول نهاية عام 2020؛

وإذ تذكر بأن التوصية GFCM/44/2021/20 بشأن خطة متعددة السنوات من أجل الاستغلال المستدام لأرصدة الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18) تنص على اعتماد خطة تفتيش دائمة في عام 2023؛

وإذ تضع في الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما ناتجها 3-2 "التطبيق المركزي للرصد والمراقبة والإشراف على المستوى الإقليمي" وخطة عملها التي تتوخى الاتفاق على إجراءات مشتركة لتبادل المفتشين وتقارير التفتيش وتعزيز إبرام اتفاقات بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من أجل نشر خطط مشتركة للمراقبة والتفتيش على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛

وإذ تذكر بأن القرار GFCM/44/2021/11 بشأن متابعة الاستعراض الثاني لأداء الهيئة يدعو إلى وضع خطط تفتيش دولية مشتركة جديدة وتنفيذها لضمان الرصد الكافي؛

تعتمد، وفقًا للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

النطاق والمبادئ العامة

- 1- تنشئ هذه التوصية خطة تفتيش دولية مشتركة للتفتيش والمراقبة (يُشار إليها في ما يلي باسم "الخطة")، ويختصر نطاقها على أحكام التوصيتين GFCM/44/2021/20 و GFCM/43/2019/5، اللتين تُغطيان أنشطة التفتيش والمراقبة خارج المياه الخاضعة للولاية الوطنية في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الفرعيتان الجغرافيتان 17 و 18).
- 2- ويُقرر كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد المشاركة في عمليات التفتيش على أساس طوعي. ويتولى مفتشون تعيينهم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة إجراء عمليات التفتيش. ويُقدم كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد، في موعد لا يتجاوز 1 ديسمبر/كانون الأول من كل عام، تقريرًا إلى أمانة الهيئة يتضمن قائمة بأسماء المفتشين المرخص لهم بإجراء عمليات التفتيش والمراقبة في منطقة اختصاص الهيئة. وتُنشر أمانة الهيئة القائمة الكاملة للمفتشين وتحتفظ بها في بوابتها الإلكترونية المؤمنة والحماية بكلمة مرور.
- 3- ويحمل المفتشون وثائق هوية مناسبة صادرة عن سلطات دولة العلم، على أن تتبع هذه الوثائق النموذج الوارد في الملحق 1.
- 4- وتُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المشاركة أمانة الهيئة، بحلول 15 ديسمبر/كانون الأول من السنة السابقة أو في أقرب وقت ممكن قبل بداية أنشطة التفتيش، بأسماء السفن والطائرات المستخدمة في التفتيش والمراقبة. وتتيح أمانة الهيئة لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المعلومات المتصلة بالسفن والطائرات المعيّنة للتفتيش، بما في ذلك عن طريق نشرها في بوابة إلكترونية محمية بكلمة مرور.
- 5- وترفع السفن التي تضطلع بمهام الصعود والتفتيش على متنها وفقًا للخطة علمًا خاصًا أو راية خاصة، على النحو المبين في الملحق 2، توافق عليهما الهيئة ويكونان صادرين عن أمانتها.
- 6- وتكفل أمانة الهيئة إتاحة المعلومات المشار إليها أعلاه تلقائيًا لجميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة.
- 7- ويجوز لأي طرف متعاقد ولأي طرف متعاون غير متعاقد، بالاتفاق المتبادل مع طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد آخر، نشر المفتشين الذين تُسند إليهم مهمة تنفيذ الخطة في منصة تفتيش لدى ذلك الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الآخر. ويُخطر الطرف أمانة الهيئة مقدمًا بذلك النشر.
- 8- ويضمن كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد أن كل منصة من منصات التفتيش التي يحق لها رفع علمه وتعمل في منطقة اختصاص الهيئة، على اتصال بوسائل آمنة يوميًا حيثما أمكن، مع كل منصة تفتيش أخرى تعمل في منطقة اختصاص الهيئة، من أجل تبادل المعلومات اللازمة لتنسيق أنشطتها.

- 9- ويسعى كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد يُمارس أنشطة تفتيش في منطقة اختصاص الهيئة إلى ضمان أن يُعامل مفتشوه السفن العاملة في منطقة اختصاص الهيئة على قدم المساواة عن طريق تجنب إجراء عدد غير متناسب من عمليات التفتيش للسفن التي يحق لها رفع علم أي طرف متعاقد آخر أو أي طرف متعاون غير متعاقد آخر.
- 10- يُقدم كل طرف متعاون وكل طرف متعاون غير متعاقد له نشاط في مجال التفتيش والمراقبة في منطقة اختصاص الهيئة، إلى كل منصة تفتيش، عند دخولها منطقة اختصاص الهيئة، قائمة بالمشاهدات وعمليات الصعود على متن السفينة والتفتيش التي قام بها خلال فترة الأيام العشرة السابقة، بما في ذلك التواريخ والإحداثيات وأي معلومات أخرى ذات صلة.

الجزء الثاني

إجراء عمليات التفتيش

- 11- يكفل كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد له وجود تفتيشي قيام مفتشيه بما يلي:
- (أ) إخطار سفينة الصيد، قبل الصعود على متنها، باسم سفينة التفتيش؛
 - (ب) إبراز الراية المبيّنة في الملحق 2 على سفينة التفتيش وسفينة الصعود؛
 - (ج) التأكد، أثناء الصعود، من بقاء سفينة التفتيش على مسافة آمنة من سفن الصيد؛
 - (د) عدم مطالبة سفينة الصيد بالتوقف أو المناورة عند سحب معدات الصيد أو إطلاقها أو جرّها؛
 - (هـ) اقتصار كل فريق تفتيش على ثلاثة مفتشين كحد أقصى.
- 12- وعند الصعود على متن السفينة، يُقدّم المفتشون إلى رُبان سفينة الصيد بطاقة الهوية على النحو المبين في الملحق 1. وتُجرى عمليات التفتيش بإحدى اللغات الرسمية المستخدمة في الهيئة، وحيثما أمكن، باللغة التي يتحدث بها رُبان سفينة الصيد.
- 13- ويجري المفتشون عمليات التفتيش وفقًا للوائح والإجراءات والممارسات الدولية المتعلقة بسلامة السفينة الخاضعة للتفتيش وسلامة طاقمها، ويقللون إلى أدنى حد من التدخل في أنشطة الصيد أو تخزين المنتجات ويتجنبون، بالقدر الممكن عمليًا، الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر سلبًا على جودة المصيد المحمول على متن السفينة.
- 14- وتقتصر استفسارات المفتشين على التأكد من التقيّد بالتوصيتين GFCM/43/2019/5 و GFCM/44/2021/20 المتعلقةتين بالدولة التي تحمل السفينة المعنية علمها. وعند إجراء التفتيش، يجوز للمفتشين طلب أي مساعدة قد يحتاجون إليها من رُبان سفينة الصيد. ويضع المفتشون تقريرًا عن عملية التفتيش باستخدام النموذج الوارد في الملحق 4.
- 15- ويوقع المفتشون تقرير التفتيش في حضور رُبان السفينة الذي يُوقع التقرير أيضًا ويحق له أن يضيف إليه أي ملاحظات قد يرى أنها مناسبة.
- 16- وتُسَلّم نسخ من التقرير إلى رُبان السفينة وإلى حكومة الطرف القائم بالتفتيش الذي يُحيل نسخًا من التقرير إلى السلطات المختصة في الدولة التي ترفع السفينة التي خضعت للتفتيش علمها، وإلى أمانة الهيئة.
- 17- ويُقرّر قائد سفينة التفتيش حجم فريق التفتيش ومدة التفتيش، مع مراعاة الظروف ذات الصلة. وينبغي عمومًا أن يُتم فريق التفتيش مهامه في أقصر مدة ممكنة.

18- ولأغراض هذه الإجراءات، يعني الحرق حالات الانتهاك التالية التي تُلاحظ بموجب أحكام التوصية GFCM/43/2019/5 والتوصية GFCM/44/2021/20:

(أ) الصيد من دون تصريح أو ترخيص أو إذن سار من الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الذي ترفع السفينة علمه؛

(ب) التهاون في الاحتفاظ بسجلات دقيقة عن المصيد وفقاً لمتطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ عن البيانات أو سوء الإبلاغ الشديد عن المصيد و/أو البيانات المتصلة بالمصيد؛

(ج) الصيد في منطقة يُحظر فيها الصيد؛

(د) الصيد أثناء موسم يُحظر فيه الصيد؛

(هـ) استخدام معدات صيد محظورة؛

(و) تزييف علامات سفينة الصيد أو أدوات تجميع الأسماك أو هويتها أو تسجيلها أو إخفاءها عمداً؛

(ز) إخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق في انتهاك أو التلاعب بها أو التخلص منها؛

(ح) ارتكاب انتهاكات متعددة تشكل معاً تجاهلاً جسيماً للتدابير الواجبة التطبيق؛

(ط) عرقلة مفتش مرخص أو تخويفه أو التدخل في واجباته أو منعه من أداء واجباته؛

(ي) التدخل في نظام الرصد الساتلي و/أو العمل من دون نظام رصد للسفن.

19- وفي حال ملاحظة المفتشين أثناء صعودهم على متن سفينة صيد وتفتيشها أي نشاط أو حالة يمكن أن تُشكّل انتهاكاً، على النحو المحدد أعلاه، تُخطر سلطات الدولة التي ترفع سفينة التفتيش علمها فوراً الدولة التي ترفع سفينة الصيد علمها مباشرة ومن خلال أمانة الهيئة. وفي هذه الحالة، ينبغي للمفتش أيضاً إبلاغ أي سفينة تفتيش تابعة لدولة علم سفينة الصيد يكون معلوماً أنها على مقربة منه.

20- ويُسجل مفتشو الهيئة عمليات التفتيش المنفذة والخروقات المكتشفة (إن وجدت) في سجل سفن الصيد.

21- وتكفل دولة العلم الخاضعة للتفتيش التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد أن سفينة الصيد المعنية تتوقف عن جميع أنشطة الصيد بعد عملية التفتيش المشار إليها أعلاه. وتشتترط دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد توجه سفينة الصيد في غضون 72 ساعة إلى ميناء تكون قد عيّنته لمباشرة تحقيق فيه.

22- وفي حال اكتشاف عملية التفتيش نشاطاً أو حالة يمكن أن تُشكّل انتهاكاً، يتم إبلاغ السلطات الوطنية وكذلك أمانة الهيئة بالإجراءات وعمليات المتابعة المتخذة من دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد لاستعراضها من جانب لجنة الامتثال.

23- وتُعامل أي مقاومة تجاه المفتشين أو عدم الامتثال لتوجيهاتهم من جانب دولة علم السفينة الخاضعة للتفتيش بنفس الطريقة التي تعامل بها حالات مقاومة المفتشين الوطنيين أو عدم الامتثال لتوجيهاتهم.

24- وتنظر سلطات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تقارير التفتيش، على النحو الوارد في الملحق 4، وفي تقارير المشاهدة، على النحو الوارد في ملحق التوصية GFCM/46/2023/21، بشأن مشاهدات السفن، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/21، والبيانات التي تُسفر عنها عمليات فحص الوثائق التي يجريها مفتشون أجانب في إطار هذه الترتيبات، وتتصرف بناءً على تلك التقارير والبيانات، بنفس الطريقة التي تنظر فيها في تقارير المفتشين الوطنيين وفقًا للتشريع الوطني.

الجزء الثالث

التزامات رُبان السفينة أثناء عمليات التفتيش

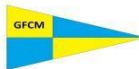
- 25- يكفل ربان سفينة الصيد التي تكون خاضعة للتفتيش ما يلي:
- (أ) تيسير صعود المسؤولين إلى ظهر السفينة بأمان وبفعالية وفقًا لمبادئ الملاحة البحرية السليمة عندما تصدر الإشارة المناسبة لمجموعة القوانين الدولية المتعلقة بالإشارات أو عندما تُحدّد النية للصعود إلى ظهر السفينة من خلال اتصال بالراديو من سفينة أو مروحية تُقلّ مسؤولاً؛
 - (ب) تقديم سُلم الصعود على متن السفينة الذي يفي بالمتطلبات المحدّدة في الملحق 3 لتيسير الوصول الآمن والملائم إلى أي سفينة تتطلب مسافة تسلق قدرها 1.5 متر أو أكثر؛
 - (ج) تيسير أداء المفتشين واجباتهم المتعلقة بالتفتيش وتوفير المساعدة عندما تُطلب وبطريقة معقولة؛
 - (د) السماح للمفتشين بالتواصل مع سلطات دولة العلم والدولة الساحلية ودولة التفتيش؛
 - (هـ) تنبيه المفتشين إلى المخاطر المعيّنة التي تُشكّل تهديدًا لسلامتهم على متن سفينة الصيد؛
 - (و) تمكين المسؤولين من معاينة جميع مناطق السفينة، وكل المصيد المجهّز أو غير المجهّز، وجميع معدات الصيد، وجميع المعلومات والوثائق ذات الصلة؛
 - (ز) تيسير نزول المفتشين بأمان من السفينة بعد إتمام عملية التفتيش؛
 - (ح) القيام، بناءً على طلب المفتش، بإزالة أي جزء من معدات الصيد يبدو أنه لا يمثل لتوصيات الهيئة المعمول بها؛
 - (ط) تزويد المفتش، في حال تدوينه أي ملاحظات في السجلات، بنسخة من كل صفحة تظهر فيها تلك الملاحظات، بناءً على طلبه، وتوقيع كل صفحة لتأكيد أنها نسخة صحيحة مطابقة للأصل.

الجزء الرابع أحكام ختامية

- 26- تُنفذ هذه التوصية في عام 2024 تبعًا لقدرة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وتُنفذ تنفيذًا كاملاً من جانب جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية في عام 2025.
- 27- وتنفذ أحكام هذه التوصية حتى عام 2026 للتأكد من الالتزام بالتوصية GFCM/43/2019/5 وحتى عام 2028 للتأكد من الالتزام بالتوصية GFCM/44/2021/20.
- 28- وترصد لجنة الامتثال تنفيذ الخطة الحالي وتبلغ الهيئة بتنفيذه في دورتها الثامنة والأربعين. وتنظر الهيئة في أي توصية لتحسين تنفيذ المخطط.

المرفق 21/الملحق 1

نموذج لبطاقة هوية مفتشي الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الهيئة				الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)	
صاحب هذه البطاقة مفتش من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط معيّن بحسب الأصول بموجب الخطة المشتركة للتفتيش والإشراف ومخوّل سلطة التصرف بموجب أحكام قواعد الهيئة.		الهيئة			
		بطاقة هوية المفتش			
		الطرف المتعاقد		صورة شخصية	
		اسم المفتش			
المفتش		سلطة الإصدار		رقم البطاقة	
					
		سارية لمدة خمس سنوات		تاريخ الإصدار	

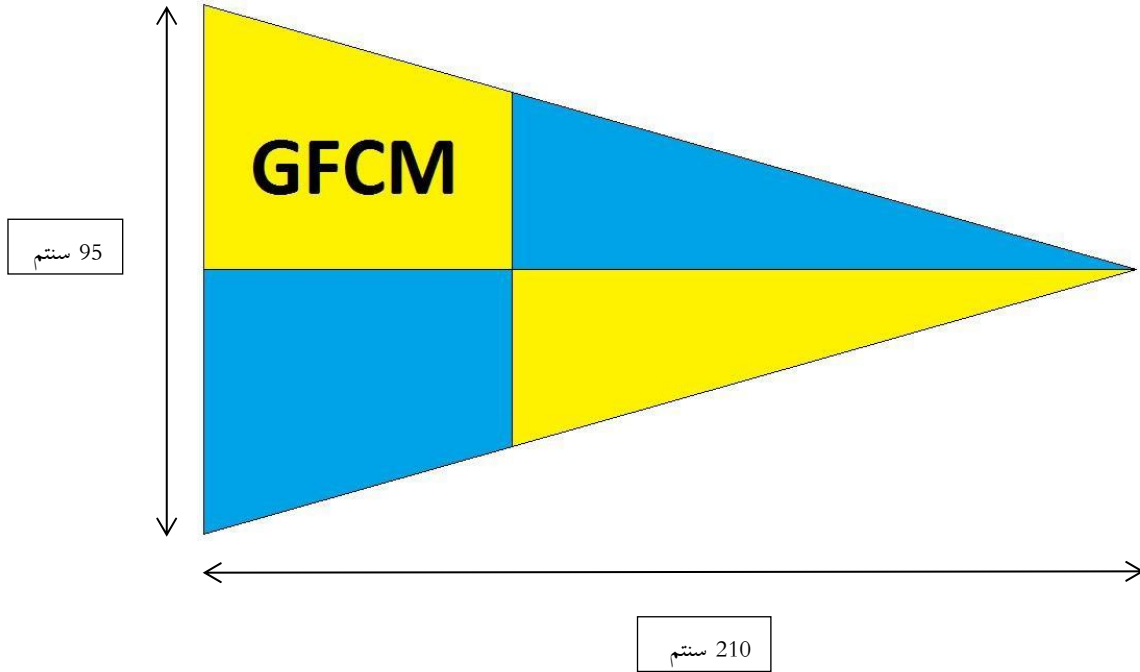
الصفحة الخلفية

الصفحة الأمامية

الأبعاد: العرض 10 سنتم، والطول 7 سنتم.

المرفق 21/الملحق 2

نموذج راية تفتيش صادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط



الرايات التي ترفعها سفينة التفتيش التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. وترفع سفينة الصعود راية واحدة يمكن أن تكون نصف الحجم المعتاد.

المرفق 21/الملحق 3

تشبيد سالام الصعود على متن السفينة واستخدامها

- 1- تُطبَّق أحكام هذا الملحق لضمان الوصول المأمون والمريح إلى سفن الصيد التي تتطلب مسافة تسلق قدرها 1.5 متر أو أكثر.
- 2- ويكون سُلم الصعود على متن السفينة كافيًا للغرض الذي يُمكن المفتشين من الصعود والنزول بأمان في البحر. ويُحتفظ بسُلم الصعود إلى ظهر السفينة نظيفًا وفي حالة جيدة.
- 3- ويوضع السلم ويؤمن بحيث:
 - (أ) يكون بعيدًا عن أي مخرج تصريفات محتملة من السفينة؛
 - (ب) يكون بعيدًا عن الأجزاء المسلوكة من بدن السفينة ويوضع، بالقدر الممكن عمليًا، في منتصف طول السفينة؛
 - (ج) تستند كل درجة من السلم بثبات على جانب السفينة.
- 4- ويُراعى في درج سُلم الصعود على متن السفينة ما يلي:
 - (أ) أن يكون الدرج مصنوعًا من خشب متين أو من مادة أخرى لها نفس الخواص، ومن قطعة واحدة خالية من أي عقد؛ ويجوز أن تكون الدرجات الأربع السفلى مصنوعة من مطاط قوي ومتين بالقدر الكافي، أو من مادة أخرى مناسبة لها نفس الخواص؛
 - (ب) أن يكون سطح الدرج مانعًا للانزلاق ومتسمًا بالكفاءة؛
 - (ج) ألا يقل طول الدرجة عن 480 ملم، ولا يقل عرضها عن 115 ملم، ولا يقل سمكها عن 23 ملم، باستثناء أي وسيلة لمنع الانزلاق أو للتحزيز؛
 - (د) أن تكون المسافات بين الدرجات متساوية، على ألا تقل المسافة بينها عن 300 ملم ولا تزيد على 380 ملم؛
 - (هـ) أن تكون مثبتة على نحو يكفل بقاءها أفقية.
- 5- ولا يجوز أن يحتوي سُلم الصعود على متن السفينة على أكثر من درجتين بديلتين مثبتتين بطريقة مختلفة عن الطريقة المستخدمة في البناء الأصلي للسلم، وتستبدل أي درجات مثبتة على هذا النحو في أقرب وقت ممكن عمليًا بدرجات مثبتة بالطريقة المستخدمة في البناء الأصلي للسلم. وعندما تُثبت أي درجة بديلة على الحبال الجانبية للسلم باستخدام حز في جانب الدرجة، يحفر الحز في الجانب الأطول من الدرجة.
- 6- وتتألف الحبال الجانبية للسلم من حبلين مصنوعين من ألياف مانبلا أو من مادة مماثلة، وتكون غير مغطاة، ولا يقل محيط الحبل عن 60 ملم في كل جانب؛ ويُترك كل حبل مكشوفًا دون أن يُغطى بأي مادة أخرى، ويكون من دون وصلات تحت الدرجة العليا؛ وحبلين رئيسيين مثبتين بشكل سليم على السفينة لا يقل محيط كل منهما عن 65 ملم، وحبل أمان جاهز للاستخدام عند الاقتضاء.

- 7- ويُزوّد السلم بمدادات مصنوعة من الخشب المتين أو من مادة أخرى لها نفس الخواص، وتكون المدادة الخشبية من قطعة واحدة وبدون أي عقد ويتراوح طول كل منهما بين 1.8 و2 متر، وتكون على مسافات تمنع التفاف السلم. وتكون المدادة السفلية عند الدرجة الخامسة من أسفل، ولا تزيد المسافة بين المدادات عن تسع درجات.
- 8- وتُزود السفينة بالوسائل التي تكفل المرور الآمن والملائم للمفتشين الراكبين على متن السفينة أو النازلين منها بين رأس السلم الصعود أو أي سلم صعود أو أي جهاز آخر مزود. وحيثما يكون هذا المرور عن طريق بوابة في القضبان أو الحاجز، تثبت مقابض كافية. وعندما يكون هذا المرور عن طريق سلم في الحاجز، يثبت هذا السلم بإحكام على سكة الحاجز أو المنصة، وتثبت دعامتان يدويتان عند نقطة الصعود على متن السفينة أو النزول منها لا يقل طولهما عن 0.70 مترًا ولا يزيد عن 0.80 مترًا. وتكون كل دعامة مثبتة بإحكام في هيكل السفينة عند قاعدتها أو بالقرب منها وكذلك في نقطة أعلى، ولا يقل قطرها عن 40 ملم، ولا يقل ارتفاعها عن 1.20 مترًا فوق قمة الحاجز.
- 9- وتتاح إضاءة ليلية بحيث يكون كل من سلم الصعود إلى السفينة والموضع الذي يركب فيه المفتش على متن السفينة مضاءً إضاءة كافية. ويُحتفظ بعوامة نجاة مجهزة بمصباح ذاتي الإضاءة في متناول اليد وجاهزة للاستخدام. ويُحتفظ أيضًا بحبل نجاة جاهز للاستخدام عند الحاجة.
- 10- ويجب توفير الوسائل التي تمكن من استخدام سلم الصعود على أي من جانبي السفينة. ويجوز للمفتش المسؤول أن يشير إلى الجانب الذي يرغب في وضع سلم الصعود على أي جانب من جانبي السفينة.
- 11- ويُشرف على نصب السلم وصعود المفتش (المفتشين) ونزولهم ضابط مسؤول في السفينة. ويكون الضابط المسؤول على اتصال بالراديو بجسر القيادة.
- 12- وفي الحالات التي تحول فيها السمات الإنشائية للسفينة، مثل مصدات الاحتكاك، دون تنفيذ أيٍّ من هذه الترتيبات، تُتخذ ترتيبات خاصة لضمان تمكين المفتش (المفتشين) من الصعود إلى السفينة والنزول منها بأمان.

تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن التفتيش

1- المفتش (المفتشون)

- الاسم الطرف المتعاقد
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة.....
- الاسم الطرف المتعاقد
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة.....
- الاسم الطرف المتعاقد
رقم بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة.....

2- السفينة التي تحمل المفتش (المفتشين)

- 1-2- الاسم والتسجيل
2-2- العَلَم.....

3- معلومات عن السفينة المفتشة

- 1-3- الاسم والتسجيل.....
2-3- العَلَم.....
3-3- الرُبان (الاسم والعنوان)
4-3- مالك السفينة (الاسم والعنوان)
5-3- الرقم في سجل الهيئة.....
6-3- نوع السفينة.....

4- الموقع

- 1-4- الموقع بحسب ما حدده رُبان سفينة التفتيش في..... بحسب التوقيت العالمي المنسق؛
دائرة العرض..... خط الطول.....
- 2-4- الموقع بحسب ما حدده رُبان سفينة الصيد في..... بحسب التوقيت العالمي المنسق؛
دائرة العرض..... خط الطول.....

5- تاريخ وتوقيت بداية التفتيش ونهايته

- 1-5- التاريخ..... وقت الوصول على متن السفينة..... بحسب التوقيت العالمي المنسق -
وقت المغادرة..... بحسب التوقيت العالمي المنسق

6- نوع معدات الصيد على متن السفينة

شبكة جر قاعية مزودة بأبواب	
شبكة جر متوسطة الأعماق مزودة بأبواب	
شباك صيد الروبيان	
شبكة كيسية	
شباك خيشومية قاعية (مجموعة)	
خيوط صناعية طويلة مثبتة	
معدات صيد ترفيهي	
أخرى (محدد)	

7- قياس عيون الشباك - بالمليمترات (ملم)

- 1-7- الحجم القانوني لعيون الشباك المستخدمة: ملم
- 2-7- نتيجة قياس متوسط حجم عيون الشباك: ملم
- 3-7- خروقات: نعم [] - لا [] --- المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

8- تفتيش المصيد على متن السفينة

1-8- نتائج تفتيش الأسماك على متن السفينة

الأنواع (الرمز الأبجدي الثلاثي الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة)					
الإجمالي (كلغ)					
العرض					
العينة التي خضعت للتفتيش					
النسبة المئوية للأسماك الصغيرة الحجم					

- 2-8- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

9- تفتيش الوثائق الموجودة على متن السفينة ونظام رصد السفن

- 1-9- سجل الصيد: نعم [] - لا []
- 2-9- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:
- 3-9- تصريح الصيد: نعم [] - لا []
- 4-9- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:
- 5-9- رخصة محددة: نعم [] - لا []
- 6-9- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:
- 7-9- نظام رصد السفن: نعم [] - لا [] - يعمل: نعم [] - لا []
- 8-9- خروقات: نعم [] - لا [] - المرجع القانوني إذا كانت الإجابة نعم:

10- قائمة الانتهاكات

- الصيد من دون تصريح أو ترخيص أو إذن صادر من دولة العلم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو متعاونًا غير متعاقد - المرجع القانوني:
- عدم الاحتفاظ بسجلات كافية للمصيد والبيانات المتعلقة بالمصيد وفقًا لمتطلبات الهيئة بشأن الإبلاغ أو تقديم معلومات غير صحيحة عن بيانات ذلك المصيد و/أو البيانات المتعلقة بالمصيد - المرجع القانوني:
- الصيد في منطقة يحظر فيها الصيد - المرجع القانوني:
- الصيد أثناء موسم يُحظر فيه الصيد - المرجع القانوني:
- استخدام معدات صيد محظورة - المرجع القانوني:
- تزيف علامات سفينة الصيد أو هويتها أو تسجيلها أو إخفاءها عمدًا - المرجع القانوني:
- إخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق في انتهاك أو التلاعب بها أو التخلص منها - المرجع القانوني:
- انتهاكات متعددة تُشكّل معًا تجاهلاً خطيرًا للتدابير السارية وفقًا للهيئة - المرجع القانوني:
- اعتداء على مفتش مرخص، أو مقاومته، أو تهريبه، أو التحرش به جنسيًا، أو التدخل في عمله، أو عرقلة أو تأخير من دون مبرر - المرجع القانوني:
- التدخل في نظام الرصد الساتلي و/أو العمل من دون نظام رصد السفن - المرجع القانوني:

11- قائمة الوثائق المستنسخة على متن السفينة

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

12- تعليقات رُبان السفينة وتوقيعه

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

توقيع الرُبان:

13- تعليقات المفتش وتوقيعه (المفتشين)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

توقيع المفتش (المفتشين):

التوصية GFCM/46/2023/19 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)؛

إذ تذكّر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تذكّر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما الغاية 2 "الامتثال والإنفاذ: تكافؤ الفرص من أجل القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" والإجراء 2-4-باء "تعزيز استخدام محططات توثيق المصيد لتحسين إمكانية تتبع المنتجات السمكية ورصد تجارتها، بوسائل تشمل استخدام أدوات التكنولوجيا المبتكرة"؛

وإذ تضع في الاعتبار التوصية GFCM/43/2019/4 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، بصيغتها المعدلة بالتوصية GFCM/45/2022/2؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن التوصية GFCM/45/2022/2 بشأن خطة إدارة من أجل الاستغلال المستدام للمرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط، المعدلة للتوصية GFCM/43/2019/4، تنص على أن تعتمد الهيئة خطة دائمة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر في دورتها السادسة والأربعين وأن تبدأ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تنفيذها في 1 يناير/كانون الثاني 2024؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أوصت في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022) بتمديد الموعد النهائي لبدء نفاذ خطة دائمة لتوثيق المصيد حتى عام 2024؛

وإذ تلاحظ استنتاجات لجنة الامتثال وتوصياتها في دورتها السادسة عشرة (اليونان، مايو/أيار 2023)، بشأن أهمية إنشاء خطة دائمة لتوثيق المصيد من أجل تتبع المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و8(ب) و13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الأهداف والنطاق الجغرافي ونطاق التطبيق والتعاريف

الأهداف

1- تنشئ هذه التوصية للهيئة من أجل توثيق مصيد المرجان الأحمر في البحر الأبيض المتوسط (خطة توثيق مصيد المرجان الأحمر) لدعم تنفيذ تدابير الصون والإدارة التي اعتمدها الهيئة والاستخدام الإلزامي لخطة ورقية لتوثيق المرجان الأحمر بهدف تحديد منشأ جميع المرجان الأحمر الذي يجري صيده في البحر الأبيض المتوسط.

2- والهدف من هذه التوصية هو ضمان إمكانية تتبع المرجان الأحمر (*Corallium rubrum*) الذي يجري صيده في البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

3- وتتفق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على التنفيذ الفعال للخطة الورقية لتوثيق مصيد المرجان الأحمر على طول سلسلة الإمداد بأكملها. وتستخدم شهادة محصول الصيد للتحقق من أن محصول المرجان الأحمر قد تم جمعه وفقًا لتدابير الصون والإدارة المنصوص عليها في التوصية GFCM/43/2019/4، بصيغتها المعدلة بالتوصية GFCM/45/2022/2.

4- ولا تُخل خطة توثيق مصيد المرجان الأحمر الورقية المنشأة بموجب هذه التوصية بالنظم الوطنية المعمول بها في مجال التتبع التي تكفل المستوى نفسه من الرقابة على تتبع منتجات المرجان الأحمر من جانب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

5- وفي عام 2024، تحيل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى لجنة الامتثال معلومات عن نظم التتبع الوطنية المشار إليها في الفقرة 4. وتُقيم لجنة الامتثال، في دورتها السابعة عشرة، نظم التتبع الوطنية استنادًا إلى الحد الأدنى من المعلومات الواردة في ملحق هذه التوصية.

النطاق الجغرافي

6- تنطبق خطة توثيق مصيد المرجان الأحمر المنشأة بموجب هذه التوصية على كامل منطقة اختصاص الهيئة.

نطاق التطبيق

7- تنطبق الخطة الورقية لتوثيق مصيد المرجان الأحمر على عمليات الإنزال الأولى والصادرات وإعادة التصدير. ولا تشمل سلسلة التحقق التجارة المحلية.

التعاريف

8- لأغراض هذه التوصية وبالإضافة إلى التعاريف المنصوص عليها في الفقرة 3 من التوصية GFCM/43/2019/4، تنطبق التعاريف التالية:

- "خطة توثيق المصيد" أو "الخطة" تعني نظامًا أنشئ وفقًا للالتزامات الدولية ذات الصلة ويهدف أساسًا إلى المساعدة في القيام، على طول سلسلة الإمداد، بتحديد ما إذا كانت المنتجات السمكية متأتية من مصيد تم اصطياده تماشيًا مع تدابير الصون والإدارة المعمول بها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- "شهادة محصول الصيد" تعني وثيقة رسمية مصاحبة لشحنة ومصادق عليها من سلطة مختصة، وتسمح بمرور معلومات دقيقة ويمكن التحقق منها بشأن المنتجات السمكية على طول سلسلة الإمداد؛
- "سلسلة الإمداد" تعني سلسلة من العمليات التي تشمل جمع المنتجات السمكية وتوزيعها من المصيد إلى نقطة الاستيراد في السوق النهائية، بما في ذلك أحداث مثل الإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى والتصدير وإعادة التصدير والتجهيز والنقل.

الجزء الثاني الجدول الزمني وتتبع المرجان الأحمر

الجدول الزمني والدخول في حيز النفاذ والفترة الانتقالية

9- تُنفذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة خطة توثيق مصيد المرجان الأحمر تنفيذاً كاملاً بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2025.

10- وعلى سبيل الاستثناء من الفقرة 9، تُحدد فترة انتقالية مدتها سنة واحدة يجوز خلالها تصدير المرجان الأحمر المخزن أو إعادة تصديره قبل 1 يناير/كانون الثاني 2025 من دون اشتراط قسم للمصيد المتحقق منه في شهادة محصول الصيد.

11- ومن أجل ضمان الربط بين وثائق خطة توثيق المصيد المتحقق منها وشحنات المرجان الأحمر التي تتعلق بها تلك الوثائق، يمكن للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إنشاء نظام للتوسيم.

متطلبات التتبع والتعقب والإخطار

12- تكون كل شحنة من المرجان الأحمر المستورد أو المصدر أو المعاد تصديره من المنشأ مصحوبة بشهادة مصادق عليها على النحو المشار إليه في ملحق هذه التوصية، أو بوثيقة معادلة، مثل شهادة محصول الصيد السارية لدى الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد القائم بالتصدير.

13- ويكون لكل شهادة من شهادات محصول الصيد رقم تعريفى فريد لكل شهادة. ويكون هذا الرقم خاصاً بدولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد، ويخصص لكل صياد أو لكل سفينة صيد. ولا يجوز نقل الشهادات إلى صياد آخر أو إلى سفينة صيد أخرى.

14- ولا تصادق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على شهادات محصول الصيد إلا عندما تثبت دقة جميع المعلومات الواردة في خطة توثيق مصيد المرجان الأحمر بعد التحقق من الوثائق الداعمة والشحنة المقابلة.

15- وتُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة تقارير عن خططها بشأن توثيق المصيد، فضلاً عن متطلبات وضع العلامات وتحديد الهوية الممكنة ومتطلبات التتبع والتعقب في ما يتعلق بجمع محصول المرجان الأحمر، وبما يتماشى مع هذه التوصية من أجل ضمان تحقيق هدف التتبع بفعالية. وتُبلغ أمانة الهيئة بهذه التقارير في موعد لا يتجاوز 1 يوليو/تموز 2024.

16- ويُصرح بإعادة تصدير المنتجات المستوردة بموجب شهادة محصول الصيد، وفقاً لهذه التوصية من خلال مصادقة السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الذي يُعاد التصدير منه، على قسم "إعادة التصدير" في شهادة محصول الصيد المشار إليها في ملحق هذه التوصية أو على نسخة منها تُدرج فيها المنتجات السمكية المراد إعادة تصديرها كجزء من المنتجات المستوردة.

17- وفي الحالات التي يكتشف فيها طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد عدم الامتثال للالتزامات الواردة في هذه التوصية، يقوم الطرف بإبلاغ ذلك إلى دولة العلم التي تكون طرفاً متعاقداً أو طرفاً متعاوناً غير متعاقد، وكذلك إلى أمانة الهيئة. وتقوم أمانة الهيئة بعد ذلك بإتاحة هذه المعلومات للجنة الامتثال.

- 18- وتُخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة بسلطاتها المختصة المسؤولة عن المصادقة على شهادات محصول الصيد وفحصها والتحقق منها، وكذلك جهات الاتصال المعنية بخطة توثيق المصيد، وختم المصادقة، والمعلومات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ خطة توثيق المصيد، في موعد لا يتجاوز 1 يوليو/تموز 2024.
- 19- وتحتفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشهادات محصول صيد المرجان الأحمر الورقية المصادق عليها لمدة عشر سنوات.
- 20- وتُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تقارير سنوية عن تنفيذ الخطة الورقية لتوثيق مصيد المرجان الأحمر إلى أمانة الهيئة بهدف إخطار لجنة الامتثال بها، مع تقديم معلومات مفصلة وبيانات إحصائية عن جملة أمور تشمل الكميات السنوية المصادق عليها، والكميات السنوية المتداولة، وعدد شهادات محصول الصيد المصادق عليها، وأي عناصر ذات صلة يمكن أن توفر معلومات عن الحالة الراهنة. وتُقدم التقارير إلى أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز 30 يومًا قبل انعقاد دورة لجنة الامتثال.
- 21- وتستعرض لجنة الامتثال سنويًا التقارير المقدمة بموجب الفقرة 20، ويجوز لها أن تقترح تحسينات وتعديلات من أجل التنفيذ الفعال لخطة توثيق مصيد المرجان الأحمر وتحقيق أهدافها.
- 22- وتُقيم لجنة الامتثال مدى ملاءمة وجدوى التحول من النظام الورقي إلى نظام إلكتروني.
- 23- وتدعم أمانة الهيئة تطبيق خطة الهيئة لتوثيق مصيد المرجان الأحمر وتعمل كمستودع للمكونات الوطنية التي تتألف منها خطة توثيق مصيد المرجان الأحمر، وذلك بأن تُنشر على الموقع الشبكي للهيئة، على نحو يتسق مع سياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات، معلومات تتعلق بأمور مثل سلطات المصادقة الوطنية وجهات الاتصال الوطنية والأختام الوطنية المعتمدة للمصادقة، وتجميع محاصيل الصيد السنوية والتجارة.

شهادة محصول الصيد لخطة الهيئة بشأن توثيق مصيد المرجان الأحمر

شهادة محصول الصيد لخطة الهيئة بشأن توثيق مصيد المرجان الأحمر					
رقم الوثيقة				سلطة المصادقة	
1- الاسم		العنوان		رقم الهاتف الفاكس	
2- اسم سفينة الصيد		ميناء دولة العلم - ميناء الانطلاق ورقم التسجيل		رمز النداء	
		الرقم في سجل لويديز (إن وجد)			
رقم رخصة الصيد - سارية حتى (التاريخ)		رقم النظام الدولي للاتصالات البحرية بواسطة السواتل، ورقم الفاكس، ورقم الهاتف، وعنوان البريد الإلكتروني (إن وجد)			
ميناء الإنزال		تاريخ الإنزال من إلى.....			
3 - وصف المنتج					
منطقة محصول الصيد		تاريخ جمع محصول الصيد		الوزن الصافي للصياد (كلغ) للصادرات (كلغ)	
				الوزن الحَيّ (كلغ)	
				الوزن المفترغ (كلغ)	
ألف -					
باء -					
جيم -					
دال -					
هاء -					
4 - اسم ربان سفينة الصيد - التوقيع: الختم:					
5- اسم الجهة المصدرة وعنوانها، عند الاقتضاء		التوقيع		التاريخ	
				الختم	
6 - مصادقة سلطة دولة العلم:					

الاسم/اللقب	التوقيع	التاريخ	الختم (الختم الرسمي)
7- تفاصيل النقل، عند الاقتضاء			
بلد/ميناء/مطار (وغير ذلك) التصدير مكان المغادرة		معرّفات وسيلة النقل (سفينة، طائرة، شاحنة، وما إلى ذلك)	
8- إقرار المستورد، عند الاقتضاء			
اسم المستورد وعنوانه	التوقيع	التاريخ	الختم
رمز المنتج في قائمة التسميات الجمركية			
(*) ضع علامة بحسب الاقتضاء			

شهادة إعادة التصدير، عند الاقتضاء			
رقم الشهادة		التاريخ	الدولة العضو
1- وصف المنتج المعاد تصديره		الوزن (كلغ)	
النوع	رمز المنتج	الرصيد من إجمالي الكمية المعلنة في شهادة محصول الصيد	
2- اسم الجهة القائمة بإعادة التصدير		العنوان	التوقيع
			التاريخ
3- السلطة			
الاسم/اللقب	التوقيع	التاريخ	الختم/الختم الرسمي
4- مراقبة إعادة التصدير			
المكان	الترخيص بإعادة التصدير (*)	طلب التحقق (*)	رقم وتاريخ إقرار إعادة التصدير
(*) ضع علامة بحسب الاقتضاء.			

المرفق 23

التوصية GFCM/46/2023/20 بشأن وضع خطة لتوثيق مصيد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)؛

إذ تذكّر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تذكّر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما الغاية 2 "الامتثال والإنفاذ: تكافؤ الفرص من أجل القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" والإجراء 2-4-بء "تعزيز استخدام مخططات توثيق المصيد لتحسين إمكانية تتبع المنتجات السمكية ورصد تجارتها، بوسائل تشمل استخدام أدوات التكنولوجيا المبتكرة؛

وإذ تضع في الاعتبار التوصية GFCM/44/2021/17 بشأن خطة إصدار شهادات مصيد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) في سياق التوصية GFCM/43/2019/3 المعدلة للتوصية GFCM/41/2017/4 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد سمك الترس في البحر الأسود، ولا سيما الفقرة 3 (ب) منها بشأن إنشاء خطة تجريبية لإصدار الشهادات بشأن مصيد سمك الترس؛

وإذ تلاحظ كذلك استنتاجات وتوصيات لجنة الامتثال في دورتها السادسة عشرة (اليونان، مايو/أيار 2023) بشأن أهمية إنشاء خطة دائمة لتوثيق المصيد من أجل تتبع سمك الترس في البحر الأسود؛
تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الأهداف والنطاق الجغرافي ونطاق التطبيق والتعاريف

الأهداف

1- تنشئ هذه التوصية خطة للهيئة من أجل توثيق مصيد سمك الترس (خطة توثيق مصيد سمك الترس) لدعم تنفيذ تدابير الصون والإدارة التي اعتمدها الهيئة في الخطة المتعددة السنوات لإدارة مصايد سمك الترس والاستخدام الإلزامي لخطة توثيق مصيد سمك الترس الورقية بهدف تحديد منشأ مصيد سمك الترس في البحر الأسود.

2- والهدف من هذه التوصية هو ضمان إمكانية تتبع مصيد سمك الترس (*Scophthalmus maximus*) الذي يجري صيده في البحر الأسود، والمساهمة في مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

3- وتتفق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على التنفيذ الفعال للخطة الورقية لتوثيق مصيد سمك الترس على طول سلسلة الإمداد بأكملها. وتستخدم شهادة المصيد للتحقق من جمع مصيد سمك الترس وفقاً لتدابير الصون والإدارة المنصوص عليها في خطة الإدارة المتعددة السنوات الواردة في التوصية GFCM/41/2017/4، بصيغتها المعدلة

بالتوصية GFCM/43/2019/3 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، ووفقًا للتوصية GFCM/44/2021/17 بشأن خطة إصدار شهادات مصيد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29).

4- ولا تُحل خطة توثيق مصيد سمك الترس الورقية المنشأة بموجب هذه التوصية بالنظم الوطنية المعمول بها في مجال التتبع التي تكفل المستوى نفسه من الرقابة على تتبع سمك الترس من جانب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

النطاق الجغرافي

5- تُطبق خطة توثيق مصيد سمك الترس المنصوص عليها في هذه التوصية في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29).

نطاق التطبيق

6- تنطبق خطة توثيق مصيد سمك الترس الورقية على كامل سلسلة الإمداد، بما في ذلك إنزال مصيد سمك الترس الذي يجري صيده في البحر الأسود واستيراده وتصديره وإعادة تصديره.

التعاريف

7- لأغراض هذه التوصية، تنطبق أيضًا التعاريف الواردة في الفقرة 3 من التوصية GFCM/44/2021/17.

الجزء الثاني

تتبع سمك الترس

الجدول الزمني

8- تُكمل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جميع الأعمال التحضيرية من أجل وضع خطة شفافة وموثوقة ومناسبة لتوثيق المصيد من أجل تتبع مصيد سمك الترس في البحر الأسود. ويبدأ التنفيذ الكامل لخطة توثيق مصيد سمك الترس الورقية اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2025.

9- واعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2025، تخضع جميع عمليات إنزال سمك الترس الذي يتم اصطياده في البحر الأسود ووارداته وصادراته وعمليات إعادة تصديره لمصادقة بموجب الخطة الورقية لإصدار شهادات المصيد المنشأة بموجب هذه التوصية. وبناءً على ذلك، وبعد 1 يناير/كانون الثاني 2025، تعتبر المصايد غير المصحوبة بشهادة مصيد مصادق عليها مصايد ناشئة عن أنشطة صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

متطلبات التتبع والتعقب والإخطار

10- تكون عمليات إنزال مصيد سمك الترس من البحر الأسود وصادراته ووارداته وعمليات إعادة تصديره مصحوبة بشهادة مصيد مصادق عليها على النحو المشار إليه في ملحق هذه التوصية، صادرة عن السلطات المختصة التابعة للطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد الذي ترفع السفينة علمه.

- 11- ويكون لكل شهادة من شهادات المصيد رقم تعريفى فريد. ويكون هذا الرقم محددًا بالنسبة لدولة العلم التي تكون طرفًا متعاقدًا أو طرفًا متعاونًا غير متعاقد وتُحدد لكل سفينة صيد أو لكل ربان سفينة. ولا يجوز تحويل الشهادات إلى سفينة صيد أخرى.
- 12- ولا تصادق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على شهادات مصيد سمك الترس إلا عندما يثبت أن جميع المعلومات الواردة في شهادات مصيد سمك الترس دقيقة بناءً على التحقق من صحة الوثائق الداعمة والشحنة المقابلة.
- 13- وتُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تقارير إلى أمانة الهيئة بشأن خططها الخاصة بتوثيق المصيد، وكذلك أي متطلبات متعلقة بوضع العلامات وتحديد الهوية ومتطلبات التتبع والتعقب لسمك الترس وفقًا لهذه التوصية من أجل ضمان تحقيق هدف التتبع على نحو فعال. وتُقدم هذه التقارير إلى أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز 1 يناير/كانون الثاني 2025.
- 14- وتُخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة بسلطاتها المختصة المسؤولة عن المصادقة على شهادات المصيد وفحصها والتحقق منها، وكذلك جهات الاتصال المعنية بخطط توثيق المصيد، وأختام المصادقة، والمعلومات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ خطط توثيق المصيد، في موعد لا يتجاوز 1 يناير/كانون الثاني 2025.
- 15- وتحتفظ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشهادات مصيد سمك الترس الورقية المصادق عليها لمدة خمس سنوات.
- 16- وتُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تقارير سنوية عن تنفيذ الخطة الورقية لتوثيق مصيد سمك الترس إلى أمانة الهيئة لإخطار لجنة الامتثال بها، مع تقديم معلومات مفصلة وبيانات إحصائية عن جملة أمور تشمل الكميات السنوية المصادق عليها، والكميات السنوية المتداولة، وعدد شهادات المصيد المصادق عليها، وأي عناصر ذات صلة يمكن أن توفر معلومات عن الحالة الراهنة. وتُقدم التقارير إلى أمانة الهيئة في موعد لا يتجاوز 30 يومًا قبل موعد انعقاد دورة لجنة الامتثال.
- 17- وتستعرض لجنة الامتثال سنويًا التقارير بموجب الفقرة 16، ويجوز لها أن تقترح تحسينات وتعديلات من أجل التنفيذ الفعال لخطة توثيق مصيد سمك الترس وتحقيق أهدافها.
- 18- وتدعم أمانة الهيئة تنفيذ خطة الهيئة لتوثيق مصيد سمك الترس وتعمل كمستودع للمكونات الوطنية التي تتألف منها خطة توثيق سمك الترس الإقليمية بأن تنشر في الموقع الشبكي للهيئة، على نحو يتسق مع سياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات، معلومات تتعلق بأمور مثل سلطات المصادقة الوطنية وجهات الاتصال الوطنية والأختام الوطنية المعتمدة للمصادقة، وتجميع المصيد السنوي والتجارة.

الجزء الثالث أحكام ختامية

- 19- لا تُحل أحكام هذه التوصية بالتدابير الأكثر تفصيلاً أو الأكثر صرامة التي تعتمد عليها وتنفذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.
- 20- وتسري التوصية GFCM/44/2021/17، في سياق التوصية GFCM/43/2019/3، المعدلة للتوصية GFCM/41/2017/4، بصيغتها الحالية.

شهادة مصيد لخطه الهيئة بشأن توثيق مصيد سمك الترس

شهادة مصيد نظام لخطه الهيئة بشأن توثيق مصيد سمك الترس في المنطقة الجغرافية الفرعية 29			
رقم وثيقة المصيد		سلطة المصادقة	
1 - اسم ربان سفينة الصيد		العنوان الهاتف/الفاكس/البريد الإلكتروني	
توقيع ربان سفينة الصيد وختمه			
2 - اسم السفينة ورقم تسجيلها		ميناء دولة العلم وميناء الانطلاق	رمز النداء/المنظمة البحرية الدولية (عند الاقتضاء)
		رقم المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل/الفاكس/الهاتف/البريد الإلكتروني	
3- الميناء			
ميناء المغادرة والبلد		ميناء الإنزال والبلد	
4 - ربان سفينة الصيد		الاسم العنوان الهاتف/الفاكس/البريد الإلكتروني	
رقم رخصة الصيد - سارية حتى (التاريخ)		رقم رخصة صيد سمك الترس - سارية حتى توقيع حامل الرخصة (التاريخ)	
5- منطقة المصيد (الإحداثيات وخط الطول ودائرة العرض)	تاريخ جمع المصيد	الوزن الحي المقدّر (كلغ)	الوزن المفترغ المتحقق منه (كلغ)
أ-			
ب-			
ج-			

التوصية GFCM/46/2023/21 بشأن مشاهدة السفن، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/21

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،
إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تدرك إستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما ناتجها 2-3 "التطبيق المركزي للرصد والمراقبة والإشراف على المستوى الإقليمي"؛

وإذ تدرك بالتوصية GFCM/41/2017/7 بشأن خطة عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تعرب عن قلقها العميق من أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يستمر في تقويض إدارة الأرصدة الوطنية والإقليمية للأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية وسبل معيشة الصيادين الشرعيين، ومن أن تلك الأنشطة تنتقص من فعالية تدابير الهيئة في مجال الصون والإدارة؛

وإذ تذكر باستنتاجات الدورة السادسة عشرة للجنة الامتثال (اليونان، مايو/أيار 2023) ومجموعة العمل المعنية بنظم رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة الذي اتفق على الحاجة إلى نموذج رسمي لتقديم تقارير المشاهدة، وفقاً للتوصية GFCM/44/2021/21 بشأن مشاهدة السفن؛

وإذ تذكر باعتماد التوصية GFCM/44/2021/21 التي تدعم إنشاء آلية فعالة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وكذلك الأطراف غير المتعاقدة والسفن التي ترفع علمها، لجمع المعلومات والإبلاغ عنها بشأن مشاهدات الحالات المزعومة لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تبسيط المعلومات التي تُبلغ عنها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في تقاريرها الخاصة بالمشاهدة؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/44/2021/21

1- تعدّل الفقرة 2 من التوصية GFCM/44/2021/21 على النحو التالي:
"يستخدم نموذج الهيئة لتقارير المشاهدة الوارد في ملحق هذه التوصية لإرسال أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مشاهدات السفن إلى أمانة الهيئة على النحو المحدد أدناه."

2- ويُستعاض عن ملحق التوصية GFCM/44/2021/21 بما يلي:

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط			منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	
تقرير الهيئة عن المشاهدة التوصية GFCM/46/2023/21 بشأن تقارير المشاهدة				
1 - تاريخ المشاهدة:	الوقت	اليوم	الشهر	السنة
2- موقع السفينة المشاهدة:	دائرة العرض خط الطول مكان الصيد، والمنطقة الجغرافية الفرعية، والشعبة:			
3 - اسم السفينة المشاهدة:				
4 - دولة العلم:				
5 - ميناء (وبلد) التسجيل:				
6 - نوع السفينة:				
7 - رمز النداء اللاسلكي الدولي:				
8 - رقم التسجيل الوطني:				
9- رقم تسجيل السفينة:				
10- رقم المنظمة البحرية الدولية لتعريف السفن:				
11 - وصف السفينة:	الطول الكلي المقدّر والحمولة الإجمالية المقدّرة: العرض المقدّر: تعليقات أخرى:			
	طن	متر		

12 - وصف معدات الصيد (إن وجدت):	
النوع:	الكمية المقدرة (بالوحدة)
13 - حالة السفينة (يُرجى وضع علامة):	
☐ صيد	☐ إبحار
☐ إمداد	☐ نقل من سفينة إلى أخرى
☐ انحراف عن المسار	
☐ غير ذلك (يُرجى التحديد)	
14 - نوع أنشطة السفينة المشاهدة (يُرجى وصفها):	
التاريخ:	الوقت:
النشاط:	الاتجاه:
الموقع:	
هل كان يُفترض أن تجمع السفينة أسماكًا في المياه البحرية الخاضعة للولاية الوطنية لدولة ساحلية في منطقة اختصاص الهيئة من دون إذن من تلك الدولة أو بما يخالف قوانينها ولوائحها؟ ☐ نعم ☐ لا	
هل يُفترض أن السفينة كانت تقوم بأنشطة صيد خلال فترات الصيد التي يُحظر فيها الصيد أو في مناطق يُحظر فيها الصيد؟ ☐ نعم ☐ لا	
هل يُفترض أن السفينة كانت تقوم بأنشطة نقل إلى سفينة أخرى في البحر؟ ☐ نعم ☐ لا	
هل يُفترض أن السفينة كانت تقوم بالصيد من دون جنسية؟ ☐ نعم ☐ لا	
هل يُفترض أن السفينة كانت تقوم بأنشطة صيد من دون أن يكون لها رقم تعريف مناسب أو أثناء إخفاء علاماتها الخارجية؟ ☐ نعم ☐ لا	
هل يُفترض أن السفينة كانت تقوم بأنشطة صيد أو أنشطة متعلقة بالصيد بما يخالف أي تدابير أخرى من تدابير الهيئة المتعلقة بالصون والإدارة؟ ☐ نعم ☐ لا	
15 - هل أُجري اتصال بالراديو مع السفينة ☐ نعم ☐ لا	
ملخص المحادثة التي دارت مع السفينة:	
16 - معلومات أخرى ذات صلة:	
17 - قائمة الوثائق المرفقة (مثل الصور الفوتوغرافية والتقارير ذات الصلة التي وضعتها السلطات المختصة، وما إلى ذلك):	
18 - تولى جمع المعلومات الواردة أعلاه:	
الاسم:	الرتبة:
وسيلة المشاهدة (بما في ذلك اسم السفينة/الطائرة وموقعها، واسم وموقع مركز رصد مصايد الأسماك، عند الاقتضاء): التاريخ:	
(اليوم):	(الشهر):
(السنة):	التوقيع:

التوصية GFCM/46/2023/22 بشأن وضع جدول زمني للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
لمعالجة مسائل الامتثال والإجراءات ذات الصلة، الملغية للقرارين GFCM/44/2021/13 و GFCM/43/2019/5

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

وإذ تذكّر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تذكّر باختصاصات لجنة الامتثال المنصوص عليها في الملحق 1 من النظام الداخلي للهيئة؛

وإذ تذكّر بالتوصية GFCM/38/2014/2 في ما يخص تحديد عدم الامتثال، المعدلة والملغية للتوصية GFCM/34/2010/3؛

وإذ تذكّر بالقرار GFCM/43/2019/5 بشأن خطة لتقييم الامتثال في ما يتصل بتنفيذ التوصية GFCM/38/2014/2 بشأن تحديد حالات عدم الامتثال؛

وإذ تُسَلِّم بأن الامتثال لتدابير الهيئة الخاصة بالصون والإدارة هو عامل بالغ الأهمية لنجاح الهيئة؛

وإذ تذكّر بأنه يجوز للجنة الامتثال أن تقدّم، بالإضافة إلى أنشطتها، معلومات لأجل معالجة مسائل عدم الامتثال أو عدم التعاون مع تدابير الهيئة للصون والإدارة، عملاً بالنظام الداخلي للهيئة؛

وإذ تذكّر بأنه يجوز للجنة الامتثال أن تضطلع بوظائف أو مسؤوليات أخرى بحسب ما تكلفها بها الهيئة، وفقاً للنظام الداخلي للهيئة؛

وإذ تُسَلِّم بأن جميع حالات عدم الامتثال ينبغي أن تعالج بطريقة واقعية وشفافة ومن دون تمييز، وفقاً لمبدأ التناسب ومع مراعاة الحاجة إلى التحلي بالمرونة لدى التعاطي مع الحالات الفردية لكل طرف متعاقد ووكّل طرف متعاون غير متعاقد؛

وإذ تُسَلِّم بأن حالات عدم الامتثال ليست كلها بنفس المستوى من الخطورة والتأثير على فعالية تدابير الهيئة بشأن الصون والإدارة الخاصة أو على عمل الهيئة؛

وإذ تدرك ضرورة تقديم المساعدة من أجل توفير نهج متّسق وعادل وشفاف للنظر في الإجراءات المناسبة والاستجابة المناسبة وتطبيقها لتحسين الامتثال لقرارات الهيئة وتنفيذها؛

وإذ تذكّر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولاسيما نتائجها 1-2 "تحقيق الامتثال الكامل لتوصيات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط"؛

وإذ تُذكر بأن لجنة الامتثال، في دورتها السادسة عشرة (اليونان، مايو/أيار 2023)، أوصت بتعزيز عملها عن طريق اعتماد قائمة بالتدابير التصحيحية للإجراءات المحتملة لمكافحة حالات عدم الامتثال؛

وإذ تُذكر بمشورة لجنة الامتثال في دورتها الثالثة عشرة (ألبانيا، يوليو/تموز 2019) بشأن تصنيف الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى ثلاث فئات من الامتثال؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

الجزء الأول

الهدف

- 1- الهدف من هذه التوصية هو اعتماد قواعد لتنفيذ عملية تحديد حالات عدم الامتثال والتدابير المناسبة لردع عدم امتثال الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، على النحو المشار إليه في الفقرتين 1 و5 (ب) من التوصية GFCM/38/2014/2 بشأن تحديد حالات عدم الامتثال، المعدلة والملغية للتوصية GFCM/34/2010/3.
- 2- ويبدأ تنفيذ أحكام هذه التوصية اعتباراً من الدورة الثامنة عشرة للجنة الامتثال في عام 2025.

الجزء الثاني

إنشاء خطة لتقييم الامتثال

- 3- تقوم أمانة الهيئة، في إطار التحضير لدورات لجنة الامتثال، بإعداد خطة لتقييم امتثال كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد معني. وتشمل خطة تقييم الامتثال، في كل حالة عدم امتثال على حدة، تصنيفاً وتقييماً لخطورة الحالة، بالاستناد إلى المعايير الواردة في الملحق 1:
 - أ) تُستخدم المعايير الواردة تحت البند 1 من الملحق 1 لتحديد فئة عدم الامتثال لقرارات الهيئة؛
 - ب) يُقيّم مستوى خطورة كل حالة فردية من حالات عدم الامتثال التي ترتكبها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً للمعايير الواردة تحت البند 2 من الملحق 1، مع مراعاة الظروف المخففة أو المشددة المبينة في الملحق 2.
- 4- وتوزّع خطة تقييم الامتثال على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لمناقشتها أثناء دورة لجنة الامتثال. ويمكن تحديث خطة تقييم الامتثال في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً قبل انعقاد الدورة.
- 5- وتُشكل خطة تقييم الامتثال جزءاً لا يتجزأ من عملية تحديد حالات عدم الامتثال المشار إليها في الفقرة 1 من التوصية GFCM/38/2014/2. وتستعرض لجنة الامتثال مدى امتثال كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد لقرارات الهيئة على أساس خطة تقييم الامتثال.

الجزء الثالث

التدابير المناسبة لردع عدم الامتثال

- 6- تُحدد لجنة الامتثال كل عام التدابير المناسبة التي تُعالج كل حالة من حالات عدم الامتثال بناءً على نوعها ومستوى شدتها على النحو المبين في الملحق 2.
- 7- وبناءً على مشورة لجنة عدم الامتثال، تقوم الهيئة في عام 2026 على أبعد تقدير، باعتماد التدابير المناسبة لاستكمال الملحق 3 الخاص بفئتي عدم الامتثال باء وجيم.

8- وعندما تُعتبر مسألة من مسائل عدم الامتثال "كبيرة" أو "جسيمة" على أساس المعايير المحددة في البند 2 من الملحق 1، ينبغي أن تُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة خطة عمل لمعالجة مسألة عدم الامتثال. ويمكن اعتبار تنفيذ خطط العمل ظرفاً مخففاً.

الجزء الرابع

مستوى عدم امتثال الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة

9- استناداً إلى استعراض امتثال كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد لقرارات الهيئة المنبثقة عن التقييم الشامل لخطة تقييم الامتثال المشار إليها في الفقرة 5، تقوم لجنة الامتثال في كل عام بتصنيف كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد إلى إحدى الفئات التالية:

أ) تُدرج في الفئة 1 الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي حققت الامتثال الكامل.

ب) تُدرج في الفئة 2 الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي هي في سبيلها إلى تحقيق الامتثال الكامل.

ج) تُدرج في الفئة 3 الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تكون في حالة عدم امتثال متكرر؛

10- وبعد أن تستعرض الهيئة مشورة لجنة الامتثال المشار إليها في الفقرة 9، تنشر أمانة الهيئة في موقعها الشبكي هذه المشورة، على نحو يتسق مع سياسة الهيئة وإجراءاتها بشأن سرية البيانات، وتُنظم، خلال دورة الهيئة، حفل تكريم للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المنتمية إلى فئة الامتثال 1.

11- وتواصل أمانة الهيئة إرسال رسائل تشجيع إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تندرج في فئة الامتثال 2 التي هي في سبيلها نحو تحقيق الامتثال الكامل.

معايير إنشاء خطط لتقييم الامتثال

1- تحديد فئة (أوجه) عدم الامتثال

الفئة ألف: تدابير الصون و/أو الإدارة، بما يشمل، ضمن جملة أمور:

- عدم احترام الحدود القصوى للجهد/المصيد/الإنزال؛
- عدم فرض حدود على حجم الأسطول أو تدابير أخرى خاصة بطاقة الصيد؛
- عدم تنفيذ عمليات الإغلاق المكاني والزمني؛
- عدم التقيّد بتنفيذ الحجم المرجعي الأدنى للصون؛
- عدم تنفيذ القيود على معدات الصيد.

الفئة باء: متطلبات الإبلاغ، بما يشمل، ضمن جملة أمور:

- التهاون الشديد في تقديم البيانات والمعلومات الأخرى المطلوبة؛
- عدم تقديم التقارير.

الفئة جيم: تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، بما يشمل، ضمن جملة أمور:

- عدم قيام دولة الميناء بإجراء مراقبة، بما في ذلك عدم تطبيق متطلبات التفتيش في الميناء؛
- عدم قيام دولة العلم بإجراء مراقبة؛
- عدم تنفيذ تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، برامج وثائق المصيد/ الوثائق الإحصائية.

2- تحديد مستوى شدة أنواع عدم الامتثال

مستوى شدة عدم الامتثال المحتمل

- السنة 1 = عدم امتثال بسيط
- السنة 2 = عدم امتثال كبير
- اعتبارًا من السنة الثالثة = عدم امتثال جسيم

ويراعي تحديد درجة شدة عدم الامتثال أي ظروف مخففة أو مشددة. ويمكن أن تقلل الظروف المخففة من الشدة بمستوى واحد. ويمكن أن تؤدي الظروف المشددة إلى زيادة الشدة بمستوى واحد.

إذا اتخذ الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد إجراءات مناسبة، يُجمّد مستوى الشدة لحين الانتهاء من الإجراء المناسب. ويجب أن يكون هذا التأخير معقولاً وأن تقبله لجنة الامتثال.

تطبيق التدابير المناسبة لمعالجة استمرار عدم الامتثال

الفئة ألف: عدم الامتثال				
نوع مسألة عدم الامتثال المحتمل	مستوى الشدة	إجراء مبرر من لجنة الامتثال	الظروف المخففة	الظروف المشددة
عدم احترام الحدود القصوى للجهد/المصيد/الإنزال	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = النظر في التوصية بتدابير مناسبة، بما يتماشى مع الملحق 23 جميع مستويات الشدة: النظر في خيارات بناء القدرات والمساعدة التقنية	درجة الإفراط في الصيد؛ وإجراءات واضحة لمنع تكرار حدوث ذلك، بما في ذلك تقليله في السنوات المقبلة؛ وإجراءات للرصد والإنفاذ؛ وتعزيز القوانين واللوائح؛ والشروع في عملية تنفيذ في القانون المحلي ولكنها لا تزال معلقة بناء القدرات والمساعدة التقنية	استمرار عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة؛ ودرجة الإفراط في الصيد، وزيادة مستوى الصيد المفرط، وتكرار الصيد المفرط في أرصدة أخرى/سنة أخرى
عدم فرض حدود على حجم الأسطول أو تدابير أخرى خاصة بطاقة الصيد	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = تحديد التدابير المناسبة والنظر في توصية الهيئة باعتماد تدابير مناسبة وفقًا للملحق 3	درجة الطاقة المفرطة، وإثبات تنفيذ خطة لخفض الطاقة؛ وعدم ممارسة صيد مفرط في مصايد الأسماك ذات الصلة	متكرر أو متواتر؛ ودرجة الطاقة المفرطة؛ والصيد المفرط لحصص الصيد في مصايد الأسماك ذات الصلة
عدم تنفيذ عمليات الإغلاق المكاني والزمني	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن قلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = النظر في توصية الهيئة باعتماد تدابير مناسبة وفقًا للملحق 3 جميع مستويات الشدة: النظر في خيارات بناء القدرات والمساعدة التقنية	بناء القدرات والمساعدة التقنية	متكرر أو متواتر

² قد يكون من المناسب فرض قيود على مصايد الأسماك و/أو تعزيز متطلبات الرصد والمراقبة والإشراف، كما هو محدد هنا.

الفئة ألف: عدم الامتثال				
نوع مسألة عدم الامتثال المحتمل	مستوى الشدة	إجراء مبرر من لجنة الامتثال	الظروف المخففة	الظروف المشددة
عدم التقيّد بتنفيذ الحجم المرجعي الأدنى للصون	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = تحديد الهوية والنظر في توصية الهيئة باعتماد تدابير مناسبة وفقًا للملحق 3	تعزيز القوانين واللوائح؛ والشروع في عملية تنفيذ في القانون المحلي ولكنها لا تزال معلقة	متكرر أو متواتر، ونسبة المصيد الذي يقل عن الحجم الأدنى
عدم فرض قيود على معدات الصيد	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = تحديد الهوية والنظر في توصية الهيئة باعتماد تدابير مناسبة وفقًا للملحق 3	تعزيز القوانين واللوائح؛ والشروع في عملية تنفيذ في القانون المحلي ولكنها لا تزال معلقة	متكرر أو متواتر

الفئة باء: عدم الامتثال				
نوع مسألة عدم الامتثال المحتمل	مستوى الشدة	إجراء مبرر من لجنة الامتثال	الظروف المخففة	الظروف المشددة
عدم الإبلاغ عن البيانات والمعلومات الأخرى المطلوبة	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = اشتراط تقديم خطة لتحسين البيانات و/أو الإبلاغ، مع تقديم التقارير المطلوبة عن التنفيذ عدم امتثال جسيم = إمكانية تحديد الهوية، تبعًا لدرجة الشدة وعدد التقارير غير المقدمة جميع مستويات الشدة: النظر في خيارات بناء القدرات والمساعدة التقنية	قد تنظر لجنة الامتثال في الإخطار المسبق بالتأخير أو عدم القدرة على تقديم التقرير؛ تم تقديم طلب للحصول على المساعدة التقنية ولكنه لم يقابل باستجابة؛ تأثير ضئيل على قدرة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أو قدرة الهيئة على العمل المطلوب أو ضمان الامتثال للتدابير في ما بين الدورات	متكرر أو متواتر؛ عدم الرد على طلبات الحصول على بيانات أو على رسائل رئيس لجنة الامتثال؛ وإحداث أثر كبير على قدرة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أو قدرة الهيئة على العمل المطلوب أو ضمان الامتثال للتدابير في ما بين الدورات

الفئة باء: عدم الامتثال

نوع مسألة عدم الامتثال المحتمل	مستوى الشدة	إجراء مبرر من لجنة الامتثال	الظروف المخففة	الظروف المشددة
عدم تقديم التقارير	تعتمد شدة الحالة على نوع وعدد التقارير التي لم يتم إرسالها النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = اشتراط تقديم خطة لتحسين البيانات و/أو الإبلاغ، مع تقديم تقارير عن التنفيذ عدم امتثال جسيم = إمكانية تحديد الهوية، تبعًا لدرجة الشدة وعدد التقارير التي لم يتم تقديمها. جميع مستويات الشدة: النظر في خيارات بناء القدرات والمساعدة التقنية	قد تنظر لجنة الامتثال في الإخطار المسبق بالتأخير أو عدم القدرة على تقديم التقرير	متكرر أو متواتر؛ عدم الرد على طلبات الحصول على بيانات أو على رسائل رئيس لجنة الامتثال، وإحداث أثر كبير على قدرة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وقدرة الهيئة على تنفيذ الأعمال المطلوبة أو ضمان الامتثال للتدابير في ما بين الدورات

الفئة جيم: عدم الامتثال

نوع مسألة عدم الامتثال المحتمل	مستوى الشدة	إجراء مبرر من لجنة الامتثال	الظروف المخففة	الظروف المشددة
عدم قيام دولة الميناء بالمراقبة، بما في ذلك تطبيق متطلبات التفتيش في الميناء	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحاً عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = تحديد الهوية والنظر في قيود على الحق في تنفيذ بعض توصيات الهيئة أو فقدان هذا الحق في ما يتصل بتدابير الرصد والمراقبة والإشراف جميع مستويات الشدة: النظر في خيارات بناء القدرات والمساعدة التقنية	تتطلب تدابير الرصد والمراقبة والإشراف استثماراً كبيراً في الموارد أو التكنولوجيا غير المتاحة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. الشفافية في ما يتعلق بتحديات التنفيذ؛ ولكن تعذرت تلبية تعزيز القوانين واللوائح؛ والشروع في عملية تنفيذ في القانون المحلي ولكنها لا تزال معلقة بناء القدرات والمساعدة التقنية	متكرر أو متواتر؛ عدم الرد على طلبات الحصول على بيانات أو على رسائل رئيس لجنة الامتثال؛ انعدام الشفافية في ما يتعلق بتحديات التنفيذ
عدم قيام دولة العلم بإجراء مراقبة	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيح عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = تحديد الهوية وطلب تقديم خطة عمل لتنفيذ أحكام التوصية (التوصيات) ذات الصلة جميع مستويات الشدة: النظر في خيارات بناء القدرات والمساعدة التقنية	تتطلب تدابير الرصد والمراقبة والإشراف استثمارات كبيرة للموارد أو التكنولوجيا غير المتاحة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. الشفافية في ما يتعلق بتحديات التنفيذ بناء القدرات والمساعدة التقنية	متكرر أو متواتر؛ عدم الرد على طلبات الحصول على بيانات أو على رسائل رئيس لجنة الامتثال؛ انعدام الشفافية في ما يتعلق بتحديات التنفيذ

الفئة جيم: عدم الامتثال

نوع مسألة عدم الامتثال المحتمل	مستوى الشدة	إجراء مبرر من لجنة الامتثال	الظروف المخففة	الظروف المشددة
عدم تنفيذ تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، بما يشمل، من بين أمور أخرى، برامج وثائق المصيد/ الوثائق الإحصائية ومتطلبات نظام رصد السفن	السنة 1 = عدم امتثال بسيط السنة 2 = عدم امتثال كبير السنة 3 = عدم امتثال جسيم النظر في الظروف المخففة والمشددة	عدم امتثال بسيط = رسالة إعراب عن القلق تطلب إجراء تصحيحيًا عدم امتثال كبير = تحديد الهوية عدم امتثال جسيم = تحديد الهوية وطلب تقديم خطة عمل لتنفيذ أحكام التوصية (التوصيات) ذات الصلة بقصد تصحيح القصور	بناء القدرات والمساعدة التقنية	متكرر أو متواتر؛ التهاون المنهجي في مراقبة الأسطول، وعدم الرد على طلبات الحصول على بيانات أو على رسائل رئيس لجنة الامتثال

قائمة التدابير المناسبة

الفئة ألف: عدم الامتثال الذي ينطوي على تدابير متعلقة بالصون و/أو الإدارة

الإجراءات المطلوبة/التلقائية وفقاً للتوصيات الملزمة الصادرة عن الهيئة

- عندما يحدث تجاوز في الصيد بما يزيد على الحصة المخصصة الملزمة/ حد الصيد، تُسدد نسبة 100 في المائة على النحو المنصوص عليه في التوصية GFCM/43/2019/3 المعدلة للتوصية GFCM/41/2017/4 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد سمك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) والتوصيات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الهيئة.

الإجراءات المحتملة

- متطلبات إبلاغ إضافية يمكن أن تشمل ما يلي:
 - زيادة تواتر الإبلاغ عن المصيد
- فرض قيود على مصايد الأسماك، ويمكن أن تشمل هذه القيود ما يلي:
 - تخفيض في حصص الصيد/مخصص (مخصصات) جهد الصيد وفقاً لتوصيات محددة
 - تخفيضات إضافية في حصص الصيد/المصيد/الحد الأقصى لجهد الصيد بما يتماشى مع توصيات محددة
- تعزيز متطلبات الرصد والمراقبة والإشراف، ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:
 - تعزيز متطلبات الإبلاغ
 - زيادة أخذ العينات في الموانئ و/أو عمليات التفتيش
 - زيادة متطلبات المراقبين
 - تعزيز متطلبات نُظم رصد السفن (الأساطيل المشمولة أو المعدلات المستخدمة في جمع البيانات من السفن)
- القيود على مصايد الأسماك، ويمكن أن تشمل ما يلي:
 - متطلبات حصص السفن الفردية
 - متطلبات حد الاحتفاظ بالمصيد العرضي
 - قيود فئات الحجم
 - الحدود المفروضة على قدرات الأساطيل أو التخفيضات وفقاً لتوصيات محددة
 - القيود الزمنية و/أو المكانية
 - القيود أو المتطلبات المفروضة على المعدات

التوصية GFCM/46/2023/23 التي توضح تطبيق توصيات الامتثال وتضع قائمة للجرد في ما يتصل بالامتثال وطاقة الصيد لدعم عمل لجنة الامتثال

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر باختصاصات لجنة الامتثال المنصوص عليها في الملحق 1 من النظام الداخلي للهيئة؛

وإذ تُسلم بأن تدابير الهيئة بشأن الصون والإدارة حاسمة الأهمية لنجاح الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار ما خلصت إليه لجنة الامتثال في دورتها السادسة عشرة (اليونان، مايو/أيار 2023) من ضرورة العمل في سبيل اعتماد جداول للامتثال وتقارير لتقييم امتثال الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (أو عدم امتثالها) للتدابير الرئيسية لكل خطة إدارة معتمدة من الهيئة؛

وإذ تُسلم بالحاجة إلى توضيح الإجراءات المتعلقة بتنفيذ توصيات الهيئة بشأن الامتثال؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

1- تُنفذ أحكام هذه التوصية كمرحلة تجريبية للدورة السابعة عشرة للجنة الامتثال في عام 2024. وتهدف هذه المرحلة التجريبية إلى اختبار العملية والجداول الداعمة قبل اتخاذ قرار بتنفيذ هذه الآلية بشكل دائم. وبناءً على نتائج المرحلة التجريبية، يمكن أن تقوم الهيئة بتكييف و/أو توضيح الأحكام الواردة في هذه التوصية.

2- وتقوم أمانة الهيئة، بالتشاور مع رئيس لجنة الامتثال، بتجميع قائمة جرد لمعلومات الامتثال لكل طرف متعاقد ولكل طرف متعاون غير متعاقد (أي مسودة جداول امتثال موجزة)، باستخدام جميع المصادر المناسبة. وتشمل مسودة جداول الامتثال الموجزة معلومات عما إذا كانت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قد امتثلت لتوصيات الهيئة، بما في ذلك امتثالها للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ. وعلاوة على ذلك، تقوم أمانة الهيئة، بناءً على طلب من لجنة الامتثال أو من رئيس لجنة الامتثال، أيضاً بتجميع قائمة جرد تكميلية تتضمن معلومات الامتثال بحسب مسألة الأنواع أو موضوعها (أي جداول تكميلية) لتيسير إجراء استعراض مُركز للامتثال للمسائل المحددة ذات الأولوية، بوسائل تشمل استكمال الجداول الواردة في ملحق هذه التوصية لرصد الامتثال لحدود المصيد/جهد الصيد والحدود القصوى للقدرات لكل خطة إدارة.

3- وتقوم أمانة الهيئة بتعميم مسودة جداول امتثال موجزة وأي جداول تكميلية على جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لاستعراضها قبل انعقاد دورة الامتثال بوقت كافٍ قدر الإمكان، على أن يكون الهدف هو ثلاثة أسابيع قبل موعد انعقاد دورة لجنة الامتثال. وتُدعى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أن تُقدم إلى أمانة الهيئة إيضاحات خطية أولية بشأن أي معلومات غير دقيقة أو أي معلومات إضافية تستند إلى معلومات الامتثال

الخاصة بها، على النحو المبين في مسودة جداول الامتثال الموجزة وأي جداول تكميلية، قبل خمسة أيام على الأقل من بدء دورة لجنة الامتثال.

4- وقبل انعقاد الدورة الأولى للجنة الامتثال المتعلقة بتنفيذ هذه التوصية، يستعرض رئيس لجنة الامتثال أي مدخلات خطية مقدمة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشأن مسودة جداول الامتثال الموجزة وأي جداول تكميلية، ويُقَّح الجداول بحسب الاقتضاء، ويعيد تعميمها على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وفي الوقت نفسه، يُحدد رئيس لجنة الامتثال ويقترح أيضاً الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ذات الأولوية أو الحالات ذات الأولوية، فضلاً عن المسائل أو مجالات التركيز الأوسع نطاقاً للدورة المقبلة بحسب الحاجة والاقتضاء.

5- وتُركز المناقشات على الحالات ذات الأولوية أو الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ذات الأولوية أو المسائل ذات الأولوية المحددة وفقاً للفقرة 4. ولا تتطرق المناقشة إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والحالات والمسائل الأخرى غير المحددة كأولويات، ما لم يطرح طرف متعاقد أو طرف متعاون غير متعاقد مسألة محددة للمناقشة. وتُتاح لكل طرف متعاقد ولكل طرف متعاون غير متعاقد فرصة لتقديم معلومات إضافية بشأن الامتثال أثناء هذه المناقشات، مثل أي ظروف مخففة أو أي إجراءات يعتزم الطرف اتخاذها لضمان الامتثال في المستقبل، وإتاحة المجال، بحسب الاقتضاء، لطرح أسئلة وإجراء مناقشات.

6- وبعد استعراض المناقشات الأولية، ينظر رئيس لجنة الامتثال في أي معلومات إضافية مقدمة بموجب الفقرة 5 أو متاحة من مصادر أخرى، ويستعرض جداول الامتثال الموجزة وأي جداول تكميلية ويضعها في صيغتها النهائية، بمساعدة من أمانة الهيئة، ويقترح، عند الاقتضاء، إجراءات لمعالجة مسائل عدم الامتثال، مع مراعاة أي توجيهات قد تعتمدها الهيئة.

7- وبعد الانتهاء من الأعمال المحددة في الفقرة 6، يكفل رئيس لجنة الامتثال تعميم مسودة جداول الامتثال الموجزة وأي جداول تكميلية، وحالة الامتثال المقترحة من رئيس لجنة الامتثال والإجراءات المتخذة لمعالجة حالات عدم الامتثال (مع توثيق الأساس المنطقي) على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لعرضها على لجنة الامتثال للنظر فيها. ولا يلزم إجراء مناقشة متكررة لمسائل الامتثال أو تقديم عرض مفصل لكل إجراء مقترح شريطة اتباع هذه العملية الشفافة والموثوقة جيداً لاستعراض الامتثال. وبدلاً من ذلك، ينبغي في هذه المرحلة من العملية أن تقتصر المناقشات الموضوعية داخل لجنة الامتثال على الحالات التي توجد فيها وجهات نظر مختلفة حول الإجراءات المقترحة من رئيس لجنة الامتثال. وحالما تُحسم أي خلافات من هذا القبيل، تحيل لجنة الامتثال توصياتها لمعالجة أي مسائل متعلقة بعدم الامتثال إلى الهيئة للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

جدول الإبلاغ عن الامتثال

المصيد المقتدر/ جهد الصيد المقتدر الذي يزيد/ يقل عن حدود المصيد/ جهد الصيد	المصيد/ جهد الصيد	حد المصيد/ جهد الصيد	الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد

جدول الإبلاغ عن القدرات

عدد السفن				الحد الأقصى لعدد السفن	الطرف المتعاقد أو الطرف المتعاون غير المتعاقد
2024	2023	2022	2021		

التوصية GFCM/46/2023/24 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها ضلعت في صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، المعدلة للتوصية GFCM/44/2021/19

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تذكر بأن مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد تبني في 23 يونيو/حزيران 2001 خطة عمل دولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، تنص على أنه ينبغي أن تتبع عملية تحديد هوية السفن التي تقوم بأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الإجراءات المتفق عليها وأن تتم بطريقة عادلة وشفافة وغير تمييزية؛

وإذ تذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما نتائجها 1-2 "تحقيق الامتثال الكامل لتوصيات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط"؛
وإذ تذكر باعتماد التوصية GMCM/45/2022/14 بشأن تنظيم عمليات النقل من سفينة إلى أخرى في منطقة اختصاص الهيئة والتي تحظر النقل من سفينة إلى أخرى في البحر؛

وإذ تضع في الاعتبار الحاجة إلى أن تشمل قائمة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الواردة في الفقرة 1 من التوصية GMCM/44/2021/19 بشأن وضع قائمة بالسفن التي يُفترض أنها ضلعت في صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الملغية للتوصية GFCM/33/2009/8، جميع أنواع الأنشطة المحظورة في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تلاحظ استنتاجات الدورة السادسة عشرة للجنة الامتثال (اليونان، مايو/أيار 2023)؛

تعتمد، وفقاً للمواد 5(ب) و 8(ب) و 13 من اتفاق إنشاء الهيئة، التوصية التالية:

تعديل التوصية GFCM/44/2021/19

1- تُعدل الفقرة 1 (أ) (4) على النحو التالي:

"النقل من سفينة أخرى في البحر داخل منطقة اختصاص الهيئة"

2- وتُعدل الفقرة 1 (ب) من التوصية GFCM/44/2021/19 على النحو التالي:

"المشاركة في عمليات مشتركة من قبيل إعادة التزويد أو إعادة التزود بالوقود، مع سفن مدرجة في قائمة الهيئة للسفن التي يُفترض أنها قامت بأنشطة صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة (قائمة الهيئة لسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم)؛".

القرار GFCM/46/2023/1 بشأن إطلاق مشاريع تجريبية لتنقيح منطقة مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تذكّر بأن الهدف من اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) يتمثل في ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام على المستوى البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقاً لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول " أن تطبق على نطاق واسع منهجا وقائيا في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوفرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبرراً لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها؛

ومراعاً منها للبند 2 من الفقرة (ب) من المادة 8 من اتفاق إنشاء الهيئة الذي يهدف إلى "تقليص آثار أنشطة الصيد على الموارد البحرية الحية ونظمها الإيكولوجية"؛

ومراعاً منها للبند 4 من الفقرة (ب) من المادة 8 من اتفاق إنشاء الهيئة الذي يهدف إلى "تحديد مواسم مناطق مخصصة حصرياً للصيد لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك على سبيل المثال ولا الحصر مناطق الحضنة ومناطق وضع البيض [...]";

وإذ تذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما نتائجها 1-3 " تعزيز تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، والحلول التقنية والمستمدة من الطبيعة لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز إنتاجية الموارد البحرية الحية" الذي يحدد "مناطق مصايد الأسماك المقيدة الجديدة استناداً إلى أسس تشمل الأدلة البيئية والاجتماعية-الاقتصادية، ويُعزز كفاءتها ورصدها، عند إنشائها، من أجل إدارة الآثار السلبية الملموسة لمصايد الأسماك على الأنواع والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر والموائل الأساسية للأسماك"؛

وإذ تذكر بإعلان مؤتمر مالطة الوزاري للصيد البحري المستدام لعام 2017 ولا سيما الفقرة 38 منه بشأن إنشاء "مناطق مصايد أسماك مقيدة ومناطق بحرية محمية تكفل حماية فعالة لما لا يقل عن 10 في المائة من البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020، بما يتماشى مع هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 14-5 والغاية 11 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي"؛

وإذ تلاحظ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام" والمقصد 14-5: "حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020"؛
وإذ تضع في الاعتبار أن التوصية GFCM/29/2005/1 بشأن إدارة بعض مصايد الأسماك التي تستغل الأنواع السمكية البحرية السطحية والقاعية وإنشاء منطقة مصايد أسماك مقيدة تحت عمق 1 000 متر، تحظر استخدام الجرافات المقطورة وشباك الجر في أعماق تزيد على 1 000 متر في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها وتمثل أول تقييم تم اعتماده على الإطلاق بشأن مناطق مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة لحماية النظم البيئية العميقة الهشة؛
وإذ تذكر بالتوصية GFCM/45/2022/11 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمناطق مصايد الأسماك المقيدة في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك التابعة للهيئة، أوصت في دورتها الثانية والعشرين (عبر الإنترنت، يونيو/حزيران 2021؛ الفقرتان 29 و 30 من التقرير)، وفي دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2022؛ الفقرة 50 من التقرير) وفي دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023؛ الفقرات من 16 إلى 18 من التقرير) باعتماد شبكة من مناطق مصايد الأسماك المقيدة ذات المعايير الدنيا في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أوصت في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023؛ الفقرة 15 من التقرير)، بإطلاق أربع دراسات تجريبية، واحدة لكل منطقة إقليمية فرعية في المناطق الغنية بالبيانات لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعديل حدود حظر الصيد بشباك الجر القاعية من 1 000 متر إلى 800 متر؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و 8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

الجزء الأول الفحوى والنطاق

1- تتفق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على مبدأ إطلاق مشاريع تجريبية للتنقيح المحتمل لمنطقة مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة بهدف اعتماد تدابير مناسبة لحماية النظم الإيكولوجية وإدارتها في المياه العميقة.

الجزء الثاني التدابير الانتقالية

2- ينبغي أن تنسق أمانة الهيئة، قبل 1 أبريل/نيسان 2024، المشاريع التجريبية التي سيجري تنفيذها في كل منطقة إقليمية فرعية في البحر الأبيض المتوسط من أجل تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على خفض عمق منطقة المياه العميقة إلى 800 متر في كل منطقة إقليمية فرعية في البحر الأبيض المتوسط.

3- وينبغي على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الراغبة في المشاركة في المشاريع التجريبية إخطار أمانة الهيئة بجهات الاتصال وأسماء العلماء المشاركين قبل 31 يناير/كانون الثاني 2024.

4- وبناءً على نتائج المشاريع التجريبية، وبالإضافة إلى أي معلومات صحيحة أخرى تقدمها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المهتمة ومجموعة العمل المعنية بتحليل النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ينبغي أن تُقدم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك مشورة بشأن تنقيح منطقة مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة في عام 2025.

5- وينبغي أن يراعي تنقيح منطقة الصيد في أعماق البحار الخصائص التي تنفرد بها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي يوجد فيها رف قاري شديد الانحدار.

6- وينبغي أن تقوم الهيئة، في دورتها الثامنة والأربعين في عام 2025، باستعراض التوصية المتعلقة بمنطقة مصايد الأسماك المقيدة في المياه العميقة وتكييفها، إذا اقتضت الحاجة ذلك، بالاستناد إلى تقييم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ووفق نهج إقليمي فرعي.

المرفق 29

القرار GFCM/46/2023/2 بشأن خارطة طريق لتنفيذ منطقة مصايد أسماك مقيدة في منطقة تلال كابليز المرجانية في بحر الألبوران من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة، المعدل للقرار GFCM/45/2022/4

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تذكّر بأن الهدف من اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) يتمثل في ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام على المستوى البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة أن تُطبق النهج الوقائي وفقاً لاتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخة 4 أغسطس/آب 1995، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تنص على أن على الدول "أن تطبق على نطاق واسع منهجاً وقائياً في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية، مع مراعاة أفضل الدلائل العلمية المتوفرة. ويجب ألا يكون عدم وجود معلومات علمية كافية مبرراً لتأجيل أو عدم اتخاذ تدابير صيانة الأنواع المستهدفة والأنواع المتصلة بها أو المعتمدة عليها والأنواع غير المستهدفة وصيانة بيئتها؛

ومراعاً منها للبند 2 من الفقرة (ب) من المادة 8 من اتفاق إنشاء الهيئة الذي يهدف إلى "تقليص آثار أنشطة الصيد على الموارد البحرية الحية ونظمها الإيكولوجية"؛

ومراعاً منها للبند 4 من الفقرة (ب) من المادة 8 من اتفاق إنشاء الهيئة الذي يهدف إلى "تحديد مواسم مناطق مخصصة حصرياً للصيد لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مناطق الحضانة ومناطق وضع البيض [...]";

وإذ تذكر بالقرار GFCM/44/2021/12 بشأن استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والتي تشمل هدفاً محدداً بشأن تحديد مناطق مصايد أسماك جديدة مقيدة، وبمجرد إنشائها، تعزيز كفاءتها ورصدها من أجل إدارة الآثار الضارة الكبيرة لمصايد الأسماك على الأنواع والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر والموائل الأساسية للأسماك (الناتج 1-3)؛

وإذ تذكر بإعلان مؤتمر مالطة الوزاري بشأن الصيد البحري المستدام لعام 2017، وتحديداً الفقرة 38 منه؛

وإذ تلاحظ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام" والمقصد 14-5 الذي يدعو تحديداً إلى حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي؛

وإذ توضع في الاعتبار اعتماد التوصية GFCM/45/2022/11 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمناطق مصايد الأسماك المقيدة في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ توضع في الاعتبار اعتماد القرار GFCM/45/2022/4 بشأن إطلاق خارطة طريق لتنفيذ منطقة مصايد أسماك مقيدة في منطقة تلال كابليز المرجانية في بحر الألبوران من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة الملائمة؛

وإذ توضع في الاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أوصت في دورتها الثانية والعشرين في عام 2021 (الفقرتان 29 و 30 من التقرير)، وفي دورتها الثالثة والعشرين في عام 2022 (الفقرة 50 من التقرير) وفي دورتها الرابعة والعشرين في عام 2023 (الفقرات 16 و 17 و 18 من التقرير) باعتماد شبكة من مناطق مصايد الأسماك المقيدة ذات المعايير الدنيا في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ توضع في الاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك رحبت في دورتها الثالثة والعشرين في عام 2022 (الفقرة 28 من التقرير) وفي دورتها الرابعة والعشرين في عام 2023 (الفقرتان 19 و 34 من التقرير)، بالعمل المنجز لإعداد مقترح منطقة تلال كابليز المرجانية في بحر الألبوران، مع مراعاة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والفوائد المتوقعة من تنفيذه المحتمل؛

وإذ توضع في الاعتبار مقترحات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ، في دورتها الرابعة والعشرين المعقودة في عام 2023 (الفقرتان 19 و 34 من التقرير)، بشأن إجراء دراسات تجريبية لتحديد حدود النظم الإيكولوجية البحرية الهشة المعروفة وظروفها وكثافتها الحالية، وإطلاق حملة علمية لتحديد الحدود الدقيقة للمنطقة المقبلة بهدف إنشاء منطقة صيد خاضعة لرقابة تنظيمية في منطقة تلال كابليز المرجانية في بحر الألبوران ، مع الأخذ بمبدأ الاحتراز عن طريق التوقف عن أنشطة الصيد في المنطقة المحددة في المقترح الأولي لإنشاء منطقة صيد مقيدة؛

وإذ تأخذ في الاعتبار القيود التقنية التي أدت إلى تأجيل الحملة العلمية التي تسمح بأن يخضع التحديد الجغرافي الدقيق للمنطقة لتدابير الحماية والإدارة والمراقبة المشار إليها في الفقرة 3 من القرار GMCM/45/2022/4؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و 8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

الجزء الأول الهدف والنطاق

1- تتفق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على مبدأ إطلاق خارطة طريق لتنفيذ منطقة صيد مقيدة في منطقة تلال كابليز المرجانية من أجل اعتماد تدابير الحماية والإدارة المناسبة.

2- وفي إطار إطلاق خارطة الطريق المذكورة، وبهدف المساهمة في حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتقليل الآثار على الموارد البيولوجية البحرية، ولا سيما على الرصيد الرئيسي لأسماك الشبوط المرقط، ونظمها الإيكولوجية، توافق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على أن تحظر بصفة مؤقتة استخدام الجرافات وشباك الجر المقطورة في أي نشاط من أنشطة الصيد الاحترازي أو الترفيهي من جانب السفن التي ترفع علمها في المنطقة التي تحدها الخطوط التي تربط الإحداثيات الجغرافية التالية (الملحق):

خط الطول	دائرة العرض
02° 16' 33" O	A 35° 55' 00" N
02° 08' 51.04" O	B' 35° 51' 34.06" N
02° 13' 15" O	C 35° 34' 36" N
02° 21' 13,20" O	D' 35° 38' 09,60" N

- 3- تخطر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة، في أقرب وقت ممكن، بجميع تدابير الحظر المعتمدة لأساطيلها على مستوى المنطقة المشار إليها في الفقرة 2.
- 4- يُحدد هذا القرار خارطة الطريق من أجل تحقيق هذا الهدف.

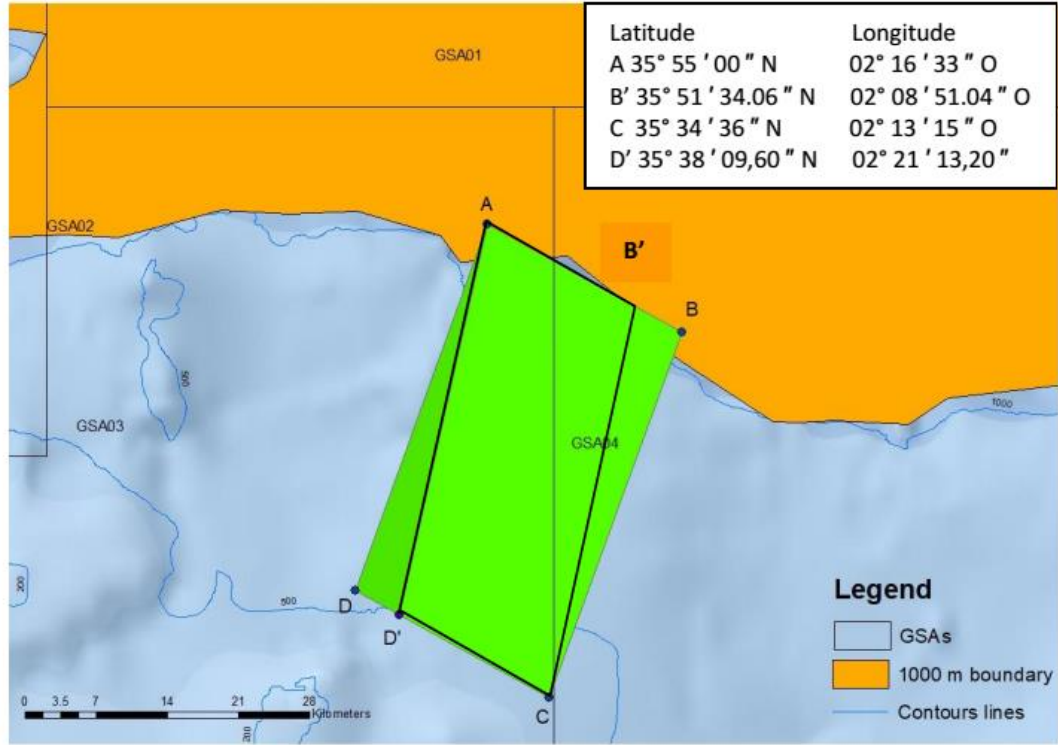
الجزء الثاني

تدابير انتقالية

- 5- تقوم أمانة الهيئة، قبل 1 مايو/أيار 2024، بتنسيق حملة علمية لتقييم التحديد الجغرافي الدقيق للمنطقة التي ستخضع لتدابير الحماية والإدارة والمراقبة، وتُكلف مجموعة عمل بإعداد تقرير يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لتدابير الحماية والإدارة والمراقبة للمنطقة المحددة.
- 6- وتُبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الرغبة في المشاركة في خارطة الطريق المذكورة، أمانة الهيئة، قبل 1 يناير/كانون الثاني 2024، بجهات الاتصال وأسماء العلماء المشاركين في هذه الحملة العلمية، وكذلك أسماء الخبراء المشاركين في مجموعة العمل.
- 7- وتعتمد الهيئة، في دورتها السابعة والأربعين التي ستُعقد في عام 2024، تدابير الإدارة والمراقبة الملائمة التي ستكون قابلة للتطبيق في المنطقة المشمولة بالدراسة، بناءً على التقييم الذي تجريه اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.
- 8- ولا تُحل الأحكام الواردة في هذا القرار بالقواعد الأكثر صرامة التي تُطبقها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.
- 9- ويُلغى هذا القرار ويحل محل القرار GFCM/45/2022/4.

المرفق 29/ الملحق

نموذج قياس الأعماق المائية والإحداثيات الجغرافية للمنطقة التي تُطبق فيها قيود الصيد المشار إليها في الفقرة 2



القرار GFCM/46/2023/3 بشأن توسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار مصايد الأسماك على صون سمك الحفش في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)، المعدل للقرار GFCM/44/2021/5

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تذكر بأن على الهيئة، من أجل تحقيق هدف اتفاق إنشائها، أن تعتمد توصيات بشأن تدابير الصون والإدارة بهدف ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الصيد من أجل الحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك، وأن من خلال اعتماد هذه التوصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليل إلى أدنى حد من المصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التي أقرت بموجب القرار GFCM/44/2021/12، ولا سيما غايتها 1 "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة" ونواتجها 1-3 "تعزيز تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، والحلول التقنية والمستمدة من الطبيعة لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز إنتاجية الموارد البحرية الحية"؛

وإذ تضع في الاعتبار أن جميع التدابير المتخذة من الهيئة تستند إلى أفضل المشورة العلمية المتاحة، مع مراعاة العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

وإذ تهدف إلى تحسين حالة صون سمك الحفش، بما يتماشى مع نهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، من خلال خفض مصيد سمك الحفش في عمليات الصيد، ويكمل ذلك تدابير الحفظ لهذه الأنواع المتخذة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وبما يتفق مع المعارف والخبرات المكتسبة من تنفيذ هذه التدابير؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار القرار GFCM/44/2021/5 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على صون أسماك الحفش في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)؛

وإذ تُقرر بأن الاجتماع العاشر لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود قد أُرجئ حتى عام 2024 بسبب الظروف القاهرة في عام 2023، مما يعني أن من المتوقع تقديم مشورة علمية محدثة في عام 2024؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

تعديل القرار GFCM/44/2021/5

1- تُعدل الفقرة 10 من القرار GFCM/44/2021/5 ويُستعاض عنها بما يلي:

"تُقدم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، في دورتها الحادية عشرة في عام 2024، تقريرًا إلى الهيئة بشأن التقدم المحرز في هذا الاتجاه، ونتائج المشروع التجريبي، والثغرات المحددة في المعرفة، ويُقدم العناصر الضرورية لوضع تدابير في المستقبل، عند الاقتضاء، بهدف صون تجمعات أنواع أسماك الحفش في البحر الأسود، وذلك أساسًا على سبيل المثال لا الحصر، عن طريق الحد من المصيد العرضي لأسماك الحفش والتخفيف منه."

2- وتُعدل الفقرة 11 من القرار GFCM/44/2021/5 ويُستعاض عنها بما يلي:

"ويجوز للجنة، في دورتها السابعة والأربعين في عام 2024، أن تنظر، عند الاقتضاء، بناءً على المشورة المقدمة من مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود، في اعتماد تدابير إضافية تسمح بتحقيق أهداف هذا القرار."

القرار GFCM/46/2023/4 بشأن خطة عمل إقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والتخفيف من حدتها

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تضع في الاعتبار أن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بأن إعلان مالطة الوزاري لعام 2017 والمؤتمر الرفيع المستوى للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن مبادرات الصيد البحري المستدام: تطورات والتزامات متجددة (المغرب، 2019) يدعوان بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتنفيذ إجراءات لتحسين استدامة الموارد البحرية الحية، ولا سيما في ما يتعلق بجمع البيانات والتقييم العلمي وتنفيذ إطار لإدارة مصايد الأسماك القائمة على النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تُذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما ناتجها 1-3 "تعزيز تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق، والحلول التقنية والمستمدة من الطبيعة لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيز إنتاجية الموارد البحرية الحية"، الذي "يعالج [...] أيضًا استخدام تدابير الإدارة الأخرى القائمة على المناطق وكذلك التدابير التقنية للحد من الصيد العرضي وآثاره، مثل التدابير التي تهدف إلى تحسين انتقائية الصيد، وردع الاستلام، والحد من نفوق الأنواع المعرضة لخطر الصيد العرضي"؛

وإذ تُذكر بالتوصية GFCM/44/2021/13 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الطيور البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والتوصية GFCM/44/2021/14 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ السلاحف البحرية، والتوصية GFCM/44/2021/15 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الحيتانيات، والتوصية GFCM/44/2021/16 بشأن تدابير التخفيف الإضافية لحفظ صفيحيات الحياشيم في البحر الأبيض المتوسط؛

تعتمد، وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

الجزء الأول الأهداف العامة

1- تعتمد الهيئة خطة العمل الإقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر والتخفيف منها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ("خطة العمل الإقليمية")، الواردة في ملحق هذا القرار.

2- وتمثل الأهداف العامة لخطة العمل الإقليمية في وضع وتطوير نُظم ملائمة للرصد، واختبار ووضع تدابير للتخفيف مما يلي والقضاء عليه، حيثما أمكن: (1) المصيد العرضي لصفيحيات الحياشيم البحرية والسلاحف البحرية والطيور البحرية والتدبيات البحرية وما يرتبط بذلك من نفوق للأسماك الناجم عن الصيد؛ (2) أنشطة استيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد.

الجزء الثاني أحكام عامة

3- ينبغي أن تقدم الهيئة الدعم إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة للتعجيل بتنفيذ خطة العمل الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

4- وينبغي أن تتخذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ما يلزم من خطوات لمتابعة وتحقيق أهداف خطة العمل الإقليمية بحلول عام 2030 من خلال تنفيذ ثلاثة إجراءات رئيسية، وهي الرصد والإدارة وتنمية القدرات وما يرتبط بها من أنشطة. وتُشكل هذه الإجراءات الثلاثة أدوات تشغيلية في جُهد جماعي لتحقيق أهداف استراتيجية الهيئة لعام 2030 المتعلقة بالحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر والتخفيف من استيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد.

خطة العمل الإقليمية لرصد التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر والتخفيف منها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

الإجراءات الرئيسية

1- الرصد

1-1- البحث العلمي وجمع البيانات

(أ) المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر - برامج الرصد

- تعزيز جمع المعلومات عن معدلات الصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر والإبلاغ عنها عن طريق تحسين برامج الرصد القائمة وإنشاء برامج جديدة في الحالات التي لا توجد فيها تلك البرامج، بما يتماشى مع البروتوكولات التقنية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.
- تحسين المعرفة بمجموعات الأنواع المعرضة للخطر من خلال مجموعة بيانات شاملة قدر الإمكان (مثل الأنواع والوفرة والطول والوزن والجنس) خلال مختلف الأنشطة المنفذة على متن السفن في إطار برامج الرصد القائمة و/أو الجديدة.
- زيادة المعرفة، بالتعاون مع خبراء متخصصين، بشأن البيولوجيا، ومسارات الهجرة والموائل الأساسية (مثل التغذية، والتكاثر، والولادة، وأماكن التعشيش) والتوزيعات المكانية والزمنية لمختلف مجموعات الأنواع المعرضة للخطر، وكذلك بشأن النظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر والتحقق من الوجود الحالي للأنواع المعرضة للخطر في المناطق التي تم صيدها فيها من قبل، وكذلك في الموائل الأساسية غير المتداخلة مع مناطق الصيد، من خلال إجراء بحوث مخصصة لهذا الغرض (مثل جمع البيانات التاريخية عن المصيد العرضي على النطاق الصغير؛ وتحليلات الحمض النووي البيئي).
- معالجة الثغرات المعرفية (المعلومات المفقودة بحسب المعدات، والأنواع، والأقاليم، والبلدان، والمواسم، وما إلى ذلك) في ما يتصل بتفاعلات مصايد الأسماك مع الأنواع المعرضة للخطر لتحديد حالات الطوارئ والمناطق والفترات الشديدة الخطورة، بما في ذلك ما يتعلق بالمصيد العرضي، ومناطق صيد الأسماك العالية التنوع مع الثدييات البحرية، وما إلى ذلك.
- تقييم مخاطر التفاعل بين الأنواع المعرضة للخطر والأنواع المختلفة من المعدات عن طريق إدراج معلومات عن التوزيع المكاني - الزمني للأنواع المعرضة للخطر ووفرته في جهد الصيد المبدول.
- الاستفادة من آخر النتائج المستخلصة من المبادرات الإقليمية المتخذة مؤخرًا بشأن المصيد العرضي وتعزيز التقييمات العلمية لحالة مختلف مجموعات الأنواع المعرضة للخطر، من أجل زيادة تعزيز تقديم المشورة التقنية السليمة لأغراض الإدارة.

- تقييم احتمالات نفوق الأنواع المعرضة للخطر بعد إطلاقها، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة العوامل المرتبطة بممارسات الصيد (مثل أنواع المعدات، ومدة نشر معدات الصيد في الماء، وحجم المصيد وتركيبه، وممارسات الإنزال، ودرجة التعرض للهواء والشمس، وسلوك الأنواع) وتقييم الحلول المحتملة (تكييف استراتيجيات الصيد، والظل، وألواح هروب المصيد العرضي، وما إلى ذلك).
- التشجيع على جمع البيانات (على سبيل المثال عن طريق تحديد الأنواع والمساحة) في ما يتعلق بالأنواع المعرضة للخطر عند تنفيذ برامج رصد مصايد الأسماك الترفيهية.

(ب) استيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد- برامج الرصد

- تعزيز جمع المعلومات عن استيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد والإبلاغ عنها من خلال تحسين برامج الرصد القائمة ووضع برامج جديدة في الحالات التي لا توجد فيها تلك البرامج، بما يتماشى مع البروتوكولات التقنية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.
- سد الثغرات المعرفية (على سبيل المثال، المعلومات المفقودة بحسب المعدات، والأنواع، والمناطق، والمواسم، والمصيد المستهدف) في ما يتعلق باستيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من مختلف أنواع معدات الصيد لتحديد حالات الطوارئ والأماكن والفترات التي يُحتمل أن تكون شديدة الخطورة.
- الاستفادة من آخر النتائج المنبثقة عن المبادرات الإقليمية بشأن الاستيلاء على المصيد من معدات الصيد وإجراء دراسات تجريبية لدراسة التفاعلات بين استيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد وقطاع تربية الأحياء المائية لتحديد التدابير المناسبة.

(ج) الضجيج تحت المائي

- استكشاف آثار الضجيج البشري المنشأ الذي تسببه، على سبيل المثال، أنشطة الصيد و/أو تنفيذ تدابير التخفيف (على سبيل المثال، الطاردات/الأجهزة الصوتية، وأجهزة الإنذار) على الأنواع المعرضة للخطر وعلى النظم الإيكولوجية البحرية في منطقة اختصاص الهيئة.

(د) برامج البحوث الإضافية

- القيام، بالشراكة مع صيادي الأسماك وأصحاب المصلحة المعنيين والإدارات الوطنية والمنظمات الشريكة الوطنية والإقليمية، بتعزيز وتوسيع نطاق تنفيذ المشاريع التجريبية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من أجل الحد من استيلاء الحيوانات البحرية الضخمة على المصيد من معدات الصيد والتقليل من الصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر بما يتماشى مع توصيات الهيئة المعمول بها:

- التوصية GFCM/44/2021/13 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الطيور البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛
- التوصية GFCM/44/2021/14 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ السلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛
- التوصية GFCM/44/2021/15 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الحيتانيات؛

- التوصية GFCM/44/2021/16 بشأن تدابير التخفيف الإضافية لحفظ صفيحيات الحياشيم في البحر الأبيض المتوسط؛
- القرار GFCM/44/2021/5 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ أسماك الحفش في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29).

1-2- البحث العلمي وجمع البيانات

- تحديد حجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن التفاعلات بين الأنواع المعرضة للخطر (المصيد العرضي والاستيلاء على المصيد من معدات الصيد) ومعدات الصيد، وفي ما يتعلق بمصيد الأسماك، وفقًا لأنشطة الصيد المختلفة.
- إجراء دراسات حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية كلما أُجريت اختبارات لأدوات التخفيف و/أو كلما وضعت تصورات لتدابير جديدة للإدارة.
- تحديد وتوفير حلول بديلة للحواجز (مثل العوائق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية) التي يمكن أن تحول دون تنفيذ تكنولوجيات التخفيف و/أو تدابير الإدارة واعتمادها.
- تحديد البدائل الاقتصادية الممكنة وخطط/هياكل التعويض المحتملة لصيادي الأسماك (مثل مراقبة الدلافين، وسياحة صيد الأسماك، والصيد بمعدات مختلفة) للحد من استخدام المعدات التي تتفاعل في العادة سلبيًا مع الأنواع المعرضة للخطر، وذلك على الأقل في المناطق والفترات التي تشهد أقصى تواجد لتلك الأنواع.
- إبلاغ أصحاب المصلحة بالتكاليف الرأسمالية (مثل تكاليف الصيانة والتشغيل) والآثار المترتبة على عمليات الصيد نتيجة لاستخدام أجهزة التخفيف وتدابير الإدارة، وتوفير معلومات موثوقة عن الخسائر التجارية المحتملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- وضع خطط إعانات لدعم صيادي الأسماك الذين يتعرضون لخسائر اقتصادية بسبب الأضرار التي تلحق بمعدات الصيد أو الطعوم أو المصيد بسبب المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر والاستيلاء عليها من معدات الصيد كحل قصير الأجل أو جزئي للمشكلة.
- تنفيذ الإجراءات المتصلة برصد الأنواع المعرضة للخطر، ومعالجة البحوث العلمية، وجمع البيانات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين من القصير إلى المتوسط، على النحو المتوخى في خطة العمل.

2- الإدارة

1-2- تدابير التخفيف

- اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التشريعات القائمة والتدابير التخفيفية من أجل تقليل المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر والقضاء عليه، حيثما أمكن، أثناء عمليات الصيد، وتنفيذ الإجراءات المتوقعة في خطة العمل.
- تنفيذ تجارب تخفيف المصيد العرضي وتحديد التدابير التخفيفية واختبارها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء تعديلات في سلوك الصيد واستراتيجياته (مثل تقليل مدة نشر المعدات في الماء؛ واسترجاع معدات الصيد أثناء النهار؛ ووضع الصنارات/الشباك على أعماق مختلفة؛ وإجراء عمليات الصيد بطريقة تجعل الشباك الطويلة أو الكبلات تغوص في أسرع وقت ممكن بمجرد وضعها في الماء)؛
- استخدام المعدات المعدلة و/أو أنواع معدات صيد بديلة تقلل إلى أدنى حد من مخاطر تفاعل الأنواع المعرضة للخطر مع أجزاء الشباك أو الخيوط أو الصنارات التي تكون أكثر عرضة للتأثر بها (مثل زيادة وزن معدات الصيد أو تقليل طفوها لضمان غوصها بسرعة أكبر، واستخدام معدات مزودة بما لا يقل عن خط واحد طارد للطيور البحرية وأشرطة ملونة لإبعاد الطيور)؛
- تغيير فترة نصب معدات الصيد؛
- قيود الصيد المكانية - الزمنية وعمليات الحظر؛
- استخدام أجهزة الاستبعاد (مثل الشبكات وأجهزة استبعاد السلاحف والخيوط المزودة بشرائط طاردة أثناء نصب معدات الصيد لمنع الطيور البحرية من الاقتراب من خيط الصنارة أو كبلات الجر)؛
- استخدام أجهزة الردع الصوتي؛
- تحسين وضع علامات معدات الصيد والكشف عنها، بما في ذلك الانعكاسية الصوتية؛
- حظر تصريف المخلفات والمرتجع أثناء إطلاق معدات الصيد وسحبها؛
- تطبيق الحدود القصوى المحتملة للمصيد العرضي؛
- بذل كل جهد ممكن لضمان إطلاق أي أنواع معرضة للخطر يتم صيدها حية أثناء عمليات الصيد وإزالة الصنارات أو أي قطع أخرى من معدات الصيد بأمان، إذا اقتضت الضرورة ذلك، من دون أن تتعرض للخطر حياة الحيوانات التي تقع في الصيد.
- تقييم إمكانية تطبيق تكنولوجيات جديدة للرصد وجمع البيانات التي تغطي كل من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر و/أو استيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد (على سبيل المثال الكاميرات المثبتة على متن السفن، والمركبات الجوية المسيّرة عن بُعد، والتطبيقات الهاتفية).

2-2- الإدارة المكانية

- وضع خرائط للمخاطر النسبية المتعلقة بالمصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر/استيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد، وتقييم هذه المخاطر من خلال التداخل المكاني والزمني بين جهد الصيد لأنواع المعدات المعروفة بتفاعلاتها المختلفة وتوزيع الأنواع المعرضة للخطر.
- اقتراح تدابير الصون والإدارة (مثل مناطق مصايد الأسماك المقيدة والمناطق البحرية المحمية، وتدابير الصون الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، والنظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر) للمناطق ذات الأهمية لصون الأنواع المعرضة للخطر.
- تطوير خيارات الإدارة الحالية والمستقبلية من خلال النظر في سيناريوهات بديلة، مع مراعاة أطر السياسات والضغوط والقيود الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

- تحديد شبكات متماسكة من المناطق ذات الأهمية المدارة جيداً لصون الأنواع المعرضة للخطر وتعيينها وإنشائها.

3-2- تدابير الإدارة

- إجراء دراسات تجريبية لاختبار الحلول التقنية للحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر أو مجموعات الأنواع المعرضة للخطر في مصايد الأسماك المختلفة.
- تكيف إجراءات الصون والتخفيف المحددة "في البحر" للتخفيف من حدة التهديدات الاقتصادية والتهديدات الناتجة عن الاستيلاء على المصيد من معدات الصيد (مثل وقف الخسائر الاقتصادية، وتحسين تدابير الحد من الاستيلاء على المصيد عن طريق إبعاد الدلافين عن معدات الصيد).
- اعتماد تدابير تقنية، في إطار خطط الإدارة المتعددة السنوات الحالية أو المستقبلية وبما يتماشى مع القرارات القائمة الصادرة عن الهيئة، في ما يتعلق بانتقائية معدات الصيد للحد من آثار أنشطة الصيد على المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر واستيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد.
- تحديد المناطق والفترات التي تتطلب تدابير إدارة أكثر تقييداً في ضوء ارتفاع مخاطر التفاعل بين الأنواع المعرضة للخطر ومصايد الأسماك.
- تحسين فهم التأثيرات الضارة التي تُشكلها معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة على الأنواع المعرضة للخطر والتخفيف من هذه التأثيرات، بما يتماشى مع القرار GFCM/44/2021/14 بشأن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة.
- وضع خارطة طريق لإيجاد حلول تقنية جديدة لكل مجموعة تصنيفية/مجموعة من الأنواع المعرضة للخطر في أنشطة الصيد الاحترافية، بما يتماشى مع القرارات القائمة الصادرة عن الهيئة.
- إجراء مشاريع تجريبية مخصصة لاختبار الحلول التقنية من أجل التقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي لصفحيات الخياشيم والقضاء عليه أثناء عمليات الصيد في مصايد الأسماك المحددة والمناطق التي ثبت أنها شديدة التعرض لحدوث تفاعلات.
- تنفيذ الإجراءات المتصلة بإدارة الأنواع المعرضة للخطر، ومعالجة تدابير التخفيف والتدابير المكانية وتدابير الإدارة في الأجل القصير إلى المتوسط، على النحو المتوخى في خطة العمل.

3- تنمية القدرات

3-1- إشراك أصحاب المصلحة

- إشراك أصحاب المصلحة في الجمع التشاركي للبيانات المطلوبة (على سبيل المثال، جمع بيانات عن المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر، وأحداث الاستيلاء على المصيد من معدات الصيد، وجهد الصيد، وكذلك البيانات الاجتماعية والاقتصادية).
- تشجيع النقاش بين أصحاب المصلحة (أي صيادي الأسماك، ومنتجي المعدات، والموردين، والعلماء، والموظفين المكلفين بالإنفاذ، وكذلك المديرين) لالتماس تعليقاتهم حول الحلول الجديدة وتقديم اقتراحات للمضي قدماً.

- تعزيز الحوار بين شبكة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن التدخلات الضرورية على صعيد السياسات للتخفيف من التفاعلات بين مصايد الأسماك ومختلف مجموعات الأنواع المعرضة للخطر.
- تعزيز الجمع المنسق والموحد لبيانات الجنوح، بالتعاون مع المنظمات الشريكة والخبراء، وتعزيز مشاركة صيادي الأسماك في أدوار المراقبة والإبلاغ في الشبكات الوطنية المعنية بالجنوح و/أو مراكز الإنقاذ/تقديم الإسعافات الأولية.
- إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة والمنظمات الشريكة والإدارات الوطنية بشأن الخيارات الجديدة في مجال الإدارة.
- إطلاق مشاريع تجريبية، وإشراك صيادي الأسماك وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف شرح مختلف نُظم الإدارة والتشجيع على استخدامها، بما في ذلك من خلال تطبيق المعارف الإيكولوجية المحلية.

2-3- بناء القدرات والربط الشبكي والتوعية

(أ) فرص التدريب لصيادي الأسماك

- إعداد مواد تعليمية ونشرها (مثل أدلة تحديد الهوية، والخطوط التوجيهية بشأن أفضل الممارسات) للحد من الصيد غير المقصود وتعزيز العمليات السليمة على متن السفن في حالات المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر (مثل الإطلاق الآمن لعينات المصيد).
- تعزيز تدريب صيادي الأسماك وأفرقة المراقبين على مختلف طرق جمع البيانات.
- وضع برامج لتدريب صيادي الأسماك بحيث تكون موجهة نحو الاستخدام الأمثل لتكنولوجيات التخفيف.
- بناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة (مثل صيادي الأسماك والمنظمات الشريكة والإدارات الوطنية) من أجل تنفيذ تكنولوجيات التخفيف وتدابير الإدارة.

(ب) حملات التوعية

- تنظيم حملات توعية وتدريب لأصحاب المصلحة من أجل تسليط الضوء على أهمية حماية الأنواع المعرضة للخطر.
- التوعية بأنشطة الرصد ونشر المعلومات عنها (مثل المنهجيات، وتحديد الأنواع، والإبلاغ عن البيانات، واستخدام البيانات) بين صيادي الأسماك ومختلف أصحاب المصلحة المعنيين بمصايد الأسماك.
- التوعية بتدابير التخفيف من الآثار وتدابير الإدارة ونشر المعلومات عنها بين الصيادين ومختلف أصحاب المصلحة المعنيين بمصايد الأسماك.
- نشر أفضل الممارسات والتوعية بين مشغلي سفن الصيد لتجنب إصابة الأنواع المعرضة للخطر.
- زيادة المعرفة بالأنواع المختلفة من مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر وتفاعلاتها، وإقامة علاقات متبادلة المنفعة بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في هذا القطاع وزيادة ثقافة الامتثال.
- تشجيع ممارسات الإدارة التي تُقدم مكافآت للمشغلين الذين يشاركون في الصيد المنخفض الأثر.
- تعزيز الوعي بتنفيذ تدابير التخفيف الناجحة.

(ج) قواعد البيانات

- إنشاء وتعهد قاعدة بيانات متعددة الأنواع تشمل منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لتتبع المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر وبيانات استيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد، بما يتوافق مع إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات وإطار الاتحاد الأوروبي لجمع البيانات.
- تحسين و/أو إنشاء نظام مركزي لنشر المعارف عن الأنواع المعرضة للخطر (مثل الوفرة والحالة، وهيكلية الأنواع وتوزيعها)، وكذلك بشأن التشريعات القائمة، ولا سيما المعارف المتعلقة بالحلول المبتكرة وتطوير التكنولوجيا.
- تنفيذ الإجراءات المتصلة بتنمية القدرات، ومعالجة مسألة إشراك أصحاب المصلحة، وبناء القدرات، والربط الشبكي، والتوعية، في الأجل القصير إلى المتوسط، على النحو المتوخى في خطة العمل.

خطة العمل للفترة 2024-2030

الإجراءات المتخذة للفترة القصيرة الأجل (2024-2025)

إجراءات الرصد

- تُعزز الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جمع المعلومات عن تفاعلات مصائد الأسماك مع الأنواع المعرضة للخطر (المصيد العرضي والاستيلاء على المصيد من معدات الصيد)، والإبلاغ عن هذه المعلومات، وتحسين برامج الرصد وتطويرها بما يتماشى مع البروتوكولات التقنية للهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.
- تُنظم أمانة الهيئة مجموعة عمل سنوية معنية بالأنواع المعرضة للخطر تتولى تقييم المجالات التي يمكن فيها تحسين/زيادة جمع البيانات.
- تقوم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصائد الأسماك، استنادًا إلى الأعمال التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر بما يلي: (1) تقدير المناطق والفترات التي ترتفع فيها مخاطر المصيد العرضي والاستيلاء على المصيد بحسب المنطقة الإقليمية الفرعية، (2) تقييم مخاطر نفوق الأنواع المعرضة للخطر بعد إطلاقها بسبب ممارسات الصيد.
- تُحدد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصائد الأسماك، استنادًا إلى الأعمال التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر تدابير التخفيف التقنية أو السلوكية أو المكانية والزمنية وتُقدم المشورة بشأنها، وكذلك بشأن ممارسات الصيد للحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر والاستيلاء على المصيد من معدات الصيد في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر.

إجراءات الإدارة

- تضع مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر خرائط للمخاطر النسبية للمصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر/استيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد، بحسب الفترة ومعدات الصيد والمنطقة الإقليمية الفرعية.
- تقوم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، استنادًا إلى الأعمال التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر، بتحديد تدابير الصون والإدارة (مثل الإغلاق المكاني والزمني وتعديل معدات الصيد) وتقديم المشورة بشأنها.
- تُجري الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة دراسات تجريبية تتناول الحلول التقنية التي تهدف إلى الحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر في الأماكن الشديدة الخطورة بحسب المنطقة الإقليمية الفرعية، وفقًا لتوصيات الهيئة المعمول بها.
- تعتمد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تدابير تخفيفية للحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر في المناطق الشديدة الخطورة، بناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، وفقًا لتوصيات الهيئة المعمول بها.
- تُحدد مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر إجراءات الصون والتخفيف للحد من مخاطر المصيد العرضي، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.
- تدعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الاستثمارات في مجتمعات الصيد في المناطق الشديدة الخطورة لتحسين الانتقائية والحفاظ على التنوع البيولوجي والتقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي والتفاعلات مع الأنواع المعرضة للخطر وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.
- تُعزز أمانة الهيئة والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، عند الاقتضاء، تعاون صيادي الأسماك في تحديد المناطق الشديدة الخطورة في ما يتعلق بالمصيد العرضي وممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

إجراءات تنمية القدرات

- تُحسن أمانة الهيئة والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في جمع البيانات المتعلقة بالأنواع المعرضة للخطر على أساس المشاركة.
- تُشجع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الحوار مع أصحاب المصلحة حول الإجراءات اللازمة للتخفيف من التفاعلات بين مصايد الأسماك والأنواع المعرضة للخطر، وتساهم في تحسين حالة صون الأنواع المعرضة للخطر.
- تُطلق الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة مشاريع تجريبية يُشارك فيها الصيادون وأصحاب المصلحة المعنيون لشرح مختلف نُظم الإدارة والتشجيع على استخدامها.
- تكفل أمانة الهيئة وضع ونشر مواد تثقيفية عن الحد من المصيد العرضي وعن العمليات السليمة على متن السفن.
- تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة برامج لتدريب صيادي الأسماك بشأن الأنواع المعرضة للخطر والاستخدام الأمثل لتكنولوجيات التخفيف وممارسات المناولة الآمنة.

الإجراءات المتخذة لفترة منتصف المدة (2026-2029)

إجراءات الرصد

- تقوم اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، استنادًا إلى الأعمال التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر، بما يلي: (1) توحيد المعارف للتقييمات العلمية لحالة صون مختلف فئات الأنواع المعرضة للخطر وخصائصها البيولوجية، وكذلك (2) تقييم إمكانية تطبيق التكنولوجيات الجديدة في مجال الرصد وجمع البيانات، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- تُشجع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة جمع البيانات عن الأنواع المعرضة للخطر في برامج رصد مصايد الأسماك الترفيهية وكذلك الأنشطة البحرية الأخرى.
- تُحدد اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك استنادًا إلى الأعمال التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر، إجراءات أخرى من أجل إمكانية تنقيح المشورة العلمية بشأن التدابير التخفيفية الجديدة لكل مجموعة من الأنواع المعرضة للخطر، وفي كل منطقة إقليمية فرعية بحسب معدات الصيد.
- تستكشف مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر الآثار البشرية المنشأ، مثل الضجيج والتلوث، على الأنواع المعرضة للخطر وموائلها.
- تقوم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بتعزيز وتوسيع نطاق تنفيذ مشاريع بحوث إضافية حول الأنواع المعرضة للخطر، حيثما تقتضي الضرورة ذلك، وبالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.
- تكفل أمانة الهيئة إنشاء وتعهّد قاعدة بيانات متعددة المجموعات التصنيفية بما يتعلق بالمصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر تغطي المصيد العرضي للأنواع الضعيفة وبيانات استيلاء الدلافين على المصيد من معدات الصيد.
- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الإبلاغ عن الحلول المبتكرة والتطورات التكنولوجية من خلال منصة إلكترونية.
- تُحدد مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتفاعلات بين مصايد الأسماك أو تربية الأحياء المائية والأنواع المعرضة للخطر، بحسب النشاط والتدابير التخفيفية والمنطقة الإقليمية الفرعية.
- تُحدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة البدائل الاقتصادية الممكنة لاستخدام المعدات التي تتفاعل في العادة سلبيًا مع الأنواع المعرضة للخطر.

إجراءات الإدارة

- تقوم الهيئة في دورتها السنوية، بناءً على المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، بتعيين وإنشاء شبكات متماسكة من المناطق ذات الأهمية لصون الأنواع المعرضة للخطر في كل منطقة إقليمية فرعية.
- تُجري الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة دراسات تجريبية، عندما تقتضي الضرورة ذلك، لدراسة التفاعلات بين الأنواع المعرضة للخطر ومصايد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية من أجل تحديد التدابير المناسبة.

- توسع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة نطاق اعتماد التدابير التخفيفية بما يتماشى مع توصيات الهيئة للحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر واستيلاء الدلافين على المصيد في كل منطقة إقليمية فرعية.
- تستكشف مجموعة العمل المعنية بالأنواع المعرضة للخطر التأثيرات الضارة لمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة على الأنواع المعرضة للخطر وتحدد الإجراءات الممكنة والتدابير التخفيفية، بما يتماشى مع القرار GFCM/44/2021/14.
- تُشجع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على التتبع من خلال وضع علامات على معدات الصيد.
- تُعزز الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة مراقبة ورصد جميع أنشطة الصيد، بما في ذلك مصائد الأسماك التجارية والترفيهية، وتبذل الجهود لمنع المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر وممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

إجراءات تنمية القدرات

- تُقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تدريبًا إلى الصيادين والمراقبين العلميين بشأن الأنواع المعرضة للخطر والاستخدام الأمثل للتكنولوجيات وممارسات المناولة الآمنة، بما يتماشى مع التوصيات القائمة الصادرة عن الهيئة.
- تنشئ أمانة الهيئة جائزة سنوية للصيادين لتكريم أفضل الممارسات في اعتماد إجراءات وتدابير للحد من المصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر.
- تكفل أمانة الهيئة والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تنظيم حملات توعية تُسلط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها الأنواع المعرضة للخطر، والحلول التخفيفية وتدابير الإدارة بين الصيادين وأصحاب المصلحة.

القرار GFCM/46/2023/5 بشأن خارطة طريق لزيادة خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الصيد في البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تُذكر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدت في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مقر الأمم المتحدة، نيويورك، سبتمبر/أيلول 2015) وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، والهدف 2 "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، والهدف 6 "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، والهدف 8 "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"، والهدف 12 "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"، والهدف 13 "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره"، والهدف 15 "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، والهدف 17 "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"؛

وإذ تُذكر بأنه ينبغي للدول، وفقاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "أن تطبق على نطاق واسع منهاجاً وقائياً في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها، من أجل حمايتها والحفاظ على بيئتها المائية"، وتؤكد إلى جانب ذلك أنه "لا ينبغي أن تُستغل مسألة الافتقار إلى المعلومات العلمية الوافية عذراً لتأجيل اتخاذ تدابير الصيانة والإدارة أو إهمالها تماماً، وأنه "ينبغي للدول أن تضع إطاراً قانونياً وإدارياً مناسباً لتيسير تنمية تربية الأحياء المائية بصورة رشيدة"؛

وإذ تُذكر بأن إعلان مؤتمر مالطة الوزاري للصيد البحري المستدام لعام 2017 وإعلان صوفيا الوزاري لعام 2018 يُعبران عن الالتزام الراسخ من الهيئة بضمان استدامة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإذ تؤكد من جديد أن السعي إلى ضمان مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المنتجة والمستدامة والمسؤولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي يتجسد في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، وتُعبر عنه الأفضليات الأربع (إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل)؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن الإعلان بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لعام 2021 الذي أقرته لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة، يجدد الدعوة إلى العمل من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أهداف عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي وضعته اتفاقية التنوع البيولوجي؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل الاستراتيجي لصون التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 (برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020) والاستراتيجية الإقليمية للمناطق المحمية البحرية والساحلية، وتدابير الصون الأخرى الفعالة القائمة على المناطق في البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدت خلال الدورة الثانية والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الملحق بها (تركيا، ديسمبر/كانون الأول 2021)؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار القرار GFCM/44/2021/12 بشأن تنفيذ استراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن خطة العمل الإقليمية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق قد وقّعت بوصفها إعلاناً وزارياً من جانب ممثلين رفيعي المستوى من 18 بلداً من بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، في 26 سبتمبر/أيلول 2018، إلى جانب توقيع بلد إضافي في عام 2021، وأنها اتخذت شكل التزام ملموس بضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق خلال الفترة 2018-2028؛

وإذ تضع في الاعتبار أن على الهيئة، من أجل تحقيق أهداف استراتيجيتها لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، أن تعزز، عند الاقتضاء، نهجاً إقليمياً فرعياً بشأن إدارة مصايد الأسماك من أجل تحسين معالجة الخصائص التي ينفرد بها البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإذ تضع في الاعتبار الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، مارس/آذار 2023)، التي أقرت بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ومخصصة لتسريع عملية انتقال قطاع صيد الأسماك في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تلاحظ نتائج الدورة الرابعة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، يونيو/حزيران 2023) التي تم خلالها إبراز وتشجيع إجراءات تعزيز قدرة القطاع في الأجل القصير إلى الطويل على الصمود استجابةً لأزمة الطاقة، فضلاً عن الحد من البصمة الكربونية ودراسة آثار معدات الصيد على قاع البحر؛

وإذ تلاحظ أن اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أقرت في دورتها الرابعة والعشرين الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك؛

وإذ تُسَلِّم باستنتاجات اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك التي أكدت الحاجة إلى تعزيز قدرة قطاع صيد الأسماك على الصمود وتعزيز تنفيذ خارطة طريق من أجل خفض انبعاثات الكربون؛

وإذ تُسَلِّم بالحاجة إلى تنمية القدرات والدعم التقني على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي لضمان الوفاء بالالتزامات المعقودة على صعيد السياسات؛

وإذ تُسَلِّم بأن الاستغلال المفرط للموارد المقيمة علمياً في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فضلاً عن التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في هذين الحوضين شبه المغلقين، لا تزال تُشكل تحدياً؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

الجزء الأول

الأهداف العامة

- 1- ينبغي تشجيع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على تنفيذ الاستنتاجات المعتمدة في حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك، وفقاً للاستنتاجات التي اعتمدها الهيئة في دورتها السادسة والأربعين (كرواتيا، 2023).
- 2- ويُنشئ هذا القرار خارطة طريق لتنفيذ الاستنتاجات المعتمدة أثناء اجتماع حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك الذي عُقد في عام 2023 على النحو المستنسخ في ملحق هذا القرار.

الجزء الثاني

التدابير التشغيلية

- 3- ينبغي أن تُدرج أمانة الهيئة، أثناء منتدى الهيئة المعني بعلوم مصايد الأسماك (تركيا، فبراير/شباط 2024) جلسة حول خفض انبعاثات الكربون. وينبغي أن تُنظم الهيئة اجتماعاً سنوياً لمجموعة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أسطول الصيد وقطاع الصيد. وينبغي أن تجتمع هذه المجموعة قبل انعقاد دورة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وأن تكون مرتبطة بالأعمال المضطلع بها على مستوى مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا صيد الأسماك.
- 4- وينبغي لأمانة الهيئة، بناءً على طلب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، أن تنشئ مشاريع تجريبية على المستوى الإقليمي الفرعي بشأن استهلاك الوقود والبصمة الكربونية للأسطول، بحسب المعدات والقطاع، بحلول عام 2025. ويمكن وضع المساعدة ذات الصلة تحت تصرف الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لإنشاء المشاريع التجريبية المذكورة أعلاه. وينبغي تقديم جميع النتائج إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد في عام 2025 لتقديم المشورة بشأن تدابير خفض استهلاك الوقود والحد من البصمة الكربونية.
- 5- وينبغي أن تكفل أمانة الهيئة معالجة موضوع خفض انبعاثات الكربون أثناء منتدى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في عام 2024 بهدف ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية خفض انبعاثات الكربون.
- 6- وينبغي أن تُشجع أمانة الهيئة على تبادل الممارسات السليمة والمعلومات بين أصحاب المصلحة من خلال إنشاء منصة تفاعلية بالاستناد إلى نموذج منصة أصدقاء مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

الجزء الثالث

إدارة البيانات وتحليلها

- 7- ينبغي للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تعزز الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المتعلقة باستهلاك الوقود والبصمة الكربونية من أجل تحديد المعلومات ذات الصلة التي ينبغي إدراجها في الدليل التقني لإطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات.
- 8- وينبغي لأمانة الهيئة أن تُجري تحليلاً اجتماعياً واقتصادياً لتقييم اعتماد حلول جديدة لأدوات الصيد ومعداته. وينبغي تقديم هذا التقييم في اجتماع مجموعة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أسطول الصيد وقطاع الصيد في السنة التالية.

الجزء الرابع أحكام ختامية

- 9- ينبغي للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أن تُقدم، في دورتها السادسة والعشرين في عام 2025، تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الشأن وعن الثغرات المعرفية المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توفر العناصر الضرورية لوضع تدابير مستقبلية لتعزيز خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن الأسطول في منطقة اختصاص الهيئة.
- 10- وينبغي للهيئة أن تستعرض، في دورتها الثامنة والأربعين في عام 2025، المشورة المقدمة من اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وأن تنظر في اعتماد مزيد من تدابير خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن الأسطول.

المرفق 32/الملحق

استنتاجات وتوصيات حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك

(المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، 14-15 مارس/آذار 2023)

اتفقت حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك، في إطار استجابتها لأهدافها واستنادًا إلى ما دار من مناقشات، على الاستنتاجات والتوصيات المبينة أدناه.

في الأجل القصير:

- بناء عملية منهجية لجمع البيانات المتعلقة باستهلاك الوقود، وتوسيع نطاق النموذج المستخدم للبيانات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة باستهلاك الوقود، من أجل سد الثغرات القائمة.
- استنادًا إلى أفضل الممارسات المتاحة، الشروع في تجارب رائدة لاختبار معدات جديدة و/أو تعديل المعدات القائمة (على سبيل المثال استخدام ما يُسمى بـ"أبواب شبك الجر الخفيفة")، وخفض استهلاك الوقود والحد من الآثار على قاع البحر. وفي هذا السياق، ينبغي أولاً معالجة الأساطيل التي تنشأ عنها مستويات أعلى من الانبعاثات الكربونية.
- إجراء دراسات تجريبية حول استهلاك الوقود بحسب قسم الأسطول.
- إجراء اختبارات تجريبية حول ممارسات التشغيل في قطاع الصيد، مثل خفض السرعة أو تحديد أفضل الطرق المؤدية إلى الميناء ومناطق صيد الأسماك ومنها، لتقييم الاختلافات في الطلب على الطاقة.
- إجراء تحليلات اجتماعية واقتصادية (مثل المزايا والمساوئ التي ينطوي عليها التحول من معدات معينة إلى معدات أخرى أو استخدام تكنولوجيا جديدة) لتقييم أثر خفض انبعاثات الكربون على مجتمعات الصيد عن طريق اعتماد معدات جديدة و/أو تبني حلول مبتكرة أخرى.
- إعداد خارطة طريق تشمل إجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل لدعم وضع استراتيجيات قطاعية تُحدد بوضوح الاحتياجات المطلوبة لخفض الانبعاثات الناتجة عن أسطول الصيد في منطقة اختصاص الهيئة في الأجل الطويل.

وفي الأجل المتوسط:

- إنشاء منصة إقليمية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن تدابير خفض انبعاثات الكربون وتحسين كفاءة استهلاك الوقود في عمليات الصيد.
- سد الفجوة في البيانات التشغيلية من خلال اعتماد قياسات على متن السفن تشمل مختلف أنواع المحركات/السفن وأنواع الوقود المختلفة لرصد الاستهلاك وتحديد الاحتياجات الدقيقة من الوقود والطاقة أثناء رحلات الصيد.
- تحديد خطوط أساس استهلاك الوقود في الإقليم بأكمله بحسب المنطقة والمعدات/أقسام الأسطول.
- إجراء اختبارات تجريبية للمحركات المنخفضة الانبعاثات وكفاءة المراوح الدافعة الجديدة في خفض استهلاك الوقود.

وفي الأجل الطويل:

- تحديد حلول لخفض استهلاك الوقود بناءً على ما يتم إدخاله من تعديلات على هياكل السفن وتعديل القوائم منها وخفض الطلب على الطاقة في السفن القائمة والمبنية حديثاً.
- اقتراح سفن مزودة بمراوح دافعة تعمل بالوقود البديل والطاقة المتجددة.

وأقرت حلقة العمل المعنية بخفض انبعاثات الكربون الناتجة عن صناعة صيد الأسماك بتسارع وتيرة الابتكار من أجل تحسين خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن مصائد الأسماك من خلال اعتماد تغييرات يسهل تنفيذها. وتشمل هذه التغييرات مختلف مواد المعدات والأدوار الجارية الخفيفة، فضلاً عن التغييرات في أنماط سلوك الصيد (مثل الحد من سرعة السفن وتغيير عمليات الصيد، وما إلى ذلك) الملائمة لمختلف مصائد الأسماك والسفن، واعتبرت أدوات "مُربحة للجميع" محتملة يمكن اختبارها من أجل خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن مصائد الأسماك أثناء المرحلة الانتقالية القصيرة الأجل. يوضح الرسم البياني الوارد أدناه هذه العملية.



القرار GFCM/46/2023/6 بشأن تنفيذ برامج الرصد البيئي لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار أن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، ولا سيما المادة 9 منها تنص على جملة أمور تشمل مطالبة الدول بأن تضع استراتيجيات وخططاً وأن تعمل على تحديثها بصورة منتظمة بما يكفل، بحسب الحاجة، استدامة تنمية تربية الأحياء المائية من الناحية البيئية والتمكين من الاستخدام الرشيد للموارد التي تتقاسمها تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى؛

وإذ تُذكر بالوثيقة الختامية، المستقبل الذي نصبو إليه، لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 (البرازيل، يونيو/حزيران 2012) التي أكدت من جديد الحاجة إلى تشجيع تربية أحياء مائية أكثر استدامة تكفل الأمن الغذائي والتغذية وتوفر سُبل العيش لملايين الناس وتكون مجدية اقتصاديًا وتعزيزها ودعمها، مع الحفاظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛

وإذ تضع في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولاسيما الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، والمقصد 14-7 "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030"؛

وإذ تُذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما غايتها 3 "تربية الأحياء المائية: قطاع مستدام وقادر على الصمود يحقق كامل إمكاناته"؛

وإذ تُقرر بأهمية ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة لحماية البيئة البحرية ورفاه المجتمعات المحلية الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

وإذ تُدرك الآثار البيئية المحتملة المرتبطة بأنشطة تربية الأحياء المائية والحاجة إلى تدابير فعالة للرصد والإدارة؛

وإذ تُؤكد أهمية تنفيذ برنامج للرصد البيئي لتقييم التأثيرات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية والتخفيف منها؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

- 1- ينبغي أن تتعاون الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بدعم من أمانة الهيئة ومراكز الإيضاح العلمي الخاصة بتربية الأحياء المائية، من أجل وضع خطوط توجيهية إقليمية شاملة لتنفيذ برامج الرصد البيئي في مجال تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

2- وتهدف الخطوط التوجيهية لبرامج الرصد البيئي إلى توفير الأسس لرصد البارامترات البيئية الرئيسية، التي يمكن أن تشمل جودة المياه وجودة الرواسب والتنوع البيولوجي، فضلاً عن صحة الأنواع المستزرعة وسلامتها.

3- ويشجع هذا القرار الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على تعزيز وتحسين بناء القدرات وتبادل المعرفة من خلال:

(أ) تيسير برامج بناء القدرات وحلقات العمل والتدريب لتعزيز الفهم والخبرة التقنية لمشغلي تربية الأحياء المائية والسلطات المعنية وأصحاب المصلحة في تنفيذ برامج الرصد البيئي؛

(ب) تشجيع تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين البلدان في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لتعزيز التعلم المستمر والتحسينات في مجال الرصد والإدارة البيئيين.

القرار GFCM/46/2023/7 بشأن خفض انبعاثات الكربون والإنتاج المستدام للأعلاف في تربية الأحياء المائية

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وضمن التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، لا سيما المادة 9 منها التي تطلب من الدول جملة أمور تشمل وضع استراتيجيات وخطط وتحديثها بانتظام، بحسب الاقتضاء، بغرض ضمان تنمية مستدامة بيئيًا لتربية الأحياء المائية والتمكين من ترشيد استخدام الموارد المشتركة بين تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى؛

وإذ تُذكر بالوثيقة الختامية، المستقبل الذي نصبو إليه، لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 (البرازيل، يونيو/حزيران 2012 التي أكدت من جديد الحاجة إلى تشجيع تربية أحياء مائية أكثر استدامة تكفل الأمن الغذائي والتغذية وتوفر سُبل العيش لملايين الناس وتكون مجدية اقتصاديًا وتعزيزها ودعمها، مع الحفاظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛

وإذ تضع في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولاسيما الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، والمقصد 14-7 "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030"؛

وإذ تُذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما غايتها 3 "تربية الأحياء المائية: قطاع مستدام وقادر على الصمود يحقق كامل إمكاناته"؛

وإذ تُسَلِّم بالحاجة الملحة لمعالجة تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع تربية الأحياء المائية؛

وإذ تُدرك أن لتربية الأحياء المائية أثرًا على الانبعاثات العالمية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن لها دورًا رئيسيًا في خفض انبعاثات الكربون؛

وإذ تؤكد أهمية التحول نحو ممارسات تربية أحياء مائية منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛

تعتمد، وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

فقرة وحيدة

تدعى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى دعم اعتماد مصادر الطاقة المستدامة وإنتاج الأعلاف في مزارع تربية الأحياء المائية من خلال ما يلي:

- (أ) تشجيع مستزعي الأحياء المائية على استخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز تدابير كفاءة الطاقة واعتماد طرق توفير الطاقة؛
- (ب) الترويج لاستخدام مكونات أعلاف الأسماك المستدامة والمنخفضة الكربون؛
- (ج) تعزيز تعويض الكربون وعزله في تربية الأحياء المائية من خلال أنشطة مثل تربية الأحياء المائية الاستصلاحية وتربية الأحياء المائية المتكاملة بمستويات غذائية متعددة.

القرار GFCM/46/2023/8 بشأن الحد من استخدام المواد البلاستيكية والإدارة المثلى للنفايات في تربية الأحياء المائية

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تُذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، لا سيما المادة 9 منها التي تطلب من الدول جملة أمور تشمل وضع استراتيجيات وخطط وتحديثها بانتظام، بحسب الاقتضاء، بغرض ضمان تنمية مستدامة بيئيًا لتربية الأحياء المائية والتمكين من ترشيد استخدام الموارد المشتركة بين تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى؛

وإذ تُذكر بالوثيقة الختامية، المستقبل الذي نصبو إليه، لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 (البرازيل، يونيو/حزيران 2012 التي أكدت من جديد الحاجة إلى تشجيع تربية أحياء مائية أكثر استدامة تكفل الأمن الغذائي والتغذية وتوفر سُبل العيش لملايين الناس وتكون مجدية اقتصاديًا وتعزيزها ودعمها، مع الحفاظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛

وإذ تضع في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولاسيما الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، والمقصد 14-7 "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030"؛

وإذ تُذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما غايتها 3 "تربية الأحياء المائية: قطاع مستدام وقادر على الصمود يحقق كامل إمكاناته"؛

وإذ تذكر بأهمية الممارسات المستدامة لتربية الأحياء المائية من أجل صون النظم الإيكولوجية البحرية ورفاه المجتمعات المحلية الساحلية؛

وإذ تُسلم بالآثار البيئية الكبيرة للنفايات البلاستيكية على الحياة البحرية والنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان؛

وإذ تقر بالحاجة الملحة إلى معالجة مسألة التلوث بالمواد البلاستيكية في تربية الأحياء المائية وآثاره الضارة على الاستدامة العامة للقطاع؛

وإذ تؤكد دور مزارع تربية الأحياء المائية في المساهمة في الاقتصاد الدائري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

تعتمد، وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

فقرة وحيدة

تُدعى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز ودعم الحد من استخدام المواد البلاستيكية في مزارع تربية الأحياء المائية من خلال ما يلي:

(أ) اتخاذ خطوات للتقليل من استخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام واستكشاف مواد بديلة وحلول مبتكرة صديقة للبيئة؛

(ب) تنفيذ أفضل ممارسات إدارة النفايات؛

(ج) زيادة الوعي وبناء القدرات من أجل الحد من المواد البلاستيكية وتحقيق الإدارة الفعالة للنفايات.

القرار GFCM/46/2023/9 بشأن تربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

وإذ تضع في الاعتبار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، لا سيما المادة 9 منها التي تطلب من الدول جملة أمور تشمل وضع استراتيجيات وخطط وتحديثها بانتظام، بحسب الاقتضاء، بغرض ضمان تنمية مستدامة بيئيًا لتربية الأحياء المائية والتمكين من ترشيد استخدام الموارد المشتركة بين تربية الأحياء المائية والأنشطة الأخرى؛

وإذ تُذكر بالوثيقة الختامية، المستقبل الذي نصبو إليه، لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 (البرازيل، يونيو/حزيران 2012 التي أكدت من جديد الحاجة إلى تشجيع تربية أحياء مائية أكثر استدامة تكفل الأمن الغذائي والتغذية وتوفر سُبل العيش لملايين الناس وتكون مجدية اقتصاديًا وتعزيزها ودعمها، مع الحفاظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛

وإذ تضع في الاعتبار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولاسيما الهدف 14 "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، والمقصد 14-7 "زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030"؛

وإذ تذكر باستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما غايتها 3 "تربية الأحياء المائية: قطاع مستدام وقادر على الصمود يحقق كامل إمكاناته"؛

وإذ تُسَلِّم بالحاجة الحاسمة إلى التصدي لتحديات تغير المناخ وآثاره العميقة المحتملة على تربية الأحياء المائية، بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لعام 2030؛

تعتمد، وفقًا للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

1- يُشجع هذا القرار الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على تعزيز ودعم وضع خطة إقليمية للتكيف مع تغير المناخ في قطاع تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

2- وينبغي أن تتعاون الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بدعم من المجموعات الاستشارية التقنية وأمانة الهيئة، في وضع خطة إقليمية للتكيف مع تغير المناخ في قطاع تربية الأحياء المائية، بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لعام 2030.

3- ينبغي أن تشمل الخطة الإقليمية للتكيف مع تغيّر المناخ آراء الخبراء والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للتنبؤ بتغيّر المناخ ونُظم الإنذار المبكر، وكذلك لمعالجة الأمراض والمخاطر الناشئة (على سبيل المثال، عن طريق إنشاء منصة إلكترونية لعرض أفضل الممارسات من أجل تعزيز التبادل بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة).

4- وينبغي للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي لديها خطط وطنية قائمة للتكيف أن تعرض خبراتها من أجل تعزيز المعرفة الجماعية والتقدم في استراتيجيات التكيف، ولا سيما من أجل إدماج التكنولوجيات الحديثة للتنبؤ بتغيّر المناخ.

5- وفي إطار الحفاظ على المناطق المحددة المخصصة لتربية الأحياء المائية وضمان استدامتها، ينبغي أن تتوخى الخطة الإقليمية للتكيف مع تغيّر المناخ تقييم نطاق الخطة وفعاليتها وتنقيحها، وفقًا لما يستجد من ظروف بسبب تغيّر المناخ وآثاره على الأنواع المختلفة والبنية التحتية لاستزراع الأسماك.

القرار GFCM/46/2023/10 بشأن تقييد استخدام الشباك العائمة وحظرها في البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)،

إذ تذكر بأن هدف اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاق إنشاء الهيئة) هو ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام على المستويات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة اختصاص الهيئة؛

إذ تضع في الاعتبار أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت بتوافق الآراء في 22 ديسمبر/كانون الأول 1989 القرار 225/44 بشأن الصيد الواسع النطاق للأسماك السطحية الصغيرة بشباك عائمة وأثره على الموارد المائية الحية في محيطات العالم وبحاره؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/22/1997/1 بشأن الحد من استخدام الشباك العائمة في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/29/2005/3 التي تحظر استخدام الشباك العائمة لمصايد أنواع الأسماك السطحية الكبيرة؛

وإذ تذكر بالتوصية GFCM/44/2021/13 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الطيور البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛ والتوصية GFCM/44/2021/14 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ السلاحف البحرية؛ والتوصية GFCM/44/2021/15 بشأن التخفيف من آثار مصايد الأسماك على حفظ الحيتانيات، والتوصية GFCM/44/2021/16 بشأن تدابير التخفيف الإضافية لحفظ صفيحيات الحياشيم في البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ تضع في الاعتبار المشورة المقدمة من لجنة الامتثال في دورتها السادسة عشرة لمعالجة مسألة الشباك العائمة، ولا سيما بالتعاون الوثيق مع الاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي؛

تعتمد، وفقاً للمادتين 5 و8 من اتفاق إنشاء الهيئة، القرار التالي:

الجزء الأول

المهدف العام

1- يهدف هذا القرار إلى تقييم مصايد الأسماك التي تستخدم الشباك العائمة داخل مصايد الأسماك التي تديرها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تحقيق إدارة منسقة لاستخدام الشباك العائمة.

الجزء الثاني العمل التعاوني

2- ينبغي أن تعقد الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي حلقة عمل مشتركة وفقًا للاختصاصات الملحقة بهذا القرار، لتقييم أثر الشباك العائمة في البحر الأبيض المتوسط من أجل ضمان الإدارة المنسقة لاستخدام الشباك العائمة وتحديد خصائصها التقنية.

اختصاصات حلقة العمل المشتركة المعنية بالشباك العائمة

- تحديد خصائص مصايد الأسماك التي تستخدم الشباك العائمة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك أهميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم لمحة عامة عن الأطر القانونية المنطبقة على استخدام الشباك العائمة في البحر الأبيض المتوسط، وتحديد الثغرات المحتملة التي قد تعيق التنفيذ الكامل للتوصيات الحالية الصادرة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي والامتثال لها.
- تحليل المعلومات التي تجمعها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشأن الشباك العائمة.
- تقييم أثر الأنواع المختلفة من الشباك العائمة على البيئة، وعلى الأنواع المعرضة للخطر (مثل الطيور البحرية والثدييات البحرية والسلاحف البحرية وشفحيات الخياشيم) وعلى الأنواع المحمية/المدارة (مثل أسماك التونة وسمك أبو سيف).
- استكشاف استراتيجيات وتدابير الإدارة المنسقة لتحقيق استدامة مصايد الأسماك التي تستخدم الشباك العائمة.
- تحديد الخصائص التقنية للشباك العائمة في المنطقة.
- مناقشة آليات التعاون في المستقبل بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بشأن مسألة الشباك العائمة.

مذكرات مفاهيمية لبرامج البحث

المرفق 38/ألف

مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن مصايد الأسماك الترفيهية
في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

ملخص المشروع

مقدمة

تُشكل مصايد الأسماك الترفيهية البحرية جزءًا لا يتجزأ من الحياة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ويُمارس الصيد الترفيهي في العادة في جميع أنحاء الإقليم. وتشير أيضًا الأدلة المتواترة والأدلة المستمدة من دراسات الحالة إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي الكبير لمصايد الأسماك الترفيهية على المجتمعات المحلية الساحلية. غير أن مصايد الأسماك الترفيهية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، رغم انتشارها ومساهمتها الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، تُعد قطاعًا يفتقر إلى البيانات. فبرامج جمع البيانات التي ترصد أثرها محدودة ويمكن أن تتفاوت تفاوتًا كبيرًا من بلد إلى آخر، مما يعوق النظر على النحو السليم في مصايد الأسماك الترفيهية عند وضع السياسات، ويقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك على المستوى الإقليمي.

وفي عام 2022، اتخذت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة خطوة نحو تحقيق استدامة مصايد الأسماك الترفيهية في الإقليم من خلال اعتماد التوصية GFCM/45/2022/12 بشأن وضع مجموعة من القواعد الدنيا لمصايد الأسماك الترفيهية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط. وكان الهدف من ذلك هو ضمان فعالية الإدارة والمراقبة والرصد لأنشطة الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 27). وطلبت هذه التوصية أيضًا إلى مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية أن تعد مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن أنشطة الصيد الترفيهي في البحر الأبيض المتوسط (مع توقع إمكانية توسيع نطاق هذا البرنامج البحثي ليشمل البحر الأسود)، على أن تستعرضه اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها الرابعة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، يونيو/حزيران 2023)، مع تقديم مشورتها في وقت لاحق إلى الدورة السادسة والعشرين للهيئة (كرواتيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2023). وبعد موافقة الدورة السنوية للهيئة، من المتوقع إطلاق برنامج البحث في عام 2024.

وتبين هذه المذكرة المفاهيمية الأساس المنطقي الرئيسي والأهداف ومجموعات عناصر العمل، والأدوار المؤسسية، والجدول الزمني، لبرنامج البحث المقترح. وهي تستند إلى وثيقة أولية صدرت بعنوان "العناصر لبرنامج بحث إقليمي بشأن مصايد الأسماك الترفيهية"، عُرضت ونوقشت في الدورة الثالثة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، يونيو/حزيران 2023) وقامت أمانة الهيئة بشرحها بمزيد من التفصيل، بالتعاون مع خبراء مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية.

تدور المناقشات بشأن مصايد الأسماك الترفيهية في سياق الهيئة منذ أكثر من عشر سنوات، ولا سيما في إطار اللجنة الفرعية السابقة المعنية بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في أثناء حلقة عمل شاملة حول رصد مصايد الأسماك الترفيهية في منطقة اختصاص الهيئة، عُقدت في إسبانيا في عام 2010. وكان إنشاء مجموعة عمل دائمة معنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق والترفيهية (فصلت لاحقاً وأصبحت مجموعة العمل المخصصة المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية) في عام 2017 علامة بارزة في عمل الهيئة في مجال الأنشطة الترفيهية. واستعرضت مجموعة العمل لعام 2017 الأعمال الجارية لتقييم أثر مصايد الأسماك الترفيهية في الإقليم، واقترحت وضع منهجية إقليمية منسقة لجمع معلومات أفضل عن عدد صيادي الأسماك الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي بحسب نوع نشاط الصيد، والضغوط الواقعة على الأرصد السمكية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي.

وأعد دليل لجمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ونُشر في عام 2021. وقد وضع هذا الدليل الذي يوفّر إطاراً منهجياً منسقاً بالاشتراك مع خبراء مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية، واختُبر في أربع دراسات تجريبية: إيطاليا ولبنان وتونس وتركيا (ساحل البحر الأسود). وتوضح النتائج الأولية التي تمخضت عنها هذه الدراسات التجريبية مدى ملاءمة المنهجية لجمع بيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة، وتقترح جدوى تطبيق الإطار العام في جميع أنحاء الإقليم. وأيّدت مجموعة العمل في عام 2021 توسيع تطبيق المنهجية ليشمل أطرافاً متعاقدة وأطرافاً متعاونة غير متعاقدة إضافية في الإقليم، وهو ما يُسلط الضوء على أهمية مواصلة تعزيز جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية على المستوى الإقليمي، وتحسين تحديد خصائص القطاع، وتقديم مشورة أفضل مستندة إلى بيانات سليمة.

وناقشت الهيئة، في دورتها الرابعة والأربعين (التي عُقدت عبر الإنترنت في نوفمبر/تشرين الثاني 2021)، مقترحاً لتوصية بشأن مصايد الأسماك الترفيهية تضمنت الحاجة إلى تعزيز المعلومات العلمية من خلال برنامج بحث، بما يتماشى مع الممارسة التي انتهجتها الهيئة مؤخراً (أي إجراء برامج بحث بشأن مجموعة مختارة من الأنواع ذات الأولوية). وعلى الرغم من أن هذه التوصية المقترحة لم تُعتمد في الدورة السنوية للهيئة وتُركت معلقة، فقد ناقشت مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية في عام 2022 إمكانية وضع برنامج بحث متخصص وأيّدت بقوة تطوير هذا البرنامج. وأعدت مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية قائمة أولية بعناصر مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث محتمل لمساعدة اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك على النظر فيه.

وأعربت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في دورتها الثالثة والعشرين (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، يونيو/حزيران 2022)، عن تأييدها لبرنامج بحث مخصص لمصايد الأسماك الترفيهية، وأقرت العناصر الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك تحديد التجمعات المستهدفة في مصايد الأسماك الترفيهية، وجمع البيانات عن كميات المصيد وجهد الصيد والنفقات، وتخزين البيانات في قاعدة بيانات مخصصة، وتقييم آثار مصايد الأسماك الترفيهية. وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك قائمة بالأنواع ذات الأهمية الخاصة لمصايد الأسماك الترفيهية، من أجل تيسير تنسيق الجهود وتقييم أثر مصايد الأسماك الترفيهية على هذه الأنواع.

وبناءً على المشورة المقدمة من اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بمصايد الأسماك، اعتمدت الهيئة في دورتها السنوية الخامسة والأربعين (ألبانيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2022) التوصية GFCM/45/2022/12.

موجز الحالة الراهنة لجمع البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك الترفيهية وإدارتها في منطقة اختصاص الهيئة

كما ذكر من قبل، فإن برامج جمع البيانات لرصد أثر مصايد الأسماك الترفيهية في منطقة اختصاص الهيئة محدودة ويمكن أن تتفاوت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر. ولا تُنفذ حالياً برامج وطنية لجمع البيانات إلا في كرواتيا وقبرص وفرنسا واليونان ورومانيا وسلوفينيا وإسبانيا. وقد تُجمع البيانات في بلدان أخرى بصورة متقطعة أو تبعاً للظروف. ففي تونس، لا يُرصد سوى الصيد الرياضي، وفي لبنان، تُجمع البيانات على المستوى المحلي، ولكن ليس على النطاق الوطني.

وعلى الرغم من أن برامج جمع البيانات وتوافر البيانات عن أنشطة الصيد الترفيهي في منطقة اختصاص الهيئة تتفاوت تفاوتاً كبيراً، فإن التقديرات الأولية تُشير إلى الدور المهم لهذا القطاع. وجرى تعميم استبيان على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لجمع المعلومات المتاحة عن أنشطة الصيد الترفيهي في منطقة اختصاص الهيئة. ووفقاً للردود المقدمة³ (الملخصة في الجدول 1)، والتي قُدرت باتباع منهجيات مختلفة في كل بلد (مثلاً الاستقصاءات التي أُجريت عن طريق الهاتف، والاستقصاءات التي أُجريت عن طريق الزيارات المنزلية، والتراخيص، وعمليات التسجيل، وما إلى ذلك)، فإن نحو 5.3 ملايين شخص يمارسون الصيد الترفيهي في منطقة اختصاص الهيئة، وهو ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف عدد الأشخاص الذين تُشير التقديرات إلى أنهم يعملون في مصايد الأسماك التجارية على طول سلسلة القيمة كما ورد في تقرير حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2022.

وتختلف شروط الحصول على ترخيص الصيد الترفيهي أو تسجيل صيادي الأسماك الهواة باختلاف الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الهيئة. ولا يوجد سوى خمسة بلدان (هي ألبانيا وكرواتيا والمغرب وإسبانيا وتركيا) لديها نظام ترخيص/تسجيل يغطي جميع طرائق الصيد الثلاث (أي الصيد على الشاطئ، والصيد باستخدام القوارب، والصيد تحت الماء). ولذلك، فإن عدد الصيادين المحسوب من خلال قوائم التراخيص لا يشكل في معظم الحالات سوى جزء من المجموعة الإحصائية. ولا يوجد لدى بلغاريا وفرنسا وجورجيا واليونان وليبيا وأوكرانيا أي نظام للترخيص أو التسجيل. وفي 12 بلداً، تُطلب رسوم مقابل الحصول على الترخيص. وعلاوة على ذلك، لا يمكن استخدام قوائم التراخيص أو التسجيل إلا لإنشاء قائمة احتمالية بشأن جمع البيانات في قبرص ومالطة والجبل الأسود ورومانيا وتركيا، حيث إن هذه هي البلدان الوحيدة التي يمكن فيها الحصول على تفاصيل البيانات الشخصية المتعلقة بصيادي الأسماك (مثل البريد الإلكتروني والهاتف المحمول) من هذه القوائم.

الجدول 1 - تقديرات أعداد صيادي الأسماك الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي وخصائص الترخيص بحسب الطرف المتعاقد والطرف المتعاونة غير المتعاقدة في الهيئة وحسب الإقليم الفرعي

³ لم تكن تقديرات أعداد صيادي الأسماك متاحة بالنسبة لألبانيا، وجورجيا، وليبيا، والمغرب، وأوكرانيا، في حين لم ترد أي ردود على الاستبيان من البوسنة والهرسك، وإسرائيل، وموناكو، والجمهورية العربية السورية.

الترخيص	المعلومات المتاحة للاتصال بالصيادين		الترخيص المطلوب			عدد صيادي الأسماك	البلد	الإقليم الفرعي
	يمكن الاتصال بهم لجمع البيانات	مطلوبة مع الترخيص	تحت الماء	القوارب	الشواطئ			
نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	2 000	الجزائر	غرب البحر الأبيض المتوسط
لا	لا	لا	لا	لا	لا	3 824 700	فرنسا	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	57 734	إيطاليا	
نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	-	المغرب	
نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	470 161	إسبانيا	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	700 000	اليونان	وسط البحر الأبيض المتوسط
لا	لا	لا	لا	لا	لا	57 734	إيطاليا	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	-	ليبيا	
نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	600	مالطة	
نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	1 498	تونس	
نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	-	ألبانيا	البحر الأدرياتيكي
نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	90 000	كرواتيا	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	57 734	إيطاليا	
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	4 773	الجبل الأسود	
نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	900	سلوفينيا	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	23 500	قبرص	شرق البحر الأبيض المتوسط
نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	4 800	مصر	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	700 000	اليونان	
نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	1 500	لبنان	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	66 421	تركيا	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	121 589	بلغاريا	البحر الأسود
لا	لا	لا	لا	لا	لا	-	جورجيا	
لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	24 121	رومانيا	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	66 421	تركيا	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	-	أوكرانيا	

يتفاوت نطاق معدات الصيد وتقنياته أيضًا تفاوتًا كبيرًا بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة (انظر الجدول 2). وبوجه عام، تُمثل الصنارات/الخيوط والحراش أكثر أنواع المعدات المسموح بها شيوعًا، وتليها خيوط الصيد الطويلة وسلال الصيد/الفخاخ. ولا يُسمح باستخدام شبك التطويق التي تجرها المراكب والشباك الشاطئية والشباك الخيشومية إلا في عدد قليل من البلدان المختارة.

الجدول 2- معدات الصيد المصرح باستخدامها، بحسب الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد في الهيئة وبحسب الإقليم الفرعي

حدود جُعبة الصيد	الشباك الخيشومية	سلاسل الصيد الفخاخ	الشباك الشاطئية	شباك التطويق التي تجرها القوارب	شباك الغرف	شباك الرفع	الشباك الطزاحة	الحرايب	الخيوط الطويلة	الصنارات والخيوط	البلد	الإقليم الفرعي
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	الجزائر	غرب البحر الأبيض المتوسط
لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	فرنسا	
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إيطاليا	
يتفاوت تبعاً للمنطقة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	المغرب	
5 كلغ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	إسبانيا	
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	اليونان	وسط البحر الأبيض المتوسط
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إيطاليا	
لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	ليبيا	
يتفاوت بحسب النوع	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	مالطة	
5 كلغ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	تونس	
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	ألبانيا	البحر الأدرياتيكي
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	كرواتيا	
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إيطاليا	
3 كلغ	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	الجبل الأسود	
5 كلغ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	سلوفينيا	
10 كلغ	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	قبرص	شرق البحر الأبيض المتوسط
2 كلغ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	مصر	
5 كلغ	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	اليونان	
لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لبنان	
يتفاوت بحسب النوع	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	تركيا	
3 كلغ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	بلغاريا	البحر الأسود
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	جورجيا	
5 كلغ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	رومانيا	
يتفاوت بحسب النوع	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	تركيا	
يتفاوت بحسب النوع	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	أوكرانيا	

في ما يتعلق بإدارة نشاط الصيد الترفيهي، تُمثل القيود المفروضة على إجمالي المصيد اليومي (أي الحدود اليومية لـجُعبة الصيد) واحدة من أكثر اللوائح استخدامًا لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وتتراوح حدود جُعبة الصيد

اليومية من 2 كلغ (في مصر) إلى 10 كلغ (في قبرص)، ولكنها تبلغ 5 كلغ في معظم البلدان. ومع ذلك، تختلف هذه القيود من بلد إلى آخر ويتم تنظيمها من خلال عدة قواعد إضافية (على سبيل المثال، بحسب النوع، أو بحسب المنطقة).

أهداف برنامج البحث ونتائجه

بالنظر إلى العمل الذي سبق أدائه في سبيل تطوير وتحديد منهجية إقليمية منسقة، وكذلك الملخص الوارد أعلاه بشأن الحالة الراهنة لجمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية وإدارتها في الإقليم، يسعى برنامج البحث إلى تحقيق مزيد من التقدم في إعداد إطار عمل منسق مشترك لرصد وإدارة مصايد الأسماك الترفيهية في الإقليم. وعلى وجه التحديد، يتمثل الهدف العام لبرنامج البحث في تحسين المعرفة بشأن أثر مصايد الأسماك الترفيهية في الإقليم، بما في ذلك أنواع مختارة من الأسماك ذات الأهمية، من أجل تيسير الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك الترفيهية في الإقليم.

وللبرنامج أربعة أهداف محددة، تُقابل أربع مجموعات عمل رئيسية، على النحو التالي:

(أ) تعزيز جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية على المستوى الإقليمي باتباع المنهجية الموحدة والمنسقة لدليل جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وعلى وجه الخصوص، تحديد التجمعات المستهدفة لمصايد الأسماك الترفيهية (على الشاطئ، وعلى متن القوارب، وتحت الماء) في كل بلد مشارك من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وجمع البيانات عن المصيد وجهد الصيد والنفقات، حيثما أمكن، وتخزين البيانات المجمعة في قاعدة بيانات مشتركة مخصصة لهذا الغرض من أجل إنشاء إطار رصد طويل الأجل يشمل ضمان جودة البيانات.

(ب) وضع إطار لإدماج البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك الترفيهية في تقييومات الأرصاد بهدف تقييم أثر مصايد الأسماك الترفيهية على الأنواع الرئيسية ذات الأهمية (يُشار إلى الملحق 4 من التوصية GFCM/45/2022/12 التي وضعت بموجبها قائمة بالأنواع ذات الأولوية لمصايد الأسماك الترفيهية - التي ستنقحها بانتظام اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك).

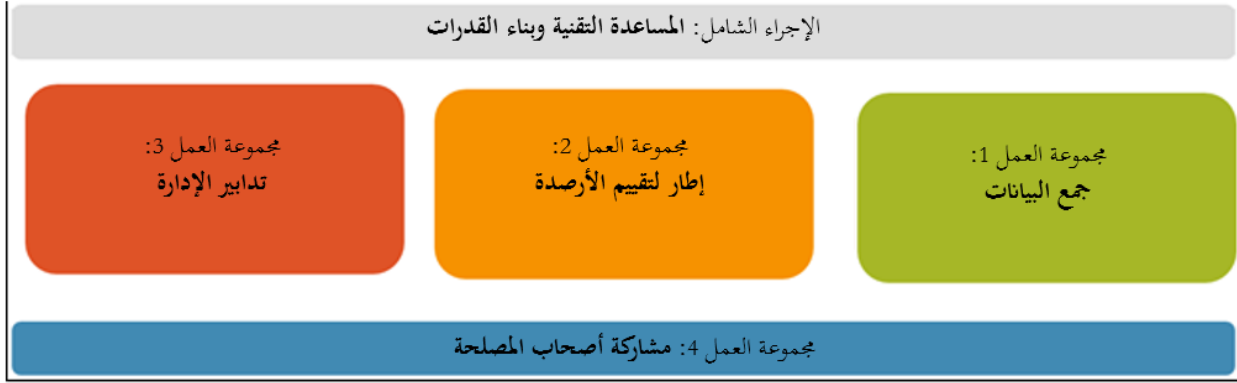
(ج) تحديد وتقييم التدابير القائمة المتبعة في إدارة مصايد الأسماك الترفيهية لتوفير التوجيه لاعتبارات الإدارة في المستقبل، وفقاً للمعايير البيئية وكذلك المعايير الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

(د) تيسير التواصل والعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين بمصايد الأسماك الترفيهية (منظمات صيادي الأسماك الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي، والخبراء العلميون وغيرهم) لسد الفجوة بين صنع القرار والممارسة.

ومن المتوقع أن يستمر برنامج البحث لمدة 35 شهراً (من يناير/كانون الثاني 2024 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2026). ومن المتوقع توحيد النتائج الرئيسية لبرنامج البحث وتقديمها إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2026، بهدف إعداد المشورة اللازمة للدورة التاسعة والأربعين للهيئة في عام 2026. ويرد تحت النقطة 4 تسلسل زمني مبدئي.

مجموعات العمل: الأهداف والهيكل

من المتوقع تنفيذ برنامج البحث من خلال أربع مجموعات عمل على النحو الموضح بإيجاز في الشكل 1 والمبين بالتفصيل أدناه. وصُممت مجموعات العمل لمعالجة الأهداف الرئيسية لبرنامج البحث في ضوء الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك الترفيهية في الإقليم.



الشكل 1- موجز بياني لمجموعات العمل الأربع

مجموعة العمل 1 - جمع البيانات

الخلفية والأهداف

على الرغم من الأهمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمصايد الأسماك الترفيهية في بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فإن جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية محدود في معظم بلدان الإقليم، وأدى عدم وجود تقديرات موثوقة للمصيد وجهد الصيد والبيانات الاجتماعية والاقتصادية إلى استبعاد هذا القطاع من تقييمات الأرصاد السمكية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على إدارة مصايد الأسماك. وسلطت اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك الضوء على المسائل المحتملة التي تنشأ عن هذا النقص في البيانات، ولا سيما بالنسبة للأرصدة التي تفرط مصايد الأسماك التجارية في استغلالها، حيث يمكن أن تُساهم مصايد الأسماك الترفيهية أيضًا في حالات نفوق الأسماك. وفي الوقت نفسه، لوحظ أن طبيعة مصايد الأسماك الترفيهية التي تفتقر إلى البيانات تقوّض التنمية المستدامة لهذا القطاع، بالنظر إلى ما ينطوي عليه من إمكانات في تقديم مساهمات اجتماعية واقتصادية إيجابية إلى المجتمعات المحلية الساحلية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة من العمل في جمع بيانات عن المصيد (أي بما يشمل الكميات المحتفظ بها والكميات التي يتم إطلاقها) وحيثما أمكن، عن جهد الصيد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية باتباع المنهجية المنسقة الموضحة في دليل جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويجب أن ينصب هدف الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة أولاً على تيسير جمع مجموعة دنيا من البيانات الأساسية. ويمكن أن تنتقل في نهاية المطاف إلى استخدام تقنيات استقصائية أكثر تقدمًا في الوقت المناسب.

المنهجية

يمكن جمع بيانات جهد الصيد والمصيد والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بمصايد الأسماك الترفيهية من خلال استقصاء تمثيلي، حيث يُعد هذا النهج هو الأنسب لجمع البيانات المنسقة من جانب جميع البلدان في إقليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وباتباع المنهجية المقترحة في دليل جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، يمكن جمع البيانات على مرحلتين:

المرحلة 1- تحديد المجموعة المستهدفة

تبدأ الخطوة الأولى في عملية جمع البيانات بتحديد المجموعة المستهدفة من الصيادين الهواة (والتي تغطي جميع طرائق الصيد: الصيد على الشاطئ والصيد باستخدام القوارب، والصيد تحت الماء) التي ستُعمم عليها نتائج الاستقصاء. ويمكن أن تختلف مصادر البيانات المتعلقة بالمجموعة المستهدفة باختلاف بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون بعض طرق تحديد المجموعة المستهدفة المناسبة لبعض البلدان مجدية أو فعالة من حيث الكلفة بالنسبة لبلدان أخرى. وتدعو التوصية GFCM/45/2022/12 جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أن تقوم، بحلول عام 2025، بإنشاء نظام ترخيص أو سجل إلزامي يغطي جميع الصيادين الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي والحفاظ على هذا النظام أو هذا السجل. ومع ذلك، يفترق حاليًا العديد من البلدان إلى برامج الترخيص أو قواعد البيانات القادرة على توفير قائمة شاملة بجميع الصيادين الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي. وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن تُبذل جهود لدعم وضع مخططات للترخيص أو التسجيل، مع القيام، بالتوازي مع ذلك، بتعزيز جهود تحديد مجموعة الصيادين لأغراض جمع البيانات عن طريق إجراء استقصاء أولي.

ويمكن من خلال الاستقصاء الأولي أخذ عينات من نظام تغطية واسع النطاق، مثل إطار كامل للأسر المعيشية المقيمة. وبالنسبة لبلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، قد يكون من الأفضل أن يقتصر استخدام الاستقصاء الأولي على تحديد الصيادين الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي من أجل إجراء استقصاء متابعة أكثر تفصيلاً. وينبغي أن يجمع الاستقصاء الأولي الحد الأدنى من البيانات اللازمة لتحديد المجموعات التي تمارس الصيد وتوصيف ملامحها، باتباع التوجيه التدريجي الوارد في دليل جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويلزم أولاً جمع معلومات عن جنس كل أفراد الأسرة المعيشية وعمرهم. وتتعلق المسألة الثانية بالأفراد الذين مارسوا الصيد في البحر خلال السنة الماضية وعدد المرات التي مارسوا فيها الصيد تبعاً لكل طريقة من طرق الصيد (يكفي إجراء تقدير تقريبي). وأما السؤال الأخير، ولعله الأكثر أهمية، فيتعلق بمدى استعداد المشاركين في الاستقصاء للتسجيل في فريق يتم الاتصال به شهرياً لجمع البيانات، ويفضل أن يكون ذلك من خلال الهاتف المحمول. ويزود المشاركون في الاستقصاء الذين يوافقون على المشاركة في هذا الفريق بسجل تحفظ فيه المعلومات المطلوبة.

المرحلة 2 أ - الاستقصاء الاسترجاعي لفريق احتمالي من صيادي الأسماك

بمجرد تحديد إطار أخذ عينات الصيادين الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي، بغض النظر عن مصدر البيانات (أي نظام الترخيص، أو الاستقصاء الاحتمالي أو التسجيل الإلزامي المجاني عبر الإنترنت)، يقترح برنامج البحث جمع البيانات عن جهد الصيد والمصيد والبيانات الاقتصادية، حيثما أمكن، من خلال نهجين واسعين لجمع البيانات: (أ) الاستقصاءات خارج الموقع، (ب) الاستقصاءات داخل الموقع.

وفي ما يتعلق ببلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، تتيح الاستقصاءات خارج الموقع وسيلة لقياس جميع أشكال نشاط الصيد عبر المناطق المكانية الواسعة للحصول على تقديرات إجمالية لحصول الصيد. وهناك مزايا محتملة معينة لهذه الطرق، ولا سيما من حيث التغطية الجغرافية وقدرتها على الوصول إلى جميع أنواع صيادي الأسماك الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي، حتى أولئك الذين يصعب الوصول إليهم في الاستقصاءات التي يتم إجراؤها داخل الموقع (مثل الصيادين الذين يستخدمون القوارب والصيادين الذين يمارسون الصيد تحت الماء).

ويمكن إجراء مقابلات مع الصيادين من خلال إجراء استقصاء استرجاعي، وهو استقصاء يعتمد على الاتصال عن طريق الهاتف، لمجموعة مختارة عشوائية من الصيادين الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي، ويطلب منهم أن يتذكروا معلومات عن كمية المصيد وجهد الصيد والنفقات خلال مدة زمنية محددة. ويفضل أن تكون فترة استرجاع الذاكرة قصيرة للتقليل إلى أدنى حد من أخطاء التذكر المحتملة: ويُقترح بالتالي أن تكون فترة استرجاع الذاكرة شهرًا واحدًا لأنها ممكنة عمليًا وليست طويلة أكثر من اللازم.

وتُشير المعلومات التي سيجري استرجاعها من الذاكرة وجمعها إلى كل رحلة صيد أُجريت خلال الشهر السابق (باتباع دليل جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود) وهي كما يلي: (1) اسم المشارك في الفريق ولقبه (وفقًا للأحكام المتفق عليها بشأن سرية البيانات)؛ (2) مكان الصيد؛ (3) تاريخ ووقت بدء رحلة الصيد وكذلك تاريخ ووقت نهايتها؛ (4) طريقة الصيد (أي ما إذا كانت باستخدام قارب أو على الشاطئ أو تحت الماء)؛ (5) معلومات عن جهد الصيد (أي معدات الصيد المستخدمة، والمدة التي يستغرقها الصيد تبعًا لكل نوع من أنواع معدات الصيد وعدد وحدات معدات الصيد المستخدمة في الصيد)؛ (6) معلومات عن الأنواع المحتفظ بها والتي يتم إطلاقها، بما في ذلك البيانات البيولوجية عن المصيد (أي الطول الكلي والوزن الإجمالي)⁴؛ (7) قيمة جميع النفقات المتكبدة في رحلة الصيد، بما في ذلك أي نفقات متكبدة قبل الرحلة (مثل شراء معدات جديدة) منذ آخر عملية استرجاعية.

ومن المتوقع جمع معلومات في سياق هذا الاستقصاء الاسترجاعي لتقدير القيمة الترفيهية لمواقع أو مناطق الصيد المختلفة عندما يكون ذلك ممكنًا (على سبيل المثال، النقطة (7) أعلاه). ويتوقع استخدام طريقة تكلفة السفر كمنهجية قياسية. وطريقة تكلفة السفر هي تقنية يتم من خلالها تقييم سلعة سوقية متناسبة مع ما يُسمى بإطار الأفضليات المكشوفة. وتتيح هذه الطريقة للباحث تقدير دالة الطلب على الترفيه عن طريق مراقبة العدد الفعلي للزيارات التي يتم إجراؤها إلى الموقع بتكاليف سفر مختلفة. ومن خلال تحديد دالة الطلب، يمكن للباحث قياس القيمة الترفيهية التي يولدها موقع صيد معين أو منطقة أكبر. وفي الواقع أن المنطقة المشمولة بدالة الطلب المشار إليها هي مقياس للرفاه الذي يُمثل تقديرًا مباشرًا لقيمة الوصول إلى الموقع.

وتُعرف قيمة الوصول هذه أيضًا بالرغبة في الدفع، وهي مقياس للرفاه يمكن تفسيره على أنه القيمة الترفيهية التي يولدها الموقع. ولتقدير دالة الطلب، ينبغي أن يُسأل المشاركون في الاستقصاء عن موقع الصيد الذي يختارون التردد عليه، ومكان

⁴ وفقًا للدليل جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ينبغي أن يشمل جمع البيانات أنواعًا متعددة، مع التركيز على الأنواع الرئيسية ذات الأهمية لمصايد الأسماك الترفيهية والتي أقرتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، والتي تشمل أيضًا أي نوع من أسماك القرش والراي، وكذلك الأنواع المعرضة للخطر المدرجة في الملحقين الثاني والثالث باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة).

الإقامة، والمصروفات، والنظر في مواقع الصيد البديلة وبعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية. ومن المقرر إنشاء قسم مخصص داخل عملية جمع البيانات لتيسير تقدير دالة الطلب الكاملة والقيمة الترفيهية لمواقع الصيد.

المرحلة 2 ب- الاستقصاء داخل الموقع والفريق غير الاحتمالي

تستتبع عمليات الاستقصاء داخل الموقع أخذ عينات من صيادي الأسماك عن طريق التوجه مباشرة إلى الميدان لإجراء مقابلات. وفي إطار هذا البرنامج البحثي، يُقترح هذا النوع من الاستقصاءات كوسيلة للتحقق من البيانات المكتسبة من خلال الاستقصاء الاسترجاعي وإدماجها، وتوفير بيانات إضافية عن حجم المصيد وتكوين الأنواع. ويمكن بالتالي أن تعمل طريقة الاستقصاء القائم على استدعاء الذاكرة كوسيلة أساسية لتقدير متوسط معدلات المصيد وجهد الصيد، مع اقتصار استخدام العينات الموقعية التي يتم أخذها على يد أخصائيين مدربين على إجراء المقابلات على التحقق من صحة البيانات المبلغ عنها ذاتيًا خارج الموقع. ولذلك سُنَّسهم الاستقصاءات داخل الموقع في كشف التضارب بين البيانات المبلغ عنها ذاتيًا والبيانات التي تُقاس في الميدان. وتشمل بيانات المصيد التي يمكن جمعها أنواع الأسماك، وعدد الأسماك التي يتم صيدها من تلك الأنواع، وعدد الأسماك التي يتم الاحتفاظ بها، وعدد الأسماك التي يتم إطلاقها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحاول القائمون على إجراء المقابلات الحصول على قياسات الطول والوزن من عينة عشوائية من الأسماك المحتفظ بها التي يرغب الصيادون في إتاحتها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالاستقصاءات التي يتم إجراؤها في الموقع، يمكن جمع مزيد من المعلومات لتقدير النفقات الاقتصادية وتيسير تقدير دالة الطلب الكاملة والقيمة الترفيهية لمواقع الصيد.

وفي بعض البلدان، مثل البلدان التي لا توجد لديها سوى سواحل محدودة أو التي يكون فيها عدد مواقع الوصول محدودًا، قد يكون من الممكن إجراء استقصاءات داخل الموقع كوسيلة رئيسية لجمع بيانات عن جهد الصيد والطول مباشرة من صيادي الأسماك بهدف تقدير المصيد لكل وحدة من وحدات جهد الصيد. ولذلك تُترك خطة الاستقصاء المحددة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي ستضمن، بالتعاون مع الخبراء المعنيين والمنسق (المنسقين) لبرنامج البحث، أن تكون الخطة متوائمة بصورة جيدة مع الاحتياجات والخصائص المحلية وأن تكون أيضًا متوائمة بالقدر الكافي على المستوى الإقليمي.

تخزين البيانات ومراقبة الجودة والتحليل

من المتوقع تخزين البيانات باستخدام برمجية KoboToolbox، وهي منصة لجمع البيانات وإدارتها وعرضها، تُستخدم على المستوى العالمي في مجال البحث والصالح الاجتماعي. وهذه المنصة نظام إلكتروني مجاني سحابي مفتوح المصدر لجمع البيانات يتيح للممارسين الميدانيين جمع بيانات استقصائية على أجهزة الحواسيب المحمولة والأجهزة النقالة (مثل الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية)، حتى من دون اتصال بالإنترنت. ويمكن أن يوفر استخدام أشكال الاستقصاء الإلكتروني وتخزين البيانات السحابية إلى توفير أسابيع من إدخال البيانات وتنقيتها والحد بشكل كبير من خطر فقدان البيانات، وهو احتمال أكبر في البيئات الصعبة التي يعمل فيها العلماء في كثير من الأحيان. ويمكن إنشاء استمارات برمجية KoboToolbox للاستقصاء بلغات متعددة، كما يمكن عرض البيانات في شكل خرائط وجدول ورسوم بيانية وتقارير.

ووقع الاختيار على منصة KoboToolbox في الدراسات التجريبية لمصايد الأسماك الترفيهية في إيطاليا (المنطقة الجغرافية الفرعية 17)، وتركيا (البحر الأسود) وتونس ولبنان، وثبت أنها أداة مفيدة لتركيز جمع البيانات في قاعدة

بيانات مشتركة، وترشيد تكاليف البنية التحتية (مثل الأجهزة الحاسوبية)، وتيسير مراقبة جودة البيانات والتحليل المشترك على المستوى الإقليمي.

ومن المتوقع أن يتم الاتفاق بصورة جماعية بين جميع البلدان المشاركة في برنامج البحث، قبل الشروع في أنشطة جمع البيانات، على ضمانات خصوصية البيانات وسياسات استخدام البيانات (بما في ذلك تحديد من يمكنه الوصول إلى البيانات الأولية والطرق التي يمكن من خلالها إتاحة البيانات).

النتائج المرجوة

- تقييم جهد الصيد الترفيهي والمصيد والأثر الاقتصادي، حيثما كان ذلك ممكنًا وعمليًا، لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة، بما في ذلك إجراء تقدير يشمل ما يلي: (1) عدد صيادي الأسماك الهواة الذين يمارسون الصيد الحرفي في كل بلد؛ (2) جهد الصيد بحسب طريقة الصيد والمعدات، حيثما أمكن؛ (3) عدد الأنواع المحتفظ بها والتي يتم إطلاقها ووزنها بحسب طريقة الصيد والمعدات؛ (4) النفقات الشهرية التي يتكبدها الصيادون في ما يتعلق بنشاط الصيد الترفيهي، حيثما أمكن؛ (5) القيمة الترفيهية لمواقع أو مناطق الصيد المختلفة، حيثما أمكن.
- إسداء المشورة بشأن الاحتياجات المحتملة في المستقبل من حيث البيانات المطلوب تقديمها (عمليات تنقيح الإطار المرجعي لجمع البيانات).

مجموعة العمل 2 - إطار لتقييم الأرصاد

الخلفية والأهداف

بالنظر إلى حالة الاستغلال المفرط للعديد من الأرصاد السمكية في البحر الأبيض المتوسط، التي تُقدّر على أساس المصيد التجاري فقط، لا بد من تحديد حجم الأثر الترفيهي من أجل تقدير ضغط الصيد الكلي والحقيقي على الموارد البحرية. والواقع أن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك تتطلب تقديرًا لكل مكّون من مكوناتها التجارية والترفيهية لأن التآزر بين هذين القطاعين هو المسؤول عن مجموع حالات النفوق الناجمة عن الصيد في الأرصاد السمكية.

ومن المعروف جيدًا أنه بالنسبة لبعض الأنواع في بعض المناطق المحددة، يمكن أن يكون المصيد الترفيهي كبيرًا جدًا، بل ويمكن أن يتجاوز المصيد التجاري. وعلى الرغم من ذلك، يحدث في كثير من الأحيان تجاهل لمصايد الأسماك الترفيهية في عملية تقييم الأرصاد لعدد من الأسباب، مثل التصور العام لانخفاض أثر المصايد الترفيهية وعدم توافر بيانات مفصلة. ومع ذلك، وحتى عندما تكون البيانات متاحة عن الصيد الترفيهي، يمكن في بعض الحالات أن يكون من الصعب جدًا إدراج هذه البيانات في التحليلات والنماذج المختلفة بسبب عدم اليقين الذي يشوب التقديرات، وقصر السلاسل الزمنية، وعدم وجود دراسات عن معدل النفوق بعد إطلاق المصيد. والواقع أنه لا يوجد سوى عدد قليل جدًا من الأمثلة على تقييم الأرصاد، بما في ذلك المصيد الترفيهي، وفي تلك الموجودة، وضعت بالضرورة عدة افتراضات بسبب القيود. وأخيرًا، ومما يزيد الصورة تعقيدًا، أن العديد من الأنواع المستهدفة الترفيهية تفتقر إلى الأهمية التجارية، ولا يزال يتعين إجراء تقييمات تحليلية لأرصادها.

وكقاعدة عامة، يمكن تقدير حالة الأرصدة من حيث النقاط المرجعية (حالات نفوق الأسماك و/أو الكتلة الأحيائية) بصورة أفضل في سيناريوهات غنية بالبيانات، مما يعني توافر الكثير من البيانات التي يمكن إدراجها في نموذج رياضي. وتستخدم النقاط المرجعية في خطط الإدارة كأهداف لزيادة فائض الإنتاج إلى أقصى حد وكحدود للتقليل إلى أدنى حد من خطر استنفاد مورد ما إلى مستوى تتعرض فيه الإنتاجية للخطر. وتُشكل بالفعل البيانات المعتمدة على مصايد الأسماك والبيانات المستقلة عن مصايد الأسماك، إلى جانب المعرفة البيولوجية بالأنواع (مثل النمو والتضج وما إلى ذلك)، الركائز التي تعتمد عليها التقييمات الكمية للأرصدة.

وإدراكًا لهذه التحديات، تهدف الهيئة إلى تحسين إدماج بيانات مصايد الأسماك الترفيهية في أعمال تقييم الأرصدة. واقترحت مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية قائمة بالأنواع الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة إلى مصايد الأسماك الترفيهية - وهي قائمة أقرتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2022 - من أجل توحيد جهود تحسين تقييم هذه الأنواع. وعلاوة على ذلك، تدعو التوصية GFCM/45/2022/12 اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك إلى "السعي إلى تقييم حالة الأنواع التي يتم صيدها من خلال أنشطة الصيد الترفيهي، بما في ذلك من خلال الدورة العادية لتقييم الأرصدة". وتحقيقًا لهذه الغاية، وإدراكًا لطبيعة هذا القطاع من حيث افتقاره إلى البيانات، تهدف مجموعة العمل هذه إلى توحيد إطار عمل لجمع المعلومات ذات الصلة وتيسير إدماج البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية في تقييمات الأرصدة لأنواع مختارة.

المنهجية

يمكن استخدام نوعين من البيانات في نماذج تقييم الأرصدة، وهما مقدار الإزالة على مر الزمن وهيكل حجمها/طولها. وتشكل عمليات الإزالة، التي تمثل إجمالي المصيد (بما في ذلك كل من إنزال المصيد المرتجع أو إطلاق المصيد) على مر الزمن، نقطة البداية. وسيتم تقديرها وفقًا للمنهجية المبينة في القسم 2-1. ومع التسليم بعدم معرفة الكثير عن معدل النفوق بعد إطلاق المصيد وممارسات الصيد، تستهدف مجموعة العمل هذه أيضًا إلى وضع مذكرة مفاهيمية لدراسة مستقبلية عن هذا الموضوع بهدف تحسين تقييمات الأرصدة في المستقبل.

ولم يبدأ جمع البيانات عن مصايد الأسماك الترفيهية (إن وجدت) إلا في السنوات الأخيرة في هذا الإقليم. وبسبب ذلك، ونظرًا للصعوبات في الحصول على تقديرات إجمالية، يمكن أن تسفر بيانات المصيد عن سلاسل زمنية قصيرة وغير متصلة. وللتغلب على هذه المشاكل عند إجراء تقييم للأرصدة السمكية، يمكن افتراض ثبات المصيد أو إعادة تكوينه في الوقت المناسب استنادًا إلى طرق أو استراتيجيات مختلفة (مثل إعادة المعاينة أو حساب النسب أو ضبط المؤشرات). ومع ذلك، فإن وجود بيانات عن المصيد فقط يمكن أن يسمح، على أقل تقدير، بإجراء ما يُطلق عليه "طرق تقييم الأرصدة التي تفتقر إلى البيانات" (أي النماذج القائمة على المصيد فقط). وتستخدم عمومًا النماذج الحديثة القائمة على المصيد فقط إما نهجًا تجريبيًا أو ميكانيكيًا أو تجميعيًا لتقدير حالة الأرصدة بناءً على البيانات السابقة المتعلقة بالمصيد.

وتُعد البيانات المتعلقة بطول المصيد مصدرًا آخر للمعلومات ذات الصلة لأنها مسألة أساسية أخرى ينبغي إدراجها في إطار جمع البيانات على النحو المبين في القسم 2-1، عندما يكون الهدف منها إجراء تقييم للأرصدة. وأما في مصايد الأسماك الترفيهية، يمكن استخلاص البيانات من الاستقصاء الاسترجاعي، ولكن من الأفضل، كما ورد في الدليل، جمع هذه المعلومات في الميدان بسبب التحيز المحتمل الناتج عن استرجاع الذاكرة.

ويُساعد هذا النوع من البيانات كثيرًا في فهم أي جزء من الأرصدة يؤثر عليه ضغط الصيد، وكذلك كيفية تطور تجمعات الأسماك بمرور الوقت. ولا يمكن استخدام البيانات المتعلقة بالطول وحدها لوصف نمط استغلال مصايد الأسماك على الرصيد من خلال استخدام طرق ونماذج محددة (مثل المؤشرات القائمة على الطول)، ولكن يمكن أيضًا تحويلها إلى بيانات عمرية عندما تُتاح مفاتيح العمر والطول أو بارامترات النمو لإدراجها في النماذج الإحصائية لتقييم الأرصدة بحسب العمر.

وأخيرًا، تعتبر الدراسات التي تتناول معدل نفوق الأسماك بعد إطلاق المصيد أساسية لفهم معدل النفوق الحقيقي الناجم عن الصيد الترفيهي، وهي مهمة أيضًا لصياغة أفضل الممارسات واقتراحها على صيادي الأسماك. كما أن بعض نماذج تقييم الأرصدة المعقدة (أي التقييم التجميعي للأرصدة) قادرة أيضًا على التعامل مباشرة مع هذا النوع من البيانات من دون الحاجة إلى وضع افتراضات. ومع ذلك، وعلى الرغم من المسائل المحتملة، مثل السلاسل الزمنية غير المنتظمة، والتباين الكبير المحتمل بين السنوات في البيانات، والدراسات المحدودة لمعدل نفوق الأسماك بعد إطلاق المصيد، والاستراتيجيات الاستقصائية المختلفة في ما بين البلدان، يمكن التغلب على هذه المسائل عن طريق وضع افتراضات واختبار تأثيرها على نتائج نموذج تقييم الأرصدة.

ولزيادة تغطية الأرصدة المقيمة في البحر، ستسعى الجهود المبذولة ضمن إطار مجموعة العمل هذه إلى إعادة بناء مصيد مجموعة مختارة من الأرصدة ذات الأولوية، وحيثما أمكن، إجراء تقييم تجريبي لمجموعة مختارة من الأرصدة ذات الأولوية التي تفتقر إلى البيانات. وحتى عندما لا يكون من الممكن في نهاية المطاف إدراج آثار مصايد الأسماك الترفيهية في النماذج، ستسعى مجموعة العمل، على الأقل، إلى إدراج بعض الاعتبارات المتعلقة بهذه المصايد المحددة في المشورة النهائية، وتقديم التوجيه لتيسير إدماج مصايد الأسماك الترفيهية في تقييمات الأرصدة في المستقبل.

النتائج المرجوة

- إعادة بناء المصيد لمجموعة مختارة من الأنواع ذات الأهمية لمصايد الأسماك الترفيهية.
- مذكرة مفاهيمية لدراسة حول معدلات نفوق الأسماك بعد إطلاق المصيد، بما في ذلك إصدار توجيهات بشأن أفضل الممارسات للتعامل مع الأنواع المعرضة للخطر.
- إطار استراتيجي/خارطة طريق لتقييم أرصدة الأنواع ذات الأولوية في مصايد الأسماك الترفيهية، بما في ذلك التجربة الأولى لتقييم الأرصدة التي تفتقر إلى البيانات في مجموعة مختارة من الأرصدة ذات الأولوية.

مجموعة العمل 3- تدابير الإدارة

الخلفية والأهداف

لا تزال مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط تواجه مجموعة من الضغوط التي يمكن التصدي لها، ولو جزئيًا، عن طريق إدارة أكثر فعالية لمصايد الأسماك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب أيضًا في بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط التمييز بين مصايد الأسماك الترفيهية وصيد الكفاف وصغار صيادي الأسماك، حيث إن المشاركين قد يصطادون أحيانًا من أجل المتعة مع بيع صيدهم أيضًا للمساهمة في دخلهم. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن زيادة التوجيه العلمي والشفافية في صنع القرار وتطبيق التدابير المعتمدة تُشكل جزءًا من خارطة الطريق نحو إدارة فعالة لمصايد الأسماك الترفيهية.

وتستخدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في جميع أنحاء الإقليم حاليًا مجموعة واسعة ومتنوعة من تدابير إدارة مصايد الأسماك الترفيهية. وبالنظر إلى أن الصيد الترفيهي يُشكل جزءًا لا يتجزأ من التراث الثقافي للمجتمعات الساحلية والجزرية، ينبغي أن تُراعى تدابير الإدارة خصوصيات وتنوع تقنيات الصيد الترفيهي المستخدمة في مختلف البلدان. وتهدف مجموعة العمل هذه إلى استيعاب التدابير القائمة لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وتحسين المشورة العلمية بشأن فعالية هذه التدابير، مع مراعاة المعايير البيئية، فضلًا عن المعايير الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

المنهجية

من المتوقع أن يتعاون الخبراء المشاركون في برنامج البحث من أجل تجميع معلومات شاملة عن التدابير القائمة لإدارة مصايد الأسماك الترفيهية وتقديم مشورة الخبراء بشأن فعالية هذه التدابير. وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يتم التوصل، من خلال منتدى مشترك يضم الخبراء المعنيين وأصحاب المصلحة، إلى توصيات بشأن تحسين فعالية تدابير إدارة مصايد الأسماك الترفيهية، مع إيلاء عناية خاصة لما يلي: (1) الاستغلال المستدام للموارد البحرية؛ (2) وضع لوائح محددة لتكييف مصايد الأسماك الترفيهية مع التغيرات في فرص الصيد بطريقة متوازنة؛ (3) وضع استراتيجيات غير تمييزية للتخفيف من حدة التضارب مع الاستخدامات البحرية الأخرى (مثل استخدامات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق)؛ (4) تحسين الضوابط المفروضة على الصيد غير القانوني.

النتائج المرجوة

- تجميع مجموعة أدوات لتدابير إدارة مصايد الأسماك الترفيهية (العناصر التقنية للإدارة)، وتوفير التوجيه من الخبراء بشأن التدابير القائمة في الإقليم وفعالية التدابير المذكورة.

مجموعة العمل 4 - مشاركة أصحاب المصلحة

الخلفية والأهداف

من المعترف به على نطاق واسع أن إشراك الصيادين في الأنشطة العلمية وفي صنع القرار يُساهم في فهم التدابير التقنية وتدابير الإدارة وقبولها. وتهدف مجموعة العمل الشاملة هذه إلى تعزيز حوار متعدد التخصصات ومتعدد الجهات الفاعلة بين صيادي الأسماك الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي والباحثين وصانعي القرار على المستويين الوطني والدولي. ويُنظر إلى هذا النهج التشاركي باعتباره خطوة مهمة نحو التخفيف من حدة المسائل التي يواجهها القطاع، مع إطلاق الإمكانيات الكاملة للقطاع في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، يؤدي تحديد أصحاب المصلحة وتصنيفهم وإشراكهم دورًا محوريًا في برمجة وتنفيذ التدابير التقنية والإدارية المتعلقة بمصايد الأسماك الترفيهية المستدامة. ومن المتوقع أن تُشرك مجموعة العمل أصحاب المصلحة في نهج تشاركي موحد ومشترك، على النحو المتفق عليه منذ بداية المشروع، للمساهمة في تحقيق ما يلي:

- تنسيق وتيسير العلاقات نحو تحقيق الأهداف المشتركة التي يحددها المشروع؛
- سد الفجوة بين البحث والتطبيق؛
- تحديد الاحتياجات المشتركة لأصحاب المصلحة في مجال بناء القدرات؛
- إشراك الصيادين في أنشطة جمع البيانات والمناقشات الإدارية.

ويُساهم بالتالي إشراك أصحاب المصلحة بدور محوري في نجاح تنفيذ مجموعات العمل 1 و 2 و 3، وكذلك تعزيز المصادقية وبناء الثقة بين الباحثين وصانعي القرار والصيادين والمجتمع المدني. وهذه الثقة ضرورية لضمان المشاركة القوية في الدراسات، وتيسير الإبلاغ الدقيق عن البيانات، وبناء منصة سليمة للمناقشات المتعلقة بصنع القرار، وضمان التأييد لتدابير الإدارة في نهاية المطاف.

المنهجية

في حين تفتخر بعض البلدان بوجود اتحادات أو رابطات نشطة لمصايد الأسماك الترفيهية، والتي تضم عددًا كبيرًا من صيادي الأسماك، فإن بلدانًا أخرى لا توجد لديها مثل هذه المنظمات. وتتمثل أولى خطوات العمل مع أصحاب المصلحة في سياق برنامج البحث في تحديد المنظمات العاملة في الإقليم وتصنيفها، وجمع معلومات الاتصال ذات الصلة لبدء العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين.

ويمكن لاتحادات ورابطات مصايد الأسماك الترفيهية أن تكون بمثابة جهات شريكة قيّمة في جمع البيانات. ومن المتوقع إشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل العملية الاستقصائية لتيسير الحصول على البيانات. وأثناء تخطيط أنشطة جمع البيانات وتطويرها في إطار مجموعة العمل 1، ينبغي الاسترشاد بآراء مجتمع الصيد الترفيهي ومراعاتها. ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة في تخطيط الاستقصاءات، يمكن إقامة اتصالات واضحة في ما يتعلق بأهداف الاستقصاءات وكيفية تصميمها بحيث تحقق نتائج موثوقة، مما يساعد على تعزيز المصادقية والثقة. وخلال مرحلة جمع البيانات من الاستقصاء، تُصبح مشاركة أصحاب المصلحة أكثر أهمية. ويمكن تعزيز إشراك أصحاب المصلحة عن طريق أفرقة جمع البيانات، والمجموعات واللجان المرجعية، وتوزيع المنشورات (عن طريق البريد أو من خلال المواقع الشبكية أو الاجتماعات)، والمواقع الشبكية، والمجلات/الصحف، وغيرها من وسائط الإعلام (المجلس الدولي لاستكشاف البحار، 2011). ومن المهم إشراك أصحاب المصلحة في مبادرات جمع البيانات والرصد في أقرب وقت ممكن من أجل بناء الثقة من خلال المناقشات المفتوحة والعمليات الشفافة.

وأخيرًا، من المتوقع بذل جهود في سياق برنامج البحث لضمان الإبلاغ عن نتائج جمع البيانات (مجموعة العمل 1)، وكذلك النتائج الأولية المستمدة من جهود تقييم الأرصدة (مجموعة العمل 2)، وتقييمات تدابير الإدارة (مجموعة العمل 3)، ومناقشتها مع أصحاب المصلحة، مما يتيح لأصحاب المصلحة فرصة لتقييم المدخلات والاستجابة. ومن شأن إطلاع أصحاب المصلحة على النتائج أن يُمكنهم من المشاركة بدور فعال في عمليات الإدارة وصنع القرار. ويمكن لنوادي مصايد الأسماك الترفيهية واتحاداتها ورابطاتها أن تكون جهات شريكة مفيدة بشكل خاص في هذا السياق. وبهذه الطريقة، تصبح البيانات المجمعة مفيدة ليس للسلطات العامة فحسب، بل وكذلك لمنظمات صيد الأسماك بالصنارة، التي قد ترغب في وضع سياساتها ولوائحها الخاصة.

النتائج المرجوة

- تحديد أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك الترفيهية (مثل منظمات مصايد الأسماك الترفيهية) في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- إجراء مشاورات متخصصة مع أصحاب المصلحة في المراحل الرئيسية لبرنامج البحث.

الشركاء والأدوار المؤسسية

الشركاء

من المتوقع أن يشمل برنامج البحث الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المهمة التي تُمثل مجموعة من السيناريوهات الوطنية وتوافر البيانات. ومن المتوقع أن يكون لكل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد مشارك الأدوار التالية:

- نقطة اتصال إدارية؛
- شريك علمي؛
- باحث مبتدئ (بحسب ما تقتضيه الحاجة).

وسيُطلب إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تُعرب عن رغبتها في المشاركة في برنامج البحث عن طريق تقديم طلب رسمي بالبريد الإلكتروني أو أثناء المناقشات التي تجري في الاجتماعات الدستورية ذات الصلة التي تعقدها الهيئة.

دور أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

ستوفّر أمانة الهيئة التنسيق المركزي لبرنامج البحث، مع تقديم المساعدة التقنية من خبراء خارجيين حيثما تدعو الحاجة وعند الاقتضاء، بما في ذلك ما يلي:

- الدعم الإداري بعد إبرام اتفاقات مع الشركاء، ومساعدة الشركاء في المسائل الإدارية والتزامات الإبلاغ المالي؛
- تنظيم الاجتماعات وحلقات العمل ذات الصلة، مثل:
 - الاجتماعات الاستهلاكية والاجتماعات النهائية للمشروع؛
 - مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك الترفيهية؛
- تقديم الدعم إلى المنسق العلمي، بما في ذلك تقديمه في المجالات التالية:
 - الاتصال بالشركاء في إنجاز مهام مجموعات العمل وكذلك رصد التقدم المحرز ومراقبة الجودة؛
 - التنسيق في إعداد التقارير المرحلية والنهائية والنتائج المرجوة.

الميزانية الأولية

من المتوقع اقتراح ميزانية أولية بعد جولة أولى من التعليقات المقدمة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والخبراء. وقد يتطلب تحقيق النتائج المرجوة المحددة ومجموعات العمل إدخال تعديلات بناءً على عدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الراغبة في المشاركة في برنامج البحث، وتبعاً لما تسمح به الموارد المتاحة في الميزانية.

التسلسل الزمني

يُمثل برنامج البحث جهداً متضافراً يُنفذ ابتداءً من عام 2024، على النحو المحدد في التوصية GFCM/45/2022/12، ويُنفذ خلال 35 شهراً بهدف إسداء المشورة إلى الدورة التاسعة والأربعين للهيئة في عام 2026.

ومن المقرر إجراء برنامج البحث على ثلاث مراحل، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تقارير عن النواتج إلى مجموعات العمل ذات الصلة، وإلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وإلى الهيئة في دورتها السنوية:

- المرحلة 1: الأعمال التحضيرية لتحديد وإشراك الشركاء في برنامج البحث ووضع الترتيبات اللوجستية لتنفيذ مجموعات العمل؛
 - المرحلة 2: إجراء الأعمال التقنية؛
 - المرحلة 3: تحليل النتائج وإعداد التقارير الختامية وإسداء المشورة.
- ويرد أدناه جدول زمني مؤقت لمراعاة الأنشطة المتوقعة تنفيذها في إطار مجموعات العمل.

[illegible]

																																			الاتفاق على سياسات استخدام البيانات	مجموعة العمل 1 - جمع البيانات

مجموعة العمل 1 - جمع البيانات	2023				2024				2025				2026			
	يناير / كانون الثاني	نوفمبر / تشرين الثاني	ديسمبر / كانون الأول	يناير / كانون الثاني	يناير / كانون الثاني	فبراير / شباط	مارس / آذار	أبريل / نيسان	مايو / أيار	يونيو / حزيران	يوليو / تموز	أغسطس / آب	سبتمبر / أيلول	أكتوبر / تشرين الأول	نوفمبر / تشرين الثاني	ديسمبر / كانون الأول
	عدم وجود نظام لترخيص جمع البيانات	تحليل النتائج	الإعداد لجمع البيانات داخل الموقع	جمع البيانات داخل الموقع	النتيجة المرجوة: تقييم جهد الصيد والمصيد والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك الترفيهية	النتيجة المرجوة: المشورة بشأن إجراء تنقيحات للإطار المرجعي لجمع البيانات (إذا اقتضت الحاجة ذلك)										

																																		ترتيب أولويات الأنواع ذات الأهمية	مجموعة العمل 2 – إطار لتقييم الأرصدة
																																		تجميع البيانات المتاحة/إعادة إنشاء المصيد للأنواع ذات الأولوية	
																																		إعداد إطار لإدماج مصايد الأسماك الترفيهية في تقييم الأرصدة	
																																		النتيجة المرجوة: إعادة إنشاء المصيد لمجموعة مختارة من الأنواع ذات الأولوية	
																																		النتيجة المرجوة: مذكرة مفاهيمية بشأن دراسة عن معدلات نفوق الأسماك بعد إطلاق المصيد	

مجموعة العمل 2 - إطار لتقييم الأرصدّة	النتيجة المرجوة: الإطار الاستراتيجي/ خارطة الطريق لتقييم الأنواع ذات الأولوية في مصايد الأسماك الترفيهية، بما في ذلك التجربة الأولى لتقييم المجموعة المختارة من الأرصدة ذات الأولوية التي تفتقر إلى بيانات	2023		2024		2025		2026																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																									
		يناير / كانون الثاني	نوفمبر / تشرين الثاني	ديسمبر / كانون الأول	يناير / كانون الثاني	فبراير / شباط	مارس / آذار	أبريل / نيسان	مايو / أيار	يونيو / حزيران	يوليو / تموز	أغسطس / آب	سبتمبر / أيلول	أكتوبر / تشرين الأول	نوفمبر / تشرين الثاني	ديسمبر / كانون الأول	يناير / كانون الثاني	فبراير / شباط	مارس / آذار	أبريل / نيسان	مايو / أيار	يونيو / حزيران	يوليو / تموز	أغسطس / آب	سبتمبر / أيلول	أكتوبر / تشرين الأول	نوفمبر / تشرين الثاني	ديسمبر / كانون الأول																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																					
مجموعة العمل 3 - تدابير الإدارة	إعداد قائمة التدابير واستعراضها																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																

																																	التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين بمصايد الأسماك الترفيهية حول المذكرة المفاهيمية	مجموعة العمل 4 - مشاركة أصحاب المصلحة
																																	اجتماع أصحاب المصلحة بشأن إطلاق برنامج البحث	
																																	إشراك أصحاب المصلحة في المشورة بشأن الإدارة	
																																	مدخلات أصحاب المصلحة في نواتج برنامج البحث	
																																	النتيجة المرجوة: تحديد منظمات أصحاب المصلحة الإقليمية المعنية بمصايد الأسماك	

مذكرة مفاهيمية لبرنامج بحث بشأن قناديل البحر في غرب البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3)

الخلفية

كانت آثار أحداث تكاثر قناديل البحر على مصايد الأسماك والاقتصادات الساحلية محط تركيز الباحثين والعلماء على مدى العقود الأربعة الماضية. وأصبح قنديل البحر المتوهج (*Pelagia noctiluca*) أهم قناديل البحر بسبب انتشاره الواسع وتكاثره الساحلي المتقطع. ومع وفرة الكبيرة في الأحواض الغربية والوسطى للبحر الأبيض المتوسط، تتيح الدراسات السابقة والجارية معلومات جوهرية عن دورة حياة هذا النوع وتكاثره وحركته وأنماط تغذيته. وطُرحت عدة افتراضات حول الأسباب الكامنة وراء ظواهر التكاثر ودوافعها وآثارها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب تعلمه لتحسين فهمنا لظاهرة التكاثر وبناء نماذج واقعية للتنبؤ بحدوثها والتخفيف من آثارها السلبية.

ويمثل قنديل البحر المتوهج أحد أنواع قناديل البحر الشائعة في البحر الأبيض المتوسط وشرق المحيط الأطلسي، ويتواجد في أسراب تتألف من مئات إلى آلاف الأفراد في عرض البحر، وغالبًا ما تنتقل إلى المناطق الساحلية الضحلة عن طريق التيارات المائية حيث تسبب مواجهات مؤلمة للسباحين وتؤثر سلبًا على الاقتصادات الساحلية. وترتبط معظم الدراسات العلمية أحداث التكاثر الاستثنائية بتغير المناخ وغيره من الآثار البشرية المنشأ، مثل الصيد المفرط للمفترسات الكبرى والتنمية الساحلية. وترتبط دراسات أخرى بين ظواهر التكاثر في غرب البحر الأبيض المتوسط وموجة الحر البحرية غير المسبوقة وتقلب المناخ في المحيط الأطلسي.

وشهدت السنوات الماضية أكثر ظواهر تكاثر قنديل البحر المتوهج إثارة للقلق في غرب البحر الأبيض المتوسط. وتأثر الاقتصاد الساحلي في المغرب تأثيرًا شديدًا بظواهر التكاثر الوفيرة والمتجددة في موسمي الصيف للعامين 2021 و2022. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في أعداد السياح، مما جعل الشواطئ الصيفية التي كانت مزدحمة في الصيف شبه فارغة. وعلاوة على ذلك، كان له أثر سلبي طويل الأجل على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لأن قناديل البحر تتنافس مع الأسماك على العوالق الحيوانية وغالبًا ما تتغذى على الأسماك الصغيرة الحجم، بما فيها يرقات الأنواع التجارية. ويؤدي الأثر السلبي الكبير لظواهر التكاثر على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وما يتصل بها من خدمات إلى تعريض مصايد الأسماك والاقتصادات الساحلية للخطر.

ولتفادي الأثر المضاعف لهذه العواقب، قدم المغرب مقترح توصية اعتمدته الدورة السنوية الخامسة والأربعين للهيئة (ألبانيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2022) بوصفه القرار GFCM/45/2022/2 بشأن برنامج بحثي عن قناديل البحر في غرب البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية 1 إلى 3). والهدف من القرار هو تجميع وتحليل المعلومات العلمية اللازمة لتحسين المعرفة العلمية ووضع تدابير التخفيف اللازمة للحد من الآثار السلبية للتكاثر المتكرر لقناديل البحر.

ويهدف برنامج البحث إلى جمع البيانات والمعلومات وتعميق المعرفة العلمية بشأن الأسباب المرتبطة بالظهور الجماعي لقناديل البحر في مياه غرب البحر الأبيض المتوسط (المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3). وتتماشى معالجة مشكلة تأثيرات قناديل البحر على مصايد الأسماك والمجتمعات المحلية الساحلية مع الغاية 1 "مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية: البحار السليمة ومصايد الأسماك المنتجة" لاستراتيجية الهيئة لعام 2030 بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وكذلك مع غايتها 5، وهي "تنمية القدرات: التعاون التقني، وتقاسم المعرفة، والشراكات المتسمة بالكفاءة من منظور إقليمي فرعي". وتعالج هاتان الغايتان وما يرتبط بهما من نواتج مسألة التهديدات التي تتعرض لها مصايد الأسماك والبيئة البحرية من التلوث بالمواد البلاستيكية وتغيّر المناخ والضغط البشري الأخرى من خلال الأدلة العلمية، استنادًا إلى التحليلات المنشورة والجديدة والاستقصاءات الميدانية.

الأهداف

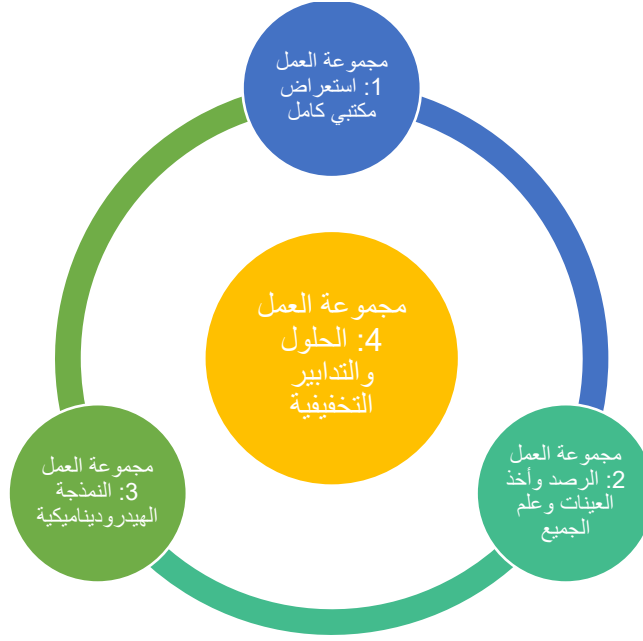
سيعزز برنامج البحث الذي سُنّف في إطار مشروع مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأبيض المتوسط (MedSea4fish)، جهود الخبراء والمؤسسات بمساعدة أمانة الهيئة، في تقصي الفجوة المعرفية الحرجة بشأن تكاثر قناديل البحر المتوهج في غرب البحر الأبيض المتوسط، ووضع نموذج للتكاثر استنادًا إلى البيانات التاريخية المستمدة من البرامج البحثية المبكرة لقناديل البحر في سبعينات القرن الماضي حتى أحدث البيانات في عام 2022، مما سيؤدي إلى تحسين التأهب للتعامل مع التكاثر والحد من آثاره السلبية على الاقتصادات الساحلية.

وسيهدف برنامج البحث إلى ما يلي:

- 1- إجراء تحليل وتقييم للآثار الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية لتكاثر قناديل البحر في بحر الألبوران على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة.
- 2- تحسين المعرفة العلمية حول حدوث وتواتر ودوافع أسراب قناديل البحر المتوهج في المناطق الجغرافية الفرعية من 1 إلى 3.
- 3- إنشاء نظام للإنذار المبكر قائم على الرصد والنمذجة لبحر الألبوران.
- 4- اختبار واقتراح حلول للحد من الآثار السلبية لقناديل البحر، مع الاستفادة في الوقت نفسه من إمكانات حصادها التجاري.

الهيكل

من المتوقع أن يُنفذ برنامج البحث من خلال أربع مجموعات عمل على النحو الوارد بيانه أدناه بالتفصيل. وتهدف مجموعات العمل إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج البحث، من أجل سد الفجوة المعرفية المتعلقة بأحداث التكاثر لقناديل البحر المتوهج، وتحسين رصدها والحد من أثرها السلبي على مصايد الأسماك في الإقليم.



الشكل 1 - موجز بياني لمجموعات العمل الأربع

مجموعات العمل: الأهداف والهيكل

مجموعة العمل 1 - استعراض مكتبي كامل

الخلفية والأهداف

يُشكل الاستعراض المكتبي مجموعة عمل مهمة في التقييم، فهو يُرسي الأساس الذي يمكن البناء عليه في الخطوات اللاحقة. وتشمل مجموعة العمل هذه مسح المؤلفات وتحليل البيانات الثانوية ووضع قائمة مرجعية لضمان تنظيم جميع الوثائق وتيسير وصول جميع أعضاء الفريق إليها. وسيشمل ذلك استعراض جميع النتائج السابقة ذات الصلة المستمدة من المبادرات والبرامج البحثية ومشاريع الرصد في البحر الأبيض المتوسط من أجل تقييم مدى انتشار قنديل البحر المتوهج ، وكذلك الدراسات التي أُجريت حول الأنواع الأخرى من قناديل البحر المحلية وغير المتوطنة التي لها اتجاهات تكاثر مماثلة لاتجاهات تكاثر قنديل البحر المتوهج . وسيشمل الاستعراض المكتبي أيضًا بيانات سبق جمعها عن الجنوح إلى الشاطئ على طول الساحلين المغربي والإسباني. وسيجري أيضًا تجميع وتقييم الدراسات التي أُجريت في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي لفهم الاتجاهات التاريخية للتكاثر وصلتها بالظواهر المناخية. وسيجري تجميع وتحليل جميع البيانات ذات الصلة المتاحة من أجل إجراء استعراض.

ستكون مجموعة العمل عبارة عن دراسة للوثائق لمسح المعلومات المنشورة والمؤلفات غير المنشورة، فضلاً عن جمع سلسلة بيانات عن تكاثر قنديل البحر المتوهج إلى جانب العوامل البيئية المصاحبة للتكاثر. وسيجري تنظيم المعلومات في قاعدة بيانات ببيوغرافية مخزنة في موقع على شبكة الإنترنت أنشئ خصيصاً لبرنامج البحث في الشبكة الخارجية لأمانة الهيئة. وستجمع الدراسة جميع المعلومات المتوفرة عن المواضيع التالية:

- الاتجاهات التاريخية لحالات انتشار قناديل البحر التي تركز على قنديل البحر المتوهج ؛
- الأثر على مصايد الأسماك والسياحة الساحلية؛
- الدراسات حول الحالة المنسلية ووقت التفريخ في ما يتعلق بدرجة حرارة سطح البحر ووفرة الفرائس والعوامل البيئية الأخرى؛
- التجارب السابقة بشأن الاستخدامات الطبية وشبه الصيدلانية المحتملة، والمنافع الصحية، والتطبيقات الصناعية، والاستخدامات في الطهي، فضلاً عن أي قوانين أو لوائح، إن وجدت، بشأن استخدام قناديل البحر وحصادها وتجهيزها وما إلى ذلك؛
- تحديد الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين المحتملين (المحليين والوطنيين والقطاع الخاص وغيرهم) وتحديد أدوارهم ومستوى مشاركتهم؛
- تحديد أفضل الأدوات المناسبة والحلول المبتكرة المعتمدة في مشاريع مماثلة وتحديد الثغرات التي يتعين معالجتها في برنامج البحث الحالي.

النتائج المرجوة

تتمثل النتيجة المرجوة في إعداد تقرير تقني يصف المعلومات المتاحة والثغرات الرئيسية والسبل المحتملة لسد تلك الثغرات خلال مدة برنامج البحث.

مجموعة العمل 2 - الرصد وأخذ العينات وعلم الجميع

الخلفية والأهداف

الهدف من ذلك هو إنشاء شبكة من محطات الرصد الثابتة في خلجان وشواطئ مختلفة على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط في المجموعتين الجغرافيتين الفرعيتين 1 و3، بما في ذلك منطقة بحيرة الناظور وموانئ الصيد المختلفة، مع رصد وجود قناديل البحر والعوامل البيئية (الملوحة ودرجة الحرارة والأكسجين المذاب والتفلور وغيرها).

وسيجري تنظيم حملات للنشر موجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة لإشراك الصيادين وحراس الإنقاذ والصيادين الهواة الذين يمارسون الصيد الترفيهي والغواصين وقوارب الصيد الترفيهي وخدمات تنظيف الشواطئ، في الإبلاغ عن وجود قناديل البحر ووفرتها، بما في ذلك إنتاج مواد التعرف البصري اللازمة وتوفير التدريب اللازم للمشاركين المعنيين برصد قناديل البحر والإبلاغ عنها في البحر وعلى الشواطئ.

وسيجري تطوير تطبيق للهواتف الذكية بالاستناد إلى أنجح تطبيقات علم الجميع وأكثرها استمرارية، من أجل جمع وتسجيل وتحليل مشاهدات قناديل البحر.

المنهجية

المهمة 1 - ستمثل الخطوة الأولى في تحديد أصحاب المصلحة ودورهم في شبكة الرصد. وسيجري تحديد محطات أخذ العينات في بلدين اثنين.

المهمة 2 - سيجري تحديد ووضع بروتوكولات قوية وعملية لنظام مراقبة قناديل البحر في بحر الألبوران.

المهمة 3 - سيجري إنتاج مواد بصرية وتنفيذ أنشطة تدريبية.

المهمة 4 - سيجري تنظيم محادثات حول النشر والتعميم لإشراك جميع الجهات الفاعلة.

المهمة 5 - سيُترجم إلى الفرنسية والعربية تطبيق الهاتف الذكي الذي تم اختباره بالفعل بنجاح في تجربة سابقة في مقاطعة مالقة، وسيتم توزيعه في جميع أنحاء المواقع المغربية، مع ما يقابل ذلك من محادثات تدريبية لمجموعة مختارة من الجهات الفاعلة.

النتائج المرجوة

- بروتوكولات قوية وعملية لنظام مراقبة قناديل البحر في بحر الألبوران.
- شبكة راسخة من محطات الرصد.
- تطبيق للهواتف الذكية قادر على تخزين البيانات التي تُجمع في الوقت الحقيقي وتحليلها.

مجموعة العمل 3 - نموذج هيدروديناميكي لمحاكاة قطاعات إطلاق قناديل البحر غير المكتملة في طورها اليرقي (الإفيرا) في شمال بحر الألبوران إلى مناطق الأسراب البالغة على طول الساحلين الشمالي والجنوبي.

الخلفية والأهداف

يُعد الكشف عن التكاثر في البحر المفتوح أمرًا بالغ الأهمية لإنشاء نظم إنذار مبكر لتحديد المناطق الساحلية التي سيحدث فيها التكاثر في الأيام التالية. ولفهم أحداث التكاثر بصورة أفضل، من المفيد أيضًا دراسة انتشار اليرقات وتشتت قناديل البحر المتوهج بدلًا من مجرد تكاثر اليرقات البالغة. وسيؤثر تشتت اليرقات وتربطها المرتبط باتجاهات المحيطات والطقس أدلة سليمة للتنبؤ بالتكاثر في المستقبل. وستُحدد أنماط تشتت اليرقات باستخدام النماذج العددية التي ستُساعد في تحديد ورسم خرائط لتكاثر اليرقات وتتبع تدفقاتها، وتحديد المناطق المعرضة لتكاثر الأسراب البالغة.

- تحديد أنماط الدوران في منطقة المشروع على نطاقات ذات صلة بتشتت اليرقات والأسراب البالغة.

- محاكاة أنماط انتشار اليرقات من مختلف المناطق داخل منطقة المشروع والمياه المحيطة بها.
- وضع نموذج هيدروديناميكي ثلاثي الأبعاد للدوران في منطقة المشروع المناسبة لتكاثر قنديل البحر المتوهج.

المنهجية

سيستخدم نموذج دوران عددي لمحاكاة انجراف قناديل البحر المتوهجة غير المكتملة في طورها اليرقي وأسرابها البالغة في بحر الألبوران في ظل سيناريوهات مختلفة متعلقة بالمحيطات والطقس. وسيجمع كل سيناريو بين مجموعة متنوعة من الظروف البيئة من حيث نمط الدوران السطحي الواسع النطاق، وتأثير الرياح، والأمواج السطحية. وسيسمح النظر في سيناريوهات منفصلة بتحديد العوامل الفيزيائية المؤثرة التي تساعد على تجميع أفراد قنديل البحر في المياه المفتوحة (ظهور أسراب قناديل البحر) وما يعقب ذلك من تجمعها في أسراب مما يؤدي إلى تكاثرها في المناطق الساحلية.

المهمة 1 - تحديد سيناريوهات المحاكاة: ستجمع السيناريوهات بين الشروط الأساسية التالية:

أنماط الدوران: وجود هيكل من دوامتين (الدوامتان الغربية والشرقية للألبوران، أو هيكل أحادي الدوامة (تتقلص فيه الدوامة الغربية أو الدوامة الشرقية للألبوران، بل وحتى قد لا يكون لها وجود).

الرياح: ظروف هادئة؛ ورياح غربية وشرقية معتدلة إلى قوية.

الأمواج السطحية: متسقة مع ظروف الرياح المختارة.

وبالنظر إلى أن المناطق الساحلية المختلفة في بحر الألبوران يمكن أن تكون حساسة لسيناريوهات مختلفة، سيجري تحليل المناطق الإقليمية الفرعية المنفصلة (أو "القطاعات"). ومن الممكن التمييز بين الشمال الغربي والشمال الشرقي، والجنوب الغربي والجنوب الشرقي لبحر الألبوران. ويتعين تحديد هذه المناطق بالتنسيق مع مجموعة العمل 1، مع مراعاة سلسلة البيانات القائمة التي سجلها الشركاء في الماضي.

المهمة 2 - وضع نموذج الدوران. سيستخدم التنفيذ الإقليمي لنموذج الدوران العام لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MITgcm؛ Marshall وآخرون، 1997) الذي وضعه Sánchez-Garrido وآخرون (2013، 2015) لبحر الألبوران. وهذا النموذج ثلاثي الأبعاد، وهو غير خطي تمامًا وعالي الاستبانة (كيلومتر واحد أفقيًا مع 72 مستوى عموديًا). وسيجري تشغيل النموذج لمدة تتراوح بين سنة وستين على الأقل لكي يشمل نطاق السيناريوهات التي سبق وصفها. وسوف تُستخدم نواتج النموذج خلال النوافذ الزمنية المختارة لمحاكاة تشتت الجسيمات الافتراضية التي تمثل بيئة قناديل البحر غير المكتملة في طورها اليرقي، وذلك باستخدام أداة نمذجة لاغرانجية. (Sammartino وآخرون، 2018).

وستكون الجسيمات سلبية (غير قادرة على السباحة) في الاتجاه الأفقي، بينما ستظهر في الاتجاه الرأسى سلوك سباحة يحاكي الهجرة اليومية لقنديل البحر المتوهج (*Pelagia noctiluca*) البالغ. وستُجمع هذه المعلومات وغيرها من المعلومات، مثل المواقع الأولية للجسيمات، من خلال المؤلفات التي جرى استعراضها في مجموعة العمل 1.

ويشكل السحب بفعل الرياح قوة محركة في النموذج العددي، وبالتالي فإنه يُراعى صراحةً في الحسابات. ومع ذلك، لا يؤخذ تأثير انجراف الأمواج في الحسبان. ولمراعاة ذلك، ستُستخدم مخرجات نماذج المحاكاة العددية للأمواج التي تديرها هيئة

الموانئ الإسبانية في حوض البوران للاستدلال على السحب بفعل الأمواج (انحراف ستوكس) إلى جانب مخرجات عمليات محاكاة التيار لتكوين صورة أكثر واقعية لانتقال الجسيمات الافتراضية أفقيًا باتجاه مجرى الماء.

النتائج المرجوة

- تقرير تقني يُلخص جميع النتائج، بما في ذلك فيديو يعرض رسومًا متحركة لمسارات الجسيمات.
- تخزين جميع البيانات المتولدة في مجموعة العمل وإتاحتها للأعضاء المشاركين في برنامج البحث في موقعه الشبكي وكذلك البيانات المستمدة من مشغل بروتوكول النقل الآمن للملفات الخاص بمجموعة علم المحيطات الفيزيائي في جامعة مالقة.

مجموعة العمل 4 - الحلول والتدابير التخفيفية

الخلفية والأهداف

إلى جانب دراسة هذا النوع باعتباره مصدر إزعاج لمصايد الأسماك والاقتصادات الساحلية، تهدف مجموعة العمل إلى تنمية المنافع الاقتصادية المحتملة والعملية من حصاد قناديل البحر واستخدامها. وعلى مدى العقد الماضي، أظهرت مختلف المشاريع التجريبية منافع استخدام قناديل البحر في الطب وتكنولوجيا البحوث والأغذية والزراعة ومعالجة مياه الصرف الصحي. ويجري بالفعل جمع بعض قناديل البحر لاستخدامها في مستحضرات التجميل. ويمثل اللمعان البيولوجي لقنديل البحر المتوهج المشتق من تفاعل كيميائي موضوعًا بحثيًا طموحًا للتقدم في مجال البيولوجيا والطب كواسم وراثي.

المنهجية

ستشمل مجموعة العمل هذه اختبار الحصاد والاستخدام على النطاقين التجريبي والمحلي.

المهمة 1 - اختبارات الحصاد التجريبية في البحر وعلى الشواطئ التي تجنح إليها قناديل البحر

سيجري جمع محصول قناديل البحر بمساعدة قوارب الصيد وفرق صيانة الشواطئ بالاعتماد على الاتفاقات المبرمة مع سلطات الميناء. وسيجري تخزين قناديل البحر التي تُجمع في خزانات بحجم 1 متر مكعب.

المهمة 2 - اختبار المنتجات العالية القيمة من قناديل البحر المحصودة على نطاق تجريبي

ستتبع الأنشطة التي سيجري تطويرها معايير الاقتصادي الدائري، مع الاستفادة القصوى من الكتلة الأحيائية لقناديل البحر وعدم توليد سوى الحد الأدنى من النفايات.

المهمة الفرعية 2-1 - تصميم وحدة لتعزيز قيمة قناديل البحر وتشبيدها وتركيبها

يُتترح إنشاء وحدة تجريبية محمولة للاضطلاع بكامل عملية تعزيز قيمة الكتلة الأحيائية لقناديل البحر. وستشمل الوحدة ثلاثة أماكن منفصلة: (1) معالجة الكتلة الأحيائية؛ (2) مختبر استخراج الجزيئات الأحيائية وإنتاجها؛ (3) معالجة المخلفات الناتجة عن العمليات السابقة.

المهمة الفرعية 2-2 - تهيئة وتجهيز الكتلة الأحيائية لقناديل البحر

يُقتَرَح تخزين قناديل البحر وإنشاء نظامين للتجفيف: التبخير القسري والتجفيف عن طريق إزالة الماء.

المهمة الفرعية 2-3- إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية

على الرغم من وجود العديد من الجزئيات الحيوية التي يمكن استخلاصها من قناديل البحر، فإن المنتجات الثلاثة المقترحة الأولى التي يتعيّن الحصول عليها هي: الكولاجين، وحمض الهيالورونيك، والبلاستيك الحيوي. ويرد وصف كل منها في المؤلفات العلمية.

المهمة الفرعية 2-4- استخدام النفايات كمصدر للطاقة وكسماد

يُقتَرَح تعزيز قيمة مخلفات قناديل البحر من العمليات السابقة لتوليد الغاز الحيوي والنيوتروجين لإنتاج الأسمدة. وسيجري اختبار طريقتين مختلفتين لتجفيف الكتلة الأحيائية لقناديل البحر: (1) مجفف صناعي بقوة 2 000 واط ومساحة 3.04 متر مربع وحمولة تصل إلى 25 كيلوغراماً؛ (2) برج تبريد مكثّف مع تيار هواء ساخن مضغوط.

وللحصول على الكولاجين، سيستخدم الاستخراج بالموجات فوق الصوتية كتقنية ميكانيكية بحتة تزيد من الأداء وتُسرع العملية وتُنتج كولاجين عالي الوزن الجزيئي. ويمكن استخدام الاستخراج بالموجات فوق الصوتية بالاقتران مع محاليل حمضية مختلفة لإطلاق الكولاجين القابل للذوبان في الأحماض من قناديل البحر. وتُساعد الخلخلة باستخدام الموجات فوق الصوتية على نقل الكتلة بين الطبقة الارتكازية لقنديل البحر والمحلول الحمضي، مما يؤدي إلى تكسير هياكل الخلايا وإدخال الأحماض في الطبقة الارتكازية. وبهذه الطريقة، يُنقل الكولاجين والبروتينات الأخرى إلى السائل.

وسيُعزل حمض الهيالورونيك من خلال ما يلي: (1) التحلل المائي الإنزيمي باستخدام إنزيمات مثل البوبسين أو الباباين أو التربسين؛ (2) حمض الأخلليك المرسب مع الأيزوبروبانول.

ويُصنع البلاستيك الحيوي من مظلات قناديل البحر المتجانسة للحصول على كتلة أحيائية هلامية. ويُزج الهلام مع محاليل مائية مختلفة الأجيئات. ويُشكّل هذا المحلول ويُجفّف للحصول على الشكل النهائي لمادة البلاستيك الحيوي.

وستُجرى دراسات لا هوائية على دفعات باستخدام النفايات في إنتاج الغاز الحيوي. وستُقيّم آثار حرارة الحمأ والمعالجة بالصدى وإنتاج غاز الميثان.

ولأغراض صنع الأسمدة، ستُتبع الإجراءات التقليدية المستخدمة في صنع السماد. وسيجري تقييم إجمالي النيوتروجين والفسفور والبوتاسيوم والقدرة على الاحتفاظ بالماء والأُس الهيدروجيني لكل سماد باستخدام الإجراءات القياسية.

النتائج المرجوة

- تقرير عن طرق جمع المحصول؛
- تصميم وحدة لتعزيز قيمة قنديل البحر؛
- الإبلاغ عن إنتاج منتجات قناديل البحر ذات القيمة المضافة العالية؛
- خطة عمل قابلة للتطوير: نموذج الاقتصاد الدائري الكامل لتعزيز قيمة الكتلة الأحيائية لقناديل البحر.

الشركاء والأدوار المؤسسية

الشركاء

من المتوقع أن يشمل برنامج البحث إسبانيا والمغرب. ومن المتوقع أن يقوم كل طرف متعاقد وكل طرف متعاون غير متعاقد مشارك بالأدوار التالية:

- نقطة اتصال إدارية؛
- شريك علمي واحد على الأقل؛
- منسق علمي؛
- باحث مبتدئ.

ومن المتوقع أيضًا وجود منسق علمي عام. وسيُطلب إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة أن تُعرب عن رغبتها في المشاركة في برنامج البحث عن طريق تقديم طلب رسمي بالبريد الإلكتروني أو في المناقشات أثناء الاجتماعات الدستورية ذات الصلة التي تعقدها الهيئة.

دور أمانة الهيئة

ستوفّر أمانة الهيئة التنسيق المركزي لبرنامج البحث، بمساعدة تقنية من خبراء خارجيين حيثما تدعو الحاجة وعند الاقتضاء، بما في ذلك ما يلي:

- الدعم الإداري بعد إبرام الاتفاقات مع الشركاء، ومساعدة الشركاء في المسائل الإدارية والتزامات إعداد التقارير المالية.
- تنظيم الاجتماعات وحلقات العمل ذات الصلة، مثل الاجتماعات الاستهلاكية والاجتماعات النهائية للمشروع.
- تقديم الدعم للمنسق العلمي، بما في ذلك التنسيق مع الشركاء في إنجاز مهام مجموعات العمل، وكذلك رصد التقدم المحرز ومراقبة الجودة؛ والتنسيق في إعداد التقارير المرحلية والنهائية والنتائج المرجوة المحددة.

الميزانية الأولى

من المتوقع اقتراح ميزانية أولية عقب الجولة الأولى من تعليقات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة والخبراء. وقد تتطلب النتائج المرجوة المحددة إدخال تعديلات عليها، بناءً على الموارد المتاحة في الميزانية.

التسلسل الزمني

يُنظر إلى برنامج البحث باعتباره إجراءً تضافريًا يُنفذ ابتداءً من عام 2023، على النحو المنصوص عليه في التوصية GFCM/45/2022/12 بشأن وضع مجموعة من القواعد الدنيا لمصايد الأسماك الترفيهية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، ويُنفذ على مدى 24 شهرًا من أجل إسداء المشورة إلى الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين في عام 2025.

ومن المتوقع تنفيذ برنامج البحث على ثلاث مراحل، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تقارير عن النواتج إلى مجموعات العمل ذات الصلة، واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، والدورة السنوية للهيئة:

- المرحلة 1 - الأعمال التحضيرية لتحديد الشركاء في برنامج البحث وإشراكهم ووضع وتنفيذ الترتيبات اللوجستية اللازمة لتنفيذ مجموعة العمل؛

- المرحلة 2 - إجراء الأعمال التقنية؛

- المرحلة 3 - تحليل النواتج وإعداد التقارير النهائية والمشورة.

ويرد أدناه جدول زمني مؤقت لمراعاة الأنشطة المتوخاة في مجموعات العمل.

التسلسل الزمني المؤقت

2025		2024				2023		السنة	
الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل	
								الاجتماع الاستهلاكي (طنجة، 4-5 يوليو/تموز 2023)	الأعمال التحضيرية
								المهمة 1 - دراسة مكتبية	مجموعة العمل 1
								المهمة 1 - اختيار محطات الرصد والجهات الفاعلة	مجموعة العمل 2
								المهمة 2 - تحديد ووضع بروتوكولات جديدة لنظام المراقبة	
								المهمة 3 - تصميم المواد المرئية وطباعتها	
								المهمة 4 - حملات النشر	
								المهمة 5 - تطوير تطبيق الهاتف الذكي	
								المهمة 1 - تحديد سيناريوهات المحاكاة	مجموعة العمل 3
								المهمة 2 - وضع نموذج الدوران	
								المهمة 1 - الاختبارات التجريبية للحصاد	مجموعة العمل 4
								المهمة 2 - الاختبار على نطاق تجريبي للمنتجات العالية القيمة المأخوذة من قناديل البحر المحصودة	
								المهمة الفرعية 1-2 - تصميم وإنشاء وتركيب وحدة تعزيز قيمة قناديل البحر	
								المهمة الفرعية 2-2 - تكييف الكتلة الأحيائية لقناديل البحر ومعالجتها	
								المهمة الفرعية 2-3 - إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية	
								المهمة الفرعية 2-4 - استخدام النفايات كمصدر للطاقة وكسماد	
									الإبلاغ

اختصاصات أنشطة مختارة وخرائط طريقها

المرفق 39/ألف

خارطة طريق لوضع أحجام مرجعية دنيا لصون الأرصدة ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط

الخلفية

ينص القرار GFCM/44/2021/2 بشأن تحديد الحجم المرجعي الأدنى لحفظ الأرصدة ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط على شرط اعتماد الحد الأدنى للحجم المرجعي لصون الأنواع ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط المدرجة في ملحق القرار بحسب الإقليم الفرعي المشمول باختصاص الهيئة حيثما كان ذلك مناسباً. وفي هذا السياق:

- يُطلب إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك أن تضع منهجية لتحديد أفضل أساس علمي لاقتراح حد مرجعي أدنى لصون الأنواع المدرجة في ملحق القرار بناءً على ما يلي:

○ تجميع وتقييم جميع المعلومات المتاحة المبلغ عنها بموجب القرار GFCM/37/2013/1 بشأن الخطوط التوجيهية حول تدابير الصون الاحترازية بانتظار قيام الهيئة بوضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات للمصايد ذات الصلة على المستوى الإقليمي الفرعي في منطقة اختصاص الهيئة، بحسب الإقليم الفرعي لجميع الأنواع ذات الأولوية على النحو الوارد في ملحق القرار؛

○ أي مصدر آخر للمعلومات الإضافية (المؤلفات العلمية والمسوح في البحر والمشاريع البحثية).

- بناءً على ذلك، ستقترح اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك قائمة محدثة تشمل الأحجام المرجعية الدنيا للصون من أجل ضمان أن تكون جميع الأرصدة السمكية ذات الأولوية المستغلة أثناء أنشطة الصيد قد تكاثرت بنجاح مرة واحدة على الأقل في تاريخ حياتها وإبقاء الصيد العرضي لصغار الأسماك عند أدنى مستوى ممكن في كامل منطقة اختصاص الهيئة.

وفي إطار الهيئة، حُددت بالفعل أحجام مرجعية دنيا لصون عدد من الأنواع على النحو الملخص في الملحق 1 لخارطة الطريق. وفي سياق مختلف الأقاليم الفرعية، تم تناول الأنواع التالية الخاضعة لخطط الإدارة أو ذات الأهمية على المستوى الإقليمي الفرعي:

- وسط البحر الأبيض المتوسط: سمك النازلي الأوروبي (*Merluccius merluccius*)؛ وروبيان المياه العميقة الأحمر (*Parapenaeus longirostris*)؛ والبوري الأحمر (*Mullus barbatus*)؛ وسمك السلطان سليمان الصخري (*Mullus surmuletus*)؛ والكرند النرويجي (*Nephrops norvegicus*)؛ والروبيان الأزرق والأحمر (*Aristeus antennatus*)؛ والروبيان الأحمر العملاق (*Aristaeomorpha foliacea*) - اثنان منهما، الروبيان الأزرق والأحمر والروبيان الأحمر العملاق، لا يزالان يفتقران إلى تحديد للحجم المرجعي الأدنى للصون؛

- غرب البحر الأبيض المتوسط: النازلي الأوروبي؛ وروبيان المياه العميقة الأحمر؛ والبوري الأحمر؛ والروبيان الأزرق والأحمر؛ والروبيان الأحمر العملاق - لا يزال اثنان منهما، وهما الروبيان الأزرق والأحمر والروبيان الأحمر العملاق، يفتقران إلى تحديد للحجم المرجعي الأدنى للصون؛
- شرق البحر الأبيض المتوسط: النازلي الأوروبي؛ والبوري الأحمر؛ والروبيان الأزرق والأحمر؛ والروبيان الأحمر العملاق؛ وسمك السحلية (*Saurida lessepsianus*)؛ والسردين المبروم (*Sardinella aurita*) - اثنان منهما، هما الروبيان الأزرق والأحمر والروبيان الأحمر العملاق لا يزالان يفتقران إلى تحديد للحجم المرجعي الأدنى للصون؛
- البحر الأدرياتيكي: الأنشوفة الأوروبية (*Engraulis encrasicolus*)؛ والسردين (*Sardina pilchardus*)؛ والنازلي الأوروبي؛ وروبيان المياه العميقة الأحمر؛ والبوري الأحمر؛ وسمك موسى الشائع (*Solea solea*)؛ والكرند النرويجي؛ والروبيان الأزرق والأحمر؛ والروبيان الأحمر العملاق - اثنان منهما، هما الروبيان الأزرق والأحمر والروبيان الأحمر العملاق لا يزالان يفتقران إلى تحديد للحجم المرجعي الأدنى للصون.

الأعمال الأولية التي أُجريت بالفعل في جميع الأقاليم الفرعية

الخطوة 1

- تمثلت الخطوة الأولى التي نُفذت في ما يتعلق بالطلب في تجميع المؤلفات العلمية المتاحة عن المقاييس المشار إليها في القرار بحسب الإقليم الفرعي، وهي:
- الحد الأدنى لحجم النضج؛
 - الحجم عند النضج الأول (25 في المائة، و50 في المائة، و75 في المائة)؛
 - الحجم الأدنى للحجم عند الصيد؛
 - معدلات النمو؛
 - تأثيرات تغيُّر المناخ على الحجم والنمو.

وقُدمت نتائج هذه الأعمال المنطبقة على الأنواع المذكورة أعلاه في أقاليم البحر الأبيض المتوسط الفرعية الثلاثة إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، يونيو/حزيران 2023).

تمثلت الخطوة الثانية المنفذة بالنسبة لسمك النازلي الأوروبي في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16) في استكشاف الأحجام المرجعية الدنيا للصوص باستخدام أداة FLSelex المستندة إلى بيانات مكتبة مصايد الأسماك المطورة بلغة (FLR). واستُخدمت أدوات FLSelex المستندة إلى بيانات مكتبة مصايد الأسماك المطورة بلغة ⁵R لتقييم آثار التغيرات في الانتقائية على المحصول، والكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرئة، ومعدلات المصيد ونسبة صغار الأسماك في المصيد. وأُجريت تجربة إيضاحية لأداة FLSelex استخدمت فيها نواتج التقييم التجميعي المعياري لأرصدة سمك النازلي الأوروبي في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16). وأكد التحليل الأولي الفوائد المحتملة لزيادة الطول عند نسبة انتقائية قدرها 50 في المائة من التقدير الحالي البالغ 13 سم (العمر = 0.5 سنوات) إلى الطول الكلي الأمثل عند الصيد، وهو 21 سم (العمر = 1.3 سنة)، مما قد يؤدي إلى إنتاج أعلى غلة في ظل معدل النفوق الحالي (F) والزيادة في الكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرئة (+22 في المائة) وفي الوقت نفسه تحقيق تخفيض كبير في النسبة المئوية لصغار الأسماك في المصيد من 70 في المائة إلى 20 في المائة. بل وتُشير التوقعات أيضًا إلى حدوث زيادات أكبر (تصل إلى 60 في المائة) في الكتلة الأحيائية للرصيد في فترة التسرئة عند زيادة الطول الكلي للأسماك إلى 28 سم عند نسبة انتقائية قدرها 50 في المائة، في حين أن الغلة ستبقى في حدود 95 في المائة من الحد الأمثل النظري. وتنطبق أدوات FLSelex بصورة عامة على جميع عناصر FLStock التي تُصدرها الهيئة بصورة روتينية حاليًا من خلال التقييمات التي يتم إجراؤها باستخدام XSA، وa4a، وSAM، والتقييم التجميعي للأرصدة. وعلاوة على ذلك، تستخدم برمجية FLSelex أيضًا في الحالات التي لا تتاح فيها سوى بيانات محدودة ولكن تُتاح فيها بارامترات تاريخ الحياة الأساسية (النمو، والطول مقابل الوزن، والنضج، والنفوق الطبيعي)، ويمكن تقدير الانتقائية بالاعتماد على التوزيعات التجارية بحسب تواتر الطول. This enables the construction of an FLStock object واشتقاق المحصول المستدام لنفوق الأسماك الناجم عن الصيد أو F_{MSY} معدل نفوق يساوي 0.1، كنقطة مرجعية يمكن بعدها تحسين نمط الانتقائية لتقريب الطول الأمثل عند الصيد (Lc_opt). وفي الحالات التي تُتاح فيها نماذج التقييم التجميعي للأرصدة من تقديرات انتقائية خاصة بالأسطول/المعدات، يمكن استخدام هذه النماذج مباشرة لاستكشاف الانتقائية بناءً على التوقعات، في حين يمكن استخدام FLSelex في هذه الحالة كأداة استكشافية سريعة لتضييق نطاق السيناريوهات إلى مجموعة ملموسة من الخيارات الأكثر معقولية. ويرد تقرير عن نتائج هذا العمل في الملحق 2 لخارطة الطريق.

خارطة الطريق

استجابة للمناقشات التي دارت في اللجنة الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى بالبحر الأبيض المتوسط، واللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الإقليمية الفرعية لشرق البحر الأبيض المتوسط، والدورة الرابعة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، اقترحت خارطة الطريق التالية للمضي قدمًا نحو وضع الأساس من أجل استراتيجية جديدة أو منقحة للأحجام المرجعية الدنيا للصوص الأنواع ذات الأولوية المذكورة أعلاه. ومن المتوقع تنفيذ خارطة الطريق بطريقة تدريجية ووفقًا لأهداف تغطي الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تبعًا للأنواع المختلفة، على النحو التالي.

⁵ (<https://github.com/henning-Winker/FLSelex>).

الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر

الأهداف القصيرة الأجل

تُعطي الأهداف القصيرة الأجل التي حددتها خارطة الطريق الأولوية لتحديد الحجم المرجعي الأدنى لصون الروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر من أجل سد الفجوة.

الجدول الزمني: تم الانتهاء من العمل قبل أسبوعين من انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

الهدف: يتمثل الهدف في تحديد نطاق للحجم المرجعي الأدنى المعقول للصون الذي يمكن أن يكون بمثابة حل وسط. وينبغي النظر إلى ذلك باعتباره نطاقًا تشغيليًا للمقايضة يأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة (مثل العوامل البيولوجية وعوامل الانتقائية) ويستند إلى المعلومات الواردة في المؤلفات العلمية، فضلًا عن تحليل بيانات الطول المتاحة من المصيد والمسوح، باستخدام المنهجية الواردة أدناه.

وبالنظر إلى أن كلا النوعين مستهدفان من جانب نفس مصايد الأسماك ويتقاسمان إلى حد كبير تاريخًا للحياة متشابهًا، ينبغي أن يكون نطاق الحجم المرجعي الأدنى لصون هذين النوعين هو نفسه بالنسبة لكلا النوعين.

المنهجية

توائم المنهجية التي تُطبق في تقديرات خصائص الحياة، عند استخدام البيانات المجمعة في استمارة جمع البيانات أو الإطار المرجعي لجمع البيانات، تفاديًا للتفاوتات الناجمة عن الطرق المستخدمة في تقدير المؤشرات المختلفة. وترد أدناه بعض عناصر الإجراءات المستخدمة في تقدير الطول عند النضج الأول ونطاق النضج ومواسم التكاثر، والمؤشرات البديلة لحجم تحديد الأرصدة في مصايد الأسماك (بما في ذلك مؤشرات الأنواع غير ذات الصلة في الأجل القصير، للرجوع إليها في المستقبل).

البيانات المطلوبة

1- التوزيعات بحسب تواتر الطول على أساس فئات الطول الكلي 1 سنتيمتر بالنسبة للنازلي الأوروبي و0.5 سنتيمترًا للبورري الأحمر وطول القشرة 1 ملليمتر لروبيان المياه العميقة الأحمر والروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر والكرند النروييجي بحسب الجنس، وحسب الأشهر (أو على الأقل بحسب الربع من السنة) وحسب السنة.

2- التوزيعات بحسب تواتر الطول (على أساس فئتي الطول الكلي 0.5 سنتيمتر للأسماك وطول القشرة 1 ملليمتر للروبيان/الكرند النروييجي) بحسب الجنس ومرحلة النضج تبعًا للأشهر (أو على الأقل بحسب الربع من السنة) وحسب السنة.

3- ينبغي أن يستند النضج إلى مقياس النضج المحدد وفقًا للاستقصاء الدولي لشباك الجر القاعية في البحر الأبيض المتوسط، أو إذا كانت هناك بيانات جُمعت باستخدام جداول نضج مختلفة تُحدد جدول النضج الذي تستخدمه وتُصنف فيه جميع أفراد تجمعات الأسماك بصفة عامة داخل المرحلتين من 1 إلى 2 باعتبارها أفرادًا غير ناضجة في حين أن جميع الأفراد الأخرى تكون ناضجة.

4- الجمع بين السنوات المتتالية (ثلاث سنوات على سبيل المثال) للنقاط 5 و6 و7 أدناه. وسيسمح الجمع بين السنوات المتتالية بتسوية القمم المحتملة وسد الفجوات. ويُستخدم النهج نفسه لتقدير مؤشرات النضج بحسب الجنس. حساب المؤشرات

5- حساب النسبة المئوية للأفراد الناضجة بحسب المرحلة، من أجل تقدير نمط النضج الشهري من خلال التوزيعات بحسب تواتر الطول (تحت النقطة 2 أعلاه).

6- الاستدلال على أحجام قياسية لمعدل تحديد الأرصاد في مصايد الأسماك باستخدام التوزيعات التراكمية المستمدة من بيانات التوزيعات بحسب تواتر الطول تحت النقطة 1، وفحص الحجم عند 25 في المائة أو 50 في المائة من هذه التوزيعات.

7- تقدير المنحنى التكراري المتجمع للنضج، وفقًا لنهج النموذج الخطي العام المقترح أدناه (يُقدم في هذه الحالة الشكل الذي تكون عليه مدخلات البيانات ونصها البرمجي):
وفي ما يلي النموذج الخطي العام ذو الحدين مع الرابط اللوغاريتمي:

$$M(L) = \text{glm}(P_{\text{mat}} \sim L, \text{family} = \text{binomial}(\text{logit}))$$

حيث P_{mat} هو إطار البيانات المحتوية على عدد الأفراد الناضجة وغير الناضجة لكل فئة من فئات الطول.
الأهداف المتوسطة الأجل

الإطار الزمني: اللجنة الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى بالبحر الأبيض المتوسط، 2024
الهدف: من المتوقع تضيق النطاق التوفيقي المذكور أعلاه في مرحلة ثانية، مع النظر في إجراء تقييم للآثار الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الخيارات، بمشاركة أصحاب المصلحة.
ومن شأن التنفيذ المحتمل لمناطق مصايد الأسماك المقيّدة التي تحمل مراحل نمو صغار الأسماك لكلا النوعين أن يكمل الأحجام المرجعية الدنيا للصوص.

الأنواع الأخرى - سمك النازلي الأوروبي كأولوية

الأهداف المتوسطة الأجل

بالنظر إلى المناقشات العلمية الدائرة منذ أجل طويل حول الأحجام المرجعية الدنيا لصوص سمك النازلي الأوروبي منذ 29 عامًا والتي أدّت إلى وضع حجم مرجعي أدنى للصوص قدره 20 سنتيمترًا كطول كلي، ينبغي تنفيذ الخطوات التالية في غضون إطار زمني متوسط الأجل.

الجدول الزمني: وضع مقترح كامل من جانب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك من أجل تحسين تحديد الجدول الزمني.

الهدف: الهدف هو فهم حجم الجُهد المطلوب لتحقيق هدف تنقيح الحجم المرجعي الأدنى للصوص، وإيلاء المراعاة أيضًا للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التنقيح المحتمل.

وينبغي إجراء هذا العمل وفق نهج شامل حيال النظر في الأحجام المرجعية الدنيا للصون عن طريق المضي قدماً في تحليل الأعمال التي أُنجزت حتى الآن، ومراعاة التفاعل بين الحجم المرجعي الأدنى للصون وتدابير الإدارة الأخرى القائمة والمحتملة، ضمن الإطار الموضح أدناه.

1- الانتهاء من الأعمال التي سبق إنجازها بشأن خارطة الطريق من خلال: (1) مراعاة مختلف الطرق المستخدمة لتقدير المؤشرات الرئيسية من خلال التحليل التجميعي على سبيل المثال؛ (2) تحليل جميع المعلومات المتاحة من إطار جمع البيانات والإطار المرجعي لجمع البيانات. ويمكن استخدام المنهجية الموضحة أعلاه للروبيان الأحمر العملاق والروبيان الأزرق والأحمر في هذه الحالة أيضاً.

ويمكن إجراء هذا العمل الاستكمالي في الأجل القصير، ومن شأنه أن يُمكن من ترشيد المعلومات المتاحة عن جميع المؤشرات وكذلك تحديد ذروة التكاثر وتحديد الأرصدة لدعم العمل في المستقبل.

2- النظر في وضع حجم مرجعي أدنى للصون ضمن سياق تدابير الإدارة ذات الصلة الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن مراحل الحياة المختلفة تفرض مستويات متباينة من التعرض لخطر معدات الصيد:

(أ) الانتقائية

ينبغي أن يراعى في العمل في مجال الانتقائية أثر الأحجام المختلفة للشبكات والاستخدام المحتمل لشبكات الانتقاء في المستقبل، وذلك بهدف فهم ما إذا كان يمكن تغيير الحجم المرجعي الأدنى الحالي للصون في ضوء انتقائية معدات الصيد والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتكبدها مصايد الأسماك. ويتناول المشروع التجريبي المقبل بشأن الانتقائية في مضيق صقلية خطوة أولى ملحوظة نحو تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، سيتطلب العمل في المستقبل جمع معلومات موحدة بحسب الموسم ومنطقة الصيد من أجل تطبيق النتائج على نطاق واسع.

(ب) مناطق مصايد الأسماك المقيّدة التي تحمي صغار الأسماك والأسماك البياض

ينبغي تقصي فعالية مناطق مصايد الأسماك المقيّدة في الموائل الأساسية للأسماك الحالية، كما ينبغي دراسة إنشاء مناطق جديدة من أجل فهم ما إذا كانت مناطق مصايد الأسماك المقيّدة في الموائل الأساسية للأسماك، بالاقتران مع زيادة انتقائية معدات الصيد وغيرها من التدابير المكانية والزمنية (مثل حماية الأسماك التي تُفرخ أعداداً كبيرة) يمكن أن تكون كافية لحماية الجزء الخاص بصغار الأسماك ضمن تجمعات الأسماك دون الحاجة بالضرورة إلى تعديل الحجم المرجعي الأدنى للصون.

(ج) الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية

(د) حملات التوعية

النظر في خيار إشراك الصيادين وأصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حماية صغار الأسماك، والتوعية بأهمية هذه المسألة، وإنشاء عملية إدارة مشتركة يُصبح فيها الصيادون رعاة لصغار الأسماك من خلال الحوافز، مثل أيام الصيد.

إمكانية تحسين إطار عام للنمذجة يربط بين الحجم المرجعي الأدنى للصون وانتقائية مصايد الأسماك (على سبيل المثال حجم عيون الشباك وخصائصها الهندسية، والشبكات) وإدماج نتائج الانعكاسات المقدمة في إطار النقطة 2 أعلاه واستخدام برمجية FLSelex، على سبيل المثال، للتعمق في استكشاف الأحجام المرجعية الدنيا للصون بالاستناد إلى نواتج نماذج التقييم بحسب العمر. ومع ذلك، لا يمكن استخدام الاستدلال من نماذج تقييم الأرصدة، من حيث المبدأ، إلا لتحسين أنماط انتقائية تجمعات الأسماك. ولا توفر النماذج إمكانية عزل تأثيرات الاحتفاظ بمعدات الصيد صراحة (مثل حجم الشبكة وخصائصها الهندسية) والحماية المكانية والزمنية للأسماك البيضاء وصغار الأسماك (على سبيل المثال، من خلال مناطق مصايد الأسماك المقيدة). وعلى هذا النحو، يمكن لنماذج التقييم أن توفر التوجيه بشأن نمط الانتقائية للمجموعات المستهدفة. ومن المحتمل أن يظل تحقيق ذلك من خلال تحسين تدابير الانتقائية التقنية عملية تكيفية، مع مراعاة النتائج المستخلصة من تجارب معدات الصيد والاختلافات في التوزيع المكاني والزمني لتركيزات الأسماك بحسب الحجم.

المرفق 39/ألف/الملحق

الأحجام المرجعية الدنيا المحددة حاليًا للصون داخل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الاسم الشائع	الاسم العلمي	الرمز الثلاثي الأحرف	الحجم المرجعي الأدنى الحالي للصون	قرار الهيئة
الأنشوفة الأوروبية	<i>Engraulis encrasicolus</i>	ANE	9 سنتيمترات (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1
السردين	<i>Sardina pilchardus</i>	PIL	11 سنتيمترًا (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1
الروبيان الأزرق والأحمر	<i>Aristeus antennatus</i>	ARA	لم يُحدد له حتى الآن حجم مرجعي أدنى للصون	
سمك موسى الشائع	<i>Solea solea</i>	SOL	20 سنتيمترًا (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1 التوصية GFCM/43/2019/5 (البحر الأدرياتيكي)
روبيان المياه العميقة الأحمر	<i>Parapenaeus longirostris</i>	DPS	20 سنتيمترًا (طول القشرة)	القرار *GFCM/37/2013/1 التوصية GFCM/43/2019/5 (البحر الأدرياتيكي) التوصية GFCM/45/2022/4 (مضيق صقلية)
النازلي الأوروبي	<i>Merluccius merluccius</i>	HKE	20 سنتيمترًا (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1 التوصية GFCM/40/2016/5
الروبيان الأحمر العملاق	<i>Aristaeomorpha foliacea</i>	ARS	لم يُحدد له حتى الآن حجم مرجعي أدنى للصون	
سمك السحلية	<i>Saurida lessepsianus</i>	SZX	لم يُحدد له حتى الآن حجم مرجعي أدنى للصون	
الكركند النرويجي	<i>Nephrops norvegicus</i>	NEP	2 سنتيمتر (طول القشرة) أو 7 سنتيمترات (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1 التوصية GFCM/43/2019/5 (البحر الأدرياتيكي)
البوري الأحمر	<i>Mullus barbatus</i>	MUT	11 سنتيمترًا (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1 التوصية GFCM/43/2019/5 (البحر الأدرياتيكي)
السردين المبروم	<i>Sardinella aurita</i>	SAA	لم يُحدد له حتى الآن حجم مرجعي أدنى للصون	
سمك السلطان سليمان الصخري	<i>Mullus surmuletus</i>	MUR	11 سنتيمترًا (الطول الكلي)	القرار *GFCM/37/2013/1

* بموجب القرار GFCM/37/2013/1، اقترح عدد من الأحجام المرجعية الدنيا للصون لكي تعتمد طوعًا أو بطردًا الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

خارطة طريق لإثراء الخطة المستقبلية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن الإدارة الطويلة الأجل للأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط

الإطار الزمني: يونيو/حزيران 2023 إلى مايو/أيار 2024، لعرضها على الدورة الخامسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2024

1- الانتهاء من إجراء الدراسة الاجتماعية والاقتصادية

- (1) مواصلة تجريب الاستبيان الاستقصائي الاجتماعي والاقتصادي الأولي، بما في ذلك مسائل المعرفة الإيكولوجية المحلية بالتلوث والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما إلى ذلك لدى جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المشاركة.
- (2) تعميم الاستقصاء الكامل في عام 2023.

2- إحراز تقدم في التقييم القائم على النماذج لسيناريوهات الإدارة خلال المرحلة الأولى من برنامج البحث

سيكون الهدف العام للخطة هو ضمان صون الأنقليس، مع الحفاظ على مستوى مستدام من فرص العمل لصيادي الأسماك (أي مراعاة نتائج الدراسة الاجتماعية والاقتصادية)، وأن تكون الخطة قابلة للتنفيذ على نطاق البحر الأبيض المتوسط، وقابلة للإنفاذ والسيطرة، وأن تشمل أيضًا أطرًا للإدارة المشتركة التي تشمل مختلف أصحاب المصلحة. وبالنظر إلى إمكانية تزويد الدورة الخامسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2024 بعناصر للاسترشاد بها في اتخاذ التدابير المستقبلية الطويلة الأجل في ما يتعلق بالأنقليس الأوروبي (*Anguilla anguilla*) في البحر الأبيض المتوسط، سيجري في إطار هذا النشاط الثاني ما يلي:

- (1) إدماج قاعدة البيانات القائمة المنبثقة عن المرحلة الأولى من برنامج البحث مع المعلومات الإضافية المتعلقة بالموائل والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية (من النقطة 1) بدءًا من اختيار قائمة المواقع الرئيسية الغنية بالبيانات.
- (2) توسيع نطاق مجموعة التدابير لتشمل أهداف الصون التي تضمن تجديد الأرصدة والإفلات من الصيد على المدى القصير، وكذلك الأهداف المتعلقة بالموائل (من أجل الحفاظ على الترابط أو استعادته، وجودة الموائل، وما إلى ذلك) والأهداف الاجتماعية والاقتصادية لضمان مستويات مستدامة من فرص العمل.
- (3) إجراء تقييم متعدد الأهداف لتدابير الإدارة على مختلف المستويات، بدءًا من مواقع الموائل الغنية بالبيانات، وفئات الموائل، ووحدات إدارة الأنقليس، والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، مع التركيز على توفير منظور على نطاق البحر الأبيض المتوسط، والتركيز على التدابير المتعلقة بالموائل، مع إدماج المعلومات الاجتماعية والاقتصادية. وستكون نقطة الانطلاق لهذا التحليل هي التقييم القائم على النماذج في ما يتعلق بسيناريوهات الإدارة في المرحلة الأولى من برنامج البحث بهدف إجراء تقييم مقارن لنتائج تنفيذ تدابير الإدارة البديلة.
- (4) تزويد الدورة الخامسة والعشرين للجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2024 بخيارات لتدابير الإدارة الطويلة الأجل على نطاق البحر الأبيض المتوسط.

وستمثل خارطة الطريق خطوة أولية للمرحلة الثانية من برنامج الهيئة البحثي بشأن الأنقليس الأوروبي بهدف وضع خطة إدارة تكون تكميلية بالمعنى الحقيقي للكلمة والمساهمة في العمل والعمليات على نطاق الأرصد.

خارطة طريق نحو وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي للسردين وإجراء تقييم كمي لاستراتيجية الإدارة لمصايد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي

وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي للسردين في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و 18

بات من المعترف به أن هناك حاجة إلى وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي للسردين (*Sardina pilchardus*) في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و 18 على النحو الذي حددته مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع البحرية السطحية الصغيرة في عام 2023. وشمل ذلك عدة اجتماعات لإعداد البيانات وفقاً للتوصية GFCM/44/2021/20 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة الاستغلال المستدام لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و 18). ولتحقيق هذا الهدف، اقترحت خارطة الطريق التالية.

النداء الذي أطلقته الهيئة في نهاية يونيو/حزيران 2023 لتقديم البيانات المطلوبة في الجلسة الأولى لإعداد البيانات

الجلسة الأولى لإعداد البيانات

- نُظمت تلك الجلسة في النصف الأول من يوليو/تموز 2023، وُحُصت لتتقح بيانات المسح الصوتي، وجرى التركيز على تصنيف الكتلة الأحيائية الكلية بحسب العمر، والجمع بين مؤشرات الكتلة الأحيائية على المستوى الإقليمي الفرعي. وينبغي أن تُقدم إلى أمانة الهيئة قبل هذا الاجتماع البيانات الأولية المعالجة بالصدى، بما في ذلك التقديرات المكانية المرجحة للكتلة الأحيائية للاستقصاء الصوتي الدولي للبحر الأبيض المتوسط من أجل الوصول إلى تقديرات سنوية سواءً بحسب البيانات الفردية المباشرة أو بحسب الشبكة، تبعاً لما تقتضيه الحاجة.
- ينبغي أن يُشارك رئيس الاستقصاء الصوتي الدولي للبحر الأبيض المتوسط في هذه العملية.

خطة العمل للفترة الفاصلة بين اجتماعات إعداد البيانات

- الانتهاء من استكشاف الخصائص البيولوجية للأنواع بناءً على البيانات المتاحة، ولا سيما من حيث النمو والنضج، للوصول إلى اتفاق بشأن سمات تاريخ الحياة اللازمة للاسترشاد بها في نماذج تقييم الأرصدة.
- مواصلة استكشاف استخدام النموذج القائم على العمر قبل الدورة الثانية لاجتماع إعداد البيانات.

الجلسة الثانية لإعداد البيانات

- سيجري تنظيمها في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وستُخصص لاختيار النماذج النهائية التي سيجري النظر فيها لوضع الصيغة النهائية للتقييم المعياري المرجعي، فضلاً عن مواءمة البيانات داخل النماذج المختلفة.

وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي

- ينبغي وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي خلال اجتماع مخصص من المقرر عقده بصفة مؤقتة في ديسمبر/كانون الأول 2023، واستخدام النموذج الذي تقرر في الدورة الثانية لاجتماع إعداد البيانات.

تقييم كمي لاستراتيجية إدارة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي

طلبت الهيئة أن يُستخدم تقييم استراتيجية الإدارة، حيثما أمكن، لتقييم أداء استراتيجيات الإدارة البديلة في معالجة أهداف محددة، كما هو مذكور في التوصيات المخصصة لهذا الغرض، أو الأهداف العامة للهيئة، مثل استعادة الأرصد السمكية والحفاظ عليها فوق المستويات التي يمكن أن تُنتج غلة مستدامة قصوى. وعلى وجه الخصوص، بالنسبة لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، تنص التوصية التي اعتمدت حديثاً على أن تضع الهيئة حدوداً سنوية للمصيد بحسب كل نوع على حدة، للفترة 2024-2029 أو الفترة 2025-2029، بناءً على النتائج التي سيسفر عنها تقييم استراتيجية الإدارة أثناء الفترة الانتقالية (2022-2023 أو 2022-2024) التي ستصادق عليها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في عام 2023 أو في عام 2024.

وانطلاقاً من الأعمال السابقة وما دار من مناقشات أثناء الدورة الأخيرة، اقترحت اللجنة الإقليمية الفرعية للبحر الأدرياتيكي في عام 2022 خارطة طريق للمضي قدماً في إجراء تقييم كمي لاستراتيجية إدارة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي. واستجابة لهذا الاقتراح، عُقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة في 29 مايو/أيار 2023، واعتُبر اجتماعاً تحضيرياً جرى التركيز فيه على تحديد سُبُل المضي قدماً من أجل المستقبل، وذلك بالاستناد إلى جميع المعلومات المتاحة. وفي ضوء المعيار المرجعي للسردين الذين لم توضع صيغته النهائية بعد، جرى تعديل الإطار الزمني المقترح في خارطة الطريق لعام 2022 عقب مناقشات أقيمت خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة وبالتنسيق مع الجدول الزمني المتوقع لوضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي للسردين الذي من المتوقع أن يكون مقررًا بصفة مبدئية في ديسمبر/كانون الأول 2023.

إجراءات تقييم استراتيجية الإدارة (اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك في فترة ما بين الدورات 2023-2024)

يتمثل نطاق العمل لتقييم استراتيجية الإدارة ضمن إطار التوصية GFCM/44/2021/20 في توفير نواتج بشأن تنفيذ مختلف خيارات الإدارة وحلقات صنع القرار التي ستسمح لمجموعة العمل أن تقترح على اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك قاعدة لمراقبة محصول الصيد في عام 2024.

(1) التقدم في العمل المتعلق بتقييم استراتيجية الإدارة أثناء فترة ما بين الدورات (يوليو/تموز 2023 إلى يناير/كانون الثاني - فبراير/شباط 2024)

خلال الفترة بين يوليو/تموز 2023 ويناير/كانون الثاني - فبراير/شباط 2023، ينبغي إحراز تقدم في أعمال تقييم استراتيجية الإدارة في سياق الأنشطة التالية.

- إحراز تقدم في تقييم استراتيجية إدارة الأنشوفة من جانب اللجنة العلمية والتقنية والاقتصادية لمصايد الأسماك بالاستناد إلى التقييم المعياري المرجعي بحسب العمر.
- مواصلة استكشاف إفلات الكتلة الأحيائية (Bescapement) على النحو المحدد في التوصية GFCM/44/2021/20 من حيث واقع البحر الأدرياتيكي وتوافر البيانات (من حيث الاستقصاءات) بهدف تحديد المزايا والعيوب لتقييم الفوائد المحتملة.
- تحديد إحصاءات الأداء التي يتعين النظر فيها لتوفير الأساس لترجمة نواتج تقييم استراتيجية الإدارة إلى تنفيذ.

- الاستمرار، انطلاقاً من الأعمال المفاهيمية التي طورتها أمانة الهيئة، في اختبار قواعد بديلة لمراقبة محصول الصيد (على سبيل المثال، الدوافع القوية، وانخفاض معدل النفوق الناجم عن الصيد)، وتنفيذ طريقة مبسطة (نموذج عمل شبه واقعي) بالاستناد إلى نموذج فائض الإنتاج في الزمن المتصل (SPiCT). ومن شأن ذلك أن يُمكن من: (1) تحديد واستبعاد جميع القواعد البديلة لمراقبة محصول الصيد التي لا تحقق مستوى مُرضياً من الأداء، لتضييق نطاق القاعدة المرشحة، (2) وضع أطر عامة لمجموعات الأرصد المتشابهة من حيث الخواص الناشئة.

- التقدم في تقييم استراتيجية إدارة السردين من جانب اللجنة العلمية والتقنية والاقتصادية لمصايد الأسماك بالاستناد إلى التقييم المعياري المرجعي بحسب العمر بمجرد توافره. وكخيار احتياطي في حالة عدم قبول أي معيار مرجعي يستند إلى العمر في ما يتعلق بالسردين، مواصلة تقصي تنفيذ طريقة مبسطة (نموذج عمل شبه واقعي) بالاستناد إلى نموذج فائض الإنتاج في الزمن المتصل.

وسيتولى إجراء هذا العمل شبكة من العلماء تعمل معاً من أجل تحقيق الهدف المشترك نفسه.

(2) المشاورات مع أصحاب المصلحة (يوليو/تموز إلى أكتوبر/تشرين الأول 2023 للمشاورات الأولى ويليها عرض متكرر في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى فبراير/شباط 2024).

استناداً إلى العمل الذي سبق أن اضطلعت به حلقة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة في ما يتعلق بالأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، تنظيم اجتماعات تشاورية لأصحاب المصلحة داخل البلدان/على المستوى الإقليمي الفرعي، بما يشمل جميع البلدان المشاركة لفهم وجهات نظر أصحاب المصلحة.

ومن أجل تزويد أصحاب المصلحة بموجز مبسط لعملية تقييم استراتيجية الإدارة وتبسيط وتوحيد المدخلات المقدمة من أصحاب المصلحة عن طريق تكييفها مع المعلومات التي يمكن أن يستخدمها محللو تقييم استراتيجية الإدارة، مما يحد بالتالي من الفجوة بين القابلية للتنفيذ والتوقعات، ستقوم أمانة الهيئة بوضع نموذج وستُعّممه على أصحاب المصلحة قبل موعد انعقاد الاجتماع المقبل، مما سيتيح لأصحاب المصلحة فرصة لمعالجة المعلومات التي يطلبها المحللون وسيضمن ذلك أيضاً أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار. وستُقدّم مجموعة المعلومات الواردة من خلال هذه النماذج في الاجتماعات التشاورية لأصحاب المصلحة للنظر فيها لتكون بمثابة أساس للمناقشات.

وسيجري الاسترشاد بنتائج هذه الاجتماعات في الأعمال التقنية المقرر إجراؤها والتي سيجري البت فيها ضمن إطار النقطة (3) من خارطة الطريق هذه.

(3) أعمال تقييم استراتيجية الإدارة (بعد وضع الصيغة النهائية للمعيار المرجعي للسردين قبل مايو/أيار 2024)

استناداً إلى القرارات المتخذة خلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بتقييم استراتيجية الإدارة الذي عُقد في مايو/أيار 2023، سيجري تحديث وتحسين الأعمال التي جرى الاضطلاع بها خلال فترة ما بين الدورات (النقطة (1)) ونتائج مشاورات أصحاب المصلحة (النقطة (2)) وأعمال النمذجة والمحاكاة المبيّنة في النقطة (1). ومن المتوقع أن تكون هذه الأعمال تكيفية وأن تتبع الصعوبات المحددة التي صودفت أثناء السعي إلى تحقيق الهدف الإضافي المتمثل في إرساء عملية أكثر قابلية للتطبيق بصورة أعم في ما يتعلق بالتقييم الكمي لاستراتيجية الإدارة على مستوى البحر الأبيض المتوسط. وستُجرى المراحل النهائية من عملية تقييم استراتيجية الإدارة، إن أمكن، بالاستناد إلى التقييمات المحدثة المقدمة في مايو/أيار 2024.

(4) عرض النتائج (اللجنة الإقليمية الفرعية للبحر الأدرياتي، 2024؛ اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، 2024)

- ستُعرض النتائج الأولية على أصحاب المصلحة بطريقة مبسطة وستستخدم التعقيبات لزيادة تحسين أعمال النمذجة في نوفمبر/تشرين الثاني - فبراير/شباط 2023.
- ينبغي أن تُتاح النتائج والوثائق الأولية لتقييم استراتيجية الإدارة قبل أسبوعين من اجتماع اللجنة الإقليمية الفرعية للبحر الأدرياتيكي وينبغي عرضها في حلقة عمل تُعقد في منتصف مايو/أيار 2024. وستُعرض النتائج النهائية في اجتماع اللجنة الإقليمية الفرعية للبحر الأدرياتيكي لمناقشتها وتقديم المشورة إلى اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

(5) بناء القدرات

ستبدأ الأنشطة في إطار هذا الإجراء في يوليو/تموز 2023، وستُكرس في الأجل الطويل لضمان بناء القدرات على مستويات متعددة: (1) للخبراء من أجل زيادة معارفهم وخبراتهم وقدراتهم في مجال النمذجة في نهاية المطاف، (2) للمديرين وصانعي القرار من أجل تعزيز قدرتهم على تفسير الافتراضات والنتائج تفسيراً كاملاً والتفاعل على نحو ملائم مع المحللين، بما في ذلك التوثيق الكامل لجميع الخطوات الحاسمة وإعدادات الأداء، بحيث تكون الصياغة بسيطة ومفهومة لكي ينظر فيها أصحاب المصلحة وصانعو القرار على وجه الخصوص.

اختصاصات حلقة العمل المعنية بجمع البيانات وتقديمها، بما في ذلك إدارة المعلومات المتصلة بالامتثال، مع التركيز على أفضل ممارسات الرصد والمراقبة والإشراف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا سيما أدوات الإعلان عن المصيد

- تقوم حلقة العمل المعنية بجمع البيانات وتقديمها، بما في ذلك إدارة المعلومات المتصلة بالامتثال (حلقة العمل) بما يلي:
- تلقي الدعم من أمانة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة)؛
 - عقد اجتماع واحد في عام 2024 قبل انعقاد الدورة القادمة للجنة الامتثال؛
 - تقديم المشورة التقنية للسفن التي تعمل في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق التي يقل طولها عن 12 مترًا في ما يتعلق بأنسب نظام للإبلاغ عن المصيد الذي يتعين استخدامه، ولا سيما تماشياً مع الفقرة 32 من التوصية GFCM/43/2019/5 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة مصايد الأسماك القاعية المستدامة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)؛ والفقرة 39 من التوصية GFCM/44/2021/20 بشأن خطة متعددة السنوات لإدارة الاستغلال المستدام لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقتان الجغرافيتان الفرعيتان 17 و18)؛
 - تقديم المشورة التقنية بشأن أدوات الإعلان عن المصيد في مصايد الأسماك الترفيهية بهدف تيسير المشاريع التجريبية التي ستطلقها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تماشياً مع الفقرة 15 من التوصية GFCM/45/2022/12 بشأن إنشاء مجموعة من القواعد الدنيا لمصايد الأسماك الترفيهية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط على أساس طوعي؛
 - تقديم تقرير عن استنتاجاتها وآرائها إلى لجنة الامتثال.

اختصاصات مجموعة العمل المشتركة بين اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك ولجنة الامتثال بشأن إدارة طاقة الصيد

تقوم مجموعة العمل بما يلي:

- تلقي الدعم من أمانة الهيئة وكذلك من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛
- رصد تنفيذ خطة طاقات الصيد الإقليمية سنوياً؛
- تقييم خطط إدارة طاقات الصيد القائمة وتقديم تقرير بشأنها إلى لجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك؛
- تحديد العيوب المحتملة في تنفيذ أحكام الهيئة بشأن طاقة الصيد من جانب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وكذلك، إذا اقتضت الضرورة، إجراءات متابعة، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات للخبراء الوطنيين المعنيين؛
- إبلاغ استنتاجاتها واقتراحاتها إلى لجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك؛
- عقد اجتماع واحد في عام 2024 قبل موعد انعقاد الدورة المقبلة للجنة الامتثال من أجل: (1) الإبلاغ عن آخر التطورات في ما يتعلق بإدارة طاقات الصيد على مستوى الهيئة وفقاً للتوصية GFCM/46/2023/12 بشأن وضع خطة إقليمية لإدارة طاقة الصيد، والقرار GFCM/37/2013/2 بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة طاقة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة؛ (2) إعداد العناصر الضرورية وتوفير البيانات على النحو المطلوب في التوصية GFCM/46/2023/12.

اختصاصات حلقة العمل المشتركة بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بشأن الصيد العرضي للسلاحف البحرية

الخلفية

يُشكل فهم درجة الخطر الذي يمثله الصيد العرضي للسلاحف البحرية من جانب مصايد أسماك التونة، وكذلك من جانب مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وسفن الصيد بشباك الجر وخيوط الصيد الطويلة، مطلبًا أساسيًا لتحسين إدارة هذه المجموعة من الأنواع المعرضة للخطر وصونها.

الأهداف

الهدف الرئيسي من ذلك هو الشروع في عملية تعاونية بين الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي للحد من الصيد العرضي للسلاحف البحرية والقضاء عليه قدر الإمكان خلال عمليات الصيد المختلفة.

والقصد من ذلك على وجه الخصوص هو:

- 1- تبادل الخبرات بشأن جمع البيانات؛
- 2- تبادل أفضل الممارسات بشأن التدابير التخفيفية؛
- 3- مناقشة التوجهات المستقبلية المشتركة.

محور التركيز المحدد

تشمل المواضيع المحددة التي سيجري تناولها في حلقة العمل ما يلي:

- تقدير المصيد العرضي الحالي والتاريخي للسلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط.
- تحديد وتوصيف المناطق التي تشهد أعلى معدل للصيد العرضي للسلاحف البحرية (أي المناطق المعرضة لمخاطر كبيرة).
- تحديد الحلول والتطبيقات الجديدة للتخفيف من الآثار الواقعة على قطاع صناعة الأسماك ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق.
- تحسين المعرفة بشأن مجموعات السلاحف البحرية من خلال جمع أوسع مجموعة ممكنة من البيانات (مثل الأنواع والوفرة والبيانات البيولوجية وما إلى ذلك).
- تقييم مخاطر التفاعل بين السلاحف البحرية ومختلف أنواع معدات الصيد عن طريق تجميع المعلومات عن التوزيع الزمني والمكاني ووفرة أنواع السلاحف البحرية المعنية وجهود الصيد المبذول.

جدول تقديم المساعدة التقنية في الفترة 2023-2024
بشأن الأولويات الوطنية التي حددتها لجنة الامتثال

الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الهيئة	مجالات المساعدة التقنية
الجزائر	- التدابير التخفيفية من أجل الأنواع الحساسة - نظام رصد السفن - وسم معدات الصيد
البوسنة والهرسك	تربية الأحياء المائية والإبلاغ عن البيانات
مصر	- إدارة طاقة الصيد - تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (أي روبيان المياه العميقة الأحمر والأنقليس الأوروبي، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات من خلال الإطار المرجعي لجمع البيانات) - نظام رصد السفن - إدارة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق
جورجيا	- إدارة طاقة الصيد - إدارة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق - تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (أي أسماك الترس)، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الرئيسية في الإطار المرجعي لجمع البيانات - مراقبة الأسطول (أي وسم معدات الصيد؛ والإبلاغ عن البيانات، ونظام رصد السفن؛ والإبلاغ عن المصيد؛ ونظام الترخيص)
الأردن	تربية الأحياء المائية والإبلاغ عن البيانات
لبنان	- تدابير المراقبة (أي قائمة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومشاهدات السفن، والإبلاغ عن البيانات) - تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (على سبيل المثال، الأنقليس الأوروبي)
ليبيا	- تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (أي روبيان المياه العميقة الأحمر والأنقليس الأوروبي) - التدابير التخفيفية من أجل الأنواع الحساسة - إدارة طاقة الصيد

المراقبة (أي مشاهدات السفن، وقائمة السفن التي يفترض أنها مارست الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ووسم معدات الصيد، ونظام رصد السفن)	
تربية الأحياء المائية والإبلاغ عن البيانات	مولدوفا
- التدابير التخفيفية من أجل الأنواع الحساسة - تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (مصيد الأسماك البحرية السطحية الصغيرة والقاعية في البحر الأدرياتيكي) - إدارة طاقة الصيد	الجبل الأسود
- تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (أي روبيان المياه العميقة الأحمر، وسمك اللبوك، والمرجان الأحمر، ومصيد الأسماك القاعية) - التدابير التخفيفية من أجل الأنواع الحساسة	تونس
تربية الأحياء المائية والإبلاغ عن البيانات	المملكة العربية السعودية
- التدابير التخفيفية من أجل الأنواع الحساسة - نظام رصد السفن - تربية الأحياء المائية والإبلاغ عن البيانات - إدارة طاقة الصيد	الجمهورية العربية السورية
- تنفيذ خطط الإدارة المتعددة السنوات (الإسبرط، وكلب البحر ذو الشوكة، والترس) - التدابير التخفيفية من أجل الأنواع الحساسة - إدارة طاقة الصيد - المراقبة (مشاهدات السفن، وقائمة السفن التي يُفترض أنها مارست الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وسجلات السفن، ونظام رصد السفن) - تربية الأحياء المائية والإبلاغ عن البيانات	أوكرانيا

اللائحة المالية المعدلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

المادة الأولى - الانطباق

- 1- تحكم هذه اللائحة الإدارة المالية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المشار إليها في ما يلي باسم "الهيئة"، في ما يخص جميع الأنشطة الممولة من الميزانية المستقلة المشار إليها في الفقرات 1 و 2 و 3 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط "اتفاق إنشاء الهيئة".
- 2- تنطبق اللائحة والقواعد المالية للمنظمة على أنشطة الهيئة في كل المسائل التي لا تغطيها هذه اللائحة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الأنشطة التي تنص عليها ميزانية المنظمة وتمولها.

المادة الثانية - الفترة المالية

- 1- تكون الفترة المالية سنة تقويمية واحدة في إطار دورة من ثلاث سنوات، وفقاً للفقرة 1 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة.
- 2- يعرض الأمين التنفيذي كل سنة على الهيئة مقترحاً مدته ثلاث سنوات، مع ميزانية ثابتة للسنتين الأوليين وميزانية مبدئية للسنة الثالثة، يتم وضع صيغتها النهائية أو تعديلها في العام التالي، مع مراعاة خطة العمل السنوية للهيئة وأجهزتها الفرعية. وتُسدد الأطراف المتعاقدة الاشتراكات سنوياً تماشياً مع الميزانية المعتمدة.

المادة الثالثة - الميزانية المستقلة

- 1- يُعد الأمين التنفيذي للهيئة تقديرات الميزانية المستقلة في إطار دورة من ثلاث سنوات ويعممها على الأطراف المتعاقدة قبل 60 يوماً على الأقل من انعقاد كل دورة عادية.
- 2- وتشمل تقديرات الميزانية المستقلة الإيرادات والنفقات المتوقعة للفترة المالية التي تتعلق بها، وتُقدم بالدولار الأمريكي.
- 3- وتُقدم تقديرات الميزانية المستقلة، بحسب الاقتضاء، على أساس الأبواب الرئيسية والأبواب الفرعية. وتُعبّر هذه التقديرات عن برنامج العمل للفترة المالية المعنية وتشمل معلومات إضافية أو ملاحق أو بيانات تفسيرية بحسب ما تطلبه الهيئة.
- 4- وتتألف الميزانية المستقلة من:

- (أ) الميزانية المستقلة المشار إليها في الفقرة 5 من هذه اللائحة التي تتألف من الاشتراكات العادية للأطراف المتعاقدة الواجبة السداد بموجب الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة، وتغطي النفقات المحملة على ميزانية الهيئة بموجب الفقرات 4 و 5 و 6 من المادة 12 من اتفاق إنشاء الهيئة. ويمكن أن تُعبّر الميزانية، بطريقة ملائمة، عن النفقات التي تتحملها المنظمة بموجب الفقرة 5 من المادة 12 من اتفاق إنشاء الهيئة؛
- (ب) الميزانيات الخاصة المتصلة بالأموال المتاحة لدعم برنامج عمل الهيئة خلال الفترة المالية، والمتأتية من التبرعات وأشكال أخرى من المساعدة الواردة من منظمات وأفراد ومصادر أخرى بموجب الفقرة 5 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة.

5- وتتألف الميزانية المستقلة للفترة المالية من أحكام تتصل بما يلي:

- (أ) النفقات الإدارية المتعلقة بالموظفين وسير العمل؛
- (ب) النفقات الخاصة بالأنشطة الاستراتيجية للهيئة. ويجوز عرض التقديرات في إطار هذا الباب في مجموع واحد فقط، ولكن يتم إعداد التقديرات المفصلة لكل نشاط معين والموافقة عليها باعتبارها معلومات تكميلية للميزانية؛
- (ج) الضيافة والنفقات المتنوعة عند مستوى 1 في المائة من الميزانية المعتمدة؛
- (د) نسبة إضافية قدرها 4.5 في المائة من تكاليف خدمة المشاريع المتعلقة بالمنظمة تُطبق على جميع النفقات؛
- (هـ) صندوق رأس المال العامل على النحو المنصوص عليه في الفقرة 5 من المادة الرابعة.

6- تسمح الهيئة، بصفة استثنائية، بمرونة في الميزانية تصل إلى 2 في المائة كزيادة في إجمالي المخصصات، أو زيادة بمبلغ مختلف، حسبما يتم تحديده. وتراعي هذه المرونة اختلاف أسعار الصرف أو زيادة تكاليف الأنشطة التي تُقرها الهيئة نتيجة للتكاليف الطارئة أو ظروف أخرى غير متوقعة محدودة الأثر. ويُبلغ الأمين التنفيذي الهيئة دون تأخير، ويطلب منها أن تسمح بمرونة الميزانية.

7- تعتمد الهيئة الميزانية المستقلة مع التعديلات التي قد تُقرها.

8- يجوز للهيئة أن تعتمد ميزانيات خاصة في ظروف استثنائية، بحسب الاقتضاء.

9- تُعرض الميزانية المستقلة للهيئة على لجنة المالية التابعة للمنظمة للعلم.

المادة الرابعة - الاعتمادات

1- بعد اعتماد الميزانية المستقلة، تُشكل الاعتمادات الخاصة بما تفويضاً للأمين التنفيذي بعقد التزامات ودفع مبالغ للأغراض التي أُقرت من أجلها الاعتمادات وفي حدود المبالغ المعتمدة.

2- وفي حالات الطوارئ، وفقاً لما يحدده المكتب، يخوّل للأمين التنفيذي قبول مساهمات إضافية من طرف متعاقد أو من أطراف متعاقدة، أو قبول منح إضافية من مصادر أخرى. وفي هذه الحالات، يخوّل للأمين التنفيذي تكبد النفقات مقابل هذه الأموال لإجراءات الطوارئ التي قُدمت من أجلها هذه المساهمات أو المنح على وجه التحديد. ويرفع تقرير مفصل بهذه المساهمات أو المنح والنفقات ذات الصلة إلى الهيئة في دورتها التالية.

3- وتُلغى أي التزامات غير مصفاة من سنة سابقة، أو تُرحّل كالالتزام يُقيّد على الاعتمادات الجارية حيثما تظل هذه الالتزامات مستحقة.

4- ويجوز للهيئة إجراء عمليات نقل بين الأبواب بناءً على توصية الأمين التنفيذي.

5- يُنشأ صندوق لرأس المال العامل لغرض توفير مورد اقتصادي لاعتمادات السلف ريثما تُستلم الاشتراكات من الأعضاء؛ واحتياطي صرف (في حالة حدوث تقلبات كبيرة في سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي)؛ ولتغطية المصروفات غير المتوقعة أو الاستثنائية.

6- يكون مصدر صندوق رأس المال العامل كما يلي:

- (أ) بند مخصص في الميزانية بنسبة 3.5 في المائة من الميزانية المستقلة السنوية المعتمدة؛
- (ب) الأرصدة غير المنفقة من السنوات المالية والمشاريع المغلقة؛

(ج) الفوائد المترجمة؛

(د) المتأخرات المستلمة من المدفوعات المستحقة؛

7- ولا يجوز للأطراف المتعاقدة أن تفسّر الأموال الموجودة في صندوق رأس المال العامل على أنها وسيلة للتهرب من الاشتراكات، وتُسدد أي مبالغ مقدمة إلى صندوق رأس المال العامل حالما تُتاح الاشتراكات.

المادة الخامسة - توفير الأموال

1- قبل بداية كل سنة تقويمية، يُبلغ الأمين التنفيذي الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها في ما يخص الاشتراكات السنوية في الميزانية المستقلة.

2- تعتبر الاشتراكات مستحقة وواجبة الدفع بالكامل في غضون 30 يومًا من استلام رسالة الأمين التنفيذي المشار إليها في الفقرة 1 من المادة الخامسة أعلاه، أو في أول يوم من السنة التقويمية المتعلقة بها، أيهما أبعد. وفي 1 يناير/كانون الثاني من السنة التقويمية التالية، يُعتبر الرصيد غير المدفوع من هذه الاشتراكات متأخرًا سنة واحدة.

3- وتُقدّر الاشتراكات السنوية في الميزانية المستقلة بالدولار الأمريكي وتُحسب وفقًا للخطة الملحقة بهذه اللائحة. وتُدفع الاشتراكات بالدولار الأمريكي أو باليورو، على أساس سعر الصرف المعمول به وقت تقدير الاشتراكات السنوية، كما وافقت عليه الهيئة. وفي حال سدد طرف متعاقد اشتراكاته بعملة غير الدولار الأمريكي أو اليورو، تقع على هذا الطرف مسؤولية ضمان قابلية التحويل الحر لتلك العملة إلى الدولار الأمريكي أو اليورو. ويكون سعر الصرف المطبق على أي سداد بغير الدولار الأمريكي أو اليورو هو سعر السوق للدولار الأمريكي مقابل عملة الدفع في أول يوم عمل من شهر يناير/كانون الثاني من السنة التقويمية المستحق عنها الاشتراك، أو السعر الساري يوم الدفع، أيهما أعلى.

4- يدفع أي طرف متعاقد جديد اشتراكًا في الميزانية المستقلة وفقًا للأحكام المنصوص عليها في الفقرات 1 و2 و3 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة عن الفترة المالية التي تصبح فيها العضوية نافذة. ويبدأ هذا الاشتراك اعتبارًا من الربع السنوي الذي تكتسب فيه العضوية.

5- تمّول اعتمادات الميزانية المستقلة من اشتراكات الأطراف المتعاقدة المحددة والمستحقة الدفع وفقًا للفقرات 1 و2 و4 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة. وريثما تُستلم الاشتراكات السنوية، يخوّل للأمين التنفيذي تمويل النفقات المرصودة في الميزانية أو أي نفقات أخرى قد توافق عليها الهيئة، من صندوق رأس المال العامل.

6- يُقدم الأمين التنفيذي إلى كل دورة عادية من دورات الهيئة تقريرًا عن تحصيل الأموال من الأطراف المتعاقدة في الهيئة وأي مساهمات طوعية أو أي إيرادات أخرى مستلمة، وأي سُلف مقدمة من صندوق رأس المال العامل.

المادة السادسة - الأموال

1- توضع جميع الاشتراكات والتبرعات وسائر أشكال المساعدة الواردة في صندوق استثماري يديره المدير العام للمنظمة وفقًا لللائحة المالية للمنظمة.

2- في ما يتعلق بالصندوق الاستثماري المشار إليه في الفقرة 1 من المادة السادسة، تحتفظ المنظمة بالحسابات التالية:

(أ) حساب عام تُقيّد فيه متحصلات جميع الاشتراكات المدفوعة بموجب الفقرتين 2 و3 من المادة 11 من اتفاق إنشاء الهيئة، وتُخصم منه جميع النفقات التي تُقيّد على حساب المبالغ المخصصة للميزانية المستقلة؛

(ب) حسابات إضافية، بحسب الاقتضاء، تُقيد فيها الاشتراكات الإضافية بموجب الفقرة 2 من المادة الرابعة وتُعطى منها جميع النفقات ذات الصلة.

3- حساب خاص يُحتفظ به للاشتراكات المتعلقة بصندوق المشاركة المنشأ بموجب المادة الثامنة، بحسب الاقتضاء، ووفقاً لللائحة والقواعد المالية للمنظمة.

المادة السابعة - التعديل

1- يجوز للهيئة تعديل هذه اللائحة بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة، وفقاً للفقرة (ح) من المادة 8 من اتفاق إنشاء الهيئة وعملاً بالإجراء المنصوص عليه في المادة الحادية والعشرين من اللائحة الداخلية.

2- تُعرض على الهيئة أي مادة جديدة تعتمد عليها المنظمة قد تتطلب تعديلاً في الوقت المناسب لهذه اللائحة.

المادة الثامنة - صندوق المشاركة

1- يجوز للهيئة، وفقاً لللائحة والقواعد المالية للمنظمة، أن تنشأ صندوقاً لتيسير المشاركة في دورات الهيئة أو أجهزتها الفرعية، وفقاً لمعايير الأهلية التي ستُحدد.

2- ستتكفل الهيئة، عند إنشاء صندوق المشاركة، بتشكيلته التي تشمل ما يلي:

(أ) نسبة مئوية من الميزانية المستقلة (2.5 في المائة) تعتمد عليها الهيئة في دورتها العادية؛

(ب) نسبة مئوية لا تقل عن 2.5 في المائة من جميع المساهمات الطوعية الواردة من الأطراف المتعاقدة، دون الإخلال بالشروط التي تُنظم المنح بين الأطراف المتعاقدة والهيئة، ورهنًا بالمفاوضات مع الطرف المتعاقد المعني؛

(ج) أي تبرعات أخرى تُقدم بهدف تحديد موارد الصندوق.

مخطط حساب الاشتراكات

تحسب طرائق تحديد جدول الاشتراكات وفقاً للصيغة التالية.

عوامل الحساب التي ينبغي تطبيقها على الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بمجرد دخول الاتفاقية المعدلة حيز التنفيذ:

العضوية: نسبة ثابتة من الميزانية؛ تقسم بالتساوي بين الأطراف المتعاقدة؛

مكون الثروة: ثروة الطرف المتعاقد؛

مكون المصيد: إجمالي إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية للطرف المتعاقد في منطقة الاختصاص.

الوزن الواجب إعطاؤه لكل عامل (كنسبة مئوية من إجمالي الميزانية المستقلة):

العضوية: 10 في المئة

مكون الثروة: 35 في المئة

مكون المصيد: 55 في المئة

قياس العوامل:

العضوية: جميع الأطراف المتعاقدة

مكون الثروة: وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مقيساً بالدولار الأمريكي كما نشره البنك الدولي)؛ وينقسم الأعضاء إلى أربع فئات: أقل من 1 000 دولار أمريكي؛ وما يتراوح بين 1 000 دولار أمريكي و9 999 دولارًا أمريكيًا؛ وما يتراوح 10 000 دولار أمريكي و29 999 دولارًا أمريكيًا، و30 000 دولار أمريكي فأكثر. وتعفى الفئة الأولى من مكون الثروة. وتدفع الفئة الثانية سهمًا واحدًا، والثالثة 10 أسهم، والرابعة 20 سهمًا. وتُستثنى من ذلك البلدان التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي الكلي عن 5 آلاف مليون دولار أمريكي (1997) حيث تُطبَّق عليها فئة الناتج المحلي الإجمالي التي تقل درجة واحدة عن ذلك. وتخفّض درجة بعض البلدان إلى الفئة الأولى، ولذلك فإنها تُعفى من مكون الثروة (ما دام ناتجها المحلي الإجمالي السنوي أقل من 5 آلاف مليون دولار أمريكي).

مكون المصيد: أرقام المصيد/الإنتاج المستخدمة هي الأرقام التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة في قاعدة بيانات STATLANT 37A. ويحسب متوسط ثلاث سنوات باستخدام الفترة المنتهية قبل سنتين من الفترة التي ستنطبق عليها الميزانية. ونظرًا لاختلاف قيم الأنواع البحرية السطحية الصغيرة وغيرها من الأنواع، يحسب "المصيد في مناطق اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط" لأغراض تحديد حجم المساهمة بتطبيق معامل قدره 4 على جميع الأسماك التي تنتجها الأطراف المتعاقدة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، باستثناء الأسماك البحرية السطحية الصغيرة.

المرفق 42

الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط للفترة 2024-2026

المرفق 42/ألف

الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط لعام 2024

الحصة من إجمالي النسبة المئوية	دولار أمريكي		
46.19	1 137 200	موظفون فنيون	الموظفون
20.14	496 000	موظفون إداريون	
66.33	1 633 200	مجموع الموظفين	
	565 800	الموارد البشرية المؤقتة والعمل الإضافي، والاستشاريون، والسفر، ومشتريات البنود الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، ومصروفات التشغيل العامة، والخدمات الداخلية والخارجية	التشغيل
20.54	565 800	مجموع التشغيل	
	2 199 000	المجموع الفرعي 1 (الموظفون + التشغيل)	
	21 990	الضيافة والنفقات المتنوعة (1%)	الخدمات الإضافية
	55 525	صندوق المشاركة (2.5%)	
	2 276 515	المجموع الفرعي 2	
	102 443	تكاليف دعم منظمة الأغذية والزراعة (4.5% من المجموع الفرعي 2)	
	2 378 958	المجموع الفرعي 3	
	83 264	صندوق رأس المال العامل للهيئة (3.5% من المجموع الفرعي 3)	
	2 462 221	الميزانية المستقلة (بالدولار الأمريكي)	

الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط لعام 2025

الحصة من إجمالي النسبة المئوية	دولار أمريكي		
51.19	1 260 400	موظفون فنيون	الموظفون
20.35	501 000	موظفون إداريون	
71.54	1 761 400	مجموع الموظفين	
	437 600	الموارد البشرية المؤقتة والعمل الإضافي، والاستشاريون، والسفر، ومشتريات البند الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، ومصروفات التشغيل العامة، والخدمات الداخلية/الخارجية	التشغيل
17.77	437 600	مجموع التشغيل	
	2 199 000	المجموع الفرعي 1 (الموظفون + التشغيل)	الخدمات الإضافية
	21 990	الضريبة والنفقات المتنوعة (1%)	
	55 525	صندوق المشاركة (2.5%)	
	2 276 515	المجموع الفرعي 2	
	102 443	تكاليف دعم منظمة الأغذية والزراعة (4.5% من المجموع الفرعي 2)	
	2 378 958	المجموع الفرعي 3	
	83 264	صندوق رأس المال العامل للهيئة (3.5% من المجموع الفرعي 3)	
	2 462 221	الميزانية المستقلة (بالدولار الأمريكي)	

الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط لعام 2026

الحصة من إجمالي النسبة المئوية	دولار أمريكي		
56.27	1 385 400	موظفون فنيون	الموظفون
20.55	506 000	موظفون إداريون	
76.82	1 891 400	مجموع الموظفين	
	307 600	الموارد البشرية المؤقتة والعمل الإضافي، والاستشاريون، والسفر، ومشتريات البند الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، ومصروفات التشغيل العامة، والخدمات الداخلية والخارجية	التشغيل
12.49	307 600	مجموع التشغيل	
	2 199 000	المجموع الفرعي 1 (الموظفون + التشغيل)	
	21 990	الضيافة والنفقات المتنوعة (1%)	الخدمات الإضافية
	55 525	صندوق المشاركة (2.5%)	
	2 276 515	المجموع الفرعي 2	
	102 443	تكاليف دعم منظمة الأغذية والزراعة (4.5% من المجموع الفرعي 2)	
	2 378 958	المجموع الفرعي 3	
	83 264	صندوق رأس المال العامل (3.5% من المجموع الفرعي 3)	
	2 462 221	الميزانية المستقلة (بالدولار الأمريكي)	

الاشتراكات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2024

(استنادًا إلى متوسطات الفترة 2019-2021)

مكون الصيد		مكون الناتج المحلي الإجمالي		الرسوم الأساسية	المجموع		
دولار أمريكي	المجموع المرجح	دولار أمريكي	المؤشر	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	الطرف المتعاقد
10 651	42 096	6 200	1	11 192	1.14	28 043	ألبانيا
38 770	153 226	6 200	1	11 192	2.28	56 162	الجزائر
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	بلغاريا
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	كرواتيا
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	قبرص
167 675	662 680	6 200	1	11 192	7.52	185 067	مصر
		123 997	20	11 192	5.49	135 189	فرنسا
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	اليونان
							إسرائيل
		123 997	20	11 192	5.49	135 189	إيطاليا
1 745	6 896	6 200	1	11 192	0.78	19 137	لبنان
21 213	83 838	6 200	1	11 192	1.57	38 605	ليبيا
		123 997	20	11 192	5.49	135 189	مالطة
				11 192	0.45	11 192	موناكو
826	3 264	6 200	1	11 192	0.74	18 218	الجبل الأسود
17 239	68 130	6 200	1	11 192	1.41	34 630	المغرب
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	رومانيا
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	سلوفينيا
		61 998	10	11 192	2.97	73 190	إسبانيا
1 248	4 934			11 192	0.51	12 440	الجمهورية العربية السورية
109 570	433 039	6 200	1	11 192	5.16	126 962	تونس
399 540	1 579 047	6 200	1	11 192	16.93	416 933	تركيا
585 743	2 314 952			11 192	24.24	596 935	المفوضية الأوروبية
	5 352 102		139		100		
1 354 222		861 777		246 222		2 462 221	

يعرض هذا التقرير بإيجاز المناقشات التي عقدت خلال الدورة السادسة والأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والدورة الثالثة عشرة للجنة الإدارة والمالية. وخلال الدورة، جرى استعراض التقدم في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمصايد وتربية الأحياء المائية والامتثال والأنشطة الاستراتيجية الأخرى. اعتمدت الهيئة 24 توصية ملزمة وعشرة قرارات تتناول إدارة مصايد الأسماك وحفظها ، وتربية الأحياء المائية ، والامتثال. علاوة على ذلك، اعتمدت الهيئة اللائحة المالية المعدلة للهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط وبرنامج عملها للفترة المقبلة ما بين الدورات ووافقت على ميزانيتها المستقلة للأعوام 2024 و2025 و2026، فضلًا عن عدد من الإجراءات الاستراتيجية الواجب تمويلها من خلال موارد من خارج الميزانية. ومددت الهيئة أيضًا ولاية مكتبها الحالي لمدة سنتين إضافيتين وأقرت المكتبين الجديدين للجنة الامتثال واللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك.

ISBN 978-92-5-139104-4 ISSN 2075-6097



9 789251 391044

CD0490AR/1/09.24